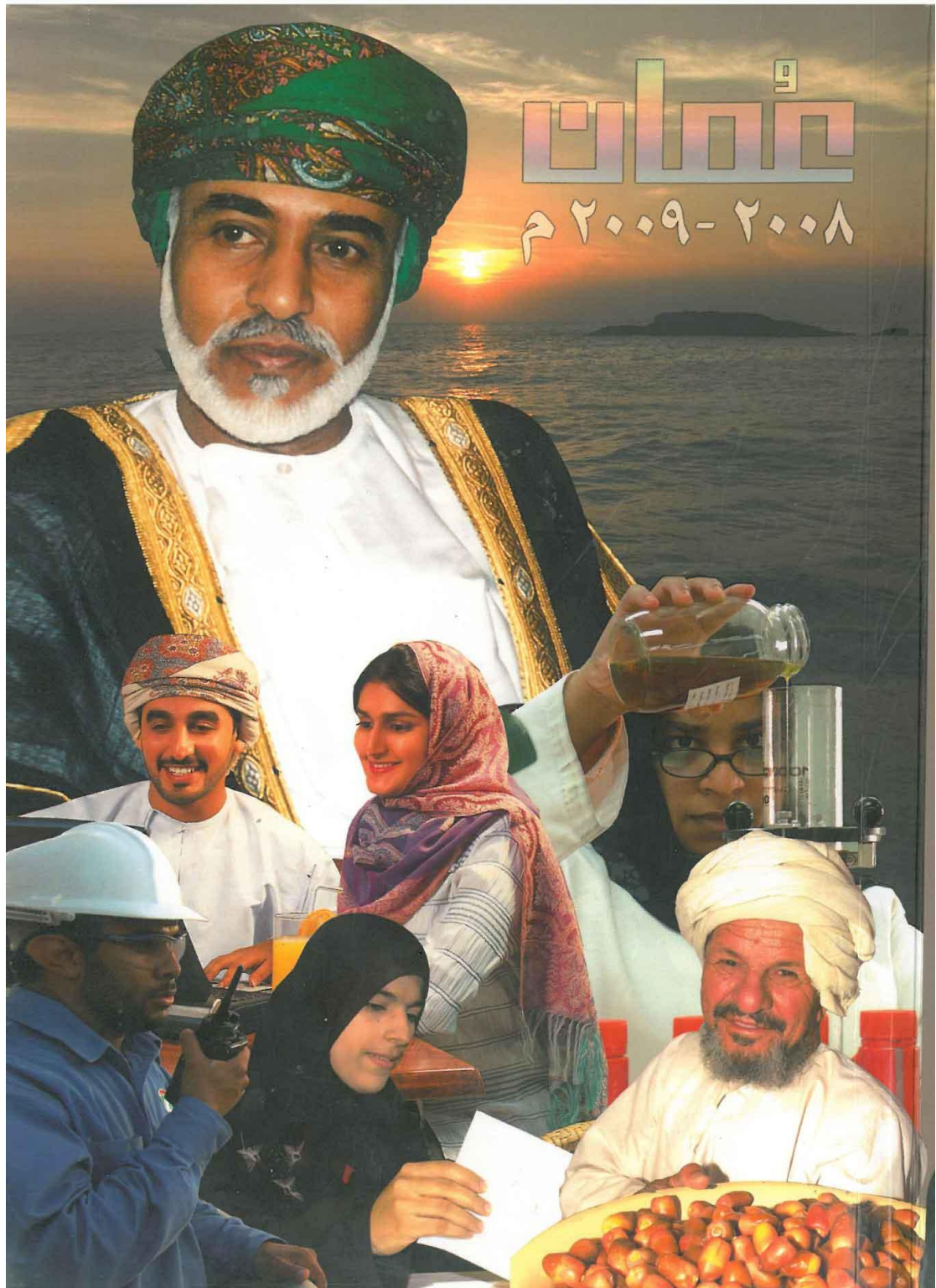
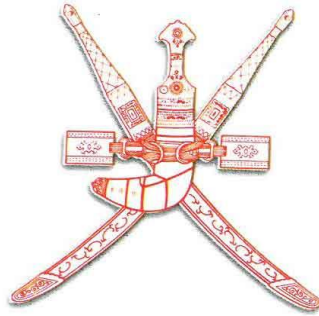






عمان

٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ م

إصدار
وزارة الإعلام
مسقط
سلطنة عُمان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا
وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ
مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾

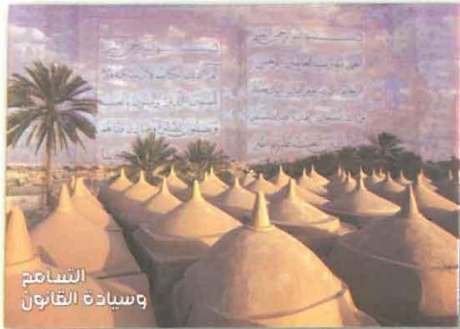
صدق الله العظيم

المحتويات



تقديم

٩



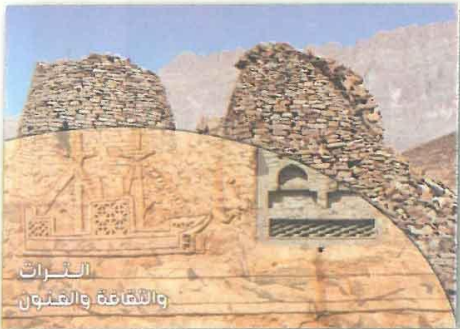
التسامح
وسيادة القانون

٧٨



مؤسسات
الدولة العصرية

٥٤



التراث
والثقافة والفنون

١٦٤



الإنسان ..
هدف التنمية

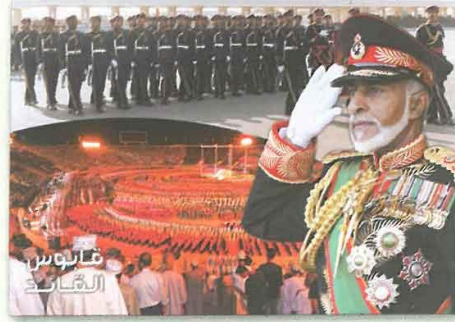
١٣٢



إسهام عماني متواصل
في الحضارة الإنسانية

إسهام عماني متواصل في
الحضارة الإنسانية

٢٨



قابوس
القائد

قابوس
القائد

١٠



المواطن ركيزة
الأمن والأمان

المواطن ركيزة
الأمن والأمان

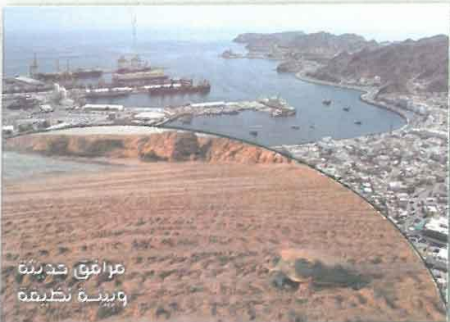
١١٢



جسور مودة
وتعاون تعزز السلام

جسور مودة
وتعاون تعزز السلام

٨٨



مرافق حديثة
وبينة نظيفة

مرافق حديثة
وبينة نظيفة

٢٥٨



جهود حثيثة
لتنويع مصادر الدخل

جهود حثيثة
لتنويع مصادر الدخل

١٩٢

من الكلمات المفيدة لقائد المسيرة

«إن بناء الإنسان العماني وتكوين شخصيته المتكاملة، وتعليمه وثقافته وصقله وتدريبه هو في مقدمة الأهداف النبيلة والغايات الجليلة التي نسعى دائماً وأبداً إلى تحقيقها من أجل توفير العيش الكريم لكل فرد على هذه الأرض الطيبة المعطاء. وكل ما تم إنجازه خلال الأعوام الماضية إنما هو خطوات على الدرب الطويل الذي يجب أن نقطعه معاً متكاتفين متعاونين وصولاً إلى الغاية الكبرى التي تتمثل في بناء مجد الوطن وإعلاء رايته».



«إيماناً منا بما تشهده السلطنة ولله الحمد من تطور مستمر في شتى المجالات ومواكبة مدروسة لمعطيات العصر واستشراف دائم لأفاق المستقبل، فإننا نتطلع إلى أن يقوم مجلس عمان بشكل عام ومجلس الشورى على وجه الخصوص بمهام ومسؤوليات أكثر شمولاً في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية».



«لقد كان من دواعي سرورنا أن تجري انتخابات الفترة السادسة لمجلس الشورى في جو من التنظيم الجيد والسلاسة واليسر والهدوء والأمن، وهذا دليل واضح على وعي المواطنين والتزامهم بقيم ومبادئ هذا المجتمع المحب للخير.. لقد قدرنا كثيراً إقبال المواطنين ذكوراً وإناثاً على ممارسة حقهم الانتخابي لاختيار ممثليهم في مجلس الشورى بالأسلوب الذي ذكرناه ونحن نحمد الله على توفيقه».



«إن مسيرة مجلس التعاون خلال السنوات الماضية رسخت أسساً متينة للتعاون في مجالات عدة، إلا أنه علينا أن نكون أقوى عزماً على تحقيق المزيد مما تصبو إليه شعوبنا من تقدم وازدهار.. إن أهداف مجلسنا واضحة وجزلية ونحن ماضون بعون من المولى عز وجل نحو تحقيقها بما يضمن الأمن والسلام والاستقرار لمنطقتنا والتقدم والرخاء لشعوبنا».



«إن معالم سياستنا الداخلية والخارجية واضحة، فنحن مع البناء والتعمير والتنمية الشاملة المستدامة في الداخل، ومع الصداقة والسلام والعدالة والثنام والتعايش والتفاهم والحوار الإيجابي البناء في الخارج. هكذا بدأنا، وهكذا نحن الآن وسوف نظل - بإذن الله - كذلك، راجين للبشرية جمعاء الخير والازدهار والأمن والاستقرار والتعاون على إقامة ميزان الحق والعدل».

قابوس بن سعيد



حضرة صاحب الجلالة السلطان
قابوس بن سعيد
المعظم

تقديم

برؤية واضحة، وعزم أكيد تنطلق مسيرة التنمية الشاملة المستدامة بخطى واثقة نحو غاياتها النبيلة، وفي مقدمتها بناء الدولة العصرية وتوفير حياة كريمة للمواطن العماني أينما كان على امتداد هذه الأرض الطيبة.

وانطلاقاً من أن ما يتحقق من منجزات، وفي كل القطاعات وعلى مختلف المستويات، هو ثمرة العمل المشترك، المنعم بالعطاء والتعاون المتبادل بين المواطنين وأجهزة ومؤسسات الدولة، فإن تفعيل مشاركة المواطنين يحظى باهتمام دائم وعميق من جانب حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم -حفظه الله ورعاه- حشداً لكل الطاقات واستثماراً لكل الموارد الوطنية المتاحة.

وإذا كان الجهد المشترك للحكومة والمواطنين والقطاع الخاص، يُعبّر عن نجاحه في كل الجوانب على الصعيد العملي الملموس بامتداد الوطن، فإن وزارة الإعلام بتقديمها هذا الكتاب تسعى إلى إلقاء، ولو بعض الضوء على ما يتحقق من إضافات متوالية، إقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وثقافية، وفي كل المجالات الأخرى.

تيسيراً للاحاطة بجهود مبدعة وخلاقة تبذلها الكوادر العمانية بثقة واقتدار من أجل عمان الغالية، ووفاء لباني نهضتها الحديثة، وما يقدمه جلالته من قدوة في العمل والتفاني والعطاء من أجل الوطن والمواطن.

وزارة الإعلام





قابوس
القائد

قابوس القائد

منذ أن تولى حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - مقاليد الحكم في الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٧٠، أكد جلالته أن «أرض عمان وأهلها في القلب والخاطر، ومنصبي هو تكليف وليس تشريفاً.. إننا مكلفون ورسالتنا هي خدمة هذه الأمة التي تجاوزت معنا في النهوض بالوطن العماني الرحب الأرجاء». وبالرغم من كل ما كان قائماً قبل ثمانية وثلاثين عاماً، من صعوبات ومشكلات وعراقيل، إلا أن جلالته كان على يقين بقوة ومستقبل عمان وشعبها.

لم يأت ذلك من فراغ، ولكنه إستند إلى إدراك حقيقي لجوهر المواطن العماني، ولما يتوفر لديه من طاقات وما يمكن أن يقوم به من دور ويتحمله من مسؤوليات في بناء الحاضر والمستقبل وتشديد قواعد دولة عصرية فتية. لم يكن الانتقال من الواقع إلى ما يتطلع إليه أبناء الوطن سهلاً، ولكن الإرادة كانت قوية، والعزم كبير، كما كانت الرؤية واضحة، ماذا نريد وكيف يمكن أن نحققه؟ وبماذا نبدأ؟

لم يكن مصادفة أبداً أن يضع جلالته الشعب العماني في موضع الفعل، وفي موقع الشريك، باعتباره الطرف الآخر في المعادلة التي لا تستقيم بدونه. «الحكومة والشعب كالجسد الواحد». عبّر جلالته عن آمال العمانيين أينما كانوا على إمتداد هذه الأرض الطيبة، آمالهم في حياة أفضل وإستعدادهم للعمل من أجل استعادة مكانة ودور عمان كشريك أصيل في الحضارة الإنسانية منذ فجر التاريخ، ومما له دلالة عميقة أن يتحدث جلالته منذ العام الأول لمسيرة النهضة العمانية الحديثة عن الديمقراطية وعن «بناء حكم ديمقراطي عادل» يتمشى مع طبيعة المجتمع وحاجات الشعب ومتطلبات المرحلة التي يعيشها.

وانطلاقاً من الاعتزاز بتراث الوطن والشعب العماني، وإيماناً بقدراته، كان قرار القيادة الحكيمة منذ البداية، أن يكون المواطن العماني هو هدف التنمية وأداتها، وأن يكون الوطن هو إطارها وبوتقتها التي تنصهر فيها كل عناصرها، وأن يكون الحاضر والمستقبل المشرق هما الهدف الذي تحشد من أجله كل الطاقات والامكانيات المتاحة.

وبقلبه الكبير إحتوى جلالة القائد الجميع، وعفا عن أخطاء ووضع الأساس المتين لنهضة شاملة وتنمية مستدامة، وفي الوقت الذي تم فيه تحقيق وتمتين الوحدة الوطنية، تم كذلك إنهاء كافة مصادر وطرق إقتراب أية مخاطر، بالإضافة إلى ترسيخ مناخ الأمن والأمان في ربوع الوطن ليكون كل مواطن آمناً على يومه وغده، وليتفرغ الجميع للعطاء والبناء، «إننا جميعاً نسيج واحد وجسد واحد وأمة واحدة، والاتقى منا هو من يعمل لوطنه ومن يساهم في نهضة بلده».

كانت تنمية المواطن، وإتاحة الفرصة لتعليمه وتدريبه وإعداد له الأولوية دوماً، وإذا كنا في غير حاجة إلى المقارنة، فإن ما يعيشه الإنسان العماني من تطور وتقدم وإزدهار، وما تم تحقيقه على صعيد بناء الدولة العصرية ودولة المؤسسات يشير بوضوح إلى مدى التطور والتقدم الذي تحقّق خلال السنوات الثماني والثلاثين الماضية. ولأن المواطن العماني كان بالفعل هدف التنمية وأداتها، ولأن جهود تنميته وإعداداته أثمرت على كافة الأصعدة، فإنه لم يكن مصادفة الاعتماد على الذات، أي على المواطن العماني، وعلى الامكانيات الذاتية، في التعامل مع الأنواء المناخية التي أصابت السلطنة في يونيو ٢٠٠٧، وكان ذلك في الواقع تقديراً رفيع المستوى وثقة في موضعها من جانب جلالته في المواطن العماني الذي نما وترعرع في كنف النهضة المباركة، جدير بالذكر أن جلالته أكد على أن «سلامة المواطنين

والقائمين على أرض السلطنة تعتبر هي الأهم، فالعنصر البشري هو ثروة هذا البلد والركيزة الأساسية لما تحقق على أرض السلطنة». لم يأخذ ذلك الموقف بيد الوطن والمواطن فقط، ولكنه منح الجميع مزيداً من العزم والإرادة والاصرار والقدرة على العمل والعطاء من أجل هذه الأرض الطيبة، وهو ما كان له أثره الملموس في إصلاح الاضرار وإعادة بناء ما تضرر عبر التكاتف الرائع الذي أظهره الشباب والمواطنون على إمتداد الوطن، وقد أكد جلالته «كنت أشد الناس سروراً لتعاون الشعب العماني على تجاوز نتائج هذا الاعصار دون هلع أو فزع أو فوضى وبقلوب مطمئنة».

لقد أكد جلالته السلطان المعظم إن «بناء الإنسان العماني وتكوين شخصيته المتكاملة، وتعليمه وتنقيفه، وصقله وتدريبه، هو في مقدمة الأهداف النبيلة، والغايات الجليلة التي نسعى دائماً وأبداً إلى تحقيقها من أجل توفير العيش الكريم لكل فرد على هذه الأرض الطيبة المعطاء. وكل ما تم إنجازه خلال الاعوام الماضية إنما هو خطوات على الدرب الطويل الذي يجب أن نقطعه معاً متكاتفين متعاونين وصولاً إلى الغاية الكبرى التي تتمثل في بناء مجد هذا الوطن وإعلاء رايته».

ومع الوضع في الاعتبار أن التنمية البشرية، عبر التعليم والتدريب والتأهيل المستمر للمواطن العماني، كانت ولا تزال السبيل للنهوض بهذا الجيل والأجيال القادمة، فإن توفير التعليم العام والأساسي لكل من هم في سن التعليم، والدعم غير المحدود من جلالته للتعليم الجامعي، أسهم بقوة في ظهور عدد من الجامعات الأهلية هي جامعات نزوى، وصحار، وظفار، إلى جانب الإعداد لإنشاء جامعة مسقط، وجامعة الشرقية، وجامعة البريمي لتقف إلى جانب جامعة السلطان قابوس - وهي الجامعة الأم - والعديد من الكليات الجامعية والكليات الأخرى لتخريج

آلاف الخريجين سنوياً، وعلى سبيل المثال بلغ إجمالي الخريجين لكليات التقنية لعام ٢٠٠٧ نحو ١٢٣٢٠ خريجاً وخريجة.

أخذت السلطنة منذ السنوات الأولى لمسيرة النهضة العمانية الحديثة بمبادئ التجارة الحرة، والسوق المفتوح، ومع قيام الدولة بدورها الحيوي والمحوري على صعيد التخطيط، ووضع البرامج اللازمة للتنمية الوطنية في كل المجالات، فإن الشراكة بين الحكومة والمواطنين والقطاع الخاص لم تكن أمراً طارئاً أو إستجابة لتطور، أو لما تفرضه العولة من إعتبارات وتوجهات، ولكنها كانت ركيزة أساسية تركز عليها جهود التنمية المستدامة حتى الآن، ومن ثم لم يكن غريباً أن يسهم القطاع الخاص بدور متزايد في التنمية خاصة في ظل سياسات التخصيص التي تطبقها حكومة حضرة صاحب الجلالة والتي فتحت مجالات واسعة للقطاع الخاص للعمل في مختلف المجالات بما في ذلك مجالات ذات طبيعة خاصة مثل إدارة المطارات، وإنتاج وتوزيع الكهرباء والمياه، وغيرها وهو ما يعطي السلطنة مكانة متميزة في هذا المجال بين دول مجلس التعاون.

وفي حين أشاد جلالته السلطان المعظم باستجابة القطاع الخاص العماني لنداء جلالته له بتشغيل أعداد متزايدة من القوى العاملة الوطنية، وصل عدد العمانيين العاملين في القطاع الخاص والمسجلين لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في نهاية يوليو ٢٠٠٨ إلى ١٤٢٦٤٥ عاملاً، فإن مما له دلالة عميقة أن اهتمام جلالته بالمواطن العماني وتوفير حياة كريمة له، والأخذ بيده لمواجهة ما قد يواجهه من صعوبات، لم تقتصر على ما حدث خلال الأنواء المناخية التي حدثت في يونيو ٢٠٠٧، والتي كانت مجرد نموذج، ولكنه إمتد ليشمل العديد من الخطوات والتوجيهات السامية من أجل التخفيف من آثار إرتفاع أسعار السلع الأساسية في السلطنة كنتيجة للتضخم المستورد ولزيادة الانفاق الحكومي، مما

أدى إلى وصول نسبة التضخم إلى نحو ٤,٥٪ في أوائل عام ٢٠٠٨م.

ومن أبرز الخطوات التي تم إتخاذها في هذا المجال، وبأوامر سامية، والتي إتسمت بالعدالة والحرص على رعاية الشرائح الأقل قدرة اقتصادية وتأمين حياة كريمة لها، مايلي:

• أصدر جلالتة توجيهاته السامية بزيادة رواتب الموظفين المدنيين بمختلف وحدات الجهاز الإداري للدولة سواء الخاضعين لقانون الخدمة المدنية، أو الأنظمة الوظيفية الخاصة، وأعضاء الهيئات القضائية بنسبة ١٥٪ من الراتب الأساسي اعتباراً من أول يناير ٢٠٠٧م.

• وعلى أثر ارتفاع الأسعار الخاصة بإيجارات المساكن والعقارات، وفي ضوء الدراسة التي قامت بها اللجنة الوزارية المشكلة للتخفيف من إرتفاع الأسعار، أمر جلالتة في ٩ فبراير ٢٠٠٨ بإتخاذ عدة إجراءات أدخلت السعادة والبهجة إلى كل الأسر العمانية، ولتؤكد مجدداً عمق الإهتمام السامي بالمواطن العماني، وبكل ما يجعل حياته أكثر إستقراراً وسعادة واطمئناناً على يومه وغده.

وفي هذا الإطار أمر جلالتة بتوفير السلع الغذائية الضرورية بجميع أنحاء السلطنة وبصفة عاجلة، وبتعزيز الرقابة لعدم رفع الأسعار ومكافحة الإحتكار، وكذلك تخفيض سعر الطن من الدقيق الذي يستخدم على نطاق واسع من جانب المواطنين بمقدار ٢٥ ريالاً عمانياً، بالإضافة إلى وضع آلية معالجة إرتفاع إيجارات العقارات، وتفعيل دائرة حماية المستهلك.

• وإلى جانب ذلك أمر جلالتة للمرة الثانية بزيادة رواتب العاملين في الجهاز الإداري للدولة، من السوزارات والوحدات الحكومية، والهيئات العامة، والمؤسسات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية، إعتباراً من شهر فبراير ٢٠٠٨.

ومما له دلالة عميقة فيما يتصل بالحرص

على تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة، فإن الزيادة في الرواتب بدأت بنسبة ٥٪ من الراتب الأساسي للدرجة السابعة وما بعدها من درجات أعلى، وازدادت النسبة تدريجياً مع الدرجات الأقل لتصل إلى ١٢٪ بالنسبة للدرجة ١٢. وتصل إلى ٢١٪ بالنسبة للدرجة ١٣، ثم تصل إلى ٤٣٪ من الراتب الأساسي بالنسبة للدرجة المالية ١٤.

• وبالنسبة لأسر الضمان الاجتماعي فقد أمر جلالتة بزيادة بنسبة ١٠٪ وكانت تلك الرواتب قد أعيد النظر فيها وتمت زيادتها قبل ذلك ببضعة أشهر فقط.

• وفي السادس من يناير ٢٠٠٨، وفي إطار السعي لتحسين أحوال أسر الضمان الاجتماعي، أصدر مجلس الوزراء الموقر قراراً بتعديل جدول المعاشات الشهرية للمتقاعين من هذا الضمان، إبتداء من شهر يناير ٢٠٠٨، وتأتي هذه الخطوة استكمالاً لمجموعة المزايا والتسهيلات التي وفرتها الحكومة لهذه الأسر في مختلف الجوانب الاجتماعية، وهو ما يسهم في التخفيف عن كاهلهم، ويعمق التماسك والترابط بين أبناء المجتمع.

• من جانب آخر أمر جلالتة -حفظه الله ورعاه- بإجراء دراسة إكتوارية لكيفية تحسين المخصصات المالية للمتقاعدين من القطاع الحكومي، وفي ضوءها أمر جلالتة بزيادة معاشات المتقاعدين التابعين لصناديق التقاعد الحكومية، وذلك بزيادة الحد الأدنى المقرر شهرياً للمعاش بنسبة ٣٥٪ وزيادة فئات المعاشات بنسبة تتراوح بين ٥٪ للمعاشات التي تبلغ ٣٠٠ ريال فأكثر، وتصل إلى ١٠٪ للمعاشات من ٢٠٠ ريال إلى أقل من ٣٠٠ ريال، و١٧٪ بالنسبة للمعاشات التي تتجاوز ١٠٠ ريال وتقل عن ٢٠٠ ريال عماني، على الأقل الحد الأدنى للمعاش بعد الزيادة عن الحد الأدنى للمعاش بعد زيادته بنسبة ٣٥٪. وقد بدأ تطبيق الزيادات اعتباراً من مارس ٢٠٠٨م.



جلالة السلطان المعظم
القائد الأعلى للقوات
المسلحة يشمل برعايته
السامية العرض العسكري
بمناسبة العيد الوطني
السابع والثلاثين المجيد
الذي أقيم على ميدان
الاستعراض العسكري
بقاعدة سعيد بن سلطان
البحرية.

• جدير بالذكر أن جلالتة في اهتمامه بأسر الضمان الاجتماعي منحهم من قبل قطع أراضي سكنية وسكنية تجارية، وأغفاهم من ٥٠٪ من المتبقي عليهم من قروض بنك الاسكان، أو من كل المتبقي عليهم وفق ضوابط محددة، كما توفر الحكومة منحاً دراسية، كاملة وجزئية لآبناء أسر الضمان الاجتماعي للدراسة الجامعية حتى يتمكنوا من إكمال تعليمهم والاستفادة من ثمار التنمية بشكل أكبر، وفي هذا الاطار أكد جلالتة قبل سنوات أنه «إن كانت الحكومة قد بذلت جهداً كبيراً أثناء المرحلة الماضية في سبيل توفير فرص التأهيل والتدريب للشباب العماني من بنين وبنات، إلا أننا لاحظنا من خلال متابعتنا المستمرة لمسيرة التنمية الاجتماعية، ومراقبتنا الدائمة لمراحلها المتعاقبة أن هناك شريحة من المواطنين لا تسعفها امكاناتها الذاتية وقدراتها المالية لتأهيل نفسها وتطوير مهاراتها من أجل الحصول على فرص عمل مناسبة مما يقتضي

مد يد العون لها ومساعدتها على توفير التأهيل والتدريب اللازمين لها. لهذا فإننا نوجه حكومتنا لوضع آلية مناسبة تقدم من خلالها المساعدة لهذه الشريحة لتمكّنها من اكتساب مهنة مفيدة توفر لها الاستفادة من فرص العمل المتاحة بمشيئة الله».

وفي اطار هذه الرؤية الرفيعة الحريصة على الأخذ بيد المواطن العماني ووضعه على الطريق الذي يمكنه من بناء حياة أفضل، تسعى مختلف الجهات المعنية إلى تهيئة بيئة إنسانية واجتماعية مساندة لتحسين نوعية الحياة وزيادة فعالية مؤسسات القطاع الاجتماعي وبرامج الرعاية المقدمة إلى مختلف شرائح المجتمع.

وعلى ذلك تحظى المرأة العمانية باهتمام واسع النطاق لتقوم بدورها جنباً إلى جنب، وعلى قدم المساواة مع أخيها الرجل، وفي حين تحرص السلطنة على تفعيل الاجراءات الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر، وتعد قانوناً في هذا المجال، فإنها

انضمت إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة التمييز، كما أنها أتاحت الفرصة للعمال لتكوين لجان ونقابات عمالية لرعايتهم والتعبير عن مصالحهم، وذلك في إطار الاتحاد العام لنقابات عمال سلطنة عمان.

تواصل وتكامل أوسع

وبالتوازي مع الأخذ بيد المواطن العماني وتحسين أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن جهوداً حثيثة تبذل من أجل توسيع وتعميق مشاركته في صنع القرار وصياغة وتوجيه التنمية الوطنية في جميع المجالات، وبينما جرت إنتخابات الفترة السادسة لمجلس الشورى (٢٠٠٨ - ٢٠١١) يوم ٢٧/١٠/٢٠٠٧ لاختيار ممثلي الولايات في المجلس (٨٤ عضواً)، اصدر جلالته المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٧/١٠٧ الصادر في ٤/١١/٢٠٠٧ بتعيين أعضاء مجلس الدولة للفترة الرابعة (٢٠٠٨ - ٢٠١١) وعددهم ٧٢ عضواً منهم ١٤ من النساء، وقد افتتح جلالته الانعقاد السنوي لمجلس عمان، الذي يضم مجلس الدولة ومجلس الشورى معاً يوم ٦/١١/٢٠٠٧م.

ومما له دلالة عميقة أن جلالته أكد في خطابه السامي في هذه المناسبة على أنه «مرت على تجربة الشورى في عمان أعوام حافلة بكثير من التطورات التي رسخت مفاهيم العمل المشترك والتعاون المتبادل بين المواطنين والأجهزة الإدارية في الدولة، وكان للجهد الكبير الذي بذله كل من مجلسي الدولة والشورى في مجال إعداد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ومراجعة القوانين والانظمة وتقديم التوصيات والمقترحات في مختلف المسائل التي تهم المجتمع وتهدف إلى تطويره وتوفير أسباب التقدم لكل فئاته أثر ملموس في اثراء هذه التجربة الوطنية. وقد تابعنا بكل اهتمام هذه المسيرة المباركة، وراقبنا تطوراتها بكل عناية، ونحن ننظر بارتياح

للكيفية التي تتقدم بها هذه التجربة على درب النمو المتلاحق الذي يقوي بنيانها ويدعم أركانها ويوطد قواعدها، ويثبت القيم والمبادئ التي أنشئت من أجلها، وإيماننا منا بما تشهده السلطنة والحمد لله من تطور مستمر في شتى المجالات، ومواكبة مدروسة لمعطيات العصر، وإستشراف دائم لآفاق المستقبل، فإننا نتطلع إلى أن يقوم مجلس عمان بشكل عام ومجلس الشورى على وجه الخصوص بمهام ومسؤوليات أكثر شمولاً في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أملين أن تكون الخبرات المكتسبة دافعاً لتقديم المزيد من العطاء المفيد البناء لهذا الوطن العزيز، الذي يبني بكل عزم وثبات حاضره، ويتطلع إلى مستقبله في ضوء متطلبات عصره المتنامية، وثوابته الراسخة، ومن هذا المنطلق سوف نحث حكومتنا على رفع مستوى التواصل وتكثيفه مع مجلس عمان بما يمكنه من القيام بواجباته وأداء مهامه على أفضل وجه».

ومما له دلالة عميقة في الحرص على تحقيق أكبر درجة من التواصل بين مجلس الوزراء ومجلس الشورى، أن جلالة السلطان المعظم ترأس اللقاء المشترك بين المجلسين في ٢٦ فبراير ٢٠٠٨ وهو أمر على جانب كبير من الأهمية حيث أنشئ جلالته على جهود المجلسين في تحملهم لمسؤولياتهم تجاه الوطن ومواطنيه، كما أكد جلالته ايضاً على العمل المشترك والتنسيق الدائم لتنفيذ الخطط التنموية بالسلطنة على الوجه الأكمل وتسخير كافة الموارد والامكانيات لتحقيق المزيد من الرقي والتقدم والرخاء.

مكانة رفيعة

لم تقتصر ثمار الجهود المخلصة، الصادقة والدؤوبة، التي يقودها ويوجهها جلالة السلطان المعظم، على تحقيق الكثير مما يتطلع إليه المواطن العماني إقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً وفي كل المجالات، ولكنها إمتدت إلى الصعيد



جلالة السلطان المعظم
يشارك إخوانه أصحاب
الجلالة والسموقادة
دول مجلس التعاون أثناء
انعقاد القمة (٢٨) لقادة
دول مجلس التعاون لدول
الخليج العربية في دولة
قطر.

الخارجي وعلاقات السلطنة بالدول الشقيقة والصديقة، حيث تحظى القيادة الحكيمة وسياساتها بتقدير رفيع على كافة المستويات نظراً للسياسات والمواقف التي تتخذها السلطنة، والجهود التي تبذلها من أجل تحقيق عالم أفضل لها ولمختلف الدول والشعوب دون تمييز، ومن أجل أن يسود التفاهم والحوار بين دول وشعوب العالم جميعها.

• وفي هذا الإطار تم إختيار حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم شخصية العدالة والانسانية للعام ٢٠٠٨م، حيث أعلنت مؤسسة العالم للصحافة والنشر والتوزيع عن ذلك عبر إجماع الهيئات الإستشارية والمشرفة والعاملة في مجلس العالم الإسلامي للأعاققة والتأهيل ودار الإستشارات الطبية والتأهيلية ومؤسسة العالم للصحافة وبمباركة وتزكية شخصيات عربية وإسلامية وعالمية شاركت في إختيار جلالته « شخصية

للعدالة والانسانية للعام ٢٠٠٨م».

• كما أكدت أحدث التقارير الإقتصادية الدولية ان السلطنة هي الدولة العربية الوحيدة من بين ١٣ دولة على مستوى العالم إستطاعت تحقيق ما يشبه المعجزة الإقتصادية في النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك وفق تقرير «اللجنة الدولية المعنية بالنمو والتنمية» والذي نشرته اللجنة على الموقع الإلكتروني للبنك الدولي في شهر مايو ٢٠٠٨م.

• وفي إطار الاهتمامات الثقافية لجلالة السلطان المعظم، وهي إهتمامات تمتد إلى العديد من المجالات بما في ذلك الأدب والفن والموسيقى والتراث والتاريخ من جانب، كما تمتد إلى دعم وتعميق الحوار والتفاهم بين الحضارات والشعوب من جانب آخر، فإنه يجري العمل لإنشاء «دار الأوبرا السلطانية» في القرم بمحافظة مسقط والتي ستشتمل على دار للأوبرا وعلى مرافق لخدمة الفنون الأخرى.



جلالة السلطان المعظم
يستقبل فخامة نور سلطان
نظير باييف رئيس جمهورية
كازاخستان.

دور إيجابي خليجياً وعربياً ودولياً

لم يكن مصادفة على أي نحو أن تتسم السياسات والمواقف العمانية حيال مختلف القضايا، خليجية وعربية وإقليمية ودولية، بالصراحة والوضوح والايان العميق بأهمية وضرورة تحقيق السلام والأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية وهو ما يعود إلى أن السياسات الخارجية هي إمتداد للسياسات الداخلية من جانب، وإلى إدراك أن التفاهم والتعاون والحوار الإيجابي وتطويع العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة هو الطريق إلى بناء حياة أفضل لكل دول وشعوب المنطقة والعالم من جانب آخر.

ونظراً لما اتسمت به السياسات والمواقف العمانية من صدق ومصداقية على إمتداد العقود الماضية، إستطاعت السلطنة بناء مكانة رفيعة لها معززة بالثقة فيها من جانب دول وشعوب المنطقة، وهو ما يعبر عن نفسه سواء في النشاط

كما تم إنشاء كراسي علمية عديدة في عدد من أبرز جامعات العالم لدراسة الحضارة العربية والإسلامية، وتحقيق فهم أفضل لهذه المنطقة ودعم الحوار بين الحضارات. وهي تحمل إسم جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ومن أبرز هذه الجامعات، هارفارد الامريكية، وكامبريدج البريطانية، وملبورن الاسترالية، وأوتراخت الالمانية، وجامعة بكين، وبينما تم إفتتاح ركن لسلطنة عمان في مكتبة جامعة موسكو عام ٢٠٠٧، فإن مركز السلطان قابوس للثقافة في واشنطن يقوم بدور حيوي لتحقيق التواصل الفكري والحضاري بين العرب والشعب الامريكي من خلال الانشطة الثقافية والمعارض التي يشارك فيها. ومنها على سبيل المثال معرض «المحيط الهندي من مسقط إلى جزر التوابل» ضمن المعرض الذي أقامته مجموعة متاحف «سميثسونيان» في واشنطن في يونيو ٢٠٠٧، وكذلك معرض الفولكلور العربي في واشنطن الذي سيقام أوائل عام ٢٠٠٩م.



جلالة السلطان المعظم في زيارة أخوية لأخيه سمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

السياسي والدبلوماسي الكبير الذي تشهده السلطنة باستمرار، أو من خلال الدور النشط والايجابي الذي تقوم به السلطنة للتقريب بين الاشقاء، ولحل الخلافات، ولتهيئة مناخ أفضل لدعم التعاون والعمل المشترك، سواء على الصعيد الثنائي أو الخليجي أو العربي أو الدولي بما يحقق المصالح المشتركة والمتبادلة. وقد أشار جلالته إلى أن «عمان بلد محب للسلام، تبني علاقاتها عبر المصالح المشتركة مع الجميع من دون أن نغبن أو نغبن، وهذا ما وضع دبلوماسية الدولة العمانية على الطريق الهادئ الصائب، فليست لدينا أي خصومة مع أي دولة في المنطقة» وهو ما تعيش السلطنة نتائج العملية وتستفيد من ثماره الطيبة ومردوده الايجابى في مختلف المجالات.

ومما له دلالة عميقة أن جلالة السلطان المعظم أكد على أن «معالم سياستنا الداخلية والخارجية واضحة، فنحن مع البناء والتعمير والتنمية الشاملة المستدامة في الداخل، والتفاهم والحوار الايجابى البناء في الخارج. هكذا بدأنا وهكذا نحن الآن، وسوف نظل -بإذن الله- كذلك راجين للبشرية جمعاء الخير والازدهار والأمن والاستقرار والتعاون على إقامة ميزان الحق والعدل»، وفي هذا الإطار فإنه في الوقت الذي تتميز فيه علاقات السلطنة مع شقيقاتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالخصوصية، فإن السلطنة تعمل بإيمان عميق ونشاط متواصل على إمتداد السنوات الماضية من أجل تعميق وتوسيع نطاق التعاون والعمل المشترك على الصعيد الثنائي، وفي إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تحقيقاً لأمن واستقرار وازدهار دول المنطقة وشعوبها، وبما يخدم مصالحها جميعاً وفق ما تراه مناسباً لها، وبما يسمح في الوقت نفسه بتعزيز وتطوير التعاون مع الجمهورية اليمنية الشقيقة وإستيعابها بشكل أكبر في نطاق المجلس.



عمان

٢٠



ويكل سرور إلى أن تنعقد الدورة القادمة للمجلس الأعلى على أرضها».

وبالفعل إتخذت السلطنة كل الاستعدادات، وتبذل قصارى جهدها من أجل توفير كل ما يحقق نجاح الدورة التاسعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي ستعقد في مسقط، وبما يجعل منها إضافة لتعزيز العمل المشترك بين دول المجلس في جميع المجالات، وبما يوسع كذلك من نطاق مساهمة الجمهورية اليمنية الشقيقة في أجهزة المجلس المختلفة بما يعود بالخير والازدهار لكل دول شبه الجزيرة العربية والمنطقة من حولها.

أما على صعيد العلاقات الثنائية التي تزدهر وتتطور مع كل الدول الشقيقة أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومع الجمهورية اليمنية والدول الشقيقة والصديقة الأخرى كذلك، فقد قام جلالة السلطان المعظم بزيارة خاصة لدولة الامارات العربية المتحدة

وفي حين شارك حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم إخوانه قادة دول المجلس في اجتماعات القمة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون التي عقدت في العاصمة القطرية الدوحة يومي ٣ و٤ ديسمبر ٢٠٠٧م، فقد أكد جلالته «أن مسيرة مجلس التعاون خلال السنوات الماضية رسخت أسساً متينة للتعاون في مجالات عدة، إلا أنه علينا أن نكون أقوى عزماً في تحقيق المزيد مما تصبو إليه شعوبنا من تقدم وازدهار».

وفي ختام قمة الدوحة أكد جلالته -حفظه الله ورعاه- على أن «أهداف مجلسنا واضحة وجليّة، ونحن ماضون بعون من المولى عز وجل نحو تحقيقها بما يضمن الأمن والسلام والاستقرار لمنطقتنا والتقدم والرخاء لشعوبنا.. إن سلطنة عمان تتقدم بالتقدير العظيم لدولة قطر الشقيقة حكومة وشعباً لإستضافتها هذه الدورة بدلاً منها وتطلع بإذن الله تعالى ومشيتته

▲ لقاءات وتشاور مستمر
بين جلالة السلطان المعظم وأخيه جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

جلالة السلطان المعظم وأخوه فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية الشقيقة أثناء زيارة جلالته لمصر.

► جلالة السلطان المعظم خلال لقائه بفخامة الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي أثناء زيارة جلالته للجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.



جلالة السلطان المعظم
وأخوه سمو الشيخ حمد
ابن خليفة آل ثاني أمير
دولة قطر في لقاء أخوي
في قطر.

ترانيم السلام».

وفي حين تحرص السلطنة على المشاركة في اجتماعات جامعة الدول العربية على مختلف المستويات، وبذل كل ما يمكنها من جهود مخصصة لتوفير أفضل مناخ ممكن للتقريب بين الأشقاء والعمل على حل الخلافات العربية واستعادة وحدة الصف العربي، فإن جهودها لتقوية الأجواء العربية، وتذليل العقبات بالنسبة للبنان ودارفور والصومال والعلاقات بين الفلسطينيين هي موضع تقدير الاشقاء. وقد قام جلالة السلطان المعظم بزيارة خاصة لجمهورية مصر العربية في شهري مايو وأغسطس ٢٠٠٨م، كما قام جلالاته بزيارة تاريخية الى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في ١١ أغسطس ٢٠٠٨م التقى خلالها مع فخامة الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي فتحت المجال واسعا لتطوير العلاقات الثنائية، وفي ١٦ أغسطس ٢٠٠٨م قام جلالة السلطان المعظم بزيارة خاصة إلى

لمدة ثلاثة أيام في ٦ مايو ٢٠٠٨م، كما قام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية بزيارة السلطنة في ديسمبر ٢٠٠٦م، وقام صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة بزيارة السلطنة في مايو ٢٠٠٧م، كما قام فخامة الدكتور محمود أحمد نجاد رئيس الجمهورية الاسلامية الايرانية بزيارة للسلطنة في مايو ٢٠٠٧.

ومما له معنى عميق أن جلالاته أكد «كل ما اتمناه الا يطل شبح الحرب على هذه المنطقة التي تعد عصب الاقتصاد العالمي.. وشعوبها لا تشد سوى السلام.. نريد منطقتنا بعيدة عن كوارث الحروب، نريدها تسير في مسار النمو.. وان تنعم بالازدهار والاستقرار والتقدم، وكل ذلك يتأتى وفق معادلة سهلة مفادها أن نحترم مصالح الآخرين مثلما نطالبهم باحترام مصالحنا، وعندها لن نسمع الشعوب سوى

الجملة السنوية لجلالته إضافة متجددة في كل المجالات

في الوقت الذي تمثل فيه الجولات السامية السنوية التي يقوم بها جلالة السلطان المعظم نهجاً خاصاً ومتميزاً، إسته ويحرص عليه جلالاته منذ بداية مسيرة النهضة العمانية الحديثة، فإن هذه الجولات التي أصبحت بفعل إستمرارها ودوريتها، وإمتدادها إلى كل محافظات ومناطق وولايات السلطنة، سمة فريدة من سمات المشهد السياسي العماني، وسبباً فعالاً من سبل المشاركة من جانب المواطن العماني، وصيغة للتفاعل الدائم والمتواصل بين القيادة والمواطنين على إمتداد هذه الأرض الطيبة، فإنها تشكل في الواقع إضافة متجددة وبالغة الأهمية على الصعيد الوطني وذلك بفعل التأثير الكبير لها، والآثار العديدة المترتبة عليها، إقتصادياً وتنموياً واجتماعياً وسياسياً أيضاً.

وفي حين ترتبط أهمية الجولات السنوية على نحو واضح ومباشر بجلالة القائد المفدى، وبما يتمتع به من حب ولاء وعرفان، في عقول وقلوب أبناء الشعب العماني الوفي، فإنها ترتبط كذلك بما يطرحه جلالاته خلالها من آراء، وما يتخذ من قرارات، وما يوجه إلى العناية به في هذا المجال أو ذاك، فإنه من الطبيعي أن تجد توجيهات جلالاته طريقها الفوري والمباشر إلى عقول وقلوب كل أبناء الوطن وعلى جميع المستويات.

جدير بالذكر أن الجولات السنوية التي تستمر لعدة اسابيع، وفي بعض الاحيان بضعة أشهر، تتنوع في طبيعتها، ومن ثم في الفعاليات المصاحبة لها. وان كانت تتفق جميعها في أنها في جوهرها بمثابة تفاعل متجدد يثري التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بكل أبعادها ومستوياتها، خاصة وأن جلالاته -حفظه الله ورعاه- يعطي المثل والقُدوة في العمل والاهتمام والتفاني في العناية بالمواطن العماني، وبكل ما

المملكة الاردنية الهاشمية التقى خلالها الملك عبدالله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية، كما زار جلالاته - حفظه الله ورعاه - دولة قطر التقى خلالها مع صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني امير دولة قطر، وعلى صعيد العلاقات الثنائية الطيبة والوثيقة بين السلطنة وشقيقاتها، قام جلالة الملك عبدالله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية بزيارة للسلطنة في مارس ٢٠٠٨م.

جدير بالذكر أن السلطنة أيدت دوماً جهود ومساعي السلام في المنطقة منذ أن بدأت خطواتها الأولى في أواخر سبعينات القرن الماضي، وتؤيد كل جهد إيجابي مخلص يدفع نحو فك الحصار عن الشعب الفلسطيني وتهئية الاجواء في الأراضي الفلسطينية لاستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتحقيق السلام العادل والشامل وإستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة. وفي حين تدعم السلطنة سبل تحقيق الأمن والاستقرار في العراق، بما يحافظ على وحدة أرضها وشعبها، فإنها تعمل من أجل أن يسود الوثأم والتفاهم على الساحة اللبنانية، ولا تدخر وسعاً من أجل الاسهام في حل مشكلات السودان والصومال والقضايا العربية الأخرى عبر الحوار البناء.

وعلى الصعيد الدولي شهد عام ٢٠٠٨ خطوات عديدة لتعميق وتوسيع نطاق علاقات السلطنة مع العديد من الدول الصديقة بامتداد العالم. وفي هذا الاطار قام فخامة نور سلطان نظر باييف رئيس جمهورية كازاخستان بزيارة للسلطنة في مارس ٢٠٠٨م، كما قام سيادة ريتشارد بي تشيني نائب الرئيس الأمريكي بزيارة للسلطنة في مارس ٢٠٠٨م، وقام نائب رئيس وزراء فيتنام نجيرن سيث هونج بزيارة للسلطنة في ديسمبر ٢٠٠٧م.



جلالة السلطان المعظم
يتراس اللقاء المشترك
لمجلسي الوزراء والشورى
الذي عقد في ٢٦ فبراير
٢٠٠٨م في حصن الشموخ
بولاية منح.

والمواطنين، الا أن ولاية بهلاء ولايات المنطقة الداخلية قاموا بتنظيم مسيرة ولاء وعرفان لحضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم تعبيراً عما يكنونه من حب وولاء وإعتراز لجلالته، وإتهجاً بتشريف جلالته للولاية، ويتخذ ذلك في العادة العديد من أشكال التعبير العفوي والتلقائي، بما في ذلك مشاركة فرق الفنون التقليدية، ومجموعات الخيالة، والشعراء، وجموع المواطنين الذين يريدون التعبير عما يكنونه من مشاعر جياشة حيال جلالة القائد المفدى.

وبينما ينتظر أبناء الوطن، ويتطلعون دوماً إلى جولات جلالة السلطان، سواء كانت جولات سنوية، أو تفقدية أو خاصة، لانها تتيح لهم التعبير عن مشاعرهم وحبهم لجلالته، فإن هذه الجولات تشهد في العادة جانباً هاماً أيضاً من أنشطة الدولة الرسمية، من إستقبالات رسمية، وإجتماعات ولقاءات مع مسؤولين أجانب أو

يسهم في تحقيق مزيد من التقدم والازدهار للوطن والمواطن.

وقد أكد جلالته على أن «المنصب تكليف لا تشريف ونحن اصحاب رسالة احبيناها.. أجد متعتي وراحتي في نهضة عمان.. انني عندما اشعر بمتابع الروتين اليومية - هذا ان حدث- فإن متعتي وراحتي في التحرك الميداني حيث اجوب الاقاليم واختلط مع الناس.. اعيش حياتهم، واسمع شكواهم، واتطلع إلى مسار نهضة بلادنا وسرعة الانجاز فيها».

ولعل ذلك هو ما جعل من الجولات السنوية أحد سبل الاتصال والتواصل المفتوح والمباشر بين جلالته والمواطنين، ومن المعروف أن الجولات السنوية لا تقتصر على الجولة السنوية المعروفة، بما يتخللها من لقاءات مفتوحة بين جلالته والشيخ والوجهاء والاعيان والمواطنين في مناطق السلطنة المختلفة، وما تشهده من حوارات مفتوحة أو فعاليات أخرى مثل الندوات الوطنية التي يتم تنظيمها في رحاب المخيم السلطاني وتتناول - في العادة- إحدى القضايا ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للوطن والمواطن.

ولكن الجولات السامية تضم كذلك الجولات التفقدية التي يقوم بها جلالته لتفقد بعض المشروعات التنموية في هذه المنطقة أو تلك، كما تضم أيضاً الجولات الخاصة التي يقوم بها جلالته في عدد من ولايات أو مناطق السلطنة. وهذه الجولات لا يتخللها، في العادة، لقاءات مفتوحة مع المواطنين كتلك التي تتم في الجولات السنوية السامية.

جدير بالذكر أن جلالة السلطان المعظم قام في العام ٢٠٠٨ بجولة خاصة بدأت يوم ٢٥ يناير وإمتدت عدة أسابيع حيث توجه جلالته -حفظه الله ورعاه- إلى سبخ الشامخات في ولاية بهلاء، ثم ولاية إبراء في المنطقة الشرقية، ولم يتم الاعلان الرسمي عنها، كما لم تتخللها لقاءات مفتوحة بين جلالته والشيخ والوجهاء والاعيان

الحوار المفتوح بين جلالته
حفظه الله والمواطنين
ضمن الجولات السنوية
السامية.



زائرين كبار للسلطنة، أو غير ذلك من الأنشطة الرسمية.

وفي هذا الاطار ترأس جلالة السلطان المعظم -حفظه الله ورعاه- اللقاء المشترك لاصحاب السمو والمعالى أعضاء مجلس الوزراء وأصحاب السعادة أعضاء مجلس الشورى الذي عقد في حصن الشموخ بولاية منح في ٢٦ فبراير ٢٠٠٨م، وهو أمر بالغ الدلالة فيما يتصل بحرص جلالتة على تعميق وتوسيع نطاق التعاون والتسيق بين مؤسسات الدولة، وإتاحة الفرصة لمزيد من التفاعل بين مجلس الوزراء ومجلس الشورى، حشداً للطاقات، ودفعاً للاداء التنفيذي والبرلماني في السلطنة، وهو ما يعزز مشاركة المواطنين في صنع القرار في النهاية.

ومع الوضع في الاعتبار ما تتسم به جولات جلالة السلطان من بساطة وتلقائية ومباشرة في التعامل بين جلالتة والمواطنين، فإن البعد التنموي لهذه الجولات السامية يتجسد على نحو واضح، سواء من خلال الندوات الوطنية، ومنها ندوة القوى العاملة الوطنية، وكذلك ندوة «التنمية المستدامة للقطاع الزراعي وتنظيم سوق العمل به» التي عقدت في فبراير ٢٠٠٧، أو في المشروعات التي يأمر جلالتة بتنفيذها خلال الجولة والتي ترتبط باحتياجات فعلية ومباشرة في هذه الولاية أو تلك، أو استكمال مشروعات حيوية في منطقة أو أخرى، وذلك في ضوء ما تسفر عنه عمليات تفقد هذه الولايات، وما يلمسه جلالتة من احتياجات المواطنين فيها.

ولعل ما يعطي هذا الجانب أهمية كبيرة، ويتطلع إليها المواطنون في الولايات أيضاً، أن المشروعات التنموية والخدمية التي يأمر جلالتة بتنفيذها خلال الجولات السامية، تكون في العادة خارج إطار الموازنة العامة للدولة، ومن ثم فإنها تكون مشروعات اضافية يتم تمويلها من موارد أخرى، وبالتالي فإنها تعزز أو تضيف إلى ما هو مقرر من مشروعات تتضمنها الموازنة ثم أو يتم تنفيذها، وما يزيد من أهمية هذه المشروعات أيضاً أنها ليست مشروعات

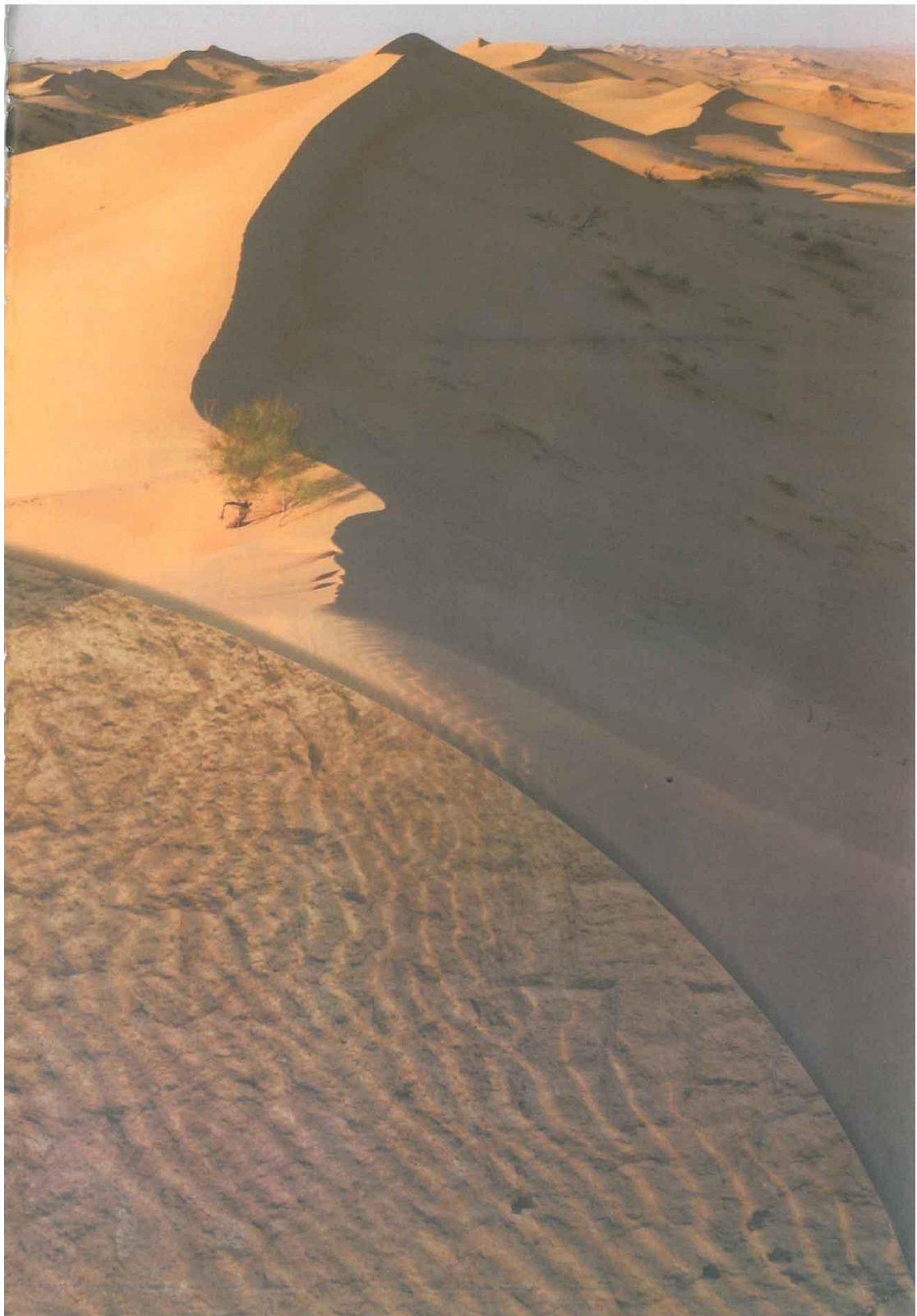
محدودة. ومما له دلالة في هذا المجال، وعلى سبيل المثال، أن خطة التنمية الخمسية السابعة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) الجاري تنفيذها والتي يمثل عام ٢٠٠٨ العام الثالث منها، شهدت خلال الفترة الممتدة من أول عام ٢٠٠٦ حتى نوفمبر ٢٠٠٧م إضافة مشروعات تنموية وخدمية بقيمة ٢٢٥٧ مليون ريال عماني، أي بزيادة نسبتها ٧٨٪ من إجمالي الاعتمادات الاصلية المخصصة لذلك في خطة التنمية الخمسية السابعة والتي بلغت ٣٠١٦ مليون ريال عماني، وبالتالي إرتفعت هذه المخصصات لتصبح ٥٣٧٣ مليون ريال عماني، وهي زيادة ضخمة في تمويل المشروعات التنموية، خاصة وانها -أي هذه الزيادة- حدثت خلال أقل من عامين وكثيرة من ثمار الجولات السنوية لجلالة السلطان المعظم في الولايات، وقد شملت هذه المشروعات على سبيل المثال مشروعات طرق، وموانئ، وفي قطاع الغاز، والمطارات، وتخطيط المدن، والكهرباء، والصحة، والتعليم وغيرها. ومن ثم أصبحت الجولات السنوية مصدراً حيوياً لزيادة الاعتمادات التمويلية ولإضافة مشروعات تنموية يحتاجها المواطنون، ويقرها جلالتة خلال هذه الجولات السامية.

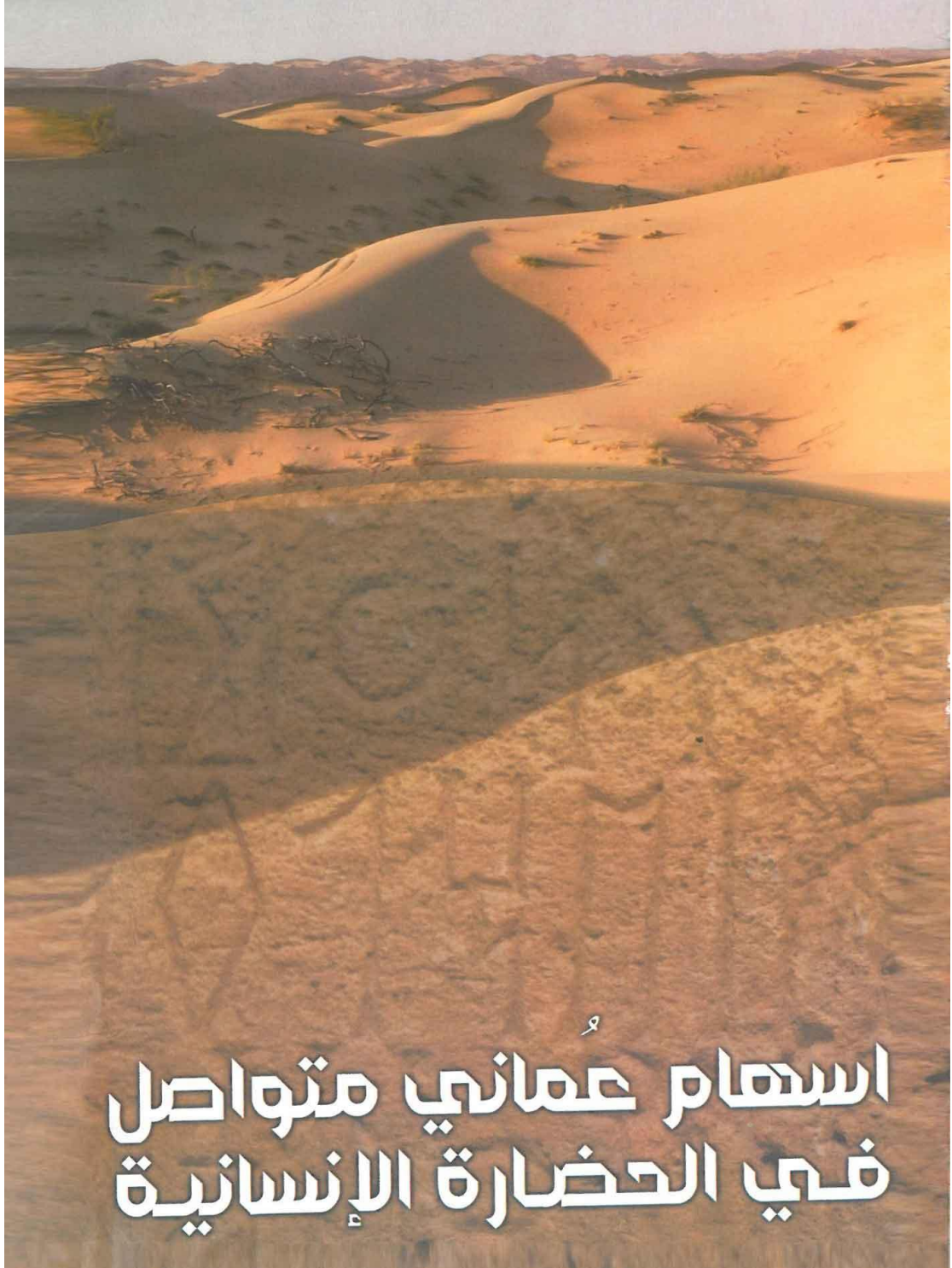
وفي ضوء ذلك، وغيره، فإن الجولات السامية لجلالة السلطان المعظم تمثل إضافات دائمة ومتجددة، تنموياً وسياسياً واجتماعياً أيضاً. خاصة وأن جلالتة، بما يتمتع به من حب وولاء لدى المواطنين، يستطيع بكلماته وتوجيهاته التأثير الشديد والواسع النطاق في سلوك المواطنين وفي رؤيتهم ووجهات نظرهم وبالتالي في الرأي العام على نطاق واسع وبالنسبة للعديد من الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى بعض التقاليد التي إستقرت على مدى عقود طويلة أمكن تعديلها إلى ما هو أفضل للوطن والمواطن، وهناك العديد من الأمثلة في هذا المجال على إمتداد السنوات الماضية، وبالنسبة لموضوعات تمس حياة المواطنين بشكل مباشر.

يولي جلالة السلطان
المعظم النشء جل رعايته
واهتمامه.

خامان







اسهام عماني متواصل في الحضارة الإنسانية

التاريخ والتواصل الحضاري

شكلت عُمان على امتداد التاريخ مركزاً حضارياً نشطاً تفاعل منذ القدم مع كل مراكز الحضارة في العالم القديم. وبينما كانت عُمان واحدة من المراكز الحيوية على طريق الحرير بين الشرق والغرب فإنها كانت كذلك مركزاً تجارياً وبحرياً مزدهراً في المحيط الهندي حتى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر. ومن ثم امتدت علاقاتها إلى مختلف القوى الدولية منذ وقت مبكر، وتفاعلت بقوة مع محيطها الخليجي والعربي والدولي باعتبارها مركزاً للتواصل الحضاري مع الشعوب الأخرى.

من هذه الأرضية الحضارية انطلقت مسيرة النهضة العمانية الحديثة وهي تتمتع بمقومات القوة الضرورية لبناء حاضر مزدهر يربط بين الماضي العريق والمستقبل المشرق. وفي مقدمة هذه المقومات القيادة التاريخية الواعية، والشعب العماني الذي صنع حضارته بيده والموقع ذو الأهمية الحيوية في تفاعل عميق بين إرادة الإنسان، قيادة وشعباً، وأهمية المكان، وبما يجعل العطاء الحضاري العماني متواصلاً ومتجدداً في الحاضر كما كان في الماضي وكما سيكون في المستقبل.

عُمان دولة قديمة قدم التاريخ ذاته، أسهمت في مراحل تاريخية عديدة بنصيب حضاري وافر، كما كانت في فترات أخرى قوة بحرية وسياسية مؤثرة، إمتدت علاقاتها وصلاتها إلى الصين، والولايات المتحدة وبريطانيا، وفرنسا وغيرها في مراحل تاريخية مبكرة، وأستقبل سفراؤها باحترام في عواصم تلك الدول وغيرها قبل قرون من الزمن.

إن الجسر الأساسي الذي يمتد عبر حقب التاريخ المختلفة، والذي يربط النهضة العمانية الحديثة بمراحل الازدهار التاريخي لعُمان. يتمثل في قدرة القيادة على تحقيق الوحدة الوطنية،

وبناء القوة الذاتية، وتشديد إقتصاد قوي على أساس من الأمن والإستقرار وإدارة السياسة العمانية بحنكة ودراية على كافة المستويات.

وبينما تشير الدراسات التاريخية إلى الصلات العديدة بين الحضارة العمانية وحضارات الشرق القديم في الصين والهند وبلاد ما بين النهرين فضلاً عن الصلات مع حضارات شرق البحر المتوسط ووادي النيل وشمال افريقيا، فإن الدور الذي اضطلعت به عُمان في نشر الدعوة الإسلامية منذ دخولها طواعية إلى الاسلام في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام أوسع بكثير مما هو معروف في كثير من الأوساط، بإستثناء الأوساط العلمية المتخصصة.

لقد مثل التاريخ العماني سلسلة متصلة الحلقات أسوة بتاريخ الأمم والشعوب ذات الحضارة والدور التاريخي الذي يمر بمراحل مختلفة، وبينما تمكنت عُمان خلال حكم اليعاربة الذي بدأ عام ١٦٢٤م من طرد البرتغاليين من السواحل العمانية، والخليج والمحيط الهندي، فإن الدولة (البوسعيدية) التي قامت على يد مؤسسها الامام أحمد بن سعيد عام ١٧٤٤م، والتي يمثل جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله - إمتداداً لها استطاعت على مدى أكثر من مائتين وأربعة وستين عاماً أن تضع عُمان في مصاف الدول القوية والمؤثرة، وذلك بإستثناء بعض مراحل الضعف أو العزلة أو الخلافات الداخلية، والتي كانت تؤدي إلى نوع من الانكفاء الذاتي والعزلة لأسباب عديدة محلية وإقليمية ودولية وهو ما وضعت مسيرة النهضة المباركة حداً له منذ انطلاقتها عام ١٩٧٠م.

أسماء عُمان

عُرفت عُمان في المراحل التاريخية المختلفة بأكثر من إسم ومن أبرز أسمائها (مجان) و(مزون) و(عُمان) حيث يرتبط كل منها ببعد حضاري أو تاريخي محدد. فإسم (مجان) إرتبط



جانب من أعمدة الجامع
الكبرى في مدينة البليد
الأثرية بولاية صلالة،
تعكس الثراء الكبير الذي
تمتع به هذه المدينة
خلال القرن الرابع
الهجري / العاشر الميلادي.

بالزراعة والصيد، واستقر البعض الآخر في
المناطق الداخلية والصحراوية واشتغلت بالرعي
وتربية الماشية.

المساهمة في نشر الإسلام

من المعروف أن عُمان من أوائل البلدان التي
اعتنقت الدين الإسلامي طواعية في عهد الرسول
عليه الصلاة والسلام، فقد بعث عليه السلام
عمرو بن العاص إلى (جيفر) و(عبد) ابني
الجلندي بن المستكبر - ملكي عُمان آنذاك -
يدعوهم إلى الإسلام فاستجاب عُمان بقيادة
ابني الجلندي، وأصبحت منذ ذلك التاريخ واحدة
من القلاع الحصينة للإسلام والتي ساعدت على
إنتشاره في كثير من المناطق خاصة في شرق
ووسط أفريقيا. وخلال السنوات الأولى للدعوة
الإسلامية ساهمت عُمان بدور بارز في حروب
الردة التي ظهرت بعد وفاة الرسول عليه الصلاة
والسلام. كما شاركت في الفتوحات الإسلامية

بما إشتهرت به من صناعة السفن وصهر النحاس
حسب لغة السومريين حيث كانت تربطهم بعمان
صلات تجارية وبحرية عديدة، وكان السومريون
يطلقون عليها في لوحاتهم (أرض مجان)، أما
إسم (مزون) فإنه يرتبط بوفرة الموارد المائية
في عمان في فترات تاريخية سابقة وذلك
بالقياس إلى البلدان العربية المجاورة لها.
وكلمة (مزون) مشتقة من كلمة (المزن) وهي
السحاب والماء الغزير المتدفق. ولعل هذا يفسر
قيام وإزدهار الزراعة في عُمان منذ القدم وما
صاحبها من استقرار وحضارة أيضاً. وبالنسبة
لإسم (عُمان) فإنه يرتبط بهجرة القبائل العربية
من مكان يطلق عليه عُمان في اليمن، كما قيل انها
سميت بعمان نسبة إلى عُمان بن إبراهيم الخليل
عليه السلام، وقيل كذلك إنها سميت بهذا الاسم
نسبة إلى عُمان بن سبأ بن يغثان بن ابراهيم.
وكانت عُمان في القديم موطناً للقبائل العربية
التي قدمت إليها وسكن بعضها السهول واشتغلت

البرتغاليين حتى تمكن من تحرير مسقط عام ١٦٥٠م وهو ما كان إيذاناً بأفول نجم البرتغاليين في منطقة الخليج ككل. جدير بالذكر أن القوات العمانية طاردت البرتغاليين إلى سواحل الهند وشرق أفريقيا.



قلعة الميراني المطلة على
خليج مسقط من الناحية
الغربية شيدت عام ١٥٨٧م.

اليوسعيد .. (من التحرير إلى بناء الدولة العصرية)

تمثل مبايعة الامام احمد بن سعيد الذي كان والياً على صحار وما حولها في عام ١٧٤٤م بداية لحقبة جديدة في التاريخ العماني، استمرت بمراحلها المختلفة على امتداد أكثر من مائتين وأربعة وستين عاماً حتى الآن. وجدير بالذكر إن

العظيمة برأ وبعراً خاصة في العراق وفارس وبلاد السند، بالإضافة إلى المشاركة في الفتوحات الاسلامية لعدد من البلاد الأخرى في المنطقة وخارجها. على أن الاسهام الأبرز لعمان تمثل في الواقع في قيامها عبر نشاطها التجاري والبحري الكبير في شرق افريقيا، خاصة خلال القرن التاسع عشر بالتعريف بالإسلام ونشره في كثير من مناطق الساحل الشرقي ووسط أفريقيا التي وصل إليها العمانيون، وحمل العمانيون الاسلام معهم كذلك إلى الصين والموانئ الآسيوية التي تعاملوا معها في جنوب وشرق آسيا. وفي نفس الوقت يمثل الاسلام والقيم الاسلامية رابطاً قوياً بين العمانيين يحافظون عليه ويتمسكون به ويلتفتون حوله.

اليعاربة وطرده البرتغاليين

في أوائل القرن السادس عشر، وتحديداً في عام ١٥٠٧م استطاع البرتغاليون أن يسيطروا على أجزاء كبيرة من السواحل العمانية وذلك بعد مقاومة شديدة من العمانيين، وبرغم طبيعة الأوضاع الداخلية في عُمان في ذلك الوقت، إلا ان البرتغاليين أو غيرهم لم يستطيعوا تجاوز بعض المناطق الساحلية المحدودة وظلت مناطق الداخل في عُمان دوماً بمثابة العمق الاستراتيجي الذي انطلقت منه، ومن بعض المناطق الساحلية كصحار حملات المقاومة الوطنية العمانية، حتى تم التخلص من الاحتلال البرتغالي بعد نحو قرن ونصف القرن.

يمثل تولى الامام ناصر بن مرشد إماماً على عُمان في عام ١٦٢٤م بداية حكم اليعاربة، وقد تمكن الامام ناصر بن مرشد من خلال توحيد البلاد تحت قيادته للمرة الاولى منذ سنوات عديدة ، وعبر تجهيز أسطول بحري قوي، تمكن من تقليص نفوذ البرتغاليين وتحرير بعض المدن الساحلية منهم، وقد واصل الامام سلطان بن سيف هذه المهمة الجليلة في مطاردة



تعتبر قلعة الرستاق من أقدم قلاع السلطنة وأبرزها على ساحل الباطنة وتتمتع بإبراج مدافعها العالية .

تولي الامام أحمد بن سعيد الامامة في عُمان جاء نزولاً عند رغبة أهل الحل والعقد في عُمان في ذلك الوقت بالنظر لمواقفه وشجاعته وبخاصة في تخليص البلاد من الغزاة الفرس.

تمكن الامام أحمد بن سعيد الذي أسس الدولة البوسعيدية من إعادة توحيد البلاد، وإخماد الفتن الداخلية، وإنشاء قوة بحرية كبيرة إلى جانب أسطول تجاري ضخم. وهو ما أعاد النشاط والحركة التجارية إلى السواحل العمانية . كما أعاد لعُمان دورها في المنطقة، وليس أدل على ذلك من أنه أرسل نحو مائة مركب تقودها السفينة الضخمة - الطراد (الرحماني) في عام ١٧٧٥م إلى شمال الخليج لفك الحصار الذي ضربه الفرس حول البصرة في ذلك الوقت بعد إستيلاء والي بغداد ، وتمكن من فك الحصار.

وبعد أن توفي الامام أحمد بن سعيد في الرستاق سنة ١١٩٨هـ / ١٧٨٣م والتي كانت عاصمة له، خلفه عدد من الائمة والسلاطين البارزين

الذين حافظوا على إستمرار حكم أسرة البوسعيد ، وفي عهد حفيده حمد (١١٩٩هـ / ١٧٨٤م- ١٢٠٦هـ / ١٧٩٢م) إنتقلت العاصمة من الرستاق إلى مسقط لتستقر فيها حتى الآن. ومن المعروف أن الشعور العميق لدى العُمانيين بالانتماء إلى أرض عمانية واحدة تترابط معاً بقوة أبنائها في مواجهة أية تحديات خارجية ظل يمثل حقيقة متصلة عبر كل مراحل التاريخ العُماني، ومن ثم فإن إستمرار أسرة البوسعيد في الحكم منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى الآن قدم في الواقع سِجاً آخر لدعم الوحدة الوطنية العمانية خاصة في مراحل محددة بلغت ذروتها في عهد السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٤م - ١٨٥٦م) ثم في عهد جلالة السلطان المعظم باني نهضة عُمان الحديثة. وبغض النظر عن بعض فترات الضعف والانكماش التي حدثت، إلا أن هذه الحقبة التاريخية المستمرة قد أثمرت عدداً من الانجازات الهامة في مسيرة عُمان التاريخية وتواصل عطاؤها أيضاً ولعل من

أبرزها مايلي :-

- التخلص من كل صور ومظاهر الاحتلال والنفوذ الاجنبي.

- بناء إمبراطورية عمانية كبيرة إمتدت لتشمل مناطق عديدة في شرق أفريقيا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وقد فرضت هذه الامبراطورية وجودها البحري في المحيط الهندي وأقامت علاقات سياسية متوازنة مع القوى العظمى في ذلك الوقت خاصة بريطانيا وفرنسا بالإضافة إلى الولايات المتحدة.

- التغلب على مختلف التحديات الداخلية والاقليمية وإرساء أساس قوي لعلاقات متوازنة خليجياً واقليمياً ودولياً أتاح للسلطنة الحفاظ على مصالحها الوطنية.

- بناء دولة عصرية مزدهرة تمثل الام بالنسبة لكل أبنائها.

- وقبل ذلك وبعده تحقيق إستمرارية ووحدة التاريخ العماني.

الجغرافيا وحيوية الموقع

إذا كانت الجغرافيا في جوهرها تقوم على حتميات الموقع والتضاريس وإمتدادات الحدود ساحلية كانت أو برية، الا إنها في الجانب الاخر منها تمثل حوار الطبيعة والامكانات المتاحة وكيفية التعامل الانساني معها ليس فقط للتغلب على مشكلاتها ولكن لتحويلها إلى عناصر قوة. تمتلك سلطنة عُمان موقعا إستراتيجيا بالغ الأهمية كان له دوماً صدى قوياً في سياساتها وخياراتها وأسلوبها في التعامل مع كثير من القضايا والتطورات.

تقع سلطنة عُمان في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية وتمتد بين خطي عرض ١٦،٤٠ و ٢٦،٢٠ درجة شمالاً وبين خطي طول ٥١،٥٠ و ٥٩،٤٠ درجة شرقاً، وتطل على ساحل يمتد ٣١٦٥ كيلومتر يبدأ من أقصى الجنوب

الشرقي حيث بحر العرب ومدخل المحيط الهندي، ممتداً إلى خليج عمان حتى ينتهي عند مسندم شمالاً، ليطل على مضيق هرمز الاستراتيجي حيث مدخل الخليج. وترتبط حدود عُمان مع الجمهورية اليمنية من الجنوب الغربي ومع المملكة العربية السعودية غرباً، ودولة الإمارات العربية المتحدة شمالاً. ويتبعها عدد من الجزر الصغيرة في خليج عُمان ومضيق هرمز مثل جزيرة سلامة وبناتها، وفي بحر العرب مثل جزيرة مصيرة ومجموعة جزر الحلانيات.

وتقع سلطنة عُمان شمال مدار السرطان وجنوبه فتتتمي بذلك إلى المناطق الحارة الجافة ولها بجنوبها إمتدادات للمناخ الاستوائي.

ومن هذا الموقع تسيطر سلطنة عُمان على أقدم وأهم الطرق التجارية البحرية في العالم وهو الطريق البحري بين الخليج والمحيط الهندي، ومن هذا الموقع أيضاً إتصلت طرق القوافل عبر شبه الجزيرة العربية لترتبط ما بين غربها وشرقها وشمالها وجنوبها. وتبلغ مساحة سلطنة عُمان ٣٠٩,٥٠٠ (ثلاثمائة وتسعة آلاف وخمسمائة) كيلومتر مربع.

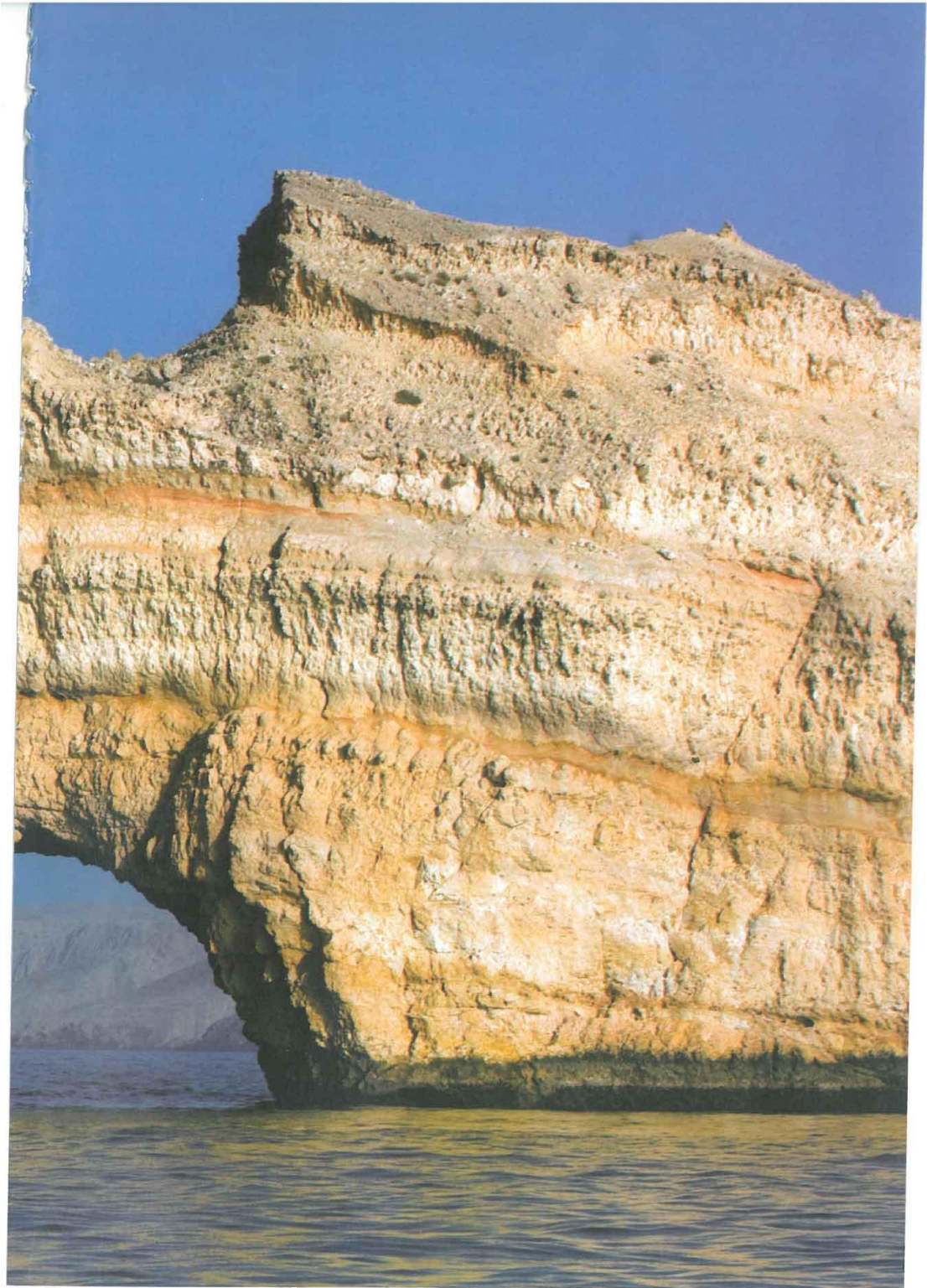
تتميز جغرافية سلطنة عُمان بوجود سلسلة جبال الحجر التي تمتد من منطقة رؤوس الجبال في رأس مسندم (حيث يقع مضيق هرمز بوابة الخليج) إلى رأس الحد أقصى إمتداد للجزيرة العربية من جنوبها الشرقي في المحيط الهندي، وذلك على شكل قوس كبير يتجه من الشمال الشرقي للسلطنة إلى جنوبها الغربي، ويصل أقصى ارتفاع له ٢٠٠٠ متر في منطقة الجبل الاخضر.

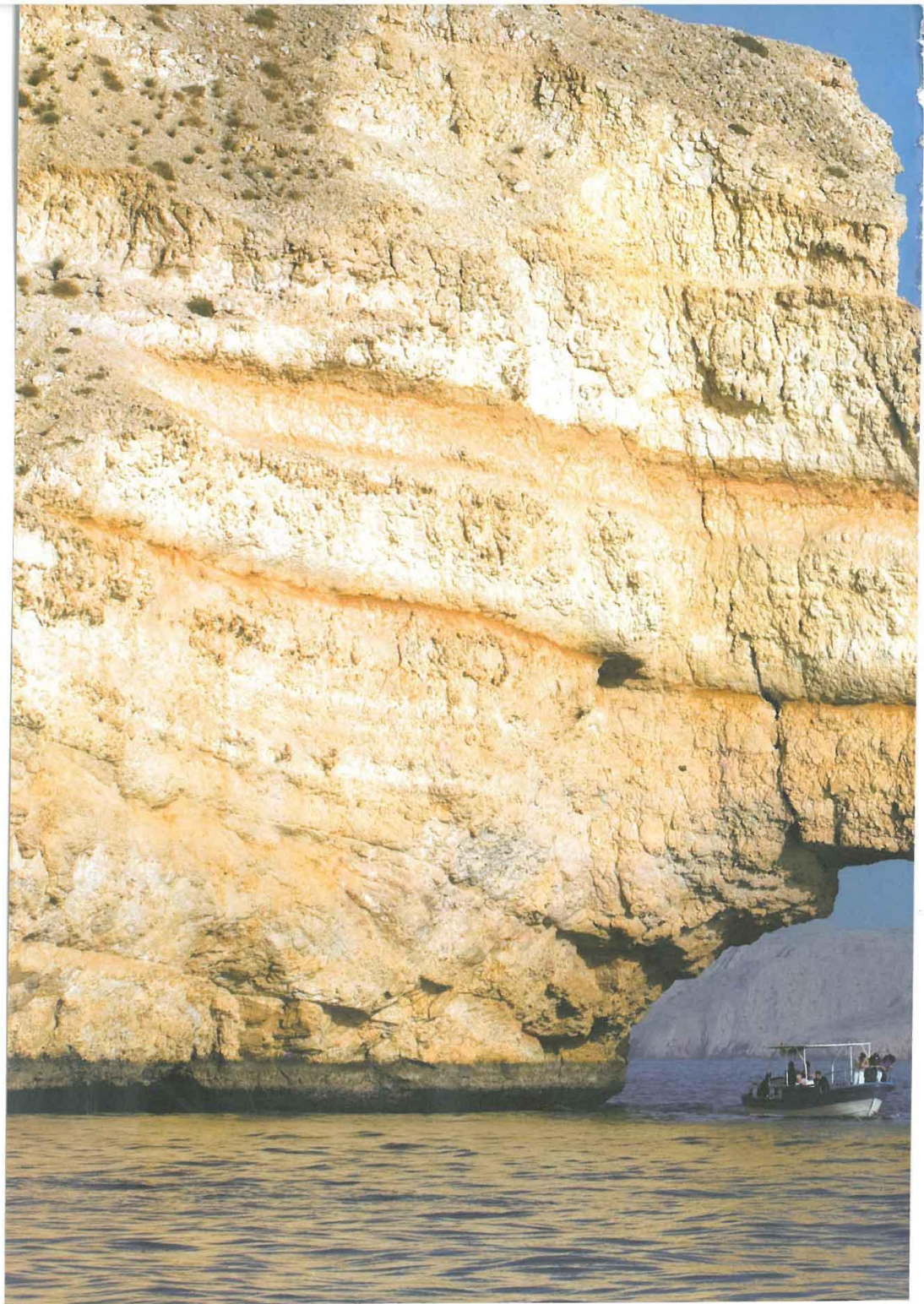
وفي محافظة مسندم ترتفع الجبال إلى نحو ١٨٠٠ متر فوق سطح البحر، حيث يقع مضيق هرمز بين الساحلين العماني والايراني لكن الجزء الصالح منه للملاحة الدولية يقع في الجانب العماني. ويشبه العمانيون سلسلة جبال الحجر بالعمود

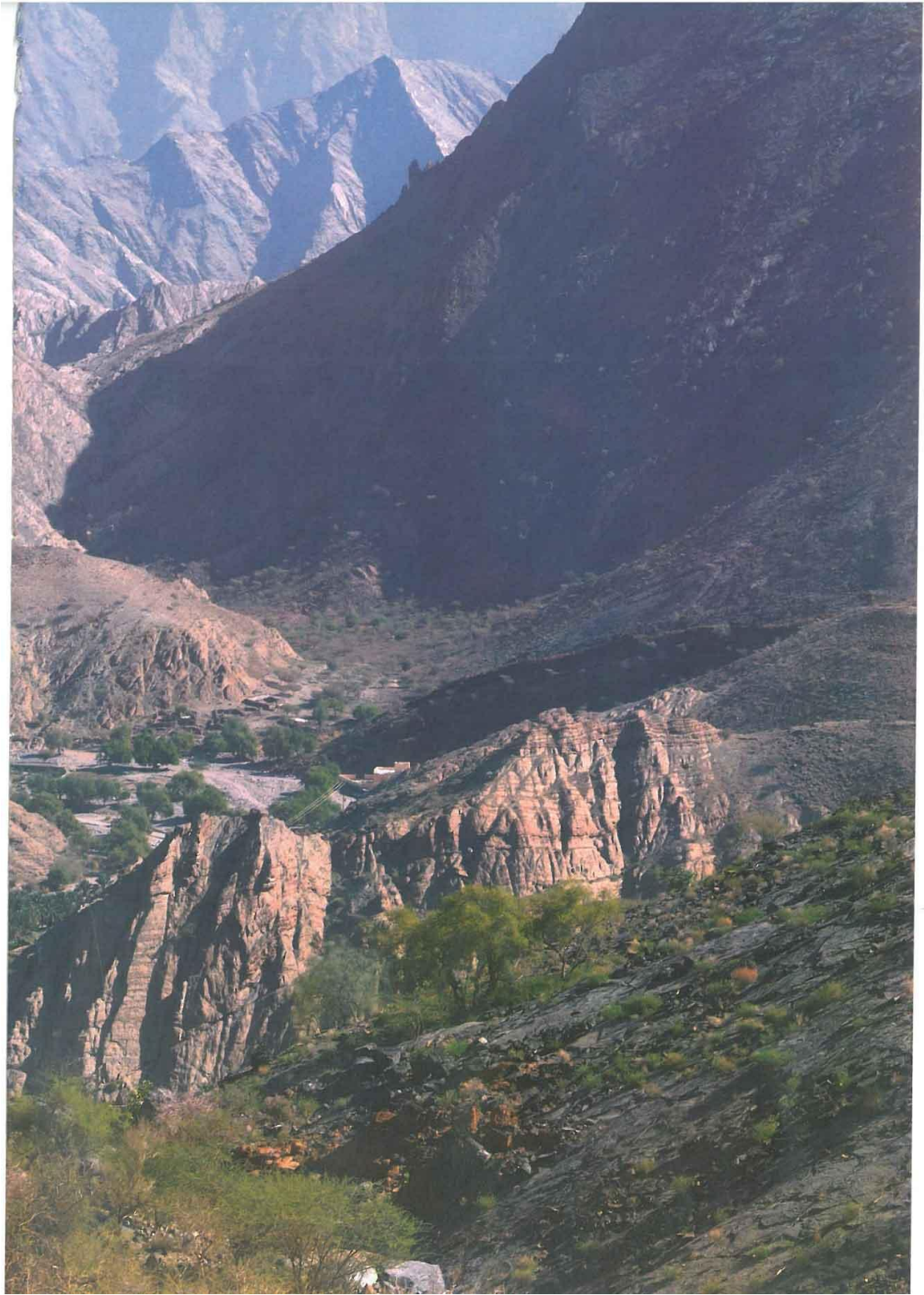
شاطئ خلوف في ولاية
محوت بالمنطقة الوسطى
المعروف برماله الفضية
الناعمة.

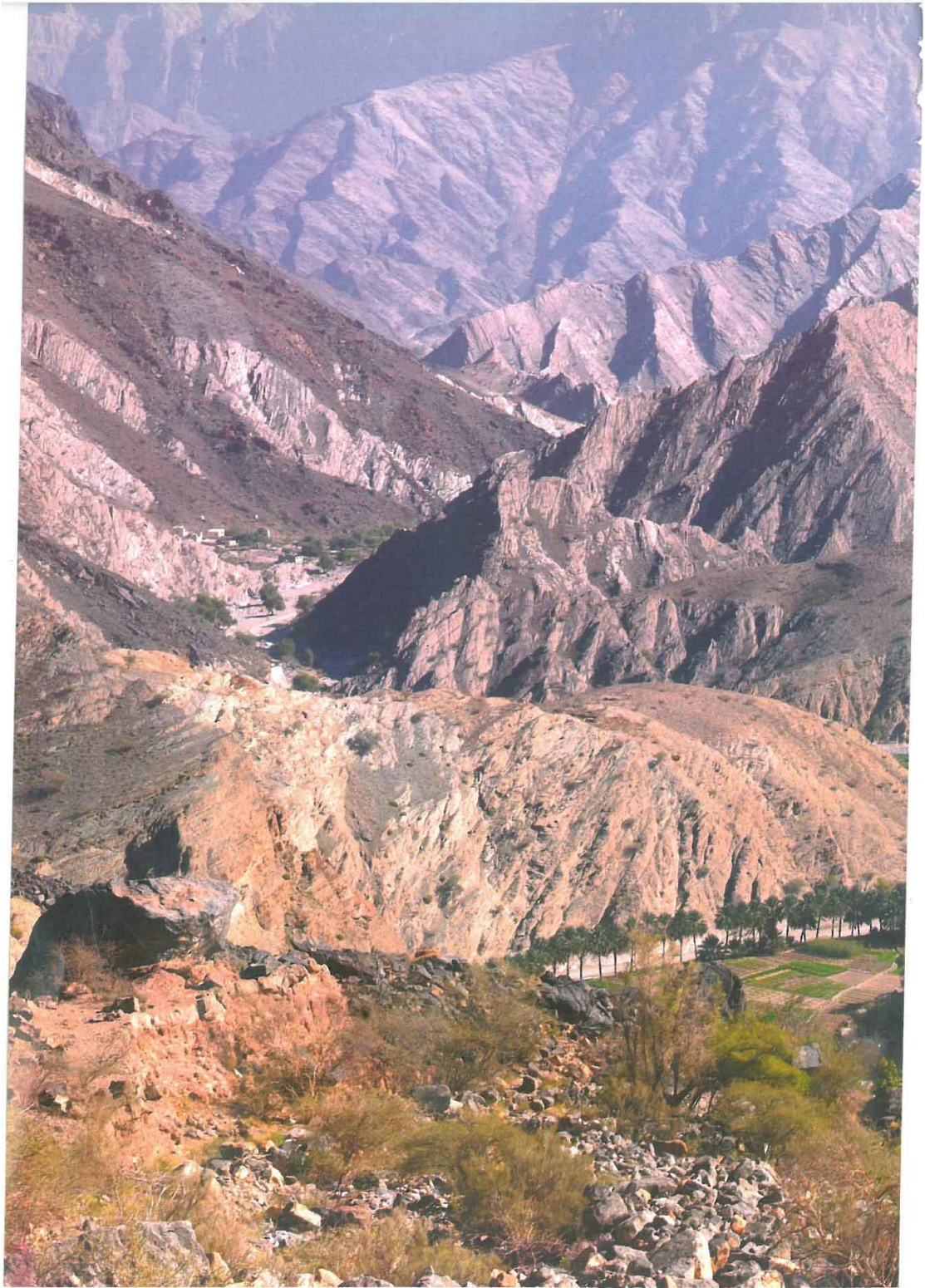
(الصفيحتان التاليتان)
تكوين صخري يشبه
البوابة في بندر الحص
بمسقط.











الفقري للأنسان فيسمون المنطقة التي تقع على خليج عُمان بالباطنة، والمنطقة التي تقع إلى الغرب من المرتفعات بالظاهرة، فالباطنة هي الشاطئ الساحلي الذي شكلته الوديان الهابطة من الجبال ويتراوح اتساعه ما بين ١٥ و ٨٠ كيلومترا، كما يتجاوز طوله ٣٠٠ كيلومتر، وهي المنطقة الزراعية الرئيسية في السلطنة، حيث البساتين التي ترويه المياه الجوفية، والباطنة تمتد شمالا من مسقط حتى حدود دولة الامارات العربية المتحدة. ولهذا فهي أكثر مناطق السلطنة سكانا وتضم عدداً من الولايات مثل بركاء والمصنعة والسويق والخابورة وصحم وصحار وشناص وغيرها من ولايات منطقة الباطنة. وهناك عدة وديان تقطع هذه السلسلة من الجبال أكبرها وادي سمائل الذي يصل بين مدينة مسقط على الساحل إلى ولايتي إزكي ونزوى في الداخل، لهذا يطلق العمانيون على المنطقة التي تقع فيها سلسلة الجبال إلى الغرب من ذلك الوادي منطقة الحجر الغربي، وفيها تقع منطقة الجبل الاخضر وولايات الرستاق ونخل والوادي وغيرها.

والمنطقة التي تقع فيها سلسلة الجبال إلى الشرق من وادي سمائل تسمى منطقة الحجر الشرقي وفيها تقع ولايتي سمائل وبدبد وغيرهما. وأعلى قمة في جبال الحجر هي (جبل شمس) في المنطقة الداخلية اذ يبلغ ارتفاعه ٣ آلاف متر فوق سطح البحر. يضيق الساحل العماني عند مرتفعات القرم بمسقط ليصبح الشاطئ صخريا مليئاً بالجيوب المائية، كما هو الحال في رأس جنوب مسقط حتى رأس الحد. ومن (رأس الحد) إلى (فيلم) على الشاطئ في خليج مصيرة بالمنطقة الشرقية تمتد رمال الشرقية بطول حوالي مائة وستين كيلومترا وعرض حوالي ثمانية كيلومترات وإلى الجنوب الغربي من جزيرة مصيرة تقع مساحة شاسعة من الأراضي المستوية الحجرية تعرف باسم (جدة الحراسيس)، بينما تقع إلى الغرب من

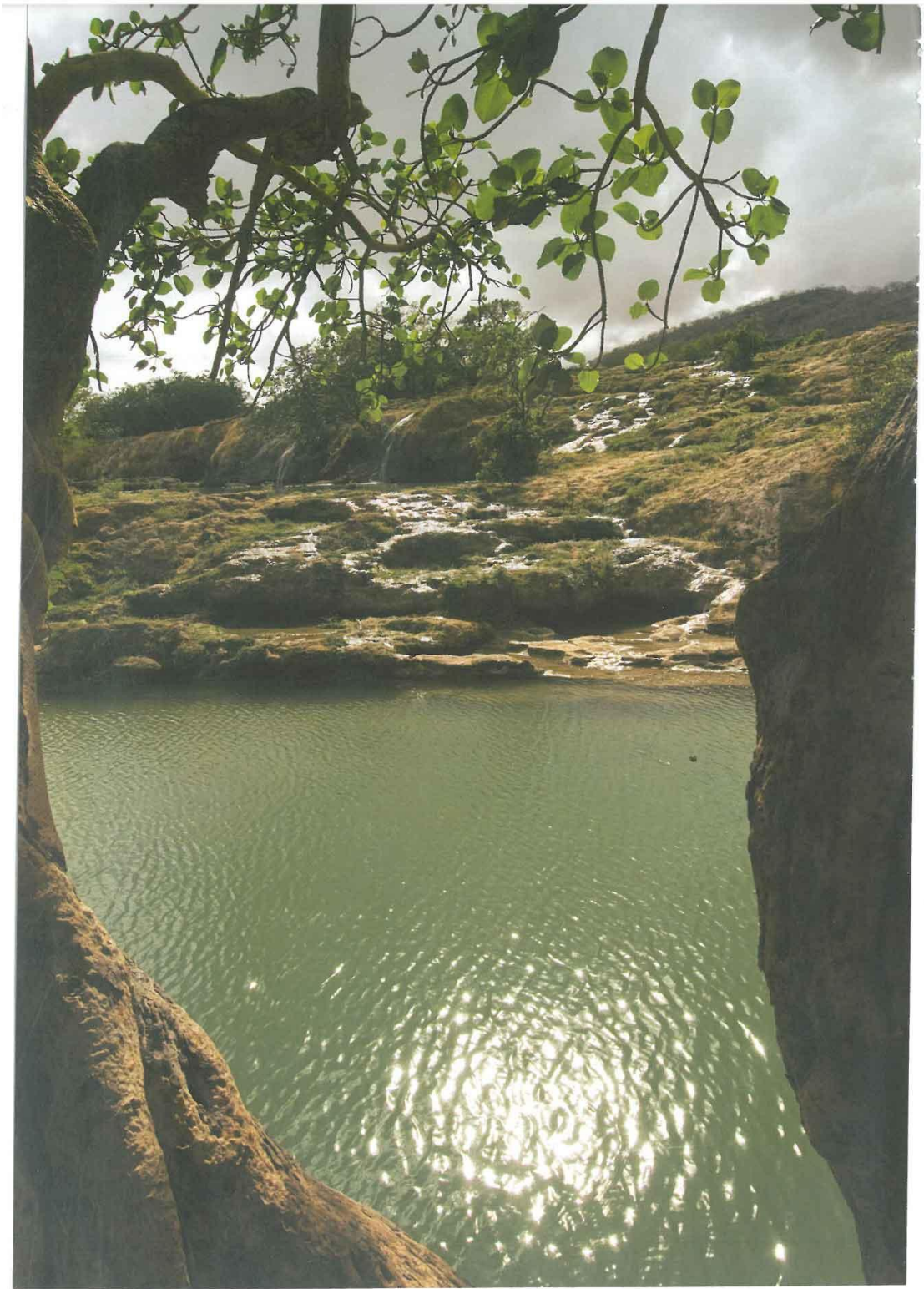
رمال الشرقية أراضي منبسطة صخرية واسعة عرضها حوالي مائتين وخمسين كيلومترا تتخللها وديان تجري من الشمال إلى الجنوب مثل وادي حلفين ووادي عندام.

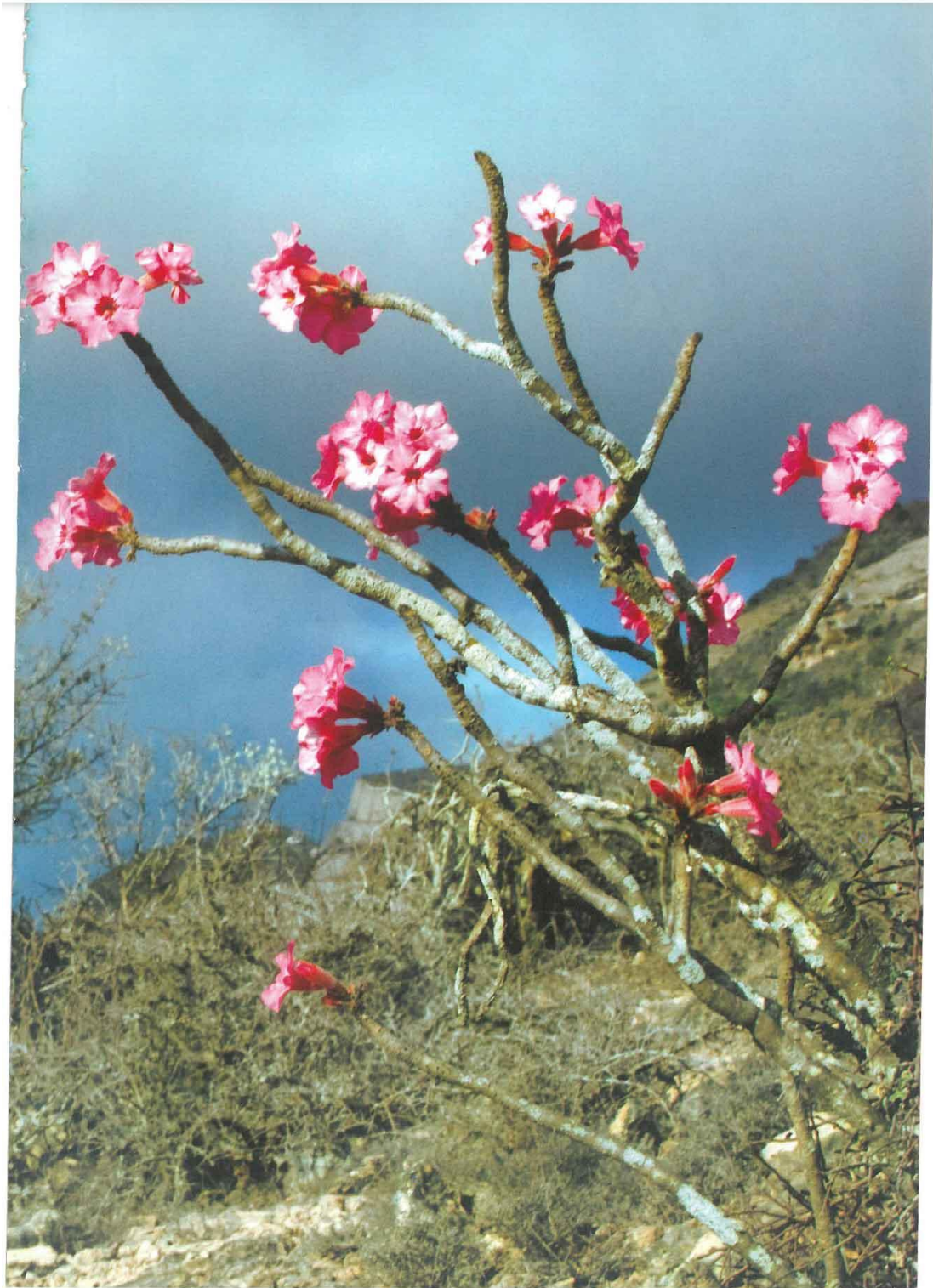
وتقع غربي جزيرة مصيرة شبه جزيرة بر الحكمان، ويفصلها عن جزيرة مصيرة مجرى مائي يبلغ اتساعه ١٤ كيلومترا، وتتكون منطقة بر الحكمان من ملاحات بسيطة، وفي بعض المواسم يغطي البحر خمسة كيلومترات من أراضيها، ويعتمد سكانها في حياتهم على صيد الأسماك.

وعلى ساحل بحر العرب تمتد سلطنة عمان مسافة ٥٦٠ كيلومترا، حيث تغمر الأمطار الموسمية حوالي مائة وثلاثين كيلومترا منها، وتضم سهلا ساحليا بعرض يتراوح ما بين ثمانية إلى عشرة كيلومترات، تقع فيه مدينة صلالة، وغيرها من الولايات مثل مرباط وطاقة وسدح ورخيوت وضلكوت، وتزخر الشواطئ الساحلية بمحافضة ظفار بثروة سمكية هائلة في مقدمتها سمك السردين الذي يستخدم الفائنض منه علفا للحيوانات وسامادا للمزروعات. أما منطقة جبال ظفار فتتمتد من الشرق إلى الغرب بطول حوالي ٤٠٠ كيلومترا من قبالة جزر الحلايات إلى الحدود مع الجمهورية اليمنية، وبها مناطق جبلية تشكل سلسلة واحدة متصلة أبرزها جبل سمحان في الشرق وجبال القمر في الغرب، ولا يزيد عرض هذه الجبال عن ٢٢ كيلومترا، وأقصى ارتفاع لها ٢٥٠٠ متر، وهناك ٧٥ كيلومترا من هذه الجبال تكسوها الخضرة بدءاً من يونيو إلى سبتمبر من كل عام - فصل الخريف - إذ تتميز هذه المنطقة عن بقية مناطق الجزيرة العربية بهبوب الرياح الموسمية عليها الآتية من الجنوب الغربي في فصل الخريف، الذي تتحول فيه محافظة ظفار إلى مصيف متميز بسبب هطول الأمطار وانتشار المراعي، كما تنمو على بعض أجزائها أشجار اللبان التي كانت لها تجارة رائجة اشتهرت بها هذه المنطقة، وكانت مصدر ثروتها في العصور القديمة كما تنفجر منها عيون تتدفق بالماء على مدار العام.

(الصفحتان السابقتان)
توفر ضفاف الاودية التي
تتخلل سلسلة جبال الحجر
الغربي اراض خصبة
استصلاحها العمانيون
للزراعة.

وادي دريات بمحافظة
ظفار في موسم الخريف
(الصيف).







المحافظات والمناطق والولايات

يعد التقسيم الإداري للسلطنة من الملامح المميزة للدولة العصرية فقبل عام ١٩٧٠م لم يكن هناك مثل هذا التقسيم الإداري الواضح والشامل الذي يعزز في النهاية جهود التنمية الوطنية.

يضم التقسيم الإداري لسلطنة عُمان أربع محافظات هي: محافظات مسقط ولفار ومسندم والبريمي حيث تمثل كل منها أهمية خاصة إدارية وجغرافية واقتصادية وعلى نحو متكامل مع المناطق الخمس الأخرى وهي مناطق:

الباطنة، والظاهرة، والداخلية، والشرقية، والوسطى. وتضم كل من هذه المحافظات والمناطق عدداً من الولايات يصل مجموعها الكلي إلى ٦١ ولاية. وتعنى وزارة الداخلية بالاشراف على كل من محافظتي مسندم والبريمي والمناطق الأخرى حيث يقوم كل من محافظ مسندم ومحافظ البريمي والولاة في ولاياتها وولايات المناطق الأخرى - والي بكل ولاية - بتسيير الإدارة المحلية والعمل كهمزة وصل بين الحكومة ومؤسساتها المختلفة وبين المواطنين. ومن أبرز سمات التنمية العمانية أنها استطاعت عبر الخطط المتتابعة أن تحقق تكاملاً وتوازناً إلى حد كبير في توزيع ثمار التنمية إلى كل محافظات ومناطق السلطنة، حيث انتشرت المشروعات الكبيرة والمناطق الصناعية من مسقط إلى صلالة، ومن صور إلى صحار، ومن نزوى حتى مسندم والبريمي، ومن عبري حتى هيماء في تكامل يسير في إطار الأولويات الوطنية واحتياجات كل منطقة، وحتى احتفالات البلاد بالمناسبات الوطنية والدينية وفي مقدمتها العيد الوطني المجيد فإنه يتم الاحتفال به في مناطق السلطنة المختلفة.

محافظة مسقط

محافظة مسقط هي بمثابة المنطقة المركزية للبلاد سياسياً واقتصادياً وإدارياً ففيها تقع مدينة مسقط عاصمة السلطنة ومقر الحكم ومركز الجهاز الإداري للدولة، كما تمثل محافظة مسقط مركزاً رئيسياً حيويًا للنشاط الاقتصادي والسياحي والتجاري سواء على المستوى المحلي أو في علاقات السلطنة مع الدول الأخرى. تقع محافظة مسقط على خليج عُمان في الجزء الجنوبي من ساحل الباطنة، وتتصل من الشرق بجبال الحجر الشرقي والمنطقة الشرقية، ومن الغرب بمنطقة الباطنة ومن الجنوب بالمنطقة الداخلية، ويبلغ عدد سكانها ٦٢٢,٠٧٣ نسمة وفقاً لتعداد عام ٢٠٠٣م.

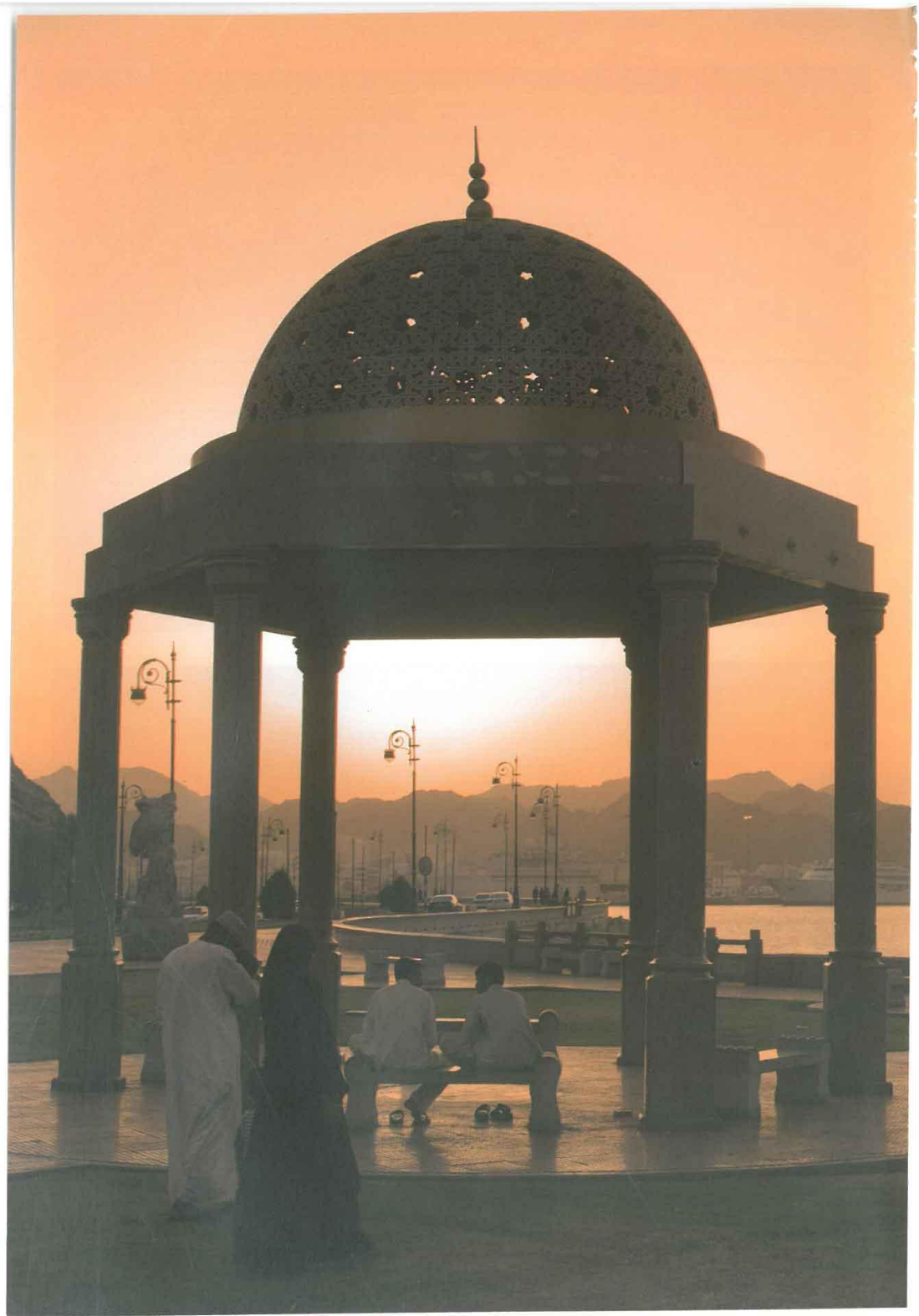
وتتكون من ست ولايات هي: ولايات مسقط ومطرح ويوشر والسيب والعامرات وقريات. ويدير كل ولاية (والي) يعينه محافظ مسقط. والمحافظ كجهاز إداري يعنى بخدمة المواطنين داخل حدودها الإدارية، ويدير شؤون محافظة مسقط مسقط معالي وزير الدولة ومحافظ مسقط الذي يعينه جلالة السلطان المعظم. كما يقوم المجلس البلدي لمدينة مسقط بدور حيوي في هذا المجال.

محافظة ظفار

تكتسب محافظة ظفار أهمية تاريخية ومكانة خاصة في التاريخ العُماني الحديث والقديم على السواء. فمن صلالة (مدينة الأصالة والمجد) انبج فجر النهضة العُمانية الحديثة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم. وكما كانت محافظة ظفار، أرض اللبان والبخور في الجزيرة العربية بوابة عُمان الضخمة على المحيط الهندي ومعبّر القوافل في جنوب شبه الجزيرة العربية، فإنها كانت كذلك بوابة عُمان إلى التقدم والتطور والازدهار في ظل النهضة العُمانية الحديثة.

(الصفحتان السابقتان)
تنمو شجيرات (أسفيد)
في جبال محافظة ظفار
وتتميز بأزهارها البديعة.

الطريق البحري بمدينة
مطرح في شكله الحديث
الأنيق.





الشرقية لحركة التجارة والملاحة من وإلى الدول المطلة على الخليج. تقع محافظة مسندم في أقصى شمال سلطنة عُمان وتطل على مضيق هرمز وهو بمثابة البوابة التي تربط بين الخليج وبين البحار المفتوحة في خليج عُمان والمحيط الهندي. وتضم محافظة مسندم أربع ولايات هي ولايات خصب وبخا ودبا البيعة، ومدحا ويبلغ عدد سكانها ٢٧٨,٢٨ نسمة وفقاً لتعداد عام ٢٠٠٣م. وخلال مسيرة النهضة تم إنجاز العديد من المشروعات التنموية خاصة في المجالات الصحية والتعليمية وخدمات المياه والكهرباء والطرق والصرف الصحي والموانئ، فضلاً عن المشروعات الاقتصادية والاستثمارية حيث يجري الإعداد لإنشاء منطقة صناعية تقوم على استغلال الامكانات المتاحة في المحافظة.

محافظة البريمي

أنشئت محافظة البريمي بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٦/١٠٨ الصادر في ٢٠٠٦/١٠/١٥، وذلك في إطار الاهتمام السامي بتحقيق المزيد من تنشيط مختلف مجالات التنمية والتطوير وذلك من خلال إعطاء الأولوية لمحافظة البريمي في مشروعات الخطة الخمسية السابعة (٢٠١٠/٢٠٠٦) والموافقة على عدد من المشروعات منها مشروعات في مجالات الطرق والكهرباء والخدمات الأخرى إلى جانب العمل في تطوير المنطقة الصناعية بالبريمي.

تشتهر محافظة البريمي بموقعها الاستراتيجي والتجاري الحيوي حيث تقع في الشمال الغربي للسلطنة. وبسبب ارتفاعها عن سطح البحر وتوفر المياه - الوديان والأفلاج - بها فإنها كانت طريقاً للتجارة وتميزت بزراعة القمح والتخيل والفواكه. وبينما تضم محافظة البريمي العديد من الحصون والقلاع من أهمها حصن «الخندق» وحصن «الحلة» وحصن «بيت الند» وحصن «الخبيب» وغيرها، فإنها تحظى بالأولوية

تقع محافظة ظفار في أقصى جنوب سلطنة عُمان، وتبعد مدينة صلالة عن مسقط بنحو ١٠٠٠ كيلومتر، وتتصل محافظة ظفار من الغرب بالمنطقة الوسطى ومن الجنوب الشرقي والجنوب ببحر العرب، ومن الغرب والجنوب الغربي بالحدود مع الجمهورية اليمنية ومن الشمال والشمال الغربي بصحراء الربع الخالي. وتضم محافظة ظفار ١٠ ولايات هي ولايات صلالة، وثمريت، وطاقة، ومرباط، وسدح، ورخيوت، وضلكوت، ومقشن، وشليم وجزر الحلانيات وولاية المزينة التي أنشئت بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٦/١٣ الصادر في ٢٠٠٦/٣/٦ حيث تم رفع المستوى الإداري لنيابة المزينة إلى ولاية ويبلغ عدد سكانها ٢١٥,٦٩٠ نسمة وفقاً لتعداد عام ٢٠٠٣م. وفي إطار مشروعات التنمية التي تشهدها كل ولايات محافظة ظفار تم تنفيذ العديد من المشروعات التنموية بها، وتوفير كل الخدمات الضرورية للتجمعات السكانية في الجبل والبادية، بما في ذلك إقامة مراكز التطوير الحضرية في تلك المناطق. ومنها على سبيل المثال مرافق ولاية المزينة الحدودية ومشروع المنطقة التجارية الحرة بها وكذلك طريق المزينة/ الغيظة الذي يربط بين السلطنة والجمهورية اليمنية. كما يشكل ميناء صلالة معلماً اقتصادياً وتنموياً بارزاً إلى جانب مشروعات تطوير السياحة ومنطقة التجارة الحرة بها.

محافظة مسندم

تحظى محافظة مسندم بأهمية استراتيجية بالغة حيث تطل على مضيق هرمز الذي يعد أكثر الممرات المائية الدولية أهمية بالنسبة لصادرات النفط والتجارة سواء على مستوى المنطقة أو على المستوى الدولي، إذ يمر من خلاله نحو ٩٠٪ من صادرات دول الخليج من النفط إلى العالم الخارجي. كما أنه يعد البوابة

جانب من النهضة العمرانية التي تشهدها ولاية صلالة.

مرافق سياحية حديثة بمحافظة مسندم.



نهضة عمرانية واقتصادية
تشهدها ولاية البريمي.

يمتد على الساحل الجنوبي لخليج عُمان، وكانت دوما نافذة بحرية عُمانية ربطت عُمان بالدول الأخرى عبر النشاط البحري والتجاري العُماني في الخليج والمحيط الهندي. كما تتميز منطقة الباطنة بإمكانات إقتصادية تتمثل في انها تضم اكبر سهول السلطنة الزراعية (سهل الباطنة) وتتنوع بها الخامات المعدنية التي تم البدء في استغلالها لاقامة عدة صناعات ثقيلة حيوية، ويمثل ميناء صحار الذي يستكمل العمل به واحدا من المشروعات الاقتصادية العملاقة في السلطنة خاصة في ظل استقطاب المنطقة الصناعية في صحار لعدد كبير من المشروعات الصناعية الكبيرة والتحويلية كالسماد والبتروكيماويات والالمونيوم، وسيعزز ذلك مطار صحار الذي يجري الاعداد لانشاءه. تضم منطقة الباطنة اكبر التجمعات السكانية على مستوى السلطنة حيث يصل عدد سكانها إلى ٦٥٣, ٥٠٥ نسمة وفقا لتعداد عام ٢٠٠٣م.

في تنفيذ المشروعات الخدمية والتطويرية بها خاصة خلال خطة التنمية الخمسية السابعة الممتدة حتى عام ٢٠١٠م.

تتكون محافظة البريمي من ثلاث ولايات هي البريمي ومحضه والسنيّة وذلك بعد أن تم رفع المستوى الاداري لنيابة السنيّة إلى ولاية بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٦/١٠٧ الصادر في ١٥/١٠/٢٠٠٦، ويصل عدد سكان محافظة البريمي (٧٦, ٨٣٨) نسمة وفقاً لتعداد عام ٢٠٠٣م.

منطقة الباطنة

تعتبر منطقة الباطنة، والتي تعرف كذلك باسم (ساحل الباطنة) وتمتد كشرط ساحلي بين البحر والجبل، من أهم مناطق السلطنة جغرافيا واقتصاديا، فإلى جانب انها تضم أكبر عدد من الولايات التي تدرج ضمن منطقة واحدة (١٢ ولاية) فإنها تمتلك موقعا جغرافيا بالغ الحيوية



من خيرات الأرض الطيبة
في الأسواق العمانية.

(الثوارة) بولاية نخل وهما من أشهر عيون المياه المعدنية الحارة بالسلطنة بالإضافة إلى الحدائق العامة الكبيرة.

منطقة الظاهرة

منطقة الظاهرة من المناطق الغنية بامكانياتها الزراعية والسياحية والتاريخية، وقد حققت تطورا كبيرا ولمموسا خلال سنوات النهضة العمانية الحديثة بقيادة جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم وفي كل المجالات، ومنطقة الظاهرة عبارة عن سهل شبه صحراوي ينحدر من السفوح الجنوبية لجبال الحجر الغربي في اتجاه صحراء الربع الخالي، وتفصله جبال الكور عن داخلية عُمان من ناحية الشرق، كما تتصل بصحراء الربع الخالي من ناحية الغرب وبالمناطق الوسطى من ناحية الجنوب، وعرفت هذه المنطقة قديما باسم (توام) و(الجو). تضم منطقة الظاهرة ثلاث ولايات هي عبري، وينقل،

تضم منطقة الباطنة ١٢ ولاية هي ولايات صحار، والرسناق، وشناص، وصحم، ولوى، والخابورة، والسويق، ونخل، ووادي المعاول، والعوابي، والمصنعة، وبركاء. وتمتد منطقة الباطنة بطول ساحل خليج عُمان من «خطمة ملاحة» شمالا إلى ولاية بركاء جنوبا، وتحتصر بين خليج عُمان شرقا وبين سفوح جبال الحجر الغربي غربا، ويصل عرض السهل الساحلي إلى نحو ٢٥ كيلومترا، ويحكم موقعها وإمكاناتها الاقتصادية وكثافتها السكانية فإنها لعبت دورا مؤثرا على إمتداد التاريخ العُماني.

وفي حين تحققت العديد من الانجازات في مجال الخدمات والطرق والاتصالات والتخطيط العمراني وعلى نحو يتواءم مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الباطنة، فإنه تم العناية كذلك بتجميل وتخطيط المدن وتطوير المواقع السياحية فيها بما في ذلك العيون الطبيعية كعين (الكسفة) بالرسناق وعين





قلعة نزوى التاريخية
من الداخل.

الشرق بالمنطقة الشرقية، ومن الغرب بمنطقة الظاهرة، ومن الجنوب بالمنطقة الوسطى ومن الشمال بمحافظة مسقط ومنطقة الباطنة. وتتميز المنطقة الداخلية ليس فقط بكونها من المناطق الزراعية الرئيسية في البلاد، ولكن أيضا بدورها ومكانتها البارزة في التاريخ العُماني. وتضم ثمان ولايات هي ولايات نزوى وسمائل وبهلاء وأدم والحمراء ومنح وازكي وبدبد، ويبلغ عدد سكانها ١٤٠, ٢٦٧ نسمة وفقاً لتعداد عام ٢٠٠٣م.

تجدر الإشارة إلى أن المنطقة الداخلية تحققت بها نقلة ضخمة ليس فقط في مجال الخدمات الصحية والتعليمية والعمرانية ولكن أيضا في مجال الطرق والصناعة والاتصالات وغيرها. فالإلى جانب المستشفى المرجعي في نزوى، تم إعادة تخطيط مدينة نزوى وتطوير مرافقها، بما في ذلك محاور الطرق الرئيسية واستكمال المرحلة الثانية من ازدواجية (طريق

وضنك. ويبلغ عدد سكانها ١٧٧, ١٢٠ نسمة وفقاً لتعداد عام ٢٠٠٣م وتتميز بالنشاط الزراعي وبموقعها الذي يتصل بالمناطق الأخرى في شبه الجزيرة العربية عبر طرق القوافل الممتدة منذ قرون.

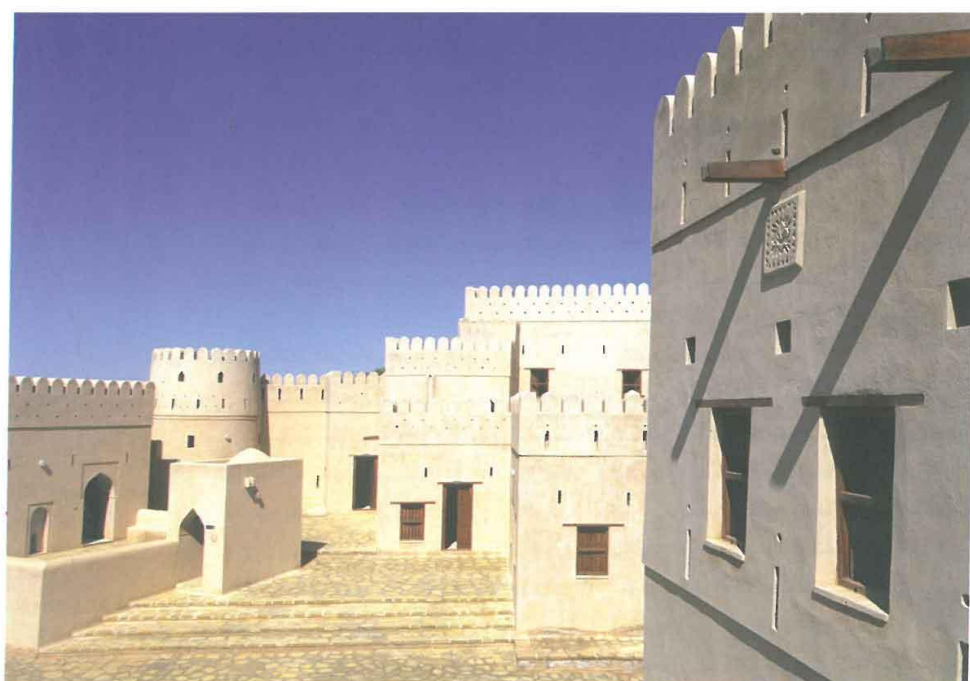
جدير بالذكر أن منطقة الظاهرة تضم العديد من حقول النفط والغاز، وحظيت بنصيب وافر من المنجزات والمشروعات التنموية.

المنطقة الداخلية

تعتبر المنطقة الداخلية بتاريخها واسهامها الحضاري وبموقعها وطوبوغرافيتها واحدة من أهم مناطق السلطنة، فهي بمثابة العمق الاستراتيجي للسلطنة. إذ أنها تتكون من الهضبة الكبرى الواقعة في وسط البلاد حيث يوجد الجبل الأخضر الذي تنحدر من سفوحه هذه الهضبة في اتجاه الصحراء جنوبا. وتمثل المنطقة الداخلية مركز اتصال بالمناطق الأخرى، فهي تتصل من

وادي ضم بولاية عبري
يجود بالمياه في مواسم
الخصب.

سفوح الجبل الأخضر العليا
مكسوة بالثلوج في موسم
الشتاء.



الرسيل - نزوى)، كما بدأ تطوير المنطقة الصناعية وبدء انشاء المرحلة الأولى من حرم جامعة نزوى الأهلية التي بدأت نشاطها وتم زيادة قدرة محطة كهرباء منح، كما توجد في نزوى أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة، وسيقام بها معهد القضاء العالي ليتكامل مع كلية الحقوق بمسقط في تخريج رجال القضاء والمتخصصين في مجال القانون.

المنطقة الوسطى

تقع المنطقة الوسطى جنوب منطقتي الداخلية والظاهرة، وتطل من الشرق على بحر العرب ومن الغرب على صحراء الربع الخالي، وتتصل جنوبا بمحافظة ظفار، وتتميز المنطقة بوجود عدد كبير من حقول انتاج النفط والغاز بها، وكذلك بمنائها المعتدل طوال العام.

تضم المنطقة الوسطى أربع ولايات يقع ثلاث منها على ساحل بحر العرب هي ولايات محوت، والدقم، والجازر في حين تقع الولاية الرابعة، وهي ولاية هيماء في الداخل. ويبلغ عدد سكان المنطقة الوسطى ٩٨٣, ٢٢ نسمة وفقاً لتعداد عام ٢٠٠٣م.

تحتل المنطقة الوسطى باهتمام كبير من جانب حكومة صاحب الجلالة لتطويرها والنهوض بها على نطاق واسع حيث يجري العمل في مشروع انشاء ميناء الدقم والحوض الجاف لاصلاح السفن به. ونظراً لقلة عدد السكان وانتشارهم في تجمعات صغيرة، يتم تزويد المنطقة بمياه الشرب النقية من خلال محطات تحلية المياه المخصصة لهذا الغرض، فضلاً عن العناية بالطرق خاصة المحورية منها مثل طريق نزوى- هيماء - ثمريت، وطريق سناو - محوت بطول ١٩٠ كيلومتراً وطريق محوت - الدقم. وتجدر الإشارة إلى ان المنطقة الوسطى احتلت المرتبة الثانية بعد محافظة مسندم

التنقيب عن النفط
في المنطقة الوسطى .

جمال المعمار الهندسي
في أحد المعالم الأثرية
بولاية جعلان بني بو حسن
بالمنطقة الشرقية .

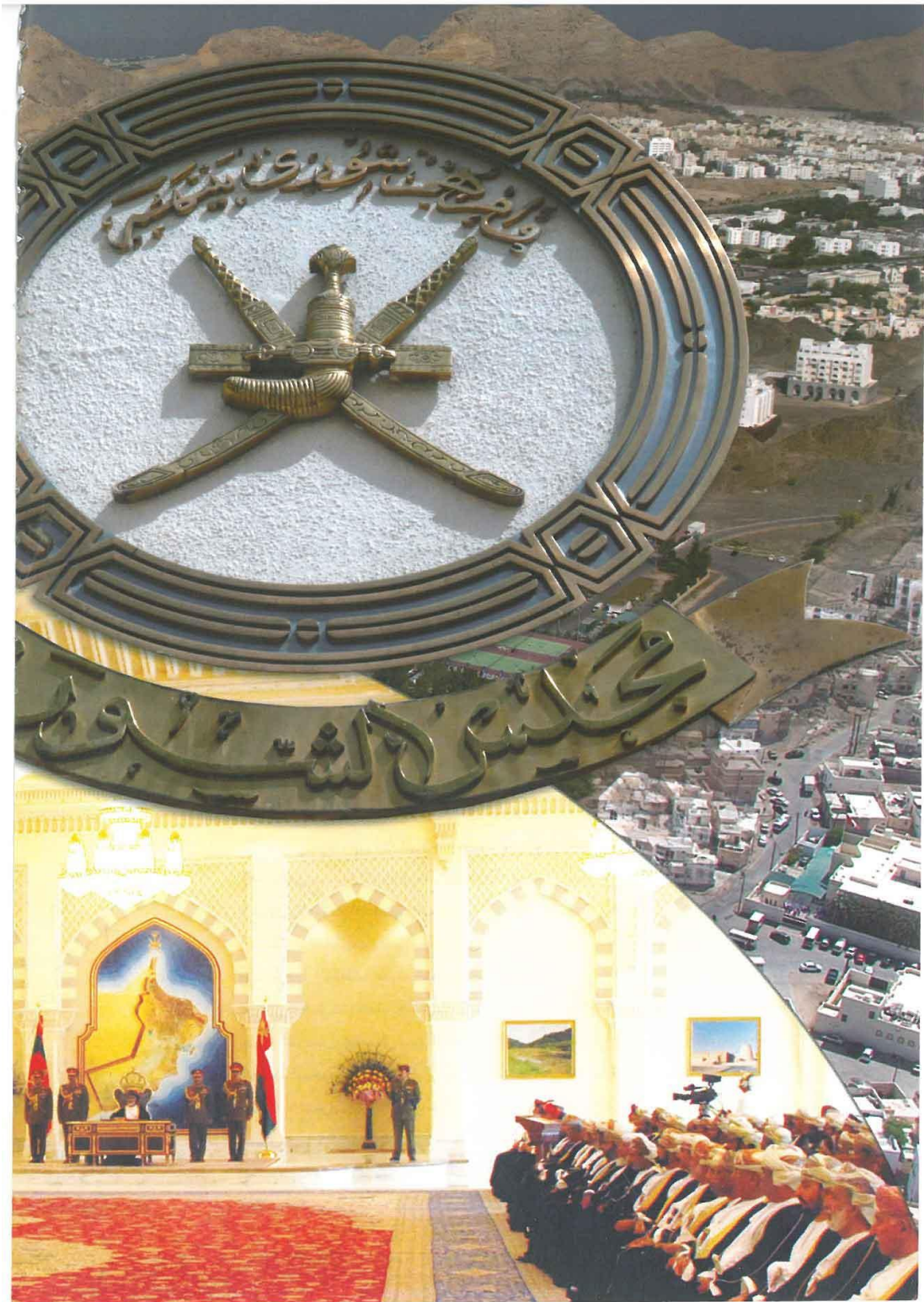
بالنسبة لنصيب الفرد فيها من المصروفات الانمائية في أكثر من خطة من خطط التنمية الخمسية.

وتتواصل عمليات تطوير المنطقة الوسطى حيث تم افتتاح العديد من مشروعات المياه والكهرباء والطرق وموانئ الصيد والخدمات الصحية والتعليمية. ومن ثم تتغير الحياة وتسير تلك المنطقة بخطى سريعة نحو مزيد من التقدم والرفاهية اسوة بما يجري على امتداد أرض عُمان الطيبة في ظل مسيرة النهضة العُمانية الحديثة التي يقودها جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم.

المنطقة الشرقية

تمثل المنطقة الشرقية الواجهة الشمالية الشرقية لسلطنة عُمان، وهي تطل على بحر العرب من ناحية الشرق وتشمل الجانب الداخلي لجبال الحجر الشرقي والتي تتصل بها من ناحية الشمال، كما تتصل برمال الشرقية من ناحية الجنوب وبالمناطق الداخلية من ناحية الغرب. وتضم المنطقة الشرقية إحدى عشرة ولاية وهي ولايات: صور وابراء والمضيبي، وبديعة، والقابل، ودماء والطائيين، والكامل والوافي وجعلان بني بو علي، وجعلان بني بو حسن، ووادي بني خالد، وجزيرة مصيرة، ويبلغ عدد سكان المنطقة الشرقية ٣١٣, ٧٦١ نسمة وفقاً لتعداد عام ٢٠٠٣م.

وبينما شهد شهر إبريل ١٩٩٩م تدشين مشروع الغاز الطبيعي المسال في قلهاة وتصدير إنتاجه فإنه تم افتتاح القاطرة الثالثة في إطار مشروع قلهاة للغاز الطبيعي يوم ٢٠٠٦/٣/٢٥م، وتصدير أول شحنة إلى الهند من مصنع سماء البوريا والامونيا، وإنشاء المرحلة الأولى من المنطقة الصناعية في صور والتي ستكون منطقة للصناعات الصغيرة والمتوسطة.





النظام الأساسي والهيكل التنظيمي للدولة

بناء الدولة العصرية، وإقامة دولة المؤسسات، هو أحد المحاور الأربعة الأساسية التي إرتكزت عليها وتدور في نطاقها جهود التنمية الوطنية على إمتداد السنوات الثماني والثلاثين الماضية. وتتمثل أهمية ودلالة ما يتحقق على صعيد ترسيخ مؤسسات الدولة العصرية وتطوير وتفعيل أدائها في أن هذه العملية المتواصلة تتم بخطى متدرجة، تتواكب مع حركة المجتمع العماني وتطوره الاقتصادي والاجتماعي، وتتجاوب مع تطلعات المواطن العماني من ناحية، وفي إطار يقوم ايضاً على مشاركة المواطن وعلى التكامل بين مؤسسات الدولة التنفيذية والبرلمانية وإستقلال القضاء من ناحية ثانية، وهو ما يضفي سمة مميزة على هذه الجهود.

النظام الاساسي للدولة

في السادس من نوفمبر ٢٠٠٨ يكون قد مضى اثنا عشر عاماً على صدور النظام الأساسي للدولة في ١٩٩٦/١١/٦ بموجب المرسوم السلطاني رقم (٩٦/١٠١). وبينما صدر النظام الأساسي للدولة تأكيداً للمبادئ التي وجهت سياسة الدولة في مختلف المجالات منذ تولي جلالة السلطان المعظم مقاليد الحكم عام ١٩٧٠ وتصميماً على مواصلة الجهد من أجل بناء مستقبل أفضل، وتعزيزاً للمكانة الدولية لعمان ولدورها في إرساء دعائم السلام والأمن والتعاون بين الشعوب، فإن النظام الأساسي للدولة هو الاطار القانوني المرجعي الذي يحكم عمل السلطات المختلفة ويفصل فيما بينها حيث تستمد منه أجهزة الدولة المختلفة أسس ونطاق عملها. ويوفر في

الوقت نفسه أقصى حماية وضمانات للحفاظ على حرية الفرد وكرامته وحقوقه وعلى نحو يكرس حكم القانون وفق أرفع المستويات المعروفة دولياً.

يتكون النظام الأساسي للدولة من ٨١ مادة مقسمة إلى سبعة أبواب حيث حددت هذه الوثيقة التاريخية - غير المسبوقه في التاريخ العماني - نظام الحكم في الدولة، والمبادئ الموجهة لسياساتها في المجالات المختلفة كما بينت الحقوق والواجبات العامة للمواطنين، وفصلت الاحكام الخاصة برئيس الدولة ومجلس الوزراء والقضاء وشارت إلى المجالس المتخصصة والشؤون المالية ومجلس عمان. وبينما يتم اصدار القوانين على أساس ما يتضمنه النظام الأساسي للدولة من أحكام فإنه لا يجوز أن تتعارض معها.

أسس راسخة

حدد النظام الأساسي للدولة أسساً راسخة ومبادئ محددة للدولة ونظام الحكم حيث نص في مادته الأولى على أن (سلطنة عمان دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة عاصمتها مسقط). ونصت المادة الثانية منه على أن (دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية هي أساس التشريع). كما حدد الباب الأول من النظام الأساسي للدولة كيفية وخطوات تولي الحكم ونصت المادة الخامسة منه على أن (نظام الحكم سلطاني وراثي في الذكور من ذرية السيد تركي بن سعيد بن سلطان ويشترط فيمن يختار لولاية الحكم من بينهم أن يكون مسلماً رشيداً عاقلاً وأبناً شرعياً لابيوين عمانيين مسلمين). ويقوم الحكم في السلطنة وفقاً لما تضمنته المادة التاسعة (على أساس العدل والشورى والمساواة). وللمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة وفقاً للقانون. كما نصت المادة (٥٩) على

أن (سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وشرف القضاء ونزاهة القضاة وعدلهم ضمان للحقوق والحريات). وكفل النظام الأساسي للدولة إستقلال القضاء وجعل التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة (جريمة يعاقب عليها القانون).

وفي ظل ما يتضمنه النظام الأساسي للدولة في مواده المختلفة وما يكفله من ضمانات لحقوق المواطنين وحرياتهم ولعمل السلطات والمؤسسات المختلفة تتحدد كل جوانب وقسمات النظام السياسي العماني وآليات عمله في إطار القوانين المنظمة لذلك.

الهيكل

التنظيمي للدولة

يتكون الهيكل التنظيمي للدولة من جلالة السلطان المعظم والمجالس والمؤسسات والهيئات التالية:

أولاً : حضرة صاحب الجلالة

السلطان قابوس بن سعيد المعظم

جلالة السلطان المعظم هو رأس الدولة ورئيسها والسلطة العليا والنهائية لها وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ذاته مصونة لا تمس، وإحترامه واجب وامره مطاع وهو رمز الوحدة الوطنية والساھر على رعايتها وحمايتها، وقد حددت المادة (٤٢) من النظام الأساسي للدولة المهام التي يقوم بها جلالاته.

ثانياً : مجلس الوزراء

مجلس الوزراء يعاون جلالة السلطان المعظم في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها، وهو الهيئة المنوط بها تنفيذ السياسة العامة للدولة. وفي هذا الاطار فإنه يتولى بوجه خاص رفع التوصيات إلى السلطان في الأمور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

والتنفيذية والادارية التي تهم الحكومة بما في ذلك إقتراح مشروعات القوانين والمراسيم ورعاية مصالح المواطنين وضمان توفير الخدمات الضرورية لهم ورفع مستواهم الاقتصادي والصحي والثقافي، وتحديد الأهداف والسياسات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والادارية وإقتراح الوسائل والاجراءات اللازمة لتنفيذها والتي تكفل حسن استخدام الموارد المالية والاقتصادية والبشرية، ومناقشة خطط التنمية التي تعدها الجهات المختصة ورفعها إلى السلطان للاعتماد ومتابعة تنفيذها، مناقشة إقتراحات الوزارات في مجال تنفيذ إختصاصاتها وإتخاذ التوصيات والقرارات المناسبة في شأنها، الاشراف على سير الجهاز الاداري للدولة ومتابعة أدائه لواجباته والتسيق فيما بين وحداته، الاشراف العام على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات واحكام المحاكم بما يضمن الالتزام بها. وأية إختصاصات أخرى يخوله إياها السلطان او تخول له بمقتضى أحكام القانون، ولمجلس الوزراء أمانة عامة لمعاونته على أداء أعماله. ويتولى معالي السيد خالد بن هلال بن سعود بن حارب البوسعيدي منصب الأمين العام لمجلس الوزراء.

ويتشكل مجلس الوزراء برئاسة

جلالة السلطان المعظم وعضوية :

صاحب السمو السيد ثويني بن شهاب آل سعيد

الممثل الخاص لجلالة السلطان المعظم

صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد

نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء

صاحب السمو السيد هيثم بن طارق آل سعيد

وزير التراث والثقافة

معالي السيد علي بن حمود البوسعيدي

وزير ديوان البلاط السلطاني



جلالة السلطان المعظم يسدي توجيهاته السامية بشأن
الموضوعات التي تهم الوطن والمواطن خلال ترأس جلالتة
اجتماع مجلس الوزراء الموقر.



معالي الفريق أول علي بن ماجد المعمرى

وزير المكتب السلطاني

معالي السيد بدر بن سعود بن حارب

الوزير المسؤول عن شؤون الدفاع

معالي السيد سعود بن إبراهيم البوسعيدى

وزير الداخلية

معالي يوسف بن علوي بن عبدالله

الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية

معالي الشيخ محمد بن عبدالله الهنائي

وزير العدل

معالي أحمد بن عبد النبي مكي

وزير الاقتصاد الوطني

نائب رئيس مجلس الشؤون المالية وموارد

الطاقة

معالي السيد المعتصم بن حمود البوسعيدى

وزير الدولة ومحافظ مسقط

معالي الشيخ محمد بن علي القتبى

وزير الثروة السمكية

معالي الدكتور علي بن محمد بن موسى

وزير الصحة

معالي السيد حمود بن فيصل بن سعيد

وزير البيئة والشؤون المناخية

معالي مقبول بن علي بن سلطان

وزير التجارة والصناعة

معالي محمد بن علي العلوي

وزير الشؤون القانونية

معالي الشيخ عبدالله بن محمد السالمي

وزير الأوقاف والشؤون الدينية

معالي الدكتور محمد بن حمد الرمحي

وزير النفط والغاز

معالي الدكتور خميس بن مبارك العلوي

وزير النقل والاتصالات

معالي الشيخ سالم بن هلال الخليلي

وزير الزراعة

معالي حمد بن محمد الراشدي

وزير الإعلام

معالي يحيى بن سعود السليمى

وزير التربية والتعليم

معالي الشيخ محمد بن عبدالله الحارثى

وزير الخدمة المدنية

معالي الدكتورة راوية بنت سعود البوسعيدية

وزيرة التعليم العالي

معالي الشيخ عبدالله بن سالم الرواس

وزير البلديات الإقليمية وموارد المياه

معالي الدكتورة راجحة بنت عبد الأمير بن علي

وزيرة السياحة

معالي المهندس علي بن مسعود بن علي السنيدي

وزير الشؤون الرياضية

معالي الدكتورة شريفة بنت خلفان بن ناصر الحيثانية

وزيرة التنمية الإجتماعية

معالي الشيخ محمد بن مرهون بن علي المعمرى

وزير الدولة ومحافظ ظفار

معالي الشيخ سيف بن محمد بن سيف الشيببى

وزير الإسكان

معالي السيد خالد بن هلال بن سعود بن حارب البوسعيدى

الأمين العام لمجلس الوزراء

معالي الشيخ عبدالله بن ناصر بن عبدالله البكري

وزير القوى العاملة

ثالثاً : مجلس الدفاع

أصدر جلالة السلطان قابوس المعظم

المرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠٥ في

١٩٩٦/١٢/٢٨م بتشكيل مجلس الدفاع

برئاسة جلالتة وعضوية ثمان شخصيات

بحكم مناصبهم. ويجتمع المجلس بدعوة من

جلالة السلطان ويتولى النظر في الموضوعات

المتعلقة بالمحافظة على سلامة السلطنة

والدفاع عنها.

رابعاً : مجلس الأمن الوطني

صدر المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٦٣

في ٢٣/٩/٢٠٠٣ بشأن تعديل مسمى لجنة الأمن الوطني إلى مجلس الأمن الوطني، ويختص المجلس بالنظر في جميع المسائل المتعلقة بالأمن الوطني، ويعقد المجلس جلساته برئاسة جلالة السلطان في الحالات التي يراها جلالته. وفي غير ذلك يكون برئاسة وزير المكتب السلطاني وعضوية كل من: المفتش العام للشرطة والجمارك، رئيس جهاز الأمن الداخلي، رئيس أركان قوات السلطان المسلحة، ورئيس جهاز الاتصالات والتنسيق. ويجوز للمجلس طلب حضور من يراه من غير الأعضاء. ويكون للمجلس أمين عام من منتسبي المكتب السلطاني. وقد صدر قانون مكافحة الارهاب بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٧/٨ في ٢٢/١/٢٠٠٧ ونصت المادة الثانية منه على ان (يعاد تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة الارهاب وتحديد اختصاصاتها بقرار من مجلس الأمن الوطني وتعمل تحت إشرافه).

سادساً : المجلس الأعلى للقضاء

يختص المجلس الأعلى للقضاء برسم السياسة العامة للقضاء ويكفل إستقلاله ومتابعة تطويره، وله في سبيل ذلك الاشراف على حسن سير العمل بالمحاكم والادعاء العام، متابعة تطوير المحاكم وتيسير التقاضي وتقريبه للمتقاضين، النظر في الترشيحات التي ترفعها الجهات المختصة لشغل الوظائف القضائية بالتعيين أو الترقية والتي ينص القانون على أن يكون شغلها بمرسوم سلطاني، وكذلك إقتراح مشروعات القوانين المتعلقة بالقضاء والنظر فيما ترفعه الجهات المختصة من هذه المشروعات وإبداء ما يراه في هذا الشأن، إبداء الرأي في مشروعات اتفاقيات التعاون القضائي بين السلطنة والدول الأخرى، وأية موضوعات أخرى يرى جلالة السلطان عرضها على المجلس لدراستها وإبداء الرأي فيها.

سابعاً : اللجان العليا والمجالس

الفرعية والهيئات العامة

نصت المادة ٥٦ من النظام الاساسي للدولة على أن «تتشأ المجالس المتخصصة وتحدد صلاحياتها ويعين أعضاؤها بمقتضى مراسيم سلطانية». ويضم الجهاز الاداري للدولة عددا من اللجان العليا والمجالس المتخصصة الفرعية والهيئات العامة، التي تتولى كل منها العمل أو الاشراف على قطاع محدد لوضع رؤية متكاملة، والتنسيق مع الجهات الاخرى المعنية بما فيها الوزارات لتحقيق المصلحة العامة وبما يضمن إنسياب وتنسيق العمل في الجهات التي تعمل في قطاع واحد، ويشارك في كل من اللجان أو المجالس والهيئات عدد من الوزراء والشخصيات العاملة في مجالات ذات علاقة بها وفقا لطبيعة ونطاق عمل كل منها وفي إطار اختصاصها.

خامساً - مجلس الشؤون

المالية وموارد الطاقة

يتولى المجلس إعداد السياسة المالية للدولة وما يتصل بالنظام المالي والنقدي لها. وكذلك إعداد الموازنة العامة السنوية للدولة ودراسة الاعتمادات المالية لمشروعات التنمية وما يتصل بالاستثمارات الداخلية والخارجية وتمويلها وغير ذلك من الجوانب المرتبطة بالادخار والاستثمار والنواحي المالية والنقدية الأخرى. كما يعنى المجلس بشؤون موارد الطاقة من حيث العمل على تطوير مصادرها وتنمية مساهماتها في الاقتصاد الوطني وتحسين سبل استخدامها. ويعقد المجلس جلساته برئاسة جلالة السلطان المعظم أو برئاسة نائب رئيس المجلس وقد تمت إعادة تشكيل المجلس برئاسة جلالة السلطان بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٧/١٢/٩ الصادر في ٩/١٢/٢٠٠٧م.



جانب من اجتماعات
اللجنة العليا الرئيسية
لخطط التنمية الخمسية.

السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء وتضم في عضويتها كلاً من معالي الدكتور رئيس مجلس الدولة ومعالي الشيخ رئيس مجلس الشورى؛ وعدداً من اصحاب المعالي والسعادة.

وتقوم اللجنة العليا الرئيسية لخطط التنمية الخمسية بحكم رئاستها وتشكيلها ومهامها بدور حيوي في ترجمة ما يراه جلالته من أولويات في هذه المرحلة إلى خطوط ومركّزات تستند عليها وتطلق منها خطة التنمية الخمسية السابعة (٢٠١٠/٢٠١٦) وهو ما تم بالفعل في مرحلة إعداد الخطة وتقوم اللجنة بمتابعة وتحقيق التناغم بين الحكومة وكل من مجلس الدولة ومجلس الشورى وحشد الطاقات لتحقيق الأهداف الوطنية.

مجلس البحث العلمي

أصدر جلالة السلطان المعظم المرسوم

اللجنة العليا للمؤتمرات

تتولى اللجنة العليا للمؤتمرات مهمة الإعداد والمتابعة والتنسيق بالنسبة لما يتصل بالمؤتمرات التي تشارك فيها السلطنة ، وخاصة المؤتمرات المرتبطة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك بالعمل والتنسيق مع الوزارات المعنية. ويرأس اللجنة العليا للمؤتمرات صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء.

اللجنة العليا الرئيسية

لخطط التنمية الخمسية

تقوم اللجنة العليا الرئيسية لخطط التنمية الخمسية بإجراء تقييم نصف سنوي لخطة التنمية الخمسية السابعة (٢٠١٠/٢٠١٦) تنفيذاً لما تضمنه المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٦/١) ويرأس اللجنة صاحب السمو

السلطاني رقم (٢٠٠٥/٥٤) في ٢٢/٦/٢٠٠٥ بإنشاء مجلس للبحث العلمي وتحديد اختصاصاته. ويعمل المجلس على تنظيم شؤون البحث العلمي وتشجيعه ودعمه بمختلف الوسائل المادية والمعنوية، وهو المرجعية الأساسية في هذا المجال وتؤول إليه مسؤولية التنسيق بين الجهات والمؤسسات المهمة بشؤون البحث العلمي.

ويختص مجلس البحث العلمي بوضع استراتيجية علمية وخطة وطنية متكاملة للبحث العلمي ومتابعة تطويرهما، وتحديد أولويات الخطة الوطنية للبحث العلمي، ووضع برنامج أو أكثر لتنفيذ أولوياتها والإشراف على التنفيذ، ودعم الابتكارات الفردية والخطط البحثية حسب أولويات الخطة الوطنية للبحث العلمي، ودعم نشر المؤلفات العلمية القيمة، وما يكلفه به جلالة السلطان من أمور أخرى تتعلق بالبحث العلمي وقد تم عرض المسودة الأولى لاستراتيجية البحث العلمي في السلطنة خلال المؤتمر الدولي الذي عقد لهذا الغرض في أكتوبر ٢٠٠٧ في مسقط.

ويرأس صاحب السمو السيد شهاب ابن طارق آل سعيد مستشار جلالة السلطان مجلس البحث العلمي.

مجلس التنسيق الاقتصادي

مجلس التنسيق الاقتصادي هو مجلس حكومي أنشئ بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٩/٩٤ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٩م. ويختص مجلس التنسيق الاقتصادي بالنظر في جميع المسائل الاقتصادية، وما يعترض مسيرة التطور الاقتصادي من معوقات، واقتراح الحلول المناسبة لتنشيط الاقتصاد الوطني بوجه عام، وتذليل الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص.

كما يختص بتمثيل الحكومة في

الاجتماعات المشتركة التي تعقد مع مجلس رجال الأعمال وغير ذلك من المسائل والموضوعات التي يكلفه بها جلالة السلطان المعظم، ويكون للمجلس أمانة عامة بوزارة الاقتصاد الوطني تتولى عرض الموضوعات التي يختص بها المجلس، وجمع البيانات والاحصائيات وإجراء الدراسات المتعلقة بهذه الموضوعات، ويرأس المجلس معالي السيد وزير ديوان البلاط السلطاني.

مجلس الخدمة المدنية

يتولى مجلس الخدمة المدنية رسم السياسة العامة المتعلقة بالخدمة المدنية والنظر فيما يرتبط بذلك من قرارات وقوانين وإجراءات تستهدف العمل على زيادة نسبة التعمين ورفع كفاءة الأداء في الجهاز الإداري للدولة. ويرأس المجلس معالي السيد وزير ديوان البلاط السلطاني.

مجلس التعليم العالي

أنشئ مجلس التعليم العالي في ١٩٩٨/٩/٢٧م بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٨/٦٥ ويتأخره معالي السيد وزير ديوان البلاط السلطاني ويضم المجلس في عضويته ١٥ عضواً، وتتولى وزارة التعليم العالي منصب نائب الرئيس، ويختص مجلس التعليم العالي برسم السياسة العامة للتعليم العالي، والبحث العلمي في الجامعات والمعاهد العليا، والعمل على توجيهه بما يتفق مع حاجات البلاد، وتيسير تحقيق الأهداف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية للدولة، وتنظيم قبول الطلاب في الجامعات والمعاهد العليا، وتحديد أعدادهم بالتنسيق مع الجهات المختصة، والتنسيق بين الأقسام المتناظرة في مؤسسات التعليم العالي، وبحث وإقتراح تعديل قوانين وأنظمة التعليم العالي في

ضوء تطور السياسات العامة للدولة، ومراجعة مشروعات القوانين المتعلقة به، ودراسة ما يحال إلى المجلس من جانب جلالة السلطان المعظم أو مجلس الوزراء من موضوعات وإبداء الرأي فيها، والنظر كذلك فيما تعرضه عليه الجامعات والجهات الحكومية المختصة من مسائل، وإعداد تقارير سنوية لمجلس الوزراء عن أوضاع التعليم العالي وتقديم التوصيات المناسبة في هذا الشأن.

اللجنة العليا لتخطيط المدن

أنشئت اللجنة العليا لتخطيط المدن في عام ١٩٨٥م وتم إعادة تشكيلها بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٧/١٢٣ الصادر في ٢٠٠٧/١٢/٩. وتتولى اللجنة رسم وإعداد السياسات العامة لتخطيط المدن في ضوء خطط التنمية. تتركز صلاحيات اللجنة العليا لتخطيط المدن في متابعة تنفيذ برامج التخطيط المعتمدة وتطويرها، ووضع أسس تهيئة العقارات المنزوع ملكيتها للمنفعة العامة طبقاً للقانون، بالإضافة إلى العمل على تذليل أي معوقات عملية أو مالية تصادف إجراءات تنفيذ التخطيط المعتمد. ويرأس هذه اللجنة معالي وزير الاقتصاد الوطني.

مجلس جامعة السلطان قابوس

يعمل مجلس جامعة السلطان قابوس من أجل الحفاظ على مستوى التعليم الجامعي والارتقاء به وتحقيق أكبر تنسيق ممكن بين مجالات ومخرجات التعليم الجامعي من خريجي جامعة السلطان قابوس وبين احتياجات خطة التنمية الوطنية. ويرأس مجلس جامعة السلطان قابوس معالي وزيرة التعليم العالي، وقد صدر المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٦/٧١ بإصدار قانون جامعة السلطان قابوس واعتماد هيكلها التنظيمي في ٢٠٠٦/٧/٢م.

مجلس المناقصات

أنشئ مجلس المناقصات في ١٩٧٣/٤/٣٠ ويعمل وفق قانون ونظام المناقصات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٤/٨٦ ويتولى المجلس مسؤولية فتح ودراسة عروض ترسية جميع المناقصات الحكومية على اختلاف أنواعها وقطاعاتها التي تزيد عن ٢٥٠ ألف ريال عماني بما فيها تلك الخاصة بتنفيذ المشروعات وشراء الاحتياجات. ويستثنى من ذلك عقود ومشروعات وحدات الدفاع أو ما يرد باستثنائه نص في قانون ونظام المناقصات.

ويسعى المجلس إلى ضمان تنفيذ المشروعات الحكومية وتوفير السلع والمستلزمات بأفضل المواصفات مع حسن وكفاءة استخدام المال العام، وإدارة المناقصات الحكومية بشفافية ومصداقية وعدالة وموضوعية مهنية. وللمجلس كذلك متابعة تطورات تنفيذ المشروعات المشار إليها حتى إكمالها، مع دعم منتجات الصناعة الوطنية وسياسات التعمين وذلك في إطار صلاحياته، ويرأس المجلس معالي الدكتور وزير النقل والاتصالات وقد اعتمد المجلس في عام ٢٠٠٧ ما مجموعه ٣٩١ مناقصة بلغ إجمالي تكلفتها نحو ٩٦٨,٩٠٩,١٣٥ ريالاً عمانياً.

الهيئة العامة لسوق المال

أنشئت الهيئة العامة لسوق المال في إطار إعادة هيكلة سوق مسقط للأوراق المالية وفقاً لقانون سوق رأس المال في سلطنة عمان الذي صدر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٨/٨٠ في ٩ نوفمبر ١٩٩٨م. ويرأس معالي وزير التجارة والصناعة مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال. وتضطلع الهيئة بدور رقابي لضمان أكبر قدر من الشفافية في أعمال سوق الأوراق المالية، وإتخاذ كل ما من شأنه الارتقاء بكفاءة سوق المال، وحماية

المستثمرين ، وتعميق ثقتهم في أعمال السوق خاصة وأن الشركات المتعاملة في سوق مسقط للأوراق المالية تلتزم وفقاً للمادة رقم (٥) من قانون سوق المال بتقديم تقارير دورية عن أنشطتها ونتائج أعمالها إلى الهيئة العامة لسوق المال تتضمن إفصاحاً عن مراكزها المالية . كما تقوم الهيئة بدور بالغ الأهمية في الإشراف على سوق مسقط للأوراق المالية، والعمل من أجل تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية وتداولها بما في ذلك اتخاذ ما تراه ضرورياً من إجراءات أو قرارات لتحقيق مصالح المستثمرين والاقتصاد الوطني.

اللجنة الوطنية العمانية

للتربية والثقافة والعلوم

أنشئت اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم بموجب المرسوم السلطاني رقم ٧٤/٥ الصادر في ١٦/٩/١٩٧٤م، يترأس اللجنة معالي وزير التربية والتعليم. ومن أبرز اختصاصاتها تنظيم وتحقيق الاتصال بين المنظمات العربية والإسلامية والدولية العاملة في مجالات التربية والثقافة والعلوم (منظمات اليونسكو، الأليكسو، والاسيسكو) من ناحية وبين الجهات المعنية والهيئات التربوية والثقافية في السلطنة من ناحية أخرى، إلى جانب الاعلام عن التراث العماني وعن جهود السلطنة في مجالات التربية والثقافة والعلوم والتعاون مع المنظمات الثلاث في تلك المجالات دعماً للتفاهم والتواصل بين الشعوب والحضارات، جدير بالذكر ان السلطنة قدمت عام ٢٠٠٧م منحة لليونسكو لدعم التعليم في أفريقيا، كما يتم تقديم جائزة السلطان قابوس لصون البيئة كل عامين منذ انشائها عام ١٩٨٩ وذلك من خلال اليونسكو كذلك. ومما له دلالة عميقة أن الدول الاعضاء في المؤتمر العام لليونسكو إختارت السلطنة رئيساً للمؤتمر بالاجماع تقديراً لها عام ٢٠٠٦م.

الهيئة العمانية للأعمال الخيرية

تقوم الهيئة العمانية للأعمال الخيرية بمختلف الأعمال الخيرية التي من شأنها مساعدة المحتاجين داخل السلطنة وخارجها. وعلى سبيل المثال قدمت الهيئة مساعدات للاجئين كوسوفو عام ١٩٩٩م، ولابناء الشعب الفلسطيني الشقيق وعدد من الشعوب الأخرى على إمتداد الأعوام الأخيرة، كما تقدم الهيئة إسهاماتها في الحالات التي تستدعي المساعدة لمواجهة الكوارث او الحوادث الفردية او الجماعية، كما في حالة ضحايا كارثة تسونامي، وتدعم الهيئة كذلك مشروعات وبرامج الرعاية الاجتماعية التي ترعى الطفولة والأيتام والمعوقين والعجزة وغيرها من الأعمال الخيرية في البلاد، ويرأس الهيئة معالي وزير الشؤون القانونية.

جهاز الرقابة المالية للدولة

تم إنشاء جهاز الرقابة المالية للدولة «كجهاز قائم بذاته» يتمتع بالاستقلال المالي والإداري ليحل محل الأمانة العامة للرقابة المالية للدولة، وذلك بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٩/٩٥ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٩م. ويرأس جهاز الرقابة المالية للدولة معالي السيد عبدالله بن حمد بن سيف البوسعيد . ويسعى الجهاز للارتقاء بكفاءة منتسبيه للقيام بدوره المناط به على أفضل نحو ممكن.

وفي إطار أنشطة الجهاز عقدت في مسقط في ٢٠٠٧/٣/٣ (الندوة الخامسة لرقابة الأداء) المنبثقة عن لجنة الرقابة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) بمشاركة ٢٨ دولة وذلك للمرة الأولى في مدينة عربية.

الهيئة العامة للصناعات الحرفية

أنشئت الهيئة العامة للصناعات الحرفية بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٢٤ في ٢٠٠٣/٣/٣م، تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية ويشرف عليها ديوان البلاط السلطاني . وتتولى الهيئة العناية بكل ما يتصل بالصناعات الحرفية بما يحافظ على استمرارها كجزء من المهن التقليدية العمانية وبما يسهم كذلك في تطويرها وجعلها صناعات إنتاجية قادرة على جذب مزيد من العاملين فيها. وتتولى معالي الشيخة عائشة بنت خلفان بن جميل السبائية رئاسة الهيئة، وهي أول عمانية بدرجة وزير. وفي إطار إستراتيجية الهيئة العامة للصناعات الحرفية للحفاظ على الحرف العمانية تم إصدار اللائحة التنظيمية للصناعات الحرفية وتنظيم مسابقة التميز الحرفي على مستوى السلطنة والاحتفال بيوم ٣ مارس كيوم للحرفي العماني.

اللجنة الوطنية لتقنية المعلومات

تم إنشاء اللجنة الوطنية لتقنية المعلومات بقرار من مجلس الوزراء عام ١٩٩٨م، وذلك للإشراف على تنمية وتطوير قطاع تقنية المعلومات في السلطنة والإستفادة به في مختلف المجالات. ويتألف اللجنة معالي احمد بن عبد النبي مكي وزير الاقتصاد الوطني نائب رئيس مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة. وقد شكلت اللجنة الوطنية لتقنية المعلومات فريق عمل فني يضم ممثلين عن الجهات المعنية، كما انشأت أمانة فنية بوزارة الاقتصاد الوطني. جدير بالذكر أنه تم يوم ٧ مايو ٢٠٠٣م تدشين الاستراتيجية الوطنية لتقنية المعلومات. وفي ٢٠٠٣/٩/٢٧م تم افتتاح «واحة المعرفة مسقط» بمنطقة الرسيل الصناعية لتقوم بدور أساسي في هذا المجال.

هيئة تقنية المعلومات

أنشئت هيئة تقنية المعلومات بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٦/٥٢ في ٢٠٠٦/٣/٣١م وهي تتبع وزارة الاقتصاد الوطني وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري.

مجلس الاعتماد

أنشئ مجلس الاعتماد بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠١/٧٤ الصادر في ٢٠٠١/٦/٢٧م للعمل في مجال التعليم العالي وبما يتكامل مع مجلس التعليم العالي. ويختص مجلس الاعتماد بإعداد الدراسات والبحوث اللازمة حول متطلبات ومعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي واعتماد البرامج المطروحة بها. وكذلك وضع أسس هذا الاعتماد في ضوء السياسات التي يضعها مجلس التعليم العالي كما يضع الإجراءات اللازمة لتقويم ومراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي. وقد تم إعادة تشكيل مجلس الاعتماد بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٣٢ الصادر في ٢٠٠٢/٣/٢٧م برئاسة د. حمد بن هاشم الذهب وعضوية عشرة أعضاء ويجتمع المجلس مرة كل أربعة أشهر.

المجلس العماني

للاختصاصات الطبية

أنشئ المجلس العماني للاختصاصات الطبية بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٦/٣١ الصادر في ٢٠٠٦/٤/٢١م ويتولى المجلس تدريب وتأهيل الأطباء في مختلف التخصصات الطبية داخل مستشفيات السلطنة بما يواكب التطور العلمي في المجالات الصحية. وقد تم تعيين د. عبدالله بن محمد بن سالم الفطيسي رئيساً تنفيذياً له بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٦/١٠٣ الصادر في ٢٠٠٦/١٠/٢م.

الشورى العمانية تكاملاً وفاعلية

بالرغم من كل الظروف التي صاحبت انطلاق مسيرة النهضة العمانية الحديثة في عام ١٩٧٠م، وفي مقدمتها الحاجة إلى إعداد المواطن والمجتمع العماني ليتمكن من مواكبة التطور المتسارع من حوله، ومن الاسهام المباشر والملموس في بناء حاضره ومستقبله، فإن مما له دلالة عميقة ان جلالة القائد المفدى حرص ومنذ البداية على الأخذ بيد المواطن، وعلى غرس مبدأ مشاركة المواطنين مع الحكومة، جنباً إلى جنب، «وكأعضاء الجسد الواحد» في العمل من أجل البناء والتنمية وذلك منذ الأيام الأولى لانطلاق المسيرة.

وبينما تحدث جلالة السلطان المعظم عن «تثبيت حكم ديمقراطي عادل في بلادنا في إطار واقعنا العماني العربي وحسب تقاليد وعادات مجتمعتنا» وذلك في العام الأول لمسيرة التنمية والبناء، فقد تعددت صيغ المشاركة، وتطورت مؤسسات الشورى العمانية في اطار تجربة عمانية خاصة «في ميدان العمل الديمقراطي ومشاركة المواطنين في صنع القرارات الوطنية»، بعيداً عن أساليب القفز أو حرق المراحل أو استيراد تجارب الآخرين.

وانطلاقاً من تقاليد عمانية راسخة، وفي إطار ما يتميز به المجتمع العماني من ترابط وتماسك وتعاضد من ناحية، مع الأخذ بأفضل معطيات العصر وما تتطلبه مرحلة التطور التي يمر بها المجتمع من ناحية ثانية، تطورت مؤسسات الشورى العمانية منذ انشاء المجلس الاستشاري للدولة في عام ١٩٨١م، مروراً بإنشاء مجلس الشورى في عام ١٩٩١م، ثم إنشاء مجلس الدولة ومجلس عمان في عام ١٩٩٧م وفق ما نص عليه النظام الأساسي للدولة.

مجلس عمان

نص النظام الأساسي للدولة الصادر في عام ١٩٩٦م في المادة (٥٨) منه على أن مجلس عمان يتكون من مجلس الدولة ومجلس الشورى، ومن ثم فإن عضوية مجلس عمان تشمل أعضاء مجلس الدولة وأعضاء مجلس الشورى. ويجتمع مجلس عمان بدعوة من جلالة السلطان لبحث ما يطرحه عليه جلالاته من موضوعات ويصدر قراراته بالأغلبية.

يفتح جلالة السلطان الانعقاد السنوي لمجلس عمان، الذي يعد تدشيناً لدور الانعقاد السنوي لكل من مجلس الدولة ومجلس الشورى، ويلقي جلالاته خطابه السنوي الشامل الذي يحدد فيه ملامح وأولويات العمل الوطني وهو ما تسترشد به وتعمل في اطاره مختلف مؤسسات وأجهزة الدولة.

إفتتح جلالة السلطان الانعقاد السنوي لمجلس عمان إيداناً ببدء الفترة الرابعة لمجلس عمان، والفترة الرابعة لمجلس الدولة، والفترة السادسة لمجلس الشورى (٢٠٠٨ - ٢٠١١) وذلك في السادس من نوفمبر ٢٠٠٧م في قاعة مجلس عمان بالخوير، ومما له دلالة عميقة أن خطاب جلالاته ركز على الشورى العمانية، وما تحققة من تطور متواصل، وأفاق المستقبل أمامها، خاصة بالنسبة لمجلس عمان ومجلس الشورى، وأهمية رفع مستوى التواصل وتكثيفه بين الحكومة ومجلس عمان، وتثمين إقبال المواطنين على ممارسة حقهم الانتخابي في انتخابات مجلس الشورى للفترة السادسة التي جرت في أكتوبر ٢٠٠٧ والتأكيد على معالم وثوابت سياسات السلطنة داخليا وخارجياً.

لقد أكد جلالة السلطان على أنه «مرت على تجربة الشورى في عمان أعوام حافلة بكثير من التطورات التي رسخت مفاهيم العمل المشترك والتعاون المتبادل بين المواطنين والأجهزة الإدارية في الدولة، وكان للجهد الكبير الذي بذله كل من مجلسي الدولة والشورى في مجال إعداد

نص الكلمة السامية التي القاها
حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم
- حفظه الله ورعاه -
في افتتاح الفترة الرابعة لمجلس عُمان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الشورى منهاجاً لعباده ، و الصلاة و السلام على عبده و رسوله
سيدنا محمد و على آله و صحبه و من اهتدى بهديه .
أعضاء مجلس عُمان الكرام ...

أيها المواطنون الأعزاء ...

باسم الله الكريم الوهاب، الهادي الى الحق و الصواب ، نفتتح في هذا اليوم المبارك ،
بعون منه تعالى و توفيق ، الفترة الرابعة لمجلس عُمان ، شاكرين له سبحانه ما أسبغة
علينا من نعم جليلة، و منن جزيلة ، فحمداً لله في السر و العلن حمداً يؤهلنا لمزيد من
الخير و النماء ، و الازدهار و الرخاء، و الأمن و الاستقرار إنه سميع الدعاء .
لقد مرت على تجربة الشورى في عُمان أعوام حافلة بكثير من التطورات التي رسخت
مفاهيم العمل المشترك ، و التعاون المتبادل ، بين المواطنين و الأجهزة الادارية في
الدولة، و كان للجهد الكبير الذي بذله كل من مجلسي الدولة و الشورى في مجال إعداد
الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية ، و مراجعة القوانين و النظم ، و تقديم التوصيات
و المقترحات ، في مختلف المسائل التي تهتم المجتمع و تهدف الى تطويره و توفير
أسباب التقدم لكل فئاته أثر ملموس في إثراء هذه التجربة الوطنية .
و قد تابعنا بكل إهتمام هذه المسيرة المباركة ، و راقبنا تطوراتها بكل عناية ، و نحن
ننظر بإرتياح للكيفية التي تتقدم بها هذه التجربة على درب النمو المتلاحق الذي
يقوي بنيانها ، و يدعم أركانها، و يوطد قواعدها و يثبت القيم و المبادئ التي أنشئت
من أجلها ، و إيماننا منا بما تشهده السلطنة ، ولله الحمد ، من تطور مستمر في شتى
المجالات و مواكبة مدروسة لمعطيات العصر ، و إستشراف دائم لآفاق المستقبل
فإننا نتطلع إلى أن يقوم مجلس عُمان بشكل عام و مجلس الشورى على وجه الخصوص
بمهام و مسؤوليات أكثر شمولاً في مجالات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية أملين أن
تكون الخبرات المكتسبة دافعاً لتقديم المزيد من العطاء المفيد البناء ، خدمة لهذا
الوطن العزيز الذي يبني بكل عزم و ثبات ، حاضره و يتطلع إلى مستقبله ، في ضوء
متطلبات عصره المتنامية و ثوابته الراسخة ، و من هذا المنطلق سوف نحث حكومتنا
على رفع مستوى التواصل و تكثيفه مع مجلس عُمان بما يمكنه من القيام بواجباته ، و
أداء مهامه على أفضل وجه .

أعضاء مجلس عُمان الكرام ...

لقد كان من دواعي سرورنا أن تجري انتخابات الفترة السادسة لمجلس الشورى في جو



من التنظيم الجيد ، و السلاسة و اليسر ، والهدوء و الأمن، وهذا دليل واضح على وعي المواطنين والتزامهم بقيم و مبادئ هذا المجتمع المحب للخير .
لقد قدرنا كثيراً إقبال المواطنين ذكوراً و إناثاً على ممارسة حقهم الانتخابي لإختيار ممثليهم في مجلس الشورى بالإسلوب الذي ذكرناه و نحن نحمد الله على توفيقه .
أعضاء مجلس عُمان الكرام ...

أيها المواطنون الأعزاء ...

إن معالم سياستنا الداخلية و الخارجية واضحة ، فتحن مع البناء و التعمير و التنمية الشاملة المستدامة في الداخل ، ومع الصداقة و السلام، و العدالة و الوثام ، والتعايش والتفاهم والحوار الايجابي البناء في الخارج ، هكذا بدأنا، و هكذا نحن الآن، وسوف نظل - بإذن الله - كذلك ، راجين للبشرية جمعاء الخير و الإزدهار، و الأمن والإستقرار ، والتعاون علي إقامة ميزان الحق و العدل .
(ربنا عليك توكلنا ، و إليك أنبنا ، و إليك المصير)
(ربنا هب لنا من لدنك رحمة و هيئ لنا من أمرنا رشدا)
وفقنا الله و إياكم إلى ما فيه الخير و الصلاح .
و كل عام و أنتم بخير .
و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته .

الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ومراجعة القوانين والنظم وتقديم التوصيات والمقترحات في مختلف المسائل التي تهم المجتمع وتهدف إلى تطويره وتوفير أسباب التقدم لكل فئاته أثر ملموس في إثراء هذه التجربة الوطنية.

وبينما أعرب جلالتة عن الارتياح «للكيفية التي تتقدم بها هذه التجربة على درب النمو المتلاحق الذي يقوي بنيانها ويدعم أركانها ويوطد قواعدها، ويثبت القيم والمبادئ التي أنشئت من أجلها»، فإن مما له دلالة عميقة أن يؤكد جلالتة على التطلع إلى «أن يقوم مجلس عمان بشكل عام ومجلس الشورى على وجه الخصوص بمهام ومسؤوليات أكثر شمولاً في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية».

«ومن هذا المنطلق سوف نحث حكومتنا على رفع مستوى التواصل وتكثيفه مع مجلس عمان بما يمكنه من القيام بواجباته وإداء مهامه على أفضل وجه»، وهو ما يشير إلى أفق أوسع في هذا المجال.

وفي حين ثمن جلالة السلطان انتخابات الفترة السادسة لمجلس الشورى وإقبال المواطنين على ممارسة حقهم الانتخابي لاختيار ممثليهم في مجلس الشورى، أكد جلالتة على أن «معالم سياستنا الداخلية والخارجية واضحة فنحن مع البناء والتعمير والتنمية الشاملة والتفاهم والحوار الإيجابي البناء في الخارج، هكذا بدأنا وهكذا نحن الآن، وسوف نظل -بإذن الله- كذلك راجين للبشرية جمعاء الخير والازدهار والأمن والاستقرار والتعاون على إقامة ميزان الحق والعدل».

مجلس الدولة

أنشئ مجلس الدولة في عام ١٩٩٧م تنفيذاً لأحكام النظام الأساسي للدولة، ويعد مجلس الدولة في ممارسته لاختصاصاته، مجلساً للفكر والدراسة المتأنية لما يطرح عليه

أو يعرض عليه من موضوعات أو مشروعات قوانين قبل إتخاذ إجراءات إصدارها، وهو يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ومقره محافظة مسقط -ويقع مقر المجلس في الخوير-.

يقوم مجلس الدولة، بحكم طبيعته ومهامه، بدور حيوي ليس فقط على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودراسة القضايا ذات الصلة، ولكن أيضاً على صعيد ترسيخ وتعميق المشاركة بين الحكومة والمواطنين وحشد مزيد من الطاقات المتميزة تحقيقاً للمصلحة الوطنية في مختلف المجالات.

وفي حين يتم التنسيق بين مجلس الدولة ومجلس الوزراء الموقر من خلال اللجنة الوزارية التنسيقية ومكتب مجلس الدولة وذلك لتفعيل التعاون بين المجلسين ولتطوير أداء مجلس الدولة، فإن اللقاء السنوي الذي يعقد بتوجيه من جلالة السلطان المعظم ويضم كل أعضاء مجلس الوزراء، وكل أعضاء مجلس الدولة، وكل أعضاء مجلس الشورى يتيح الفرصة أمام زيادة التفاعل وتحقيق التناغم والفهم المشترك بين المجالس الثلاثة حيال كل ما يهم الوطن والمواطن، ومن ثم التكامل المؤسسي فيما بينها.

عضوية مجلس الدولة

بحكم مهام واختصاصات مجلس الدولة، فإنه يتكون من شخصيات ذات كفاءة وخبرة ممن شغلوا مناصب رفيعة - وزراء، وكلاء، سفراء، قضاة، كبار ضباط سابقين، ومن في حكمهم - ومن رجال العلم والثقافة البارزين في مختلف المجالات. يتم تعيين رئيس مجلس الدولة بمرسوم سلطاني، كما يصدر مرسوم سلطاني بتعيين أعضاء المجلس. ولا يتجاوز عدد أعضائه عدد أعضاء مجلس الشورى - طبقاً للقانون - وقد بلغ عدد أعضاء مجلس الدولة ٧٠



إحدى جلسات مجلس الدولة الذي يكون مع مجلس الشورى (مجلس عمان).

أدوار انعقاد

مجلس الدولة واختصاصاته

يمتد دور الانعقاد السنوي لمجلس الدولة إلى ثمانية أشهر على الأقل تبدأ منذ الافتتاح السنوي لمجلس عمان. ويعقد المجلس العديد من الجلسات وفقاً لما يحدده مكتب المجلس في ضوء ما يحال إلى المجلس من موضوعات، أو ما تقترحه لجانه الدائمة من موضوعات يقرها مكتب المجلس. ويجوز لرئيس المجلس أن يدعو إلى جلسات استثنائية إذا اقتضت الضرورة ذلك.

يتمتع مجلس الدولة باختصاصات وصلاحيات عديدة من أبرزها مراجعة مشروعات القوانين قبل اتخاذ إجراءات إصدارها، باستثناء مشروعات القوانين التي تقتضي المصلحة العامة رفعها مباشرة إلى جلالة السلطان لإصدارها، ويقوم المجلس عادة بأعداد الدراسات، وتقديم المقترحات بشأن

عضواً في بداية الفترة الرابعة للمجلس ٢٠٠٨ - ٢٠١١ منهم ١٤ امرأة تم تعيينهم بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٧/١٠٧ الصادر في ٢٠٠٧/١١/٤م، ثم ارتفع عدد الاعضاء إلى ٧٢ عضواً في عام ٢٠٠٨م.

يشترط في عضو مجلس الدولة أن يكون عماني الجنسية بصفة أصلية وفقاً للقانون، ولا يقل عمره عن ٤٠ سنة ميلادية، وأن يكون من ذوي المكانة والسمعة الحسنة، ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الدولة وعضوية مجلس الشورى أو الوظائف العامة، ويستثنى من ذلك المشهود لهم بالكفاءة من العاملين في مجالات العلم والأدب والثقافة واساتذة الجامعات.

مدة عضوية مجلس الدولة أربع سنوات قابلة للتجديد، ويتولى رئاسة المجلس حالياً معالي الدكتور يحيى بن محفوظ المنذري.

التغلب على ما قد يواجه خطط التنمية من معوقات، ولتشجيع الاستثمار، وتحسين أداء الأجهزة الإدارية، وتنمية الموارد البشرية، كما يقوم المجلس بدراسة ما يحيله إليه جلالة السلطان أو مجلس الوزراء من موضوعات وأبداء الرأي فيها، ويقدم مجلس الدولة توصياته بشأن مشروعات القوانين المحالة إليه إلى جلالة السلطان المعظم أو إلى مجلس الوزراء حسب جهة إحالة الموضوعات إليه، ويرفع رئيس مجلس الدولة تقريراً سنوياً إلى جلالة السلطان يتضمن نتائج أعمال المجلس.

يمارس مجلس الدولة اختصاصاته ومهامه من خلال أجهزته الرئيسية الأربعة وهي: رئيس المجلس الذي يتولى الإشراف على أعمال المجلس ويتحدث باسمه، ومكتب المجلس الذي يعد القوة المحركة للمجلس ولاجهزته الأخرى، ومتابعة أعمال المجلس وتحديد جلساته، أما اللجان الدائمة بالمجلس فهي خمس لجان وهي: اللجنة القانونية، واللجنة الاقتصادية، ولجنة تنمية الموارد البشرية، ولجنة متابعة تنفيذ الخطط التنموية، واللجنة الاجتماعية، والأمانة العامة هي الجهاز الرابع لمجلس الدولة، وتقوم بدور حيوي في عمل المجلس تنظيمياً وإدارياً ومالياً. جدير بالذكر أن مجلس الدولة يقوم - في إطار اختصاصاته - بدراسة العديد من الموضوعات ذات الصلة سواء بجوانب التنمية الوطنية خاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، أو تلك المرتبطة بحياة المواطن العماني وسبل النهوض بها. وفي هذا الإطار دررس المجلس ما يتصل بواقع المعاشات التقاعدية، وكذلك التعليم التقني والتطبيقي ومتطلبات سوق العمل في السلطنة.

وبينما قام معالي الدكتور يحيى بن محفوظ المنذري رئيس مجلس الدولة بزيارة إلى جمهورية الصين الشعبية في سبتمبر ٢٠٠٧م، ومثل جلالة السلطان المعظم في القمة

الحادية عشر لمنظمة المؤتمر الإسلامي في السنغال في مارس ٢٠٠٨م، فإنه يستقبل العديد من الشخصيات العربية وغير العربية التي تزور السلطنة وذلك في إطار توثيق العلاقات بين السلطنة والدول الشقيقة والصديقة بما في ذلك العلاقات بين المؤسسات البرلمانية فيها.

مجلس الشورى

بعد عشر سنوات قام خلالها المجلس الاستشاري للدولة بدوره كأول مؤسسات الشورى العمانية (١٩٩١ - ١٩٩٨) جاء مجلس الشورى الذي افتتحه جلالة السلطان في ديسمبر ١٩٩١ ليكون بمثابة «لجنة قوية ثابتة في بناء دولة المؤسسات». وعلى امتداد السنوات الماضية يتطور مجلس الشورى العماني، تنظيماً وأداء واختصاصات في إطار التطوير المتواصل لمؤسسات الدولة العصرية وتجربة عمان الخاصة في ميدان العمل الديمقراطي ومشاركة المواطنين في صنع القرارات الوطنية، والتي مضى عليها أكثر من ربع قرن.

يضم مجلس الشورى ممثلين ولايات السلطنة الذين يتم انتخابهم في انتخابات عامة تشارك فيها المرأة العمانية التي تتمتع بحق الانتخاب والترشيح لعضوية المجلس على قدم المساواة كمواطنة عمانية، وهي تشغل موقع الريادة على صعيد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث تشارك في عضوية مجلس الشورى منذ عام ١٩٩٤، وإن كانت انتخابات الفترة السادسة لمجلس الشورى (٢٠٠٨ - ٢٠١١) التي جرت في ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٧ لم تسفر عن فوز أي من المترشحات لعضوية المجلس واللاتي بلغ عددهن ٢١ مترشحة من بين ٦٢١ مترشحاً على مستوى محافظات ومناطق السلطنة التي تضم ٦١ ولاية، يتنافسون لشغل ٨٤ مقعداً هي إجمالي مقاعد مجلس الشورى للفترة السادسة (٢٠٠٨ - ٢٠١١) حيث هناك

٢٣ ولاية يصل عدد السكان في كل منها إلى ٣٠ ألف نسمة أو أكثر وتنتخب كل منها اثنين يمثلانها في المجلس، وهناك ٢٨ ولاية يقل عدد السكان في كل منها عن ٣٠ ألف نسمة وتنتخب كل منها عضواً واحداً.

وبينما اتسمت انتخابات الفترة السادسة لمجلس الشورى بالشفافية والتنظيم الجيد والاشراف القضائي والنقل المباشر لكل مراحلها تلفزيونياً وإذاعياً، حيث تميزت بالاقبال الكبير على المشاركة فيها بما في ذلك العمانيين الموجودين في الخارج في عدد من الدول الشقيقة والصديقة، فإن مما له دلالة عميقة أن يشير جلالته في الافتتاح السنوي لمجلس عمان في ٦ نوفمبر ٢٠٠٧ إلى أنه «كان من دواعي سرورنا أن تجرى انتخابات الفترة السادسة لمجلس الشورى في جو من التنظيم الجيد والسلاسة واليسر والهدوء والأمن، وهذا دليل واضح على وعي المواطنين والتزامهم بقيم ومبادئ هذا المجتمع المحب للخير، لقد قدرنا كثيراً اقبال المواطنين ذكوراً وإناثاً على ممارسة حقهم الانتخابي لاختيار ممثليهم في مجلس الشورى بالاسلوب الذي ذكرناه ونحن نحمد الله على توفيقه».

تنسيق وتكامل أوسع

جدير بالذكر أن جلالته السلطان المعظم -حفظه الله ورعاه- أكد على «أننا نتطلع إلى أن يقوم مجلس عمان بشكل عام ومجلس الشورى على وجه الخصوص بمهام ومسؤوليات أكثر شمولاً في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية آمليين أن تكون الخبرات المكتسبة دافعاً لتقديم المزيد من العطاء المفيد البناء خدمة لهذا الوطن العزيز». ومن هذا المنطلق سوف نحث حكومتنا على رفع مستوى التواصل وتكثيفه مع مجلس عمان بما يمكنه من القيام بواجباته وأداء مهامه على أفضل وجه».

وفي حين يعبر ذلك على نحو واضح عن توسيع وتعميق مهام مجلس الشورى على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن التنسيق والتكامل والتفاعل الايجابي بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء الموقر بوجه خاص، ومختلف الاجهزة الادارية في الدولة بوجه عام من شأنه ان يحقق مزيداً من الفاعلية لصالح الوطن والمواطن، وعبر مشاركة حقيقية، ومؤثرة للمواطن العماني من خلال سبل المشاركة العديدة المتاحة امامه على مختلف المستويات.

وفي هذا الاطار ترأس جلالة السلطان اللقاء المشترك الذي عقد في حصن الشموخ يوم ٢٦ فبراير ٢٠٠٨ وشارك فيه اصحاب السمو والمعالين اعضاء مجلس الوزراء واصحاب السعادة اعضاء مجلس الشورى حيث أكد جلالته على العمل المشترك والتنسيق الدائم لتنفيذ الخطط التنموية على الوجه الأكمل ولتحقيق مزيد من التقدم والرخاء. وتجدر الاشارة إلى أن هذا اللقاء هو اللقاء المشترك الثاني بين مجلس الوزراء ومجلس الشورى منذ بدء الفترة السادسة لمجلس الشورى. وكان اللقاء المشترك الأول بين المجلسين قد عقد في ٢٤/١١/٢٠٠٧ بحضور صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء تطبيقاً لتوجيهات جلالته، وفي ١٢ أبريل ٢٠٠٨ عقد لقاء آخر بين مجلس الوزراء وهيئة مكتب مجلس الشورى، ومن ثم فإن اللقاء المشترك بين مجلس الوزراء ومجلس الشورى يشكل قناة أخرى أوسع للتنسيق والتكامل بين المجلسين، إلى جانب التنسيق عبر اللجنة الوزارية ومكتب مجلس الشورى الذي كان يتم من قبل عبر الاجتماع السنوي الذي تعقده لجنة التنسيق الوزارية مع مكتب مجلس الدولة، ومع مكتب مجلس الشورى -

كل على حدة- من ناحية، ومن خلال اللقاء السنوي بين أعضاء مجلس الوزراء وأعضاء مجلس الدولة وأعضاء مجلس الشورى لتبادل وجهات النظر والآراء في مناقشات مفتوحة غير مقيدة بجدول أعمال بين أعضاء المجلس الثلاثة من ناحية ثانية، ومن الطبيعي أن يعمق ذلك من التناغم والفهم المشترك بين أعضاء مجلس الوزراء ومجلس الدولة ومجلس الشورى حول كل ما يهم الوطن والمواطن. ومن المعروف أن مجلس الشورى العماني يتمتع - وفقاً للقانون - بالشخصية الاعتبارية، وبالاستقلال المالي والإداري، ومقره محافظة مسقط، ويتولى رئاسته معالي الشيخ أحمد بن محمد العيسائي الذي تم تعيينه رئيساً لمجلس الشورى بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٧/٨٨ الصادر في ٩ سبتمبر ٢٠٠٧ م.

عضوية مجلس الشورى

يتكون مجلس الشورى من ممثلي ولايات السلطنة الذين ينتخبهم المواطنون في إنتخابات عامة، ويمثل الولاية عضوين في المجلس إذا كان عدد سكانها ٣٠ ألف نسمة فأكثر، ويمثلها عضو واحد إذا كان عدد سكانها أقل من ٣٠ ألف نسمة. ويصدر قرار من معالي وزير الداخلية بتصنيف الولايات حسب عدد السكان مع كل فترة من فترات المجلس لتحديد عدد ممثلي كل ولاية في المجلس. ويفوز بعضوية المجلس الحاصلون على أكبر عدد من أصوات الناخبين، وفق النتائج الرسمية للانتخابات.

يبلغ عدد أعضاء مجلس الشورى في فترته السادسة (٢٠٠٨ - ٢٠١١) ٨٤ عضواً فازوا في الانتخابات العامة التي جرت يوم ٢٧/١٠/٢٠٠٧ م منهم ٤٠ عضواً جديداً يدخلون المجلس للمرة الأولى، ويحق للمواطنين العمانيين - رجالاً ونساءً وفقاً للقانون - الترشح لعضوية مجلس الشورى بشرط أن يكون المترشح عماني

الجنسية بصفة أصلية طبقاً للقانون، والا يقل سنه عن ٣٠ سنة ميلادية، وأن يكون من ذوي المكانة والسمعة الحسنة في الولاية التي يترشح فيها، والا يكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، وأن يكون على مستوى مقبول من الثقافة ولديه خبرة عملية مناسبة.

تبلغ مدة عضوية مجلس الشورى أربع سنوات قابلة للتجديد إذا نجح العضو في الانتخابات التالية للمجلس. ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى وعضوية مجلس الدولة أو الوظائف العامة. وفترة مجلس الشورى هي أربع سنوات تبدأ من تاريخ إعلان النتائج الرسمية للانتخابات العامة. وتمتد حتى ٣٠ سبتمبر من العام الرابع لفترة المجلس. وبالنسبة للفترة السادسة لمجلس الشورى فهي تمتد حتى ٣٠/٩/٢٠١١ م.

أدوار انعقاد مجلس

الشورى واختصاصاته

اكتملت وتعمقت الطبيعة البرلمانية لمجلس الشورى عبر ممارسته لمهامه واختصاصاته التي تتسع باستمرار من خلال التعديلات التي تتم على نظام مجلسي الدولة والشورى الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٧/٨٦ ومن أبرزها المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٧٤ والمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٧/٢ وكذلك تعديل النظام الداخلي لمجلس الشورى بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٧١ إلى جانب دعم دور المجلس في صياغة خطط التنمية ومتابعة تنفيذها. وبينما تمتد فترة مجلس الشورى إلى أربع سنوات، فإن دور الانعقاد السنوي للمجلس يمتد إلى ثمانية أشهر على الأقل كل عام. وهو ما يسمح لمجلس الشورى ببحث ومناقشة ما يطرح عليه من موضوعات، أو ما يتناوله من مشروعات قوانين وموضوعات تهم المجتمع والمواطن العماني.



إحدى جلسات مجلس
الشورى الذي يتم انتخاب
أعضائه بصورة مباشرة من
قبل المواطنين.

على صعيد توسيع وتعميق مشاركة المواطنين في صياغة وتوجيه التنمية الوطنية ورفع مستوى التواصل وتكثيفه مع مجلس الوزراء وأجهزة الدولة الأخرى باعتباره شريكاً لها في كل ما يهم المجتمع. ومن أبرز هذه الاختصاصات ما يلي:

- مراجعة مشروعات القوانين التي تعدها الوزارات والجهات الحكومية قبل اتخاذ إجراءات إصدارها، ويستثنى من ذلك تلك التي تقتضي المصلحة العامة التوصية برفعها مباشرة من مجلس الوزراء إلى جلالة السلطان المعظم لإصدارها.
- مناقشة القوانين الاقتصادية والاجتماعية النافذة بهدف تطويرها، وإقتراح تعديلها دعماً لجهود التنمية وحلّ ما قد تواجهه من عقبات.
- المشاركة في إعداد مشروعات خطط التنمية الخمسية، حيث يشارك معالي الشيخ رئيس المجلس في عضوية اللجنة العليا الرئيسية لخطط التنمية الخمسية التي تضع الخطوط والمركّزات الأساسية للخطة ومتابعة تنفيذها،

يحدد مكتب مجلس الشورى الجلسات الاعتيادية التي يعقدها المجلس، وجدول أعماله، في ضوء أنشطة لجان المجلس المختلفة والموضوعات المحالة إليه أو المطروحة أمامه. ولرئيس المجلس الحق في الدعوة إلى جلسة استثنائية إذا دعت الضرورة لذلك. ولرئيس مجلس الشورى نائبين للرئيس يتم إنتخابهم من بين اعضاء المجلس. كما يتم انتخاب اعضاء مكتب مجلس الشورى كذلك. وللمجلس عدد من اللجان الدائمة هي اللجنة القانونية، واللجنة الاقتصادية، ولجنة الشؤون الصحية والاجتماعية، ولجنة التربية والتعليم والثقافة، ولجنة الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية، كما يتم تشكيل لجان خاصة تعنى بقطاع معين مثل السياحة، وتشغيل القوى العاملة الوطنية وتنتهي اللجان الخاصة بانتهاء مهمتها لأنها ليست لجاناً دائمة.

يتمتع مجلس الشورى بصلاحيات وإختصاصات عديدة تمكنه من القيام بدوره



جانب من انتخابات مجلس
الشورى للفترة السادسة.

أعمال المجلس سنوياً. وفي ممارسته لمهامه وإختصاصاته يستخدم مجلس الشورى عدة أدوات منها على سبيل المثال توجيه الاسئلة وإبداء الرغبات وطلبات المناقشة للوزراء حول قضايا تهم المواطنين. وكذلك النظر في طلبات ومقترحات المواطنين حول المسائل العامة. كما يتابع المجلس تنفيذ خطة التنمية، سواء من خلال التواصل بين المجلس والوزارات والهيئات والمؤسسات المختلفة، أو من خلال التقارير السنوية التي تقدمها بعض الوزارات إلى المجلس حول ما حققته من نتائج في مجال عملها، وكذلك من خلال المناقشات العلنية التي يجريها المجلس مع من يستضيفهم من الوزراء لالقاء بيانات حول أنشطة وزاراتهم أو حول مسألة محددة تدخل في نطاق إختصاص تلك الوزارات. وتمثل هذه المناقشات التي تنقلها وسائل الاعلام المختلفة نافذة واسعة يطل منها المواطن والمجتمع على

كما يتم عرض مشروع الخطة الخمسية على مجلس الشورى لدراسته ومناقشته وإقراره، وذلك قبل إصدار المرسوم الخاص بها، ويجعل المجلس مشروعات القوانين التي يناقشها مشفوعة بتوصياته إلى مجلس الوزراء، وتؤخذ هذه التوصيات عادة في الاعتبار عند إصدار تلك القوانين، وهو ما أكد عليه جلالة السلطان المعظم، وإلى جانب ذلك يناقش مجلس الشورى مشروع الموازنة العامة للدولة في حضور معالي وزير الاقتصاد الوطني المشرف على وزارة المالية للرد على إستفسارات الاعضاء وذلك قبل اصدار الموازنة والعمل بها.

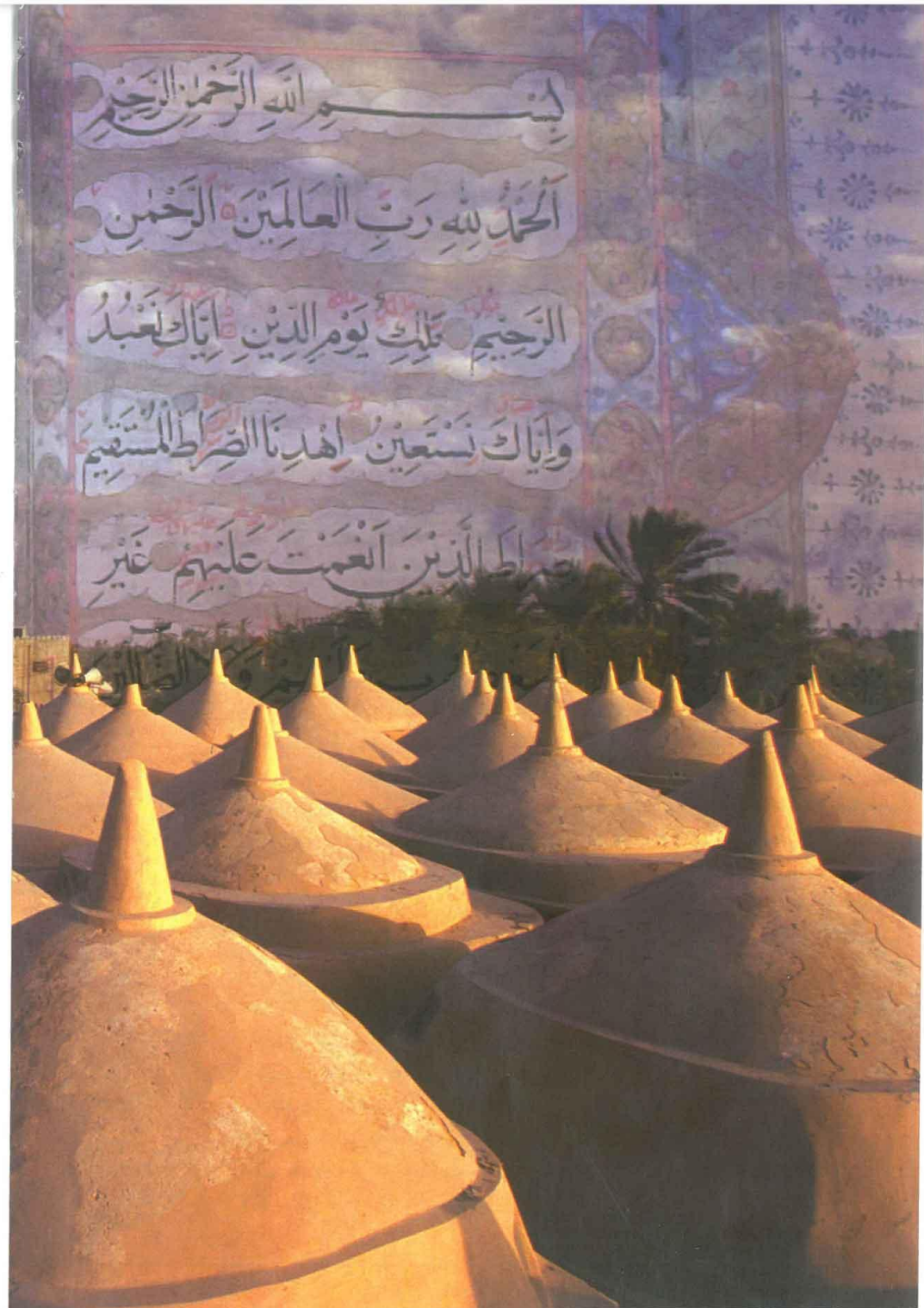
- دراسة وإبداء الرأي في ما يحيله جلالة السلطان المعظم أو مجلس الوزراء من موضوعات إلى المجلس. ويعيد المجلس هذه الموضوعات مقرونة بتوصياته ومقترحاته بشأنها إلى الجهة التي وردت منها. كما يرفع رئيس مجلس الشورى تقريراً إلى جلالاته بنتائج



المرأة العمانية تدلي بصوتها
ضمن ترشيحات مجلس
الشورى للفترة السادسة.

البرلماني العربي واجتماعات الدورة ٥٢ لمجلس الاتحاد التي ستعقد في مسقط، وتجدر الإشارة إلى إن وفدًا من البرلمان الأوروبي زار السلطنة في مارس ٢٠٠٨ وأجرى محادثات في مجلس الشورى لدعم وتطوير العلاقات بين الجانبين وهذا فضلا عن المشاركة في أنشطة واجتماعات الاتحادات البرلمانية الاسلامية والدولية وتبادل الزيارات مع العديد من البرلمانات ومجالس الشورى في الدول الشقيقة والصديقة. خاصة وان هناك مجموعات صداقة برلمانية مع العديد من مجالس الشورى والمجالس النيابية الخليجية والعربية والاقليمية وهو ما يعزز العلاقات معها.

ما يبذل من جهود في مختلف المجالات. وبينما تناول المجلس بالدراسة عدة موضوعات مرتبطة بشكل وثيق بحياة المواطن العماني، ومنها على سبيل المثال ظاهرة التضخم وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية ومواد البناء والاجراءات التي تم اتخاذها لاحتوائها، وكذلك مشروع قانون ضريبة الدخل المحال من الحكومة إلى مجلس الشورى ومشروع قانون سلامة الغذاء المحال من الحكومة كذلك، وموضوع العلاج بالخارج، فان مجلس الشورى يشارك في اجتماعات مجالس الامة والوطني والنواب والشورى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وكذلك اجتماعات الاتحاد البرلماني العربي، ومنها اجتماعات المؤتمر الثالث عشر للاتحاد البرلماني العربي والدورة الخمسين لمجلس الاتحاد التي عقدت في أربيل بالعراق في مارس ٢٠٠٨م وتستضيف السلطنة في مارس ٢٠٠٩ المؤتمر الرابع عشر للاتحاد



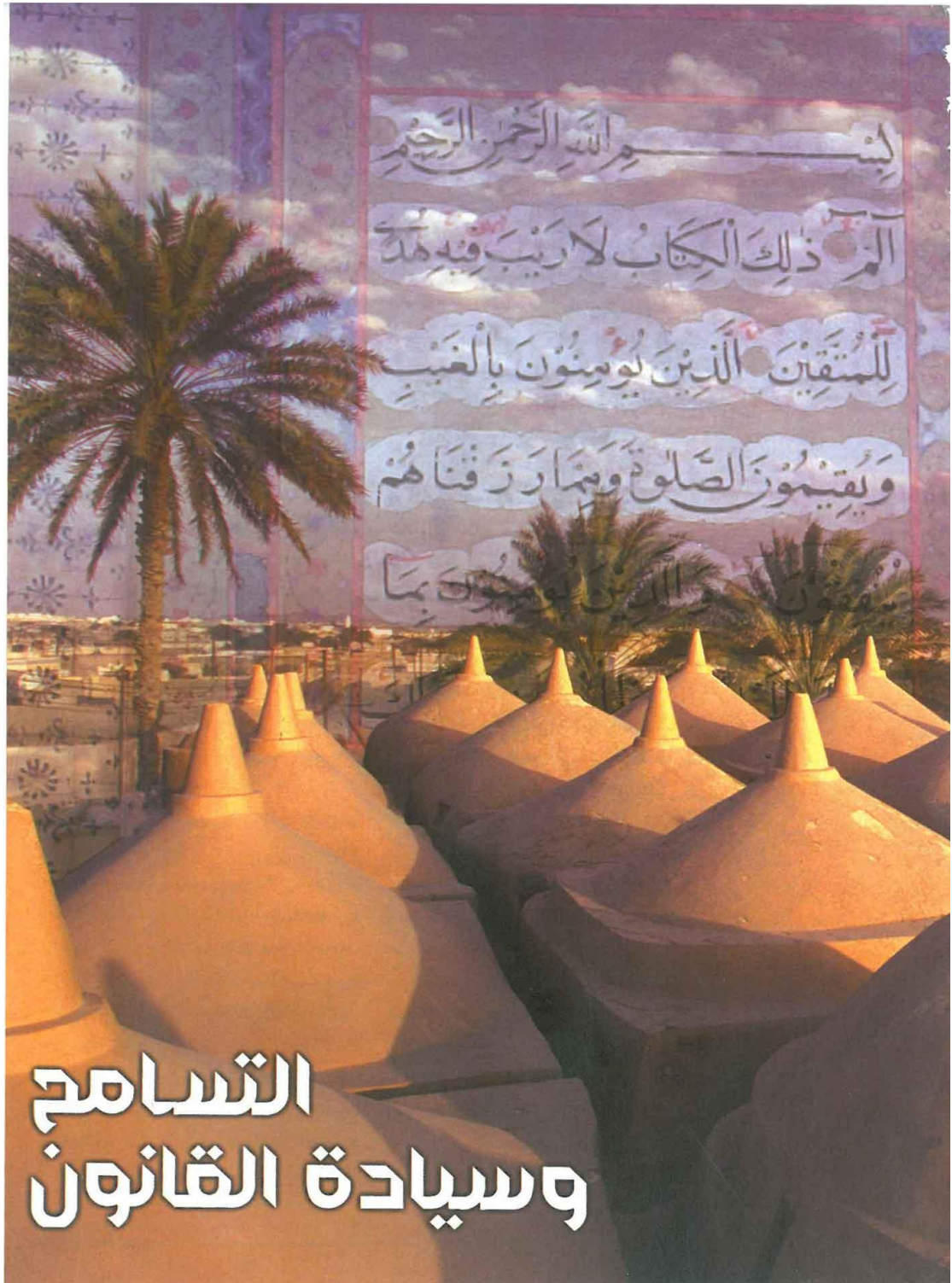
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَحْمَدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ

الرَّحِيمِ تَمْلِكُ يَوْمَ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ

وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ

صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ



التسامح
وسيادة القانون

بينما شكل موقع السلطنة مفتاحاً وقاعدة راسخة لبناء علاقات وتوثيق صلات الشعب العماني مع الشعوب الأخرى، عبر التجارة والتواصل والتفاعل الثقافي، ومن ثم التعرف والانفتاح على شعوب العالم الأخرى من الصين شرقاً وحتى الولايات المتحدة غرباً، فإن طبيعة الشخصية العمانية، وكذلك التراث والتقاليد العمانية جعلت من التسامح والقبول بالآخر والقدرة على التفاعل معه سمة عمانية أصيلة في سلوك المواطن والمجتمع العماني كذلك.

وعلى مدار التاريخ أسهم العمانيون بنصيب ملموس في الحضارة الإنسانية، وجعلوا من علاقاتهم الطيبة مع الشعوب الأخرى إضافة لهم وللآخرين وللإنسانية جمعاء، وقد أكد جلالة السلطان المعظم منذ سنوات عديدة على أهمية «تحقيق مزيد من التقدم للأجيال العمانية الحاضرة والقادمة في إطار المثل والقيم الخالدة التي تؤمن بها، قيم الخير والحق والتسامح والتكامل والايثار والتضحية وحسن المعاملة، وهي قيم توارثها الآباء والاجداد وتشربها المجتمع العماني جيلاً بعد جيل فاصبحت طبيعة ملازمة له، وسجية محمودة من سجاياه العديدة التي تخلق بها وسار على نهجها خلال جميع العصور والاحقاب».

وفي ضوء ذلك فإن التسامح الديني هو سمة مميزة للشخصية العمانية التي لا تعرف التعصب ولا التطرف، وهو ما يؤكد واقع الحياة العمانية بكل جوانبها من ناحية، وما يتضمنه النظام الأساسي للدولة من ضمانات تكفل الحريات الشخصية، بما فيها حرية العقيدة وضمان ممارستها في إطار القانون من ناحية ثانية.

جدير بالذكر إن المادة (٢٨) من النظام الأساسي للدولة تنص على أن «حرية القيام بالشعائر الدينية طبقاً للعادات المرعية مصونة، على الايخل ذلك بالنظام العام أو

ينافي الآداب». وإلى جانب ذلك فإن القانون العماني للاحوال الشخصية يكفل لغير المسلمين حق تطبيق الأحكام الخاصة بهم بما لا يتنافى مع التقاليد العمانية وفقاً للمادة (٢٨٢) من القانون، وعلى الصعيد العملي تتوفر في السلطنة دور العبادة اللازمة لممارس أصحاب الديانات الأخرى، مسيحيين وغيرهم، شعائهم الدينية بحرية واطمئنان.

وفي ظل طبيعة الظروف والتحديات التي تمر بها الدول العربية والإسلامية وما يتعرض له الدين الإسلامي الحنيف من حملات تشويه نتيجة للاحكام المسيقة أو الفهم غير الصحيح له، فإنه أصبح من المهم والضروري العمل على تدارك هذا الوضع، «ومواكبة العصر بفكر إسلامي متجدد ومتطور، قائم على إجتهد عصري ملتزم بمبادئ الدين، قادر على أن يقدم الحل الصحيح المناسب لمشاكل العصر التي تؤرق المجتمعات الإسلامية، وأن يظهر للعالم أجمع حقيقة الإسلام وجوهر شريعته الخالدة الصالحة لكل زمان ومكان». خاصة وان «التزمت في الفهم الديني لا يؤدي إلا إلى تخلف المسلمين وشيوع العنف وعدم التسامح في مجتمعاتهم. وهو في حقيقة الأمر بعيد عن فكر الإسلام الذي يرفض الغلو وينهى عن التشدد».

وفي إطار هذه الرؤية الواعية المرتبطة بخبرة المجتمع العماني تسعى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية التي ترعى العمل وتنظمه وتقوم على تفعيل مؤسساته المختلفة، إلى ترسيخ فهم صحيح للدين وللعقيدة الإسلامية السمحة مع الحفاظ على عراقة الموروث العماني وأصالته وذلك من خلال أنشطتها العديدة، كما يقوم مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية، وهو أحد مرافق جامع السلطان قابوس الأكبر بدور حيوي نشط لتحقيق التواصل الحضاري، والحوار مع المجتمعات الأخرى في إطار



جانب من ندوة التقنين
والتجديد في الفقه
الإسلامي المعاصر التي
عقدت في مسقط بحضور
كوكبة من علماء المسلمين.

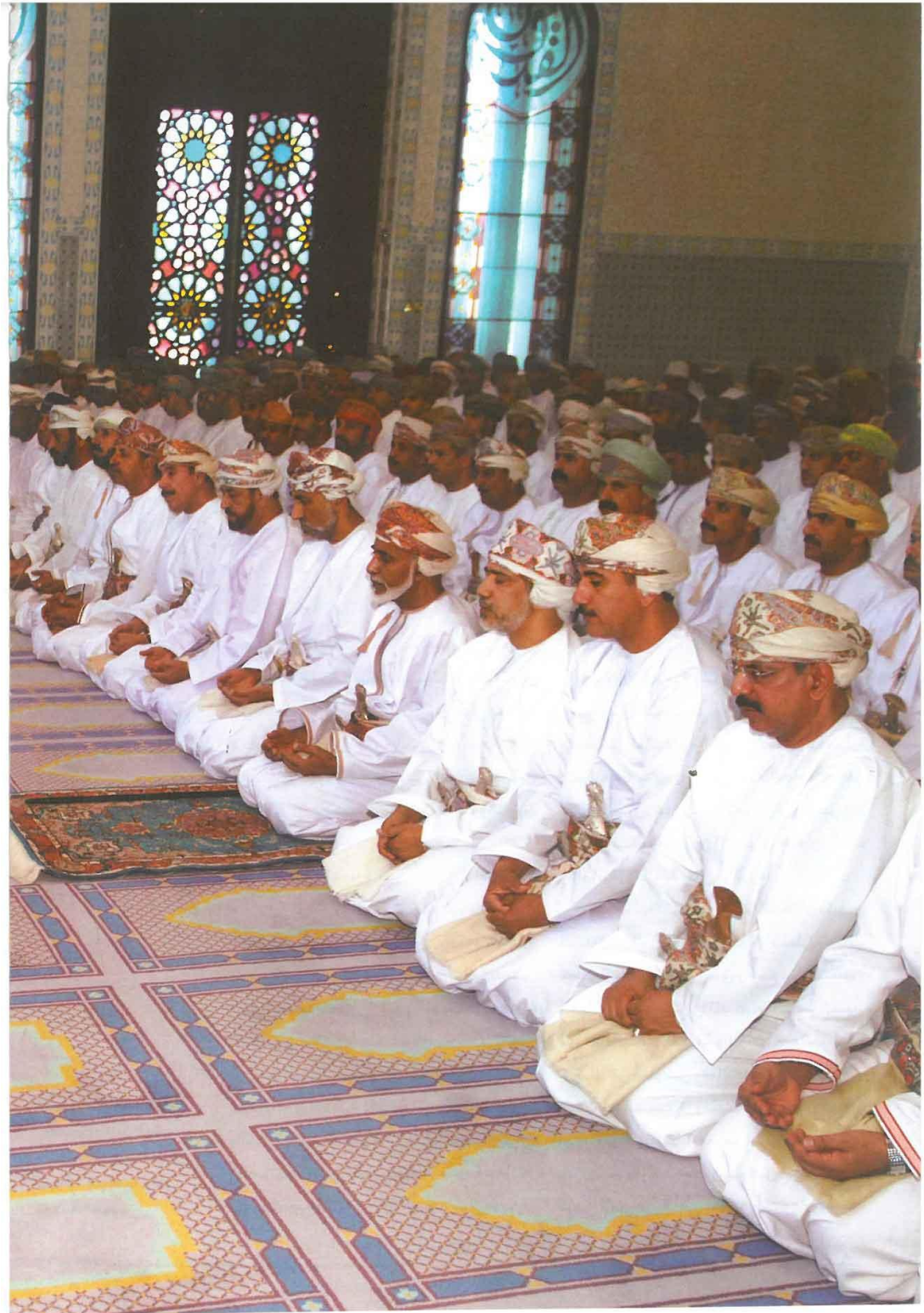
والأوروبية والاستراتيجية لدراسة الحضارة العربية والإسلامية بشكل علمي وتعميق الحوار والتواصل الموضوعي مع الغرب لظهور الوجه الحقيقي للإسلام والدور الإيجابي للحضارة العربية والإسلامية.. ومن هذه الجامعات على سبيل المثال، هارفارد الأمريكية، وكامبريدج البريطانية، ومليورن الاسترالية، وأوتراخت الألمانية، وجامعة بكين، وغيرها.

من جانب آخر يقوم مركز السلطان قابوس للثقافة في العاصمة الأمريكية واشنطن بنشاط كبير لتحقيق تفاهم أعمق وأوسع بين الشعبين العماني والأمريكي وذلك عبر تنظيم العديد من الفعاليات الفكرية والثقافية، والمشاركة كذلك في معارض وفعاليات ثقافية تقام في الولايات المتحدة، ومنها على سبيل المثال قيام المركز برعاية معرض «المحيط الهندي من مسقط إلى جزر التوابل» الذي أقيم ضمن المعرض الذي أقامته مجموعة متاحف

التعريف بالحضارة الإسلامية، وذلك من خلال استضافة العديد من العلماء والمفكرين وأساتذة الجامعات والباحثين من مختلف مناطق العالم لالقاء محاضرات، وعقد ندوات ضمن برامج وأنشطة مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية قامت بتنظيم ندوة «التقنين والتجديد في الفقه الإسلامي المعاصر» في الفترة من ٥ حتى ٨ أبريل ٢٠٠٨م وذلك في إطار ندوات «تطور العلوم الفقهية في عمان» التي يتم تنظيمها منذ عدة سنوات من أجل دراسة التراث الفقهي الإسلامي والعمل على تجديده، وصياغة ثقافة فقهية أكثر مرونة وأقرب إلى ملامسة الواقع والحياة بكل تفاصيلها. ومن المعروف أن حكومة جلالتة تقوم بتشجيع عدد من أبرز الجامعات الأمريكية

(الصفحتان التاليتان)
جلالة السلطان المعظم
يؤدي صلاة عيد الأضحى
المبارك في جامع الزلفى
بولاية السيب.





«سميثونيان» في عام ٢٠٠٧م كما يشارك مركز السلطان قابوس للثقافة في عروض الفولكلور العربي التي تقام في العاصمة الأمريكية أوائل عام ٢٠٠٩ والتي تشارك فيها مجموعة دول عربية.

تقوم وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بدور أساسي في تشييد وصيانة المساجد والجوامع والتي يصل عددها إلى نحو ١٣٩٥٠ مسجداً وجامعاً، كما تقوم برعاية الحجاج العمانيين خلال موسم الحج، والإشراف على مدارس تحفيظ القرآن والمراكز الصيفية في مختلف مناطق وولايات السلطنة، وتنفيذ مشروع المكتبة الإلكترونية، وتعد مجلة «التسامح» وهي مجلة فصلية فكرية تعنى بالثقافة الإسلامية، من أبرز إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. كما أصدرت الوزارة «مصحف عمان» في عام ٢٠٠٦ وهو أول مصحف يطبع في السلطنة، وجاء جديداً في كتابته ونوع خطه ورسمه وأستمد خطه وزخارفه من جماليات الزخرفة العمانية.

يقوم مكتب سماحة الشيخ المفتي العام للسلطنة بدور كبير في زيادة الوعي الديني الصحيح، وإصدار الفتاوى الشرعية، وتمثيل السلطنة في الجوانب الدينية والمؤتمرات الإسلامية، كما تشرف وزارة الأوقاف والشؤون الدينية على معهد العلوم الشرعية الذي يقوم بتأهيل الأئمة والوعاظ، ويمنح درجة البكالوريوس في العلوم الشرعية (تخصص فقه ودعوة) بالإضافة إلى ما تقوم به الوزارة لتنمية وإستثمار أموال الأوقاف وبيت المال في مشروعات مفيدة. وتقديم كافة التسهيلات لتجميع أموال الزكاة وتوزيعها على مستحقيها.

سيادة القانون

من أبرز الجوانب المشرقة لمسيرة النهضة العمانية الحديثة أنها حققت نقلة

نوعية كبيرة وبالغة الدلالة على صعيد إرساء القانون والاحتكام إليه وسيادته كركيزة من ركائز الدولة العصرية التي يوفر فيها القانون ضمانات كافية للمواطنين لممارسة حرياتهم في إطار المواطنة والمساواة بين أبناء الوطن. ومن ثم تعتبر مبادئ حكم وسيادة القانون، وإستقلال القضاء واحترام حقوق المواطنة، وقيم العدل والمساواة، أساساً للعمل وضمانات في الوقت نفسه ليحصل كل ذي حق على حقه في يسر وطمأنينة أينما كان على إمتداد هذه الأرض الطيبة. ومما له دلالة عميقة في هذا المجال إن النظام الأساسي للدولة نص في المادة (٥٩) منه على أن «سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وشرف القضاء ونزاهة القضاة وعدلهم ضمان للحقوق والحريات».

وفي ضوء ذلك لم يقتصر الأمر على إنشاء سلطة قضائية، حديثة ومتكاملة الأسس والمرافق، ولكنه إمتد إلى ترسيخ دورها، وإلى تيسير وتقريب حق التقاضي للمواطن والمقيم أينما كان في كل مناطق وولايات السلطنة. إلى جانب حماية هيبة القضاء وصيانة إستقلالته في ممارسة دوره الوطني، ومما له دلالة في هذا المجال إن المادة (٦١) من النظام الأساسي للدولة أكدت على أنه «لا سلطان على القضاة في قضائهم لغير القانون، وهم غير قابليين للعزل إلا في الحالات التي يحددها القانون ولا يجوز لأية جهة التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة، ويعتبر مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون». كما نصت المادة (٦٠) على أن «السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على إختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفق القانون».

ويتعزز دور القضاء العماني وحياديته في ظل ما يكفله النظام الأساسي للدولة من ضمانات لحماية حقوق المواطنين وفق أفضل المعايير المعروفة عالمياً ومنها على سبيل

المثال أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع وفقاً للقانون، وإنه يحظر إيذاء المتهم جسمانياً أو معنوياً، وأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على قانون، وإن المواطنين جميعهم سواسية أمام القانون، وغير ذلك من الضمانات التي جاءت في المواد من (١٧) إلى (٢٧) من النظام الأساسي للدولة، وهو ما عزز دور القضاء، وعمق الثقة في عدالته، وأحكامه، خاصة وأن القانون يكتفل للمتهم الحق في الدفاع عن نفسه.

وبيئنا تتصدى السلطنة لكافة صور الاتجار بالبشر، وهو ما أكدت عليه أمام مؤتمر المبادرة العالمية للاتجار بالبشر بفيينا في شهر فبراير ٢٠٠٨ فإنه يجري الأعداد لإصدار القانون الخاص بمكافحة الاتجار بالبشر ليتكامل مع القوانين الأخرى التي صدرت بالفعل على إمتداد السنوات الماضية ومنها على سبيل المثال قوانين السلطة القضائية، والمحاماة، والادعاء العام، والإجراءات المدنية والتجارية، وقانون الكتاب بالعدل، وغيرها، وإنشاء المجلس الأعلى للقضاء وإستكمال مختلف عناصر المنظومة القضائية، بما في ذلك إعداد وتدريب القضاة، وتجديد مجتمعات المحاكم، وإنشاء مجتمعات ومقار جديدة، تم إفتتاح عدد منها بالفعل وذلك لتيسير وتقريب حق التقاضي للمواطنين والمقيمين.

تجدر الإشارة الى أنه استكمالاً للمنظومة القانونية في السلطنة تم إصدار قانون الطوارئ وقانون التعبئة العامة في مايو ٢٠٠٨م بموجب المرسومين السلطانيين رقمي ٢٠٠٨/٧٥ و ٢٠٠٨/٧٥ الصادرين في ٢١ مايو ٢٠٠٨.

وتمشياً مع طبيعة المجتمع العماني صدر أيضاً قانون «التوفيق والمصالحة» بموجب الموسوم السلطاني رقم ٢٠٠٥/٥٨ بإنشاء لجان للتوفيق والمصالحة في مختلف مناطق

السلطنة. وتتيح هذه اللجان سبيلاً آخر لحل المنازعات المدنية والتجارية ومنازعات الأحوال الشخصية في إطار العرف العماني وصولاً إلى الصلح بين المواطنين بالتراضي دون اللجوء إلى إجراءات التقاضي أمام المحاكم. وتجدر الإشارة إلى أن لجان التوفيق والمصالحة تمزج بين الجانبين القضائي والاجتماعي حيث يترأس كل لجنة منها أحد القضاة وتضم عدداً من الاعضاء من ذوي الخبرة وقد أصدر معالي الشيخ وزير العدل نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء قراراً وزارياً في شهر فبراير ٢٠٠٨ بتشكيل لجان التوفيق والمصالحة والتي بلغ عددها ٣١ لجنة في مختلف محافظات ومناطق السلطنة. جدير بالذكر أن السلطنة إحتلت المرتبة الثانية عربياً في مؤشر سيادة القانون وفقاً لتقرير البنك الدولي الصادر في ١٦/٩/٢٠٠٦ على الموقع الإلكتروني للبنك بعنوان «قضايا نظام الإدارة العامة ٢٠٠٦ - مؤشرات عالمية لنظام الإدارة العامة».

منظومة قضائية متكاملة

بعد أن استكملت منظومة القضاء العماني مختلف جوانبها القانونية والتنظيمية والإدارية، فإنه يتم إنشاء وتجديد مجتمعات المحاكم ومقار كتاب بالعدل في مختلف مناطق وولايات السلطنة حيث تم إفتتاح العديد منها وتجهيزه بكل إحتياجاته. ويتم إستكمالها جميعها مع نهاية خطة التنمية الخمسية الحالية في عام ٢٠١٠م بالإضافة إلى إنشاء معهد القضاء العالي لتدريب مساعدي القضاة.

يرتب القانون المحاكم العمانية على إختلاف أنواعها ودرجاتها، وبيين وظائفها وإختصاصاتها. وبالنسبة للمحاكم العسكرية، فإن إختصاصها يقتصر على الجرائم العسكرية التي تقع من أفراد القوات المسلحة

وقوات الأمن ولا يمتد إلى غيرهم، وهو ما نص عليه النظام الأساسي للدولة في المادة رقم (٦٢) وتتكون منظومة المحاكم العمانية وفقاً للترتيب التالي وفقاً لقانون السلطة القضائية:

المحكمة العليا

المحكمة العليا هي أرفع مستويات التقاضي في السلطنة، وتشكل من رئيس وعدد من نواب الرئيس والقضاة. ومقرها مسقط، ويرأس المحكمة الشيخ إسحاق بن أحمد البوسعيدي. تفصل المحكمة العليا في المنازعات المتعلقة بمدى تطابق القوانين واللوائح مع النظام الأساسي للدولة، وعدم مخالفتها لأحكامه، كما تفصل في الطعون المرفوعة إليها.

تضم المحكمة العليا مكتباً فنياً به عدد من القضاة للقيام باستخلاص المبادئ القانونية من أحكام المحكمة، وكذلك إصدار مجموعة الأحكام القضائية مصنفة ومبوبة للاستفادة منها، وإصدار مجلة دورية تعنى بالقضاء والبحوث القانونية. ويصدر المكتب الفني كتاباً متابعة تتضمن الأحكام الصادرة عن دوائر المحكمة العليا والمبادئ المستخلصة منها.

يتولى رئيس المحكمة العليا رئاسة مجلس الشؤن الإدارية للقضاء، للنظر في كل ما يتعلق بتعيين وترقية ونقل وندب وإعارة القضاة وسائر شؤونهم الوظيفية، كما توجد إدارة عامة للتفتيش القضائي مكونة من قضاة في المحكمة العليا ومحاكم الاستئناف.

محاكم الاستئناف:

توجد ست محاكم إستئناف تغطي مختلف مناطق السلطنة. حيث توجد محكمة إستئناف في كل من مسقط، وصحار، ونزوى، وصلالة، وإبراء، وعبري. وتنظر محاكم الاستئناف في الطعون التي يقدمها ذوو الشأن على الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية.

المحاكم الابتدائية:

توجد ٤٠ محكمة إبتدائية موزعة في ولايات السلطنة. وتختص هذه المحاكم بالحكم في الدعاوي المدنية والتجارية وطلبات التحكيم، ودعاوي الأحوال الشخصية والدعاوي العمومية والعمالية والضريبية والإيجارية وغيرها من الدعاوي التي ترفع إليها وتدخل في إطار اختصاصاتها وفقاً لقانون السلطة القضائية. تشكل المحاكم الابتدائية من عدة دوائر اختصاصية تصدر أحكامها من قاض واحد. وتنشأ دوائر جزائية في نطاق اختصاص المحاكم الابتدائية كدائرة من دوائرها بقرار من وزير العدل. ففي المحاكم الابتدائية في كل من مسقط وصحار ونزوى وصلالة وإبراء وعبري ومحوت ودبا توجد الدوائر الفردية، وإلى جانبها يتم تشكيل دوائر من ثلاثة قضاة بكل منها، وتختص بالقضايا النوعية وغيرها من القضايا التي يحدها القانون.

ينظم قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٩/٢٠٠٢ عمل المحاكم المختلفة باستثناء الدوائر الجزائية التي ينظم عملها قانون الإجراءات الجزائية. وتحرص وزارة العدل على تدريب العاملين في المحاكم بمختلف أنواعها، وكذلك كتاب العدل واستخدام التقنية الحديثة في عمل المحاكم ودوائر وزارة العدل المختلفة.

محكمة القضاء الإداري

انشتت محكمة القضاء الإداري للفصل في الخصومات الإدارية التي تكون الإدارة طرفاً فيها، وهي تنظر في الدعاوي التي يرفعها الجهاز الإداري للدولة ضد جهات عملهم، وغير ذلك من الدعاوي التي تدخل في نطاق اختصاصها.

محكمة أمن الدولة

أنشئت محكمة أمن الدولة في عام ٢٠٠٣ ويرأسها معالي السيد هلال بن حمد البوسعيدي مستشار الدولة للشؤون العدلية. والمحكمة «هيئة قضائية مستقلة» وتعمل وفق قانون محكمة أمن الدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٦٤ الصادر في ٢٢/٩/٢٠٠٣ م.

الادعاء العام

يتولى الادعاء العام الدعوى العمومية باسم المجتمع. ويشرف على شؤون الضبط القضائي في مختلف المناطق. ومن صلاحيات الادعاء العام تطبيق القوانين الجزائية، وملاحقة المذنبين، وتنفيذ الأحكام وفقاً للقانون. ويستعين الادعاء العام بكوادر وطنية مؤهلة على مستوى رفيع، وبأجهزة متطورة للقيام بالمهام الموكولة إليه. وتشارك المرأة العمانية في عمل الادعاء العام حيث تم تعيين عدد من النساء ضمن العاملين به، كما تم تعيين أول امرأة عمانية في منصب مديرة إدارة للإدعاء العام في ولاية بركاء في إبريل ٢٠٠٨ م. وينظم عمل الادعاء العام قانون الادعاء العام الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠١/٩٢ م.

الشؤون القانونية

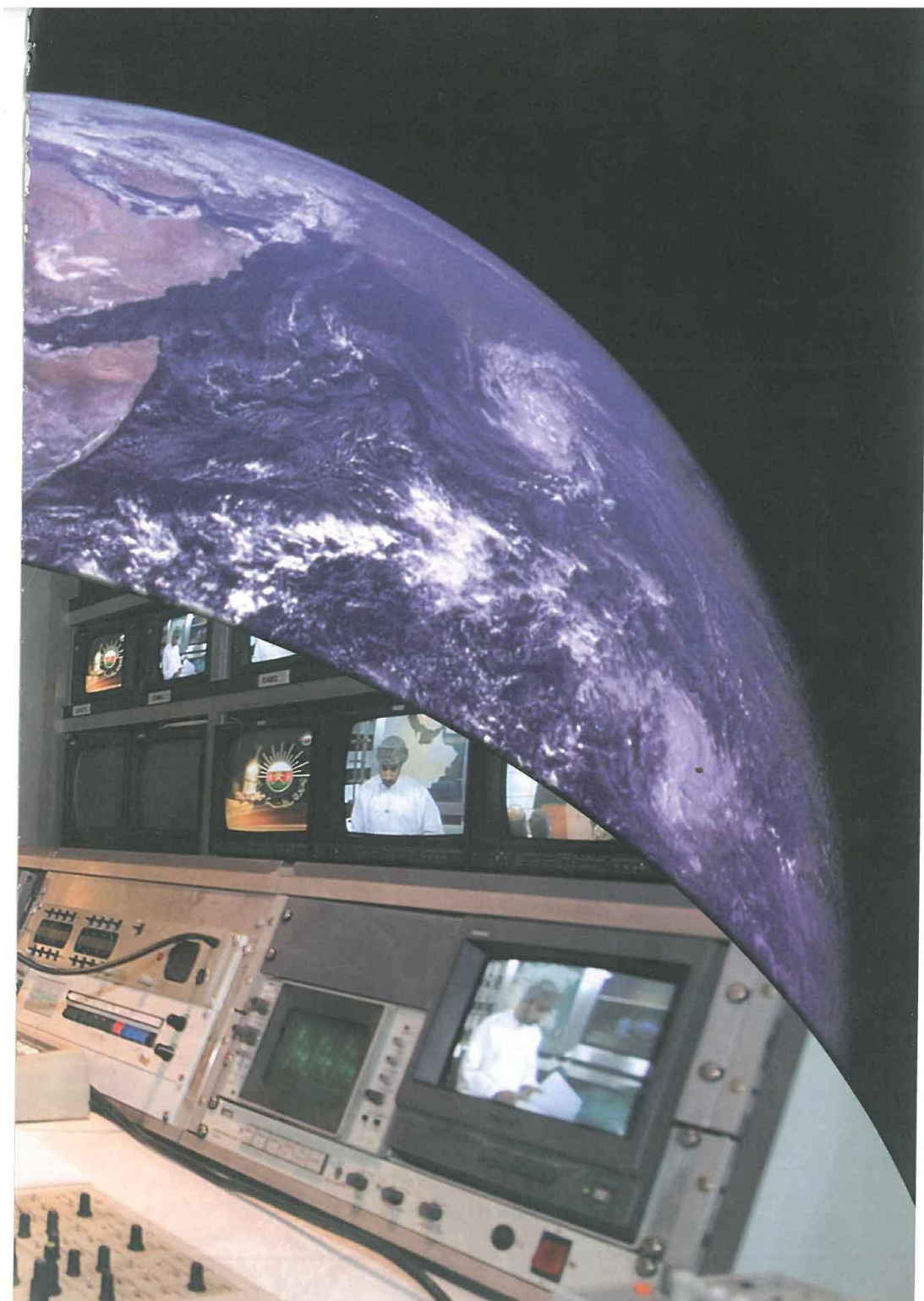
تقوم وزارة الشؤون القانونية بدور حيوي حيث يركز النظام القانوني للسلطنة على المراسيم السلطانية التي يصدرها جلالة السلطان المعظم، والتي تستند إلى النظام الأساسي للدولة.

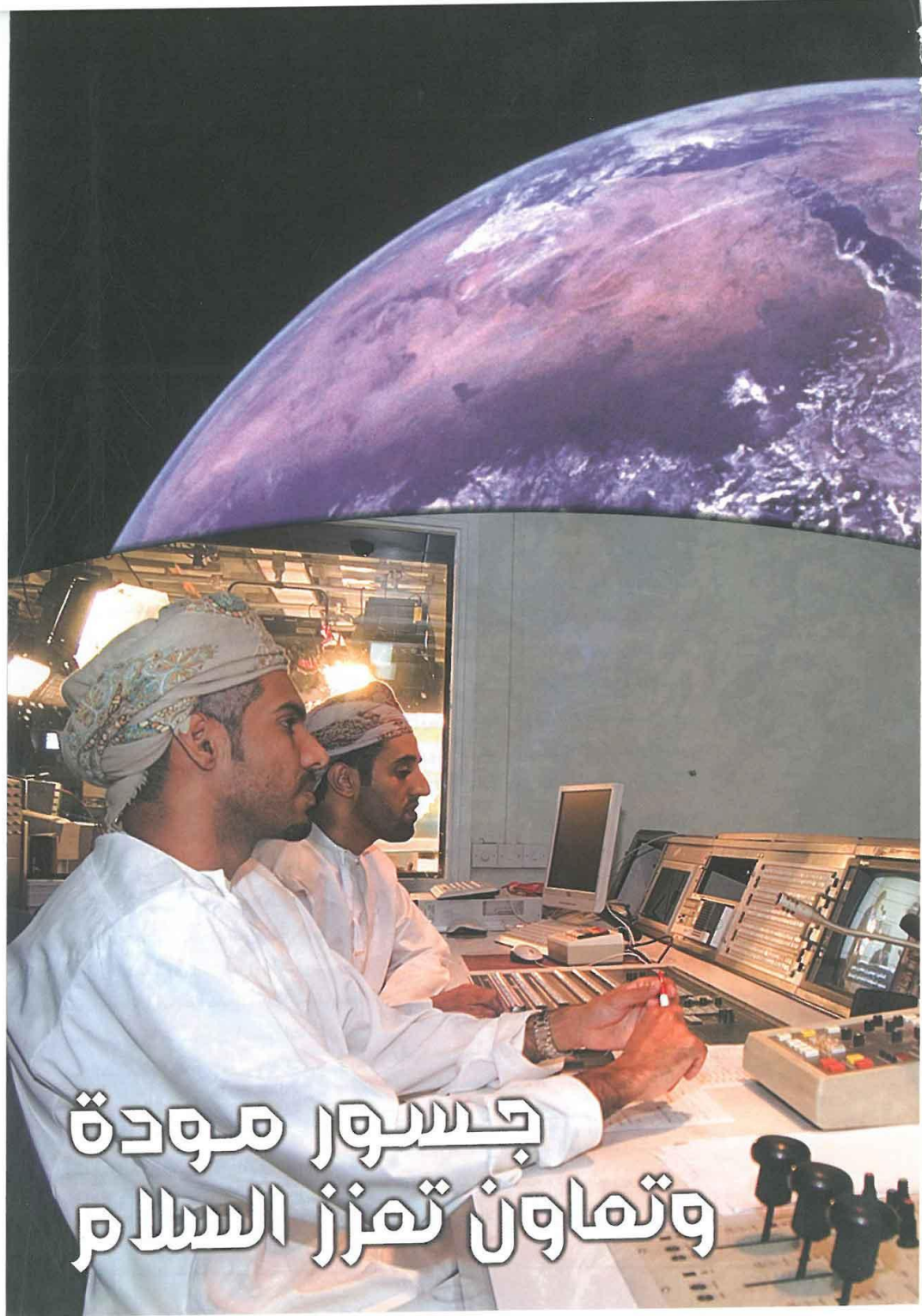
تشمل المراسيم السلطانية القوانين المنظمة لحياة المجتمع، مؤسسات وهيئات وأفراد، والضوابط التي يتم في إطارها حركة وعلاقات مؤسسات الدولة المختلفة. وتقوم وزارة الشؤون القانونية بأعداد ومراجعة نصوص

مشروعات القوانين، ومشروعات المراسيم الأخرى، والاتفاقيات الدولية والعقود التي تكون الحكومة طرفاً فيها. كما تقوم وزارة الشؤون القانونية بإبداء الرأي القانوني في ما تعرضه عليها الوزارات والوحدات الإدارية من موضوعات قانونية، أو تطلب الاستشارة القانونية بشأنها.

وتقوم وزارة الشؤون القانونية أيضاً بإبداء الرأي القانوني، وإصدار التفسيرات الرسمية المعتمدة للمراسيم السلطانية، وللقوانين والقرارات واللوائح، كلما تطلب الأمر ذلك، كما تتولى رعاية مصلحة الحكومة في أية منازعات قد تنشأ بسبب تنفيذ العقود التي تترتب عليها.

وبالإضافة إلى ذلك تصدر وزارة الشؤون القانونية «الجريدة الرسمية» مرتين شهرياً (أول ومنتصف كل شهر ميلادي) وهي تتضمن النصوص الرسمية للمراسيم والقوانين والقرارات الوزارية، واللوائح التنظيمية التي تصدر في البلاد، كما تقوم الوزارة بتجميع وتصنيف وإصدار المجلدات السنوية للتشريعات، وتصدر أيضاً دليل المراسيم السلطانية والقوانين والقرارات السلطانية في كتب ومجلدات وفي إسطوانات مدمجة (سي دي) لتسهيل الاستفادة منها والرجوع إليها، وهي متاحة لمن يطلبها. كما تصدر وزارة الشؤون القانونية كذلك مجلدات الفتاوى القانونية المستمدة من الاحكام والفتاوى والتفسيرات القانونية عاماً بعد عام. فهي باختصار المرجع القانوني الرسمي.





جسور مودة
وتعاون تميز السلام

جسور مودة وتعاون ومواقف تعزز السلام

من أبرز السمات المميزة لسياسات ومواقف السلطنة على الصعيد الخارجي بوجه عام، وفي علاقاتها مع الاشقاء والاصدقاء على امتداد العالم بوجه خاص، انها مواقف تنبع من مبادئ تستند إلى خبرة تاريخية ممتدة، وتطلع إلى عالم يسوده السلام والأمن والاستقرار، والأكثر من ذلك أن السلطنة لم تتوقف على إمتداد السنوات الثماني والثلاثين الماضية عند مجرد الرغبة أو التمني، ولكنها بادرت وسعت دوماً، وبذلت الكثير من الجهود الايجابية والنشطة من أجل العمل على تحقيق السلام والأمن والاستقرار في هذه المنطقة والدوائر المحيطة بها، ولم تدخر وسعاً من أجل بناء علاقات أفضل وتعاون أوثق، وحوار مع الشعوب والحضارات الأخرى.

لم يكن مصادفة أن تتمكن عمان، قيادة ومواقف وسياسات، من إكتساب ثقة وتقدير الشعوب والدول الأخرى شقيقة وصديقة، وذلك نتيجة لما إتسمت به سياساتها من صراحة ووضوح والتزام بالمبادئ والمواثيق الدولية، ولما تميزت به مواقفها من مصداقية دوماً وتحت كل الظروف، بعيداً عن إزدواجية اللغة أو المواقف، وبما يعمق الحوار الحضاري بين الدول والشعوب. ومن ثم أصبحت عنصراً نشطاً ومؤثراً على نحو إيجابي في العديد من التطورات التي تمر بها المنطقة بوجه عام ومنطقة الخليج بوجه خاص.

وبينما حرصت السلطنة دوماً على تقديم نفسها للعالم على النحو الذي هي عليه وبكل صراحة ووضوح، خاصة وانها تمتلك ما تعزز به تاريخاً وتقاليداً وإسهاماً حضارياً ممتداً

عبر القرون، فإن المبادئ التي تأخذ بها، والسياسات والمواقف التي تتبناها أنمرت سواء على صعيد علاقات السلطنة مع جيرانها والدول الشقيقة والصديقة، أو على صعيد تعزيز جهودها التنموية حيث تشكل السياسة الخارجية رافداً يخدم التنمية الوطنية في مجالات عديدة، وبأشكال مختلفة، وتقدم علاقات السلطنة الطيبة والوثيقة خليجياً وعربياً ودولياً نماذج طيبة في هذا المجال حيث تترابط السياستين الداخلية والخارجية إلى حد كبير.

وفي هذا الاطار فإن مما له دلالة عميقة أن جلالة السلطان المعظم أكد في خطابه السامي في الافتتاح السنوي لمجلس عمان في ٦ نوفمبر ٢٠٠٧ م «إن معالم سياستنا الداخلية والخارجية واضحة، فنحن مع البناء والتعمير والتنمية الشاملة المستدامة في الداخل، ومع الصداقة والسلام والعدالة والوثام والتعايش والتفاهم والحوار الايجابي البناء في الخارج. هكذا بدأنا وهكذا نحن الآن وسوف نظل - بإذن الله - كذلك. راجين للبشرية جمعاء الخير والازدهار والأمن والاستقرار والتعاون على إقامة ميزان الحق والعدل».

وبينما تحدد هذه الكلمات المرتكزات التي تنطلق منها سياسات ومواقف السلطنة، ورؤيتها لمختلف التطورات، فإن الالتزام بقواعد القانون الدولي وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتنمية التعاون المثمر مع مختلف الدول الشقيقة والصديقة، وفي مقدمتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوجه خاص، أتاح لعمان فرصة العمل والتحرك النشط ليس فقط على صعيد مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولكن على صعيد منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية أيضاً، وفي الاطار العربي والاقليمي والدولي

جسور مودة وتعاون ومواقف تعزز السلام

من أبرز السمات المميزة لسياسات ومواقف السلطنة على الصعيد الخارجي بوجه عام، وفي علاقاتها مع الاشقاء والاصدقاء على امتداد العالم بوجه خاص، انها مواقف تنبع من مبادئ تستند إلى خبرة تاريخية ممتدة، وتطلع إلى عالم يسوده السلام والأمن والاستقرار، والأكثر من ذلك أن السلطنة لم تتوقف على إمتداد السنوات الثماني والثلاثين الماضية عند مجرد الرغبة أو التمني، ولكنها بادرت وسعت دوماً، وبذلت الكثير من الجهود الايجابية والنشطة من أجل العمل على تحقيق السلام والأمن والاستقرار في هذه المنطقة والدوائر المحيطة بها، ولم تدخر وسعاً من أجل بناء علاقات أفضل وتعاون أوثق، وحوار مع الشعوب والحضارات الأخرى.

لم يكن مصادفة أن تتمكن عمان، قيادة ومواقف وسياسات، من إكتساب ثقة وتقدير الشعوب والدول الأخرى شقيقة وصديقة، وذلك نتيجة لما إتسمت به سياساتها من صراحة ووضوح والتزام بالمبادئ والمواثيق الدولية، ولما تميزت به مواقفها من مصداقية دوماً وتحت كل الظروف، بعيداً عن إزدواجية اللغة أو المواقف، وبما يعمق الحوار الحضاري بين الدول والشعوب. ومن ثم أصبحت عنصراً نشطاً ومؤثراً على نحو إيجابي في العديد من التطورات التي تمر بها المنطقة بوجه عام ومنطقة الخليج بوجه خاص.

وبينما حرصت السلطنة دوماً على تقديم نفسها للعالم على النحو الذي هي عليه وبكل صراحة ووضوح، خاصة وانها تمتلك ما تعزز به تاريخاً وتقاليداً وإسهاماً حضارياً ممتداً

عبر القرون، فإن المبادئ التي تأخذ بها، والسياسات والمواقف التي تتبناها أثمرت سواء على صعيد علاقات السلطنة مع جيرانها والدول الشقيقة والصديقة، أو على صعيد تعزيز جهودها التنموية حيث تشكل السياسة الخارجية رافداً يخدم التنمية الوطنية في مجالات عديدة، وبأشكال مختلفة، وتقدم علاقات السلطنة الطيبة والوثيقة خليجياً وعربياً ودولياً نماذج طيبة في هذا المجال حيث تترابط السياستين الداخلية والخارجية إلى حد كبير.

وفي هذا الاطار فإن مما له دلالة عميقة أن جلالة السلطان المعظم أكد في خطابه السامي في الافتتاح السنوي لمجلس عمان في ٦ نوفمبر ٢٠٠٧ م «إن معالم سياستنا الداخلية والخارجية واضحة، فنحن مع البناء والتعمير والتنمية الشاملة المستدامة في الداخل، ومع الصداقة والسلام والعدالة والوثام والتعايش والتفاهم والحوار الايجابي البناء في الخارج. هكذا بدأنا وهكذا نحن الآن وسوف نظل - بإذن الله - كذلك. راجين للبشرية جمعاء الخير والازدهار والأمن والاستقرار والتعاون على إقامة ميزان الحق والعدل».

وبينما تحدد هذه الكلمات المرتكزات التي تنطلق منها سياسات ومواقف السلطنة، ورؤيتها لمختلف التطورات، فإن الالتزام بقواعد القانون الدولي وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتنمية التعاون المثمر مع مختلف الدول الشقيقة والصديقة، وفي مقدمتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوجه خاص، أتاح لعمان فرصة العمل والتحرك النشط ليس فقط على صعيد مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولكن على صعيد منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية أيضاً، وفي الاطار العربي والاقليمي والدولي

كذلك لفتح آفاق جديدة للسلام والتقارب والتفاهم بين دول المنطقة، وبما يجنبها مزيداً من التعقيدات والمشكلات والمخاطر التي عانت منها كثيراً.

خصوصية وتميز على الصعيد الخليجي

من المعروف على نطاق واسع ان سلطنة عمان تربطها بشقيقاتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية «علاقات ذات خصوصية»، سواء على صعيد ما تركز عليه من وشائج وصلات وتاريخ ومصالح مشتركة، أو ما تتطلع إليه من آمال وأهداف ترنو إلى تحقيق وصيانة السلام والأمن والاستقرار وصنع الرخاء لكل دول وشعوب هذه المنطقة الحيوية.

وفي إطار إيمانها بالعمل المشترك وأهميته، خاصة على الصعيد الخليجي، شارك حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم -حفظه الله ورعاه- إخوانه قادة دول مجلس التعاون في القمة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في العاصمة القطرية الدوحة يومي ٣ و٤ ديسمبر ٢٠٠٧م، حيث أكد جلالته على أن «مسيرة مجلس التعاون رسخت أسساً متينة للتعاون في مجالات عدة، الا أنه علينا أن نكون أقوى عزماً على تحقيق المزيد مما تصبو إليه شعوبنا من تقدم وإزدهار». وفي ختام قمة الدوحة أكد جلالته على أن «أهداف مجلسنا واضحة وجليّة، ونحن ماضون بعون من المولى عز وجل نحو تحقيقها بما يضمن الأمن والسلام والاستقرار لمنطقتنا والتقدم والرخاء لشعوبنا.

إن سلطنة عمان تتقدم بالتقدير العظيم لدولة قطر الشقيقة، حكومة وشعباً،

لاستضافتها هذه الدورة بدلاً منها، وتطلع بإذن الله تعالى ومشيبته بكل سرور إلى أن تنعقد الدورة القادمة للمجلس الأعلى على أرضها».

وبينما أقرت قمة الدوحة تدشين السوق الخليجية المشتركة إعتباراً من أول يناير ٢٠٠٨، وهو ما تم بالفعل، وعلى نحو موسع من التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، فإنها أكدت أيضاً على المضي قدماً نحو تعزيز آفاق ومجالات التعاون بين دول المجلس في مختلف المجالات. ومن المقرر أن تحتضن مسقط القمة القادمة، أي الدورة التاسعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون -في شهر ديسمبر ٢٠٠٨م- ومن الطبيعي أن تكون قمة مسقط القادمة، وكما كانت دوماً، علامة بارزة لدعم مسيرة مجلس التعاون وتعزيز العمل المشترك في كل المجالات، وبما يتجاوب مع طموحات أبناء دول المجلس وتطلّعها لغد أفضل، خاصة وأن القمة القادمة تأتي في ظل ظروف دقيقة تمر بها المنطقة. لقد استطاعت دول مجلس التعاون بفضل حكمة قادتها، بلورة مواقفها حيال العديد من القضايا الخليجية والعربية، وعلى نحو يعزز دورها في الكثير من القضايا، مع الاقرار بوجود إجهادات ورؤى غير متطابقة تماماً حيال هذه القضية أو تلك دون المساس بمصالحها أو أهدافها الفردية والجماعية. وفي إطار العلاقات الوطيدة والتمتيز بين السلطنة وشقيقاتها، قام صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء بزيارة الدوحة في أكتوبر ٢٠٠٧م، لتعزيز التعاون الاقتصادي والعلمي والتركيز على مشروعات الغاز. كما قام حاكم إمارة عجمان الشيخ حميد بن راشد النعيمي بزيارة السلطنة في يناير ٢٠٠٨م. وقام نائب رئيس وزراء دولة

الامارات العربية المتحدة الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان بزيارة السلطنة في فبراير ٢٠٠٨م للمشاركة في إجتماعات اللجنة العليا العمانية الاماراتية المشتركة التي عقدت في نزوى في شهر فبراير الماضي، وتحرص السلطنة كالعادة على المشاركة في إجتماعات مجلس التعاون على مستوى اللجان والهيئات المختلفة.

وانطلاقاً من الادراك العميق لحقائق الجغرافيا وخبرة التاريخ، تحرص السلطنة وعلى نحو دائم ومتواصل ليس فقط على وضع وتعزيز التعاون والعمل المشترك على صعيد مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي جميع المجالات وعلى مختلف المستويات بما يحقق مصالح كل دول المجلس وشعبه في إطار أولوياتها وخطوطها ومراعاة مرحلة التنمية التي تمر بها، ولكن أيضاً اتاحة الفرصة لتطوير، وتعميق العلاقات الثنائية بين السلطنة وشقيقاتها على كل الاصعدة من ناحية، ودفع التعاون والتنسيق بين مجلس التعاون والجمهورية اليمنية نحو آفاق أرحب وأعمق، والتقريب بين المجلس والجمهورية الإسلامية الإيرانية بما يوفر مزيداً من الاستقرار في منطقة الخليج، ويسمح بتجاوز كل الخلافات عبر الحوار الإيجابي النشط من ناحية ثانية، حيث ترتبط السلطنة بعلاقات تاريخية وطيدة مع كل منهما.

ومن المعروف أن السلطنة تبذل قصارى جهدها من أجل احتواء التوتر في الخليج. وتعمل دوماً عبر الحوار كسبيل للتغلب على الخلافات سواء تلك المتصلة بالبرنامج النووي الإيراني، أو بغيره من الأمور موضع الخلاف والجدل في هذه المنطقة الحيوية من العالم والتي تلتقي فيها مصالح كل القوى الدولية، وبما يجنب المنطقة أية مخاطر أو مغامرات غير محسوبة.

تحرك نشط على الصعيد العربي

تتميز العلاقات العمانية العربية بأنها علاقات وثيقة ومتنامية على مختلف المستويات، فالى جانب الاسهام العماني النشط في إجتماعات وأنشطة جامعة الدول العربية، بما في ذلك إجتماعات مجلس الجامعة وأجهزتها والمنظمات التابعة لها، شاركت السلطنة في القمة العربية العشرين التي عقدت في العاصمة السورية دمشق في ٢٩ و٣٠ مارس ٢٠٠٨م، حيث شارك فيها صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء نيابة عن جلالة السلطان المعظم. كما قام العاهل الاردني الملك عبدالله الثاني بزيارة للسلطنة في مارس ٢٠٠٨، من جانب آخر شاركت السلطنة في إجتماعات الاتحاد البرلماني العربي في اربيل بالعراق في مارس ٢٠٠٨، وسوف تستضيف إجتماعات الاتحاد البرلماني العربي في دورته القادمة عام ٢٠٠٩ في مسقط.

وفي حين تدعم السلطنة جهود جامعة الدول العربية الساعية إلى حل الخلافات العربية، فإنها تعمل بجهودها الذاتية، وعبر الجامعة أيضاً للتقريب بين الاشقاء ولتجاوز الخلافات بينهم ليس فقط على الصعيد اللبناني والعراقي والفلسطيني، ولكن أيضاً بالنسبة للأوضاع في الصومال ودارفور وغيرها. حيث تؤكد السلطنة على ضرورة تحقيق الأمن والاستقرار في العراق، وتدعم الجهود المبذولة لاستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة بما في ذلك اقامة دولته المستقلة، مع العمل لانتهاء معاناته وإحلال السلام والنماء والاستقرار، هذا فضلاً عن مساندة مبادرة السلام العربية والتبديد بالممارسات الاسرائيلية التي تهتك كل المواثيق والاعراف الدولية ضد الفلسطينيين

بوجه عام وضد قطاع غزة بوجه خاص، كما تؤكد على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي إحتلتها عام ١٩٦٧م وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. فضلاً عن حل الازمة اللبنانية بما يعيد الوثام والاستقرار إلى لبنان الشقيق.

نشاط دولي واسع

لم يقتصر الاهتمام والاسهام العماني الايجابي والنشط على ما يتصل بالقضايا الخليجية والعربية، ولكنه امتد أيضاً إلى الاطار الدولي الاوسع عبر أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والمنظمات الدولية والاقليمية التي تشارك السلطنة في عضويتها، وذلك إنطلاقاً من إدراك عميق لاهمية الترابط الوثيق بين دول العالم وشعبه والتعاون فيما بينها، ومن أن السلام والأمن والاستقرار في المنطقة يتأثر بما يجري في مناطق أخرى من العالم. وتلعب الخبرة التاريخية للسلطنة، خاصة فيما يتصل بعلاقاتها بالقوى الكبرى وبأفريقيا وآسيا، دوراً حيوياً سواء على صعيد العلاقات الثنائية أو من خلال عضوية السلطنة في رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الاقليمي التي لعبت السلطنة دوراً حيوياً في تأسيسها ودعم أنشطتها، إلى جانب دور السلطنة البناء في الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة التابعة لها وفي مقدمتها اليونسكو ومنظمة العمل الدولية وغيرها.

وفي حين إستطاعت السلطنة بناء وتطوير علاقات طيبة، وبناء جسور مودة وتعاون مع العديد من دول العالم، فإنها في سعيها للاسهام في تحقيق السلام والعدل واحترام حقوق الانسان تحرص على التعاون في جهود مكافحة الارهاب على كافة المستويات وتدعو

لتنفيذ استراتيجية دولية لمكافحة الارهاب. تقوم على دراسة أسبابه وتعاون كل الاطراف الدولية لاستئصاله والقضاء على كل أشكاله وصوره لتعيش كل دول العالم وشعبه أمانة ومطمئنة على حاضرها ومستقبلها. مع التفرقة بين الارهاب وحق الدفاع المشروع عن النفس ومقاومة العدوان التي يقرها القانون الدولي. كما تؤيد السلطنة إصلاح الأمم المتحدة وإعطاء مزيد من الاهتمام للتعاون الاقتصادي بين الدول وزيادة نطاق المصالح المشتركة فيما بينها وهو ما يخدم السلام ويساعد على إحتواء النزاعات فيما بينها وحلها في إطار القانون والشرعية الدولية.

وليس من المبالغة في شيء القول أن هذا العام ٢٠٠٨م هو من أكثر الأعوام نشاطاً على الصعيد الخارجي بوجه عام وعلى مستوى علاقات السلطنة مع الدول الشقيقة والصديقة بوجه خاص، وإلى جانب ما سبق الإشارة إليه، أصدر جلالة السلطان المعظم المرسوم السلطاني رقم ٢٢/٢٠٠٨ في ١٨/٢/٢٠٠٨م بإصدار قانون تنظيم وزارة الخارجية، كما شهد هذا العام إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء، وتعيين سفراء غير مقيمين في عدد من دول العالم في آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية، وهو ما يعزز العلاقات والنشاط العماني الايجابي حيال العديد من القضايا الدولية، بما في ذلك دعم الأمم المتحدة والحوار الحضاري بين الدول والشعوب على إمتداد العالم ولصالح البشرية جمعاء.

وفي هذا الاطار قام صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء بزيارة إلى كل من جمهورية سنغافورة وجمهورية الهند في ديسمبر ٢٠٠٧م، كما التقى سموه مع



جلالة السلطان المعظم
خلال استقباله دولة
جوردن براون رئيس وزراء
المملكة المتحدة.

وقياداته لتبادل وجهات النظر والاستئناس
بآراء ووجهات نظر جلالة السلطان المعظم
حول ما تشهده المنطقة من تطورات تؤثر
بالضرورة في حاضر ومستقبل شعوبها.

دور تنموي للدبلوماسية العمانية

في الوقت الذي نجحت فيه السلطنة
عبر سياساتها ومواقفها الواعية في مد
جسور الصداقة والمودة مع عدد متزايد من
الدول على إمتداد العالم، فإن الدبلوماسية
العمانية النشطة سعت دوماً إلى تعزيز
وتوسيع نطاق التعاون والمصالح المشتركة
مع الدول الشقيقة والصديقة، ومن ثم خدمة
أهداف التنمية الوطنية، وذلك عبر إتاحة
الفرصة لجذب الاستثمارات، وفتح أسواق
أمام المنتجات العمانية، ولإقامة مشروعات
مشتركة سواء على المستوى الحكومي أو
على مستوى رجال الأعمال والقطاع الخاص

رئيس وزراء فرنسا خلال مروره بها في
يناير ٢٠٠٨م، وبينما قام فخامة الرئيس
نور سلطان نظربايف رئيس جمهورية
كازاخستان بزيارة إلى السلطنة في مارس
٢٠٠٨م، قام سيادة ريتشارد بي تشيني نائب
الرئيس الأمريكي بزيارة السلطنة في مارس
٢٠٠٨م، كما قام معالي بجيرن سيئة هونج
نائب رئيس وزراء جمهورية فيتنام الاشتراكية
بزيارة السلطنة، وقام نائب وزير خارجية
جمهورية روسيا البيضاء بزيارة للسلطنة في
مارس ٢٠٠٨م، وتم إفتتاح قنصلية فخرية
عمانية فيها في مارس ٢٠٠٨م، كما جرت
العديد من الزيارات على المستوى الوزاري
بين السلطنة والعديد من الدول الصديقة،
إلى جانب إجتماعات المشاورات السياسية
واللجان المشتركة مع كل من ألمانيا وهولندا
والهند وأستراليا وغيرها. وهو ما جعل
السلطنة مقصداً للعديد من ساسة العالم



جلالة السلطان المعظم
خلال استقباله سيادة
ريتشارد بي تشيني نائب
رئيس الولايات المتحدة
الأمريكية.

الجنوبية وكازاخستان، وكذلك مع سنغافورة والصين وروسيا البيضاء، وفيتنام وغيرها، ومع العديد من المؤسسات المالية الدولية وهو ما يصب في النهاية في خدمة التنمية الوطنية والاسهام في تحقيق مزيد من التقدم والرخاء للوطن والمواطن.

ومن المعروف ان للسلطنة علاقات دبلوماسية مع أكثر من ١٥٠ دولة على مستوى العالم، وتحظى بعضوية أكثر من ١٠٥ من المنظمات والهيئات الاقليمية والدولية، وتتمتع بسمعة طيبة وبثقة وتقدير قيادات العالم وشعوبه لجلالة السلطان المعظم ولاسهام السلطنة الايجابي في كل ما يعزز السلام والأمن والاستقرار والتفاهم بين الشعوب في كل انحاء العالم.

في السلطنة والدول الأخرى، إلى جانب التعريف بالسلطنة وبتراثها وتقاليدها ودورها الايجابي في الحضارة الانسانية، ولذا فإن الدبلوماسية العمانية إتسمت بالنشاط وبإشراك غرفة تجارة وصناعة عمان والقطاع الخاص العماني في عضوية العديد من الوفود العمانية التي تزور دولاً أخرى، وكذلك في الكثير من أنشطة البعثات الدبلوماسية العمانية في الخارج للتعريف بالسلطنة والترويج للسياحة فيها.

وفي ظل طبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد العماني، وفرص النمو التي تتوفر له فقد ساهمت سياسات السلطنة وعلاقاتها الطيبة، وما تحظى به من ثقة وتقدير كبير سواء على مستوى الدول أو على مستوى المنظمات الدولية المختلفة، في تمكين السلطنة من عقد إتفاقيات تمويل وإقامة مشروعات مشتركة مع اليابان وكوريا

الإعلام

حوار ومصداقية وانطلاق

يشكل الاعلام العماني بنموه وتطوره وإنطلاقه ثمرة يانعة من ثمار النهضة العمانية الحديثة، ويواكب مراحلها، ويعبر عنها، وينقلها بصديق وأمانة إلى العالم الخارجي، وإلى جانب دوره كركيزة من ركائز الدولة العصرية، فإنه يوفر في الوقت نفسه نافذة واسعة للاطلاع على العالم الخارجي والتفاعل الواعي معه. ومن ثم فإن الاعلام العماني هو جسر آخر للتواصل مع الشعوب الأخرى، وللتعريف بعمان، تراثاً وتاريخاً عريقاً، وحاضراً زاهراً ومستقبلاً مشرقاً يجري بناء بقوة وعزيمة، بفضل التوجيهات السامية لباني نهضة عمان الحديثة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، حفظه الله ورعاه.

وفي حين يقدم الاعلام العماني عمان دولة ومجتمعاً، وطناً ومواطناً بأمانة وموضوعية، حيث أكد جلالته دوماً على الالتزام بالصدق والأمانة والابتعاد عن المبالغة والتهويل، وعلى أهمية أن «يعرفنا العالم كما نحن»، فإن الاعلام العماني بحكم طبيعته كإعلام تنموي يسعى إلى تعميق مبدأ مشاركة المواطن في صياغة وتوجيه جهود التنمية الوطنية باعتباره مبدأ أصيلاً من مبادئ العمل الوطني، إلى جانب الحفاظ على الهوية الوطنية، وعلى قيم المجتمع وتقاليده، وتعميق مفهوم المواطنة والولاء والانتماء، وتعزيز ما يتميز به المجتمع العماني من تماسك وتضامن وترابط بين أبنائه، مع التعبير عن طموحات المواطن العماني ومصالح الوطن والمواطن، وكما أشار جلالته «هكذا بدأنا، وهكذا نحن الآن، وسوف نظل باذن الله كذلك».

وفي هذا الاطار فإن الاعلام العماني الذي يعكس الشخصية العمانية بهدوئها وصدقها وترفعها عن النقائض وإبتعادها عن المباهاة

أو المبالغة، يحرض على تطوير إمكاناته، سواء على صعيد المعدات والتجهيزات والاحتياجات التقنية التي تمكنه من مواكبة التطور المتسارع في هذا المجال، أو على غاياته التي حددها حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم منذ سنوات عديدة، لتكون رسالته وأداء المهني إضافة تعزز علاقات السلطنة الطيبة مع مختلف الدول الشقيقة والصديقة، ودعم جهود التنمية الوطنية في الوقت نفسه.

جدير بالذكر أنه في الوقت الذي يسير فيه الإعلام العماني بخطى حثيثة لتحقيق مهامه في مختلف المجالات، فإنه استطاع بفضل الدعم والمساندة السامية أن يوسع من مجالات بثه الإذاعي والتلفزيوني، وأن يحمل صوت عمان الصادق والموضوعي إلى كل أصقاع العالم من حولنا. والاكتر من ذلك أن الاعلام العماني في إنطلاقه الملموس، يشهد دوراً متميّزاً، وفعلاً كذلك، للقطاع الخاص العماني، سواء على صعيد الاعلام المقروء -صحف ومجلات تصدرها مؤسسات خاصة- أو على صعيد الاعلام المرئي والمسموع من خلال تشغيل قنوات بث إذاعية وتلفزيونية وفق قانون «المنشآت الخاصة للإذاعة والتلفزيون» الذي صدر منذ عام ٢٠٠٤، وبالفعل هناك الآن عدد من قنوات البث الإذاعية والتلفزيونية المملوكة للقطاع الخاص. وينطلق الاعلام العماني بخطى واثقة ومدرسة نحو مزيد من مشاركة المواطنين بنصيب أكبر في برامجهم وتحقيق مهامهم وأهدافه الوطنية.

إذاعة سلطنة عمان

على إمتداد السنوات الثماني والثلاثين الماضية، خطت إذاعة سلطنة عمان -منذ إنشائها- خطوات طيبة وملموسة في ادائها لرسالتها، وفي تطوير إمكاناتها التقنية والبشرية، حيث تواصل بثها - عبر البرنامج العام - على مدار الساعة، وبما يصل عبر شبكة الأقمار



كوادر عمانية مؤهلة تقوم
بواجبها لإيصال الرسالة
الإعلامية عبر أنثيرإذاعة
سلطنة عمان

وما يشهده المجتمع العماني من جهود تنموية في كل المجالات من ناحية، ويزيد الارتباط مع المواطن والمجتمع من ناحية ثانية، فإن الدورة البرامجية تستمر لثلاثة أشهر لتعقبها دورة أخرى، وتحرص كل دورة من هذه الدورات على مواكبة التطورات التي تشهدها البلاد، إقتصادية وسياسية وإجتماعية، وثقافية ورياضية وغيرها، كما يتم اعداد دورات برامجية خاصة تتوافق مع شهر رمضان وعيدي الفطر والاضحى والعيد الوطني وما تتطلبه كل مناسبة منها من فعاليات، وما يحتاج إليه المستمعون من برامج أو يشاركون فيه من فعاليات، وهو ما يضمن طابعاً ديناميكياً ومتجدداً على كثير من البرامج، خاصة البرامج الجماهيرية التي يشارك المواطنون فيها بصيغ متعددة ومتجددة كذلك.

جدير بالذكر أن إذاعة سلطنة عمان، تقوم بالنقل المباشر للفعاليات التي تتشرف برئاسة جلالة السلطان المعظم لها أو رعاية جلالتها لها،

الاصطناعية، إلى كل أنحاء السلطنة والعالم من حولها. كما يتم البث عبر شبكة المعلومات العالمية - الانترنت - على موقع إذاعة سلطنة عمان وهو:

www.oman-radio.gov.om

تضم إذاعة سلطنة عمان أربعة برامج رئيسية يتميز كل منها بطبيعته وخصائصه والجمهور الذي يستهدفه ومع أنه يتم بثها بشكل متواز وفق الخطة البرامجية لكل منها، إلا أنها تتكامل جميعها في تحقيق أهداف الرسالة الاعلامية بأبعادها المختلفة، والبرامج الأربعة هي:

- البرنامج العام.
- برنامج الشباب.
- برنامج القرآن الكريم.
- البرنامج الأجنبي.

وفي حين يشكل الانتاج المحلي النسبة الأكبر من مواد كل هذه البرامج، وهو ما يحقق ارتباطاً وثيقاً بين برامج إذاعة سلطنة عمان

بما في ذلك لقاءات جلالاته - حفظه الله ورعاه - مع المواطنين، فإنها تنقل كذلك أنشطة مجلس الشورى، بما في ذلك بيانات أصحاب المعالي الوزراء أمام المجلس ومناقشات أعضاء المجلس لهم، وهو ما يتكامل مع البرامج الحوارية في تمكين المواطنين من متابعة ما يبذل من جهود تنمية وتحقيق التواصل بينهم وبين المسؤولين على مختلف المستويات.

البرنامج العام

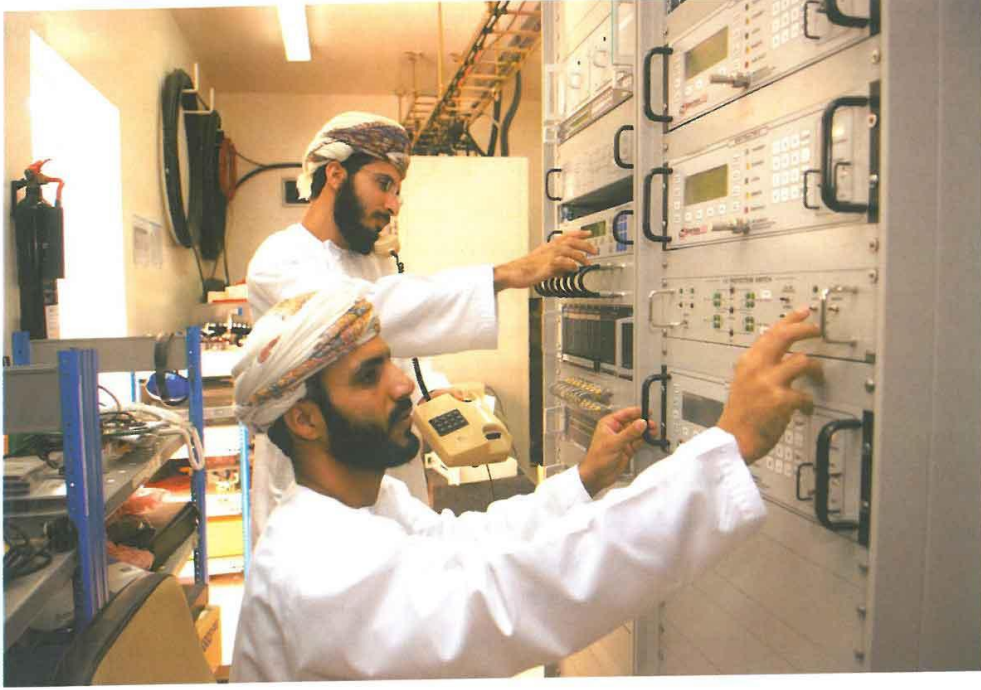
يعتبر البرنامج العام هو البرنامج الرئيسي لإذاعة سلطنة عمان، ويتم بثه على مدار الساعة (٢٤ ساعة يومياً) على الموجتين المتوسطية والقصيرة، ويتم البث الإذاعي وتقويته أيضاً من خلال محطات البث الرئيسية والفرعية، وهي متعددة الاحجام والاعراض أيضاً ومنتشرة في مختلف أنحاء السلطنة، ويستخدم بعضها الطاقة الشمسية لتشغيله وإمداده بالطاقة اللازمة لها. وفي حين يقدم البرنامج العام ثلاث فترات أخبارية تمتد كل منها نحو ساعة وتشمل نشرة أخبار وفقرات متعددة، فإنه يقدم نشرتي أخبار

محليتين في الثانية ظهراً والسابعة مساءً، بالإضافة إلى موجز لأهم الانباء كل ساعة، كما تتم متابعة مختلف التطورات محلياً وإقليمياً ودولياً من خلال شبكة مراسلين داخل السلطنة وخارجها إلى جانب تقديم تحليلات إخبارية لابرز الاحداث والتطورات من خلال خبراء ومتخصصين. من جانب آخر تتميز برامج وفقرات البرنامج العام لإذاعة سلطنة عمان بأنها تغطي إهتمامات كل شرائح المجتمع، وفي مجالات عديدة، اقتصادية وثقافية وتعليمية، ورياضية، وحوارية ودينية وعلمية ولمختلف الشرائح العمرية أيضاً، وهو ما يجعلها تنقسم بالتكامل والتنوع أيضاً، وقد شهدت الدورة البرامجية التي بدأت في إبريل ٢٠٠٨ وامتدت حتى نهاية يونيو ٢٠٠٨ (تمتد الدورة البرامجية لمدة ثلاثة أشهر) مجموعة من البرامج من أبرزها برامج «ندى الصباح»، و«التعليم العالي» و«بين الشوطين» و«طبيب على الهواء» و«محطات فنية» إلى جانب البرامج الجماهيرية الأخرى والتي تسجل مشاركة متزايدة خاصة في التغطيات التي تقوم بها إذاعة سلطنة عمان للفعاليات الوطنية المختلفة.

المواد البرامجية وعدد ساعات ارسائها

في البرنامج العام لإذاعة سلطنة عمان عام ٢٠٠٧

نوعية البرامج	دقيقة	ساعة	%
١ - المواد الاخبارية	٣١	١٧٦٤	٢٠,١٤ %
٢ - المواد التنموية	٥٣	١٦٤٧	١٨,٨١ %
٣ - المواد الثقافية	١١	٣٢٥٣	٣٧,١٤ %
٤ - المواد الموجهة للأطفال	١٥	١٨٢	٢,٠٨ %
٥ - برامج الرياضة والشباب	٤	٣٢٨	٣,٧٥ %
٦ - المواد الترفيهية والفنية	٢٧	١٤٥٧	١٦,٦٤ %
٧ - فقرات الربط وعرض البرامج	٣٩	١٢٦	١,٤٤ %
الجملة	١٨٠	٨٧٥٧	١٠٠ %
الاجمالي		٨٧٦٠	١٠٠ %



كفاءات عمانية في كافة
المواقع الاعلامية .

برنامج الشباب

أصبح برنامج الشباب بتنوعه وديناميكيته وسرعة إيقاعه وتقديمه من خلال كوادر وطنية شابة مؤهلة ومدرّبة جيداً من الركائز الأساسية لإذاعة سلطنة عمان، خاصة وأنه استطاع خلال الفترة الماضية إستقطاب أعداد كبيرة من المستمعين والمشاركين من الشباب ومن مختلف شرائح المجتمع كذلك، حيث يتم بثه على موجة الـ«اف. ام»، ويغطي كل محافظات ومناطق السلطنة، ويمكن التقاطه أيضاً عبر الأقمار الاصطناعية، ومن خلال شبكة المعلومات العالمية -الانترنت-.

ونظراً لتنوع برامج ومواده التي استطاعت اجتذاب الشباب للاستماع إليه والمشاركة في حواراته وما يطرحه من أمور تهم هذا القطاع الحيوي، فإن برنامج الشباب حقق نقلة نوعية كبيرة إعتباراً من الدورة البرامجية التي بدأت في ابريل ٢٠٠٨ حيث تمت زيادة عدد ساعات إرساله بمقدار ٧ ساعات يومياً، وبعد أن كان بث البرنامج يبدأ من

الواحدة ظهراً وحتى منتصف الليل، فإنه أصبح يبدأ من السادسة صباحاً ويستمر حتى منتصف الليل، أي لمدة ١٨ ساعة متواصلة يومياً، ومن أبرز البرامج التي صاحبت هذا التطور هو برنامج «هذا الصباح» الذي يبدأ الساعة ٦,٣٠ صباحاً ويمتد حتى ١١ صباحاً، ويعنى بالتعريف بمختلف الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية، والتواصل مع المستمعين والرد على إستفساراتهم وملاحظاتهم حول ما تقدمه المؤسسات الحكومية المختلفة ليكون هناك تواصل بين المستمع والجهات المسؤولة بشفافية وصراحة، تستهدف مصلحة الوطن والمواطن، وقد جاء تمديد فترة بث برنامج الشباب إستجابة لاحتياجات المستمعين في ضوء نتائج بحوث المستمعين وتوقعاتهم وتعميق مشاركة المواطنين في الشؤون العامة، خاصة وان هناك العديد من البرامج التي يتم تقديمها وتحظى باهتمامات الشباب.

برنامج القرآن الكريم

بالرغم من أن برنامج القرآن الكريم في إذاعة سلطنة عمان بدأ في يوليو ٢٠٠٦، إلا أنه استطاع خلال الفترة الماضية اجتذاب أعداد متزايدة من المستمعين خلال فترة البث اليومي التي تبدأ في الساعة السادسة صباحاً وحتى الساعة الثانية عشرة مساءً.

ويسعى برنامج القرآن الكريم إلى نشر مفاهيم التسامح والوسطية التي يتميز بها الدين الاسلامي الحنيف وذلك من خلال خريطة برامجه الثرية والتي تحفل بفقرات عديدة.

ونظراً لما يحظى به البرنامج من اهتمام ومتابعة من جانب شرائح المجتمع العماني، فإنه صدرت توجيهات من جلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - في فبراير ٢٠٠٨، بتوسيع نطاق بث برنامج القرآن الكريم ليصل إلى سائر محافظات ومناطق وولايات السلطنة، بعد أن كان يغطي محافظة مسقط ومناطق حولها. ويمكن متابعة برنامج القرآن الكريم من خلال موجة الـ «اف.ام» ومن خلال القنوات الاذاعية الملتقطة على الاقمار الاصطناعية، وعلى موقع www.oman-radio.gov.om/qurn/default.asp على شبكة المعلومات العالمية - الانترنت -.

البرنامج الاجنبي

يعتمد البرنامج الاجنبي في إذاعة سلطنة عمان والذي يتم تقديمه عبر موجة الـ «اف.ام» والذي يستمر بثه لمدة ١٨ ساعة يومياً، قناة هامة من قنوات التواصل والتفاعل والحوار بين الشعب العماني والجاليات غير العربية في السلطنة، كما انه يقدم نافذة تطل من خلالها الشعوب الأخرى غير الناطقة بالعربية على جوانب من النهضة العمانية في مختلف المجالات، وكذلك على مواقف وسياسات السلطنة وجهودها السياسية وعلاقاتها الطيبة في الماضي والحاضر مع الشعوب الأخرى. ويتميز البرنامج الاجنبي بتقديم باقة متنوعة

من البرامج والفقرات الثقافية، والموسيقية - بما فيها موسيقى عمان التقليدية - والسياحية والصحية والتراثية، والعلمية وغيرها.

جدير بالذكر أن هناك العديد من مجالات التعاون بين إذاعة سلطنة عمان وإذاعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك إذاعات الدول العربية الأخرى من خلال نظام التبادل الاعلامي وصيغ التعاون الأخرى خليجياً وعربياً، كما توجد عمليات تبادل برامجي بين البرنامج الاجنبي في إذاعة سلطنة عمان وإذاعات عدد كبير من الدول الصديقة في آسيا وأوروبا.

وفي الوقت الذي تواصل فيه إذاعة سلطنة عمان ببرامجها الاربعة المشار إليها، تطوير أدائها وصقل قدرات كوادرها الوطنية، وزيادة نسبة البرامج المحلية في مواردها - وهي كبيرة بالفعل - فإن فوزها بجوائز عديدة على المستوى العربي يشير إلى التطور المتواصل لها وما استطاعت تحقيقه عملياً. وخلال عام ٢٠٠٧ حصلت إذاعة سلطنة عمان على الجائزة الثانية في مسابقة برنامج «إعرف بلادك» التي نظمها اتحاد إذاعات الدول العربية، بالتعاون مع الاتحاد العربي للفنادر والسياحة وذلك عن برنامج «السياحة الصحراوية في سلطنة عمان». كما حصل برنامج الشباب على الجائزة الذهبية لأحسن مذيع عن برنامج «إليها صبح» وعلى الجائزة الفضية عن نفس البرنامج وذلك في مهرجان تونس عام ٢٠٠٧، وفازت إذاعة سلطنة عمان على المركز الثالث ايضاً على مستوى الاذاعات العربية في مجال التبادلات الاذاعية الثنائية. وهو ما يشير إلى قوة واتساع نطاق تعاونها مع الاذاعات الأخرى.

قنوات إذاعية

وتلفزيونية خاصة

في إطار التطوير المتواصل لاداء الاعلام



تساهم المرأة العمانية
بفعالية في مختلف مجالات
العمل الإعلامي.

الخاص العماني، فما زالت قيد الدراسة من
جانب المستثمرين في هذا المجال.

تلفزيون سلطنة عمان

ليس من المبالغة في شيء القول بأن تلفزيون
سلطنة عمان هو من الأجهزة الاعلامية التي
تجسد إلى حد بعيد فلسفة الاعلام العماني في
إرتباطه الوثيق بالمجتمع العماني بترائه وتقاليده
وسماته المميزة من ناحية، وبالمواطن العماني
في قدراته وطموحاته وحرصه على المشاركة في
جهود التنمية الوطنية من ناحية ثانية، مع الأخذ
بكل ايجابي يطرحه التقدم المتواصل في مجال
الاتصالات والاعلام بعيداً عن البهرجة، والتزاماً
بالقيم الاصلية للمجتمع العماني.

وفي هذا الاطار يتميز أداء تلفزيون سلطنة
عمان بقدرته على التطور والتفاعل مع مختلف
التطورات محلياً واقليمياً ودولياً، والأخذ بأخر
ما تتوصل إليه التقنية الحديثة وتوظيفها لخدمة

العماني، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص
العماني بالعمل في مجال البث الاذاعي
والتلفزيوني، أتاح قانون «المنشآت الخاصة
للإذاعة والتلفزيون» الذي صدر في عام ٢٠٠٤
للقطاع الخاص العماني فرصة إمتلاك وإدارة
قنوات بث إذاعية وتلفزيونية في السلطنة، وبما
يخدم في النهاية المستمع والمشاهد العماني
والمصلحة الوطنية في النهاية، وبالفعل تم
انشاء عدة قنوات إذاعية مملوكة للقطاع الخاص
العماني، منها ثلاث إذاعات تعمل بالفعل وتبث
عبر الـ «اف.ام» وهي:

- إذاعة «الوصال» وهي مملوكة لمؤسسة سابكو
للالاعلام
 - وإذاعة «هلا» وهي مملوكة لشبكة الترفيه
الاعلامي.
 - وإذاعة HI FM وهي مملوكة أيضاً لشبكة
الترفيه الاعلامي.
- أما بالنسبة للقنوات التلفزيونية المملوكة للقطاع



يتميز أداء تلفزيون سلطنة عمان بقدرته على التفاعل مع مختلف التطورات، والأخذ بآخر ما تتوصل إليه التقنية الحديثة.

والحوار والتواصل مع الشعوب والحضارات الأخرى والتفاعل معها تحقيقاً للمصالح المشتركة والمتبادلة وبما يميز السلام والأمن لكل الدول والشعوب.

يقدم تلفزيون سلطنة عمان برنامجين هما البرنامج الأول ويمتد بثه على مدار الساعة والبرنامج الثاني ويمتد بثه من الساعة الرابعة عصراً حتى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل. جدير بالذكر ان تلفزيون سلطنة عمان يهتم ليس فقط بتغطية الفعاليات الترفيهية والمحلية حيث يشكل الانتاج المحلي نسبة كبيرة من مواده، ولكنه يهتم كذلك بنقل وتغطية مختلف الفعاليات والتطورات الخليجية والعربية والدولية، سواء من خلال شبكة مراسليه في أهم العواصم العالمية، أو من خلال البرامج العديدة ومنها البرامج الحوارية والتحليلية، وكذلك البرامج الجماهيرية والنقل المباشر لكثير من الأحداث المحلية، وهو ما يتجاوب مع احتياجات واهتمامات مختلف

أهداف أولويات وإحتياجات مرحلة التنمية التي يمر بها المجتمع والعمل من أجل تعميق ما يتميز به دوماً من تماسك وترابط وتكافل بين أبنائه، وهو ما جسده مختلف التطورات التي مر بها المجتمع في مختلف المجالات وعلى كل المستويات والتي واكبها وبواكبها تلفزيون سلطنة عمان في قيامه بمهامه وفي ادائه لرسالته الاعلامية.

وإذا كان من المعروف ان تلفزيون سلطنة عمان هو من أوائل التلفزيونات العربية التي استخدمت الاقمار الاصطناعية في عمليات البث التلفزيوني منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، فإن البث التلفزيوني لتلفزيون سلطنة عمان يمتد إلى كل ارجاء الوطن، ويمكن التقاطه في أي مكان في العالم سواء عبر البث الفضائي من خلال الاقمار الاصطناعية، أو من خلال البث على شبكة المعلومات العالمية الانترنت، وعلى مدار الساعة كذلك، وتحرص المواد والبرامج التي يقدمها كالعادة على تعميق قيم الاعتدال

شرائع المجتمع، وذلك عبر العديد من البرامج التي تتضمنها الخريطة البرامجية ومن أبرزها على سبيل المثال برنامج «رؤية اقتصادية» و«قهوة الصباح» و«شؤون الساعة» و«مغ السائح» و«جولة الكاميرا» وغيرها. كما يقدم تلفزيون سلطنة عمان سبع نشرات اخبارية على مدار اليوم منها نشرة اخبار باللغة الانجليزية، ونشرة اخبار اقتصادية، ومتابعة متكاملة لأهم احداث اليوم وذلك على مدار ساعة كاملة بعد منتصف الليل.

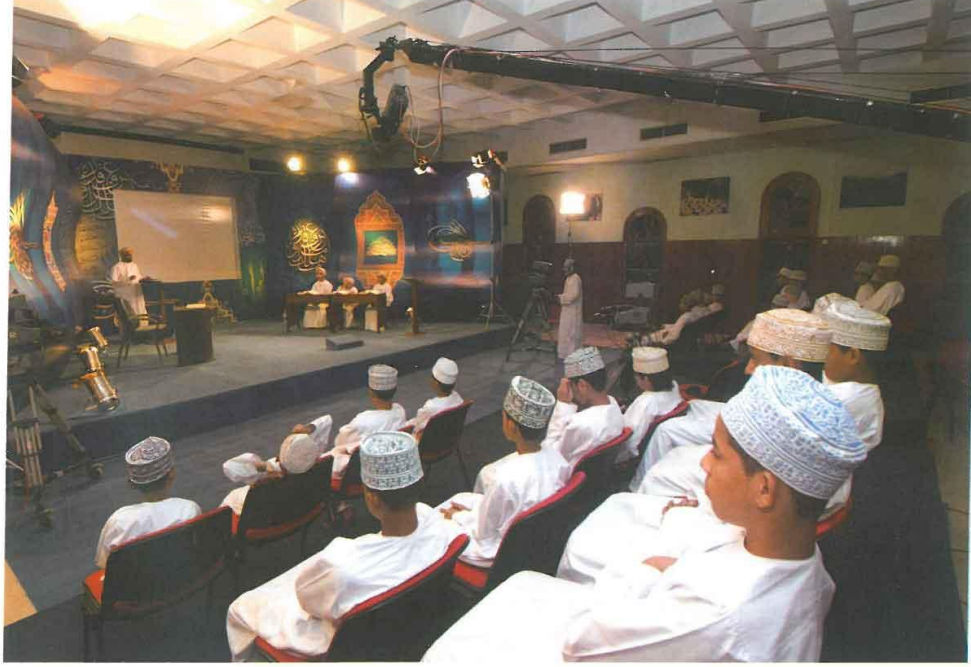
وفي اطار انتاجه للكثير من المواد المحلية، يقوم تلفزيون سلطنة عمان بانتاج العديد من الافلام التسجيلية حول التاريخ والثقافة، والمعالم السياحية العمانية، وكذلك حول الشورى العمانية، وحول الحياة في البيئات الصحراوية والجبلية والسيوح العمانية، وكذلك حول اضرار الانواء المناخية الاستثنائية التي تعرضت لها السلطنة عام ٢٠٠٧م، وخلال العام الماضي ٢٠٠٧ أنتج تلفزيون سلطنة عمان عشرة افلام

ابرزها هي: «مكان في الذاكرة - مدينة بهلا»، و«اعبادك يا وطني» و«الحياة في الجبال» و«عمان البناء» و«اضاءات على عطاءات الشيخ نور الدين السالمي» و«مجلس الشورى.. وفاء يتجدد» و«الاعصار المداري جونو». ومن المعروف ان كوادر عمانية مؤهلة ومدربة جيداً تقوم على انتاج وتشغيل البرامج المختلفة في تلفزيون سلطنة عمان وذلك ثمة لجهود كبيرة ومتواصلة في مجال تدريب وتأهيل الكوادر العمانية في دورات داخل السلطنة وخارجها ايضاً.

وبينما تشكل الكوادر العمانية ما يصل إلى ١٠٠٪ في كثير من التخصصات في مجالات العمل في اذاعة سلطنة عمان وتلفزيون سلطنة عمان كثرمة لما بذل من جهود خلال السنوات الماضية، فإنه تم ادخال معايير ضبط الجودة فيما يتصل بانتاج البرامج المحلية، وكذلك ادخال أنظمة التشغيل الرقمي - الديجيتال - وادخال الفهرسة والبحث الآلي من خلال الحاسوب بمكتبة التلفزيون المرئية وربطها بكافة الاقسام،

المواد البرامجية لتلفزيون سلطنة عمان (البرنامج الأول) عام ٢٠٠٧ م

نوعية البرامج	الاجمالي		%
	دقيقة	ساعة	
١ - المواد الاخبارية	٣٨	١٥١٥	١٧,٣٠٪
٢ - المواد التثموية	٢١	١٣٦٩	١٥,٦٣٪
٣ - المواد الثقافية	٤٥	٢٣٧٦	٢٧,١٣٪
٤ - المواد الموجهة للأطفال	٤٥	٧٧٨	٨,٨٩٪
٥ - برامج الرياضة والشباب	٥١	٤٢٣	٤,٨٤٪
٦ - المواد الترفيهية والفنية	٢٨	٢٠٥٥	٢٣,٤٧٪
٧ - فقرات الربط وعرض البرامج	١٢	٢٤٠	٢,٧٤٪
المجموع	٢٤٠	٨٧٥٦	١٠٠٪
الاجمالي		٨٧٦٠	١٠٠٪



جانب من تصوير أحد البرامج في تلفزيون سلطنة عمان.

من حولها من ناحية ثانية باستخدام مختلف فنون العمل التلفزيوني وأدواته. هذا فضلاً عن إتاحة الفرصة لاستيعاب مزيد من البرامج التي تلقي الضوء بشكل أوسع على معالم سياحية وتراثية عمانية وهو ما يتكامل في النهاية مع ما يقدمه البرنامج الأول لتلفزيون سلطنة عمان من مواد وبرامج في منظومة إعلامية متكاملة تعبر عن عمان الوطن والمواطن.

مجمع الاستديوهات الرقمية

يعتبر مشروع مجمع الاستديوهات الرقمية الذي يجري العمل فيه في محيط تلفزيون سلطنة عمان في القرم، إضافة كبيرة على صعيد تطوير العمل والاداء لتلفزيون سلطنة عمان، ولإذاعة سلطنة عمان كذلك، وتحديثه وفق أحدث النظم العالمية في مجال تقنيات الانتاج والبث الاذاعي والتلفزيوني المعروفة. وفي حين يضم مجمع الاستديوهات الرقمية

إلى جانب تحديث كثير من معدات الانتاج ونقل وبث البرامج والفعاليات المختلفة.

البرنامج الثاني

تلفزيون سلطنة عمان

يعد البرنامج الثاني لتلفزيون سلطنة عمان الذي بدأ في أول نوفمبر ٢٠٠٦ إضافة ملموسة على صعيد تجاوب تلفزيون سلطنة عمان مع احتياجات شرائح المجتمع المختلفة والتفاعل معها. نظراً لأن هذا البرنامج الذي تمتد مواده وبرامجه لمدة ٩ ساعات يومياً، من الرابعة عصراً وحتى الواحدة بعد منتصف الليل، يهتم على نحو خاص بشريحة الشباب التي تشكل النسبة الأكبر من أبناء المجتمع العماني، وعلى ذلك فإنه يتضمن العديد من الفقرات والبرامج التي تناسب هذه الشريحة باهتماماتها وإيقاعها السريع من ناحية، مع الحرص على الاقتراب منها وتوعيتها حول كثير من التطورات الجارية

عدداً كبيراً من الاستديوهات الرقمية المتعددة المساحات والتجهيزات للوفاء باغراض العمل التلفزيوني والاذاعي المختلفة، والملحقات الفنية والخدمية المعززة لها، بما في ذلك امكانية استيعاب البرامج الجماهيرية والعروض المسرحية والموسيقية، فإنه سيتم تجهيز المجمع بأحدث معدات وتقنيات النظام الرقمي، وتبلغ المساحة الكلية للمباني نحو ٢١ ألف متر مربع.

وفي حين يشكل الانتاج المحلي النسبة الأكبر من برامج تلفزيون سلطنة عمان، فإن برامج وافلاماً ومواداً عديدة مما يتم انتاجه محلياً تحصل على جوائز في المهرجانات الخليجية والعربية. وعلى سبيل المثال فاز الفيلم الوثائقي «ارض اللبان»، وهو من إنتاج تلفزيون سلطنة عمان، على الجائزة الفضية في مسابقة الافلام الوثائقية في مهرجان القاهرة للاعلام العربي عام ٢٠٠٧م. كما حصل الفيلم الوثائقي «الطيور في عمان - الجزء الثاني» بالمركز الأول في فئة الأفلام الوثائقية، وفاز بالخنجر الذهبي في مسابقة ايام مجان، المقامة على هامش مهرجان مسقط ٢٠٠٧م.

الصحافة العمانية

تواصل الصحافة العمانية انطلاقها نحو مزيد من التطور والتفاعل مع احتياجات الوطن والمواطن والتعبير عنها بأكبر قدر من الصراحة والشفافية حيث تمثل الصحافة العمانية ركيزة اساسية للاعلام العماني، وفي حين لا تخضع الصحافة العمانية للرقابة، فإن عملها يتم تنظيمه في اطار قانون المطبوعات والنشر الذي تم تعديله بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٨/٣ الصادر في ٢٠٠٤م.

جدير بالذكر ان من ابرز سمات الصحافة العمانية، أنها في الجانب الأكبر منها مملوكة للقطاع الخاص العماني، الذي ينمو دوره ومساهمته في هذا القطاع شديد الأهمية للرأي

العام من جانب، وللتفاعل النشط والعميق بين الحكومة والمواطنين حول مختلف القضايا من جانب آخر، والتعبير عن طموحات المواطن العماني وتطلعه للمشاركة بدور أكبر في صياغة وتوجيه التنمية الوطنية في مختلف المجالات، في ظل ضمانات الحرية التي يوفرها النظام الأساسي للدولة، والاعتبارات التي يتضمنها قانون المطبوعات والنشر وتعديلاته المشار إليها. والانفتاح والتفاعل القوي مع مختلف التطورات محلياً وإقليمياً ودولياً وبما يحافظ على السمات المميزة لاداء الاعلام العماني وللشخصية العمانية التي يعبر عنها في النهاية، وعلى نحو يبتعد عن الابهار والمبالغة حتى «يأخذ كل شيء حجمه الطبيعي» وبالفعل قطعت الصحافة العمانية خطوات عديدة، ليس فقط على الصعيد الكمي، ولكن أيضاً على صعيد التطور الفني والتقني والاداء الجيد وبما يؤكد قدرتها على التواصل والحوار مع الشعوب الأخرى. وتقديم صورة طيبة ومتكاملة للتنمية والنهضة العمانية الحديثة بجوانبها المتعددة.

ليس مصادفة ان تكون صحيفة «الوطن» المملوكة للقطاع الخاص هي أول صحيفة عمانية تصدر في عام ١٩٧١م اعقبها صحيفة «عمان» كصحيفة حكومية في عام ١٩٧٢م ثم تطورت تبعيتها التنظيمية في السنوات الأخيرة، وحدثت صحيفة يومية عمانية هي صحيفة «الزمن» التي صدرت في أغسطس ٢٠٠٧ كصحيفة يومية شاملة، ويصل عدد الصحف والمجلات والمطبوعات الصحفية في السلطنة إلى أكثر من ٧٥ صحيفة ومجلة ونشرة، بين يومية واسبوعية ونصف شهرية وشهرية وفصلية ونصف سنوية وسنوية، بالإضافة إلى ١٧ مؤسسة صحفية وأكثر من ٧٠ مطبعة، وهي جميعها لم يكن لها وجود قبل عام ١٩٧٠، ومن ثم نشأت وترعرعت في كنف النهضة العمانية الحديثة. وفي ظل التطور المتواصل في مجال الاعلام فإن الصحف



برامج متنوعة شرية بموادها لخدمة المشاهد

مجلات نصف شهرية مثل «النهضة» و«الأسرة» و«حياتي» و«الجريدة الرسمية» ومجلات شهرية مثل «جند عمان» و«بزنس توداي» و«التجاري» و«الرؤيا» و«المرأة» و«أسرة اليوم» و«النجم» و«الواحة» و«عالم السيارات» و«عمان ايكونوميك ريفيو» و«سي تي بزنس» ومجلة «عالم الاقتصاد والأعمال». أما المجلات التي تصدر كل شهرين فهي مجلات «المركزي» و«الغرفة» و«أجنحة عمان»، وهي مجلات متخصصة. وتصدر عدة مجلات فصلية - كل ثلاثة أشهر - من أبرزها مجلات «العين الساهرة» و«نزوى» و«المنهل» و«التسامح» و«مسقط» و«الاداري» و«الانسان والبيئة» و«البحرية اليوم» و«سوق المال» و«رسالة المسجد» و«رسالة التربية» و«الخدمة المدنية» و«الكشفية اليوم» و«اصايل» و«الفصول الأربعة» و«عمان الرقمية». هذا فضلاً عن مجلات نصف سنوية من أبرزها على سبيل المثال مجلة «نسور عمان» و«الحرس» بالإضافة إلى مجلات ونشرات

والمجلات العمانية تسعى إلى تطوير ادائها، كما يجري الاعداد لاصدار صحف ومجلات أخرى وهو ما يخدم القارئ ويزيد ديناميكية الساحة الاعلامية.

تصدر في مسقط ٧ صحف يومية منها ٤ صحف تصدر باللغة العربية هي صحف «عمان» و«الوطن» و«الشبيبة» و«الزمن»، و٣ صحف تصدر باللغة الانجليزية هي صحف «تايمز أوف عمان» و«عمان ديلي أوبزيرفر» و«عمان تريبيون». كما تصدر عدة صحف اسبوعية في شكل «تابلويد» يغلب عليها طابع المنوعات والرياضة وتوزع مجاناً مع الصحف اليومية التي تصدرها، أو بشكل منفرد. وهذه الصحف هي «فتون» و«الملاعب» و«الاسبوع» و«اليوم السابع» وتصدر باللغة العربية، وثلاث صحف هي «ذاويك» و«هاي تايمز» و«واي» وتصدر باللغة الانجليزية.

اما بالنسبة للمجلات فإن عددها يزيد عن ٤٠ مجلة منها على سبيل المثال لا الحصر

متخصصة أخرى علمية وصحية واقتصادية وذلك في إطار عمل مؤسسات تعمل في تلك المجالات.

وفي ظل قانون المطبوعات والنشر وتعديلاته فإن ملكية وإنشاء وتمويل الصحف والمؤسسات الصحفية مقصورة على المواطنين العمانيين، وتعتمد على التمويل الذاتي لها من خلال الاعلانات والاشتراكات، حيث لا يوجد دعم حكومي للمؤسسات الصحفية، وينظم القانون كل ما يتصل بأعمال الطباعة ووكالات التوزيع والاعلان واصدار الصحف والمجلات وكل ما يتصل بهذا المجال.

جدير بالذكر انه في حين يقوم العديد من الصحفيين العرب والأجانب بزيارة السلطنة، فإن جمعية الصحفيين العمانية تقوم بدور نشط ومتازيد على صعيد رعاية الصحفيين العمانيين والمقيمين العاملين في السلطنة مع السعي لدعم التواصل مع الجمعيات والاتحادات الصحفية العربية وغير العربية، ومما له دلالة في هذا المجال أن جمعية الصحفيين العمانية استضافت في شهر ابريل ٢٠٠٨ اجتماع الامانة العامة لاتحاد الصحفيين العرب الذي اصدر في ختام اجتماعاته «بيان مسقط» الذي أكد على دعم وتعزيز حرية العمل الصحفي.

مؤسسة عمان

للصحافة والنشر والاعلان

تعتبر مؤسسة عمان للصحافة والنشر والاعلان من أكبر المؤسسات الصحفية في السلطنة بحكم امكاناتها الفنية والبشرية وما يصدر عنها من مطبوعات وما تستخدمه من تقنيات متطورة في عملها. وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري. وتعد نسبة التعمين فيها هي الأعلى بين المؤسسات الصحفية العمانية. وتصدر المؤسسة مجموعة مطبوعات هي: - صحيفتان يوميتان هما صحيفة «عمان»

وصحيفة «عمان ديلي اوبزيرفر».

- مجلتان اسبوعيتان هما: مجلة «اليوم السادس» ومجلة «موني ويركس»، والأولى مجلة منوعات والثانية محلية اقتصادية تصدر باللغة الانجليزية.

- مجلة نصف شهرية هي مجلة «حياتي» وهي تعنى بشؤون الأسرة والمهنوعات.

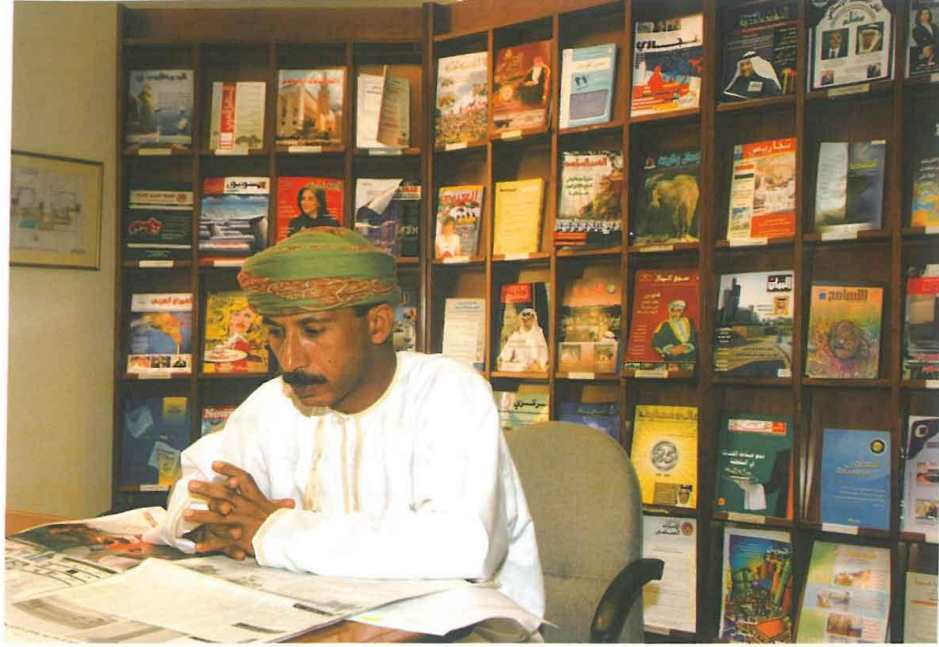
- ثلاث مجلات فصلية هما مجلة «نزوى» وهي مجلة ادبية متخصصة تصدر كل ثلاثة أشهر وتعنى بالادب والثقافة عمانيا وعربياً ودولياً ولها مكانة بارزة في الأوساط الادبية خارج السلطنة وداخلها، ومجلة «الفصول الأربعة» وهي تعنى بشؤون السياحة والتراث العماني، ومجلة «عمان الرقمية» وهي تعنى بتقنية المعلومات والتطورات ذات الصلة بها.

وفي حين تسعى مؤسسة عمان للصحافة والنشر والاعلان إلى تطوير ادائها ومواكبة التطور السريع في مجالات العمل الصحفي شكلاً ومضموناً، فإنها تحرص على تلبية احتياجات القارئ العماني وغير العماني والحفاظ على مصداقيتها لدى كل شرائح القراء داخل السلطنة وخارجها.

والى جانب صحيفتا «عمان» و«عمان ديلي اوبزيرفر» ومجلة «نزوى» تضم مؤسسة عمان للصحافة والنشر والاعلان عدة وحدات أخرى تعمل على أسس تجارية حيث تعتمد المؤسسة على التمويل الذاتي لانشطتها المختلفة.

وكالة الانباء العمانية

وكالة الانباء العمانية هي وكالة الانباء الرسمية لسلطنة عمان، ومن ثم فهي الناقل الرسمي لانباء السلطنة وللفعاليات التي تحدث أو تشارك فيها والمواقف التي تصدر عنها. وفي ضوء تبعية وكالة الانباء العمانية إلى وزارة الاعلام بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٦/٧٥) أصدر معالي وزير الاعلام القرار



تؤدي الصحافة العمانية دوراً هاماً في توعية المواطن وربطه بما يدور حوله من أحداث.

وبينما تسعى الوكالة إلى تطوير منتجاتها وتوسيع نطاق توزيعها داخل السلطنة وخارجها، فإن خدمة «سبق» التي توفرها الوكالة عن طريق الهاتف النقال للمشاركين فيها، وذلك بالتعاون مع شركة «عمان موبايل» توفر إمكانية متابعة لأهم الأخبار السياسية والاقتصادية والرياضية والمنوعة، كما توفر وكالة الأنباء العمانية أرشيفاً للمعلومات والصور لأهم الأحداث والفعاليات التي تقوم بتغطيتها خاصة على الصعيد العماني.

شبكة عمان الالكترونية (عمانت)

تعتبر شبكة عمان الالكترونية (عمانت) بوابة السلطنة وقاعدة معلومات متجددة على شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) والتي يمكن من خلالها متابعة والاطلاع على كل ما يجري في السلطنة من جهود تنمية وتطويرات تمتد إلى كل المجالات، إلى جانب إمكانية الاستفسار من خلالها حول أي من الخدمات أو الموضوعات ذات

الوزاري رقم (٢٠٠٧/٢٢) في ٢٠٠٧/٤/٨ بتحديد اختصاصات وكالة الأنباء العمانية واعتماد هيكلها التنظيمي وهو ما يدفع نحو تطوير عمل الوكالة مهنيًا وتقنيًا وتوسيع خدماتها على الصعيد العماني وعبر التعاون مع وكالات الأنباء الأخرى العربية والأجنبية.

يتم بث وكالة الأنباء العمانية باللغتين العربية والانجليزية عبر الاقمار الاصطناعية وعلى موقع الوكالة على شبكة المعلومات العالمية -الانترنت- وتحرص الوكالة على تطوير ادائها المهني والتقني لمختلف الاقسام تعزيزاً لدورها ولرفع كفاءة كوادرها حيث تعتمد على كوادر عمانية بنسبة ١٠٠٪ كما تستعين بشبكة مراسلين عمانيين في مختلف محافظات ومناطق السلطنة ويعدد كبير من المراسلين في ابرز العواصم العربية وفي مناطق العالم المختلفة لتحقيق تغطية سريعة ومتكاملة وموضوعية لمختلف التطورات، خاصة تلك المؤثرة على دول المنطقة وشعوبها.

الصلة بالسلطنة، وفي الوقت نفسه فإنها تشكل قناة اتصال وتفاعل بين الوطن وأبنائه في الخارج، خاصة الطلاب والدارسين وغيرهم. كما انها تعد واجهة يمكن من خلالها التعرف على ما تزر به السلطنة من فرص استثمارية، ومن مواقع سياحية وتراثية جذابة للمهتمين بالسياحة على امتداد العالم. وقد تم ادراج كتاب عمان السنوي وتحويل اصدارات عمانية أخرى إلى كتب الكترونية يمكن تصفحها على الشبكة والاستفادة منها.

تقدم شبكة عمان الالكترونية موادها على موقعها الالكتروني باللغتين العربية والانجليزية، وتتم عملية تحديث دائمة ومتجددة للمواد والمعلومات والصور لتوفير احداث الارقام والاحصاءات المتاحة في مختلف المجالات، وكذلك تطوير الموقع ليكون أكثر جاذبية، وأكثر سهولة عبر الربط بين العديد من المواقع العربية والعالمية الهامة.

وتشتمل شبكة عمان الالكترونية (عمانت) على مواقع تلفزيون سلطنة عمان، واذاعة سلطنة عمان، ومركز عمان للموسيقى التقليدية، وعدد من المواقع الاخرى كذلك تسهيلاً لتقديم خدمات متكاملة لمرئادي موقع الشبكة الذين بلغ عددهم (٧٣٨٢٩٧٦) زائراً خلال عام ٢٠٠٧ بالإضافة إلى (١٥٢٤٩٧٠) موقع تبادل الملفات والمعلومات باللغتين العربية والانجليزية.

وفي اطار حرص وزارة الاعلام على التواصل مع ابناء السلطنة في الخارج، وخاصة الدارسين وامدادهم بصورة متكاملة لكل التطورات في السلطنة وعلى نحو متجدد ومتكامل تقوم شبكة عمان الالكترونية (عمانت) اعتباراً من فبراير ٢٠٠٧ بارسال «الصحيفة الاخبارية اليومية»، وهي صحيفة الكترونية تشمل أهم الأحداث العمانية، وذلك ضمن خدمات الشبكة إلى الطلاب العمانيين الدارسين في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والمغرب وماليزيا واليابان والهند وباكستان وغيرها

وإلى المشتركين في موقع «عمانت». ومن المعروف ان موقع وزارة الاعلام على شبكة المعلومات العالمية -الانترنت- هو من أفضل المواقع الالكترونية في السلطنة.

مشاركة نشطة في معارض الكتب

حرصاً منها على تقديم صورة واضحة ومتكاملة لما حققته وتحققه النهضة العمانية من نقلة نوعية في كل المجالات تقوم وزارة الاعلام بالاشتراك مع وزارة التراث والثقافة وجامعة السلطان قابوس، بتنظيم معرض مسقط الدولي للكتاب سنوياً، وقد اقيم المعرض هذا العام ٢٠٠٨ خلال الفترة من ٢٧ فبراير وحتى ٧ مارس ٢٠٠٨ بمشاركة ٢١ دولة و٥٤٨ دار نشر عرضت نحو ٢٥ ألف عنوان.

من جانب آخر تشارك وزارة الاعلام في العديد من معارض الكتب التي تقام في الدول العربية والاجنبية وذلك من أجل عرض وتوزيع كثير من الاصدارات التي تعرف بالسلطنة، تراثاً وحضارة وثقافة وسياحة وفي مختلف المجالات الأخرى، إلى جانب المطبوعات الاعلامية والصور والافلام التسجيلية التي تعكس جوانب النهضة العمانية التي تحققت على امتداد السنوات الثماني والثلاثين الماضية، ومن بين المعارض التي تمت المشاركة فيها على سبيل المثال معارض الكتاب في كل من القاهرة، عمان، تونس، الجزائر، طرابلس، صنعاء، دمشق، وغيرها.

مسابقة الابداع الاعلامي

في الوقت الذي تواصل فيه وزارة الاعلام العناية بكل ما يسهم في تنمية وتطوير كفاءة الكوادر العمانية العاملة في وسائل الاعلام العمانية المختلفة، بما في ذلك توفير سبل التدريب داخل السلطنة (في مركز التدريب الاعلامي) وفي خارجها كذلك، فإن مسابقة الابداع الاعلامي التي بدأت في عام ٢٠٠٤ واستمرت ثلاث سنوات



جناح وزارة الإعلام في
معرض الكتاب الذي اقيم
في المملكة المغربية .

أولاً : مسابقة الصحافة

تقام مسابقة الصحافة بين العاملين في الصحف والمجلات ووكالة الأنباء العمانية، وبالتالي لم تعد هناك مسابقة خاصة بوكالة الأنباء العمانية كما كان عليه الأمر من قبل ويشارك العاملون في الوكالة في مسابقة الصحافة اسوة بزملائهم في الصحف والمجلات وهو ما يسمح بزيادة فرص المنافسة امامهم.

وتشمل مسابقة الصحافة ٩ مجالات هي:

- ١ - الخبر الصحفي.
- ٢ - العمود الصحفي.
- ٣ - المقال الصحفي.
- ٤ - التقرير الصحفي.
- ٥ - التحقيق الصحفي.
- ٦ - الحديث الصحفي.
- ٧ - الرسوم الكاريكاتورية.
- ٨ - التصوير الصحفي.
- ٩ - الاخراج الصحفي.

متابعة كانت بمثابة سبيل آخر لتشجيع الكوادر العمانية على الابداع في المجال الاعلامي، وإذكاء روح المنافسة بين العاملين العمانيين في وسائل الاعلام، وتقدير المواهب والكفاءات الاعلامية المتميزة وهو ما يرتفع بكفاءة الاداء في كل فنون العمل الاعلامي.

ومن أجل تطوير مسابقة الابداع الاعلامي -في ضوء خبرة السنوات الثلاث الأولى لها- ومن أجل زيادة عدد مجالات المسابقة واتاحة قدر أكبر من الفرص والوقت للاعلاميين العمانيين للمشاركة فيها بشكل أكبر، اصدر معالي وزير الاعلام القرار الوزاري رقم ٢٠٠٧/٦١ الذي تضمن لائحة جديدة للمسابقة، وبحيث يتم تنظيم المسابقة كل عامين، بدلاً من أن تكون سنوية، وزيادة عدد مجالات التنافس فيها من ٢٩ مجالا إلى ٦٧ مجالا. وستكون الدورة الرابعة لمسابقة الابداع الاعلامي مطلع عام ٢٠٠٩ م وذلك على النحو التالي:

ثانياً : مسابقة الاذاعة

تشمل مسابقة الاذاعة ٢٦ مجالاً يتنافس فيها العاملون في المؤسسات الاذاعية العامة والخاصة وهذه المجالات هي:

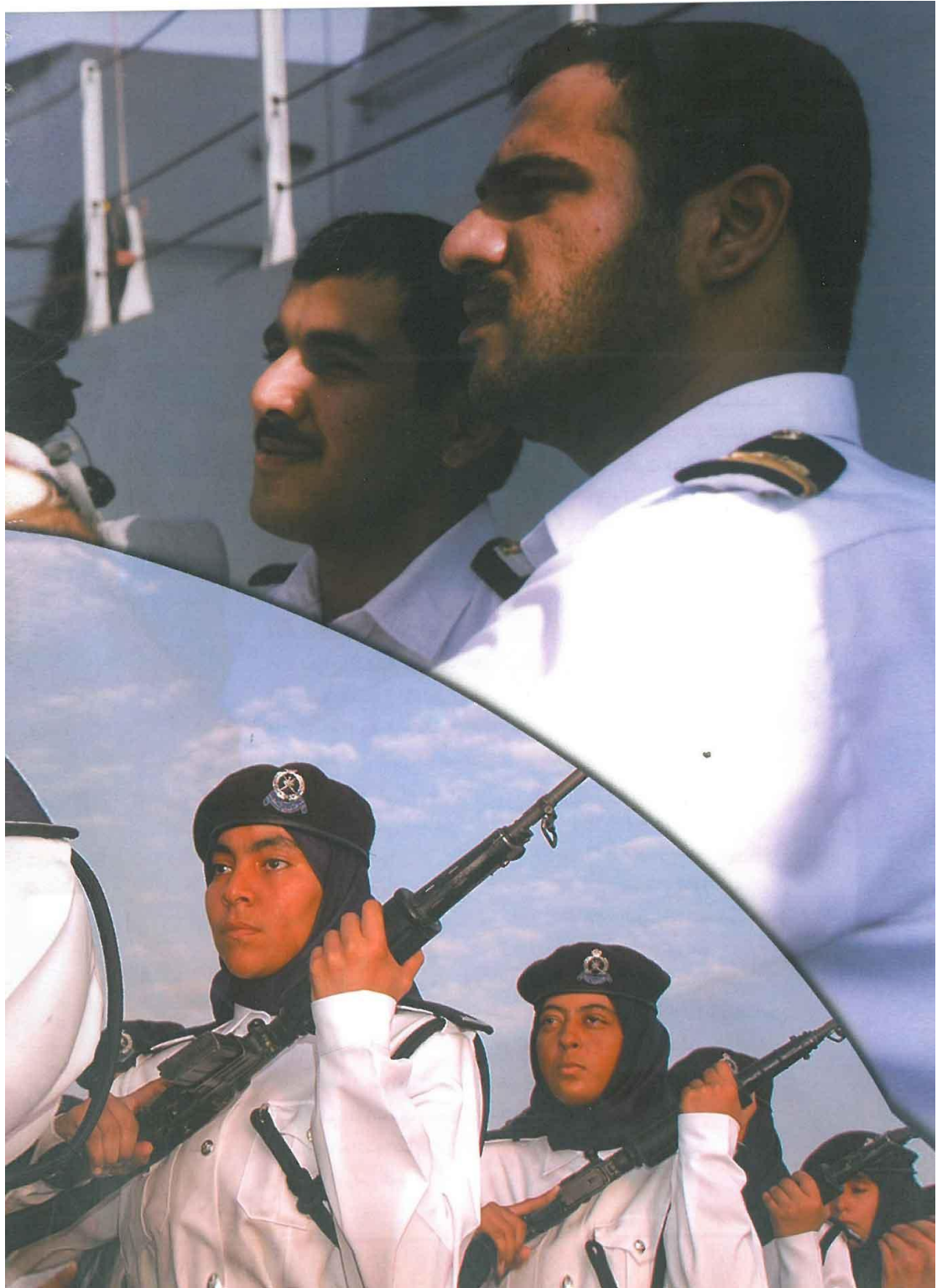
- ١ - اعداد البرامج الحوارية.
- ٢ - اخراج البرامج الحوارية.
- ٣ - اعداد برامج المنوعات.
- ٤ - اخراج برامج المنوعات.
- ٥ - اعداد البرامج الرياضية.
- ٦ - اخراج البرامج الرياضية.
- ٧ - اعداد البرامج الثقافية.
- ٨ - اخراج البرامج الثقافية.
- ٩ - اعداد البرامج الترفيهية.
- ١٠ - اخراج البرامج الترفيهية.
- ١١ - اعداد برامج المسابقات.
- ١٢ - اخراج برامج المسابقات.
- ١٣ - اعداد برامج الطفل.
- ١٤ - اخراج برامج الطفل.
- ١٥ - تأليف التمثيلية الاذاعية.
- ١٦ - اخراج التمثيلية الاذاعية.
- ١٧ - تأليف المسلسل الاذاعي.
- ١٨ - اخراج المسلسل الاذاعي.
- ١٩ - التعليق على المباريات الرياضية.
- ٢٠ - التقرير الاذاعي الداخلي.
- ٢١ - التقرير الاذاعي الخارجي.
- ٢٢ - تقديم البرامج.
- ٢٣ - قراءة الاخبار.
- ٢٤ - افضل تمثيل دور رئيسي.
- ٢٥ - افضل تمثيل دور ثانوي.
- ٢٦ - الموسيقى والمؤثرات الصوتية.

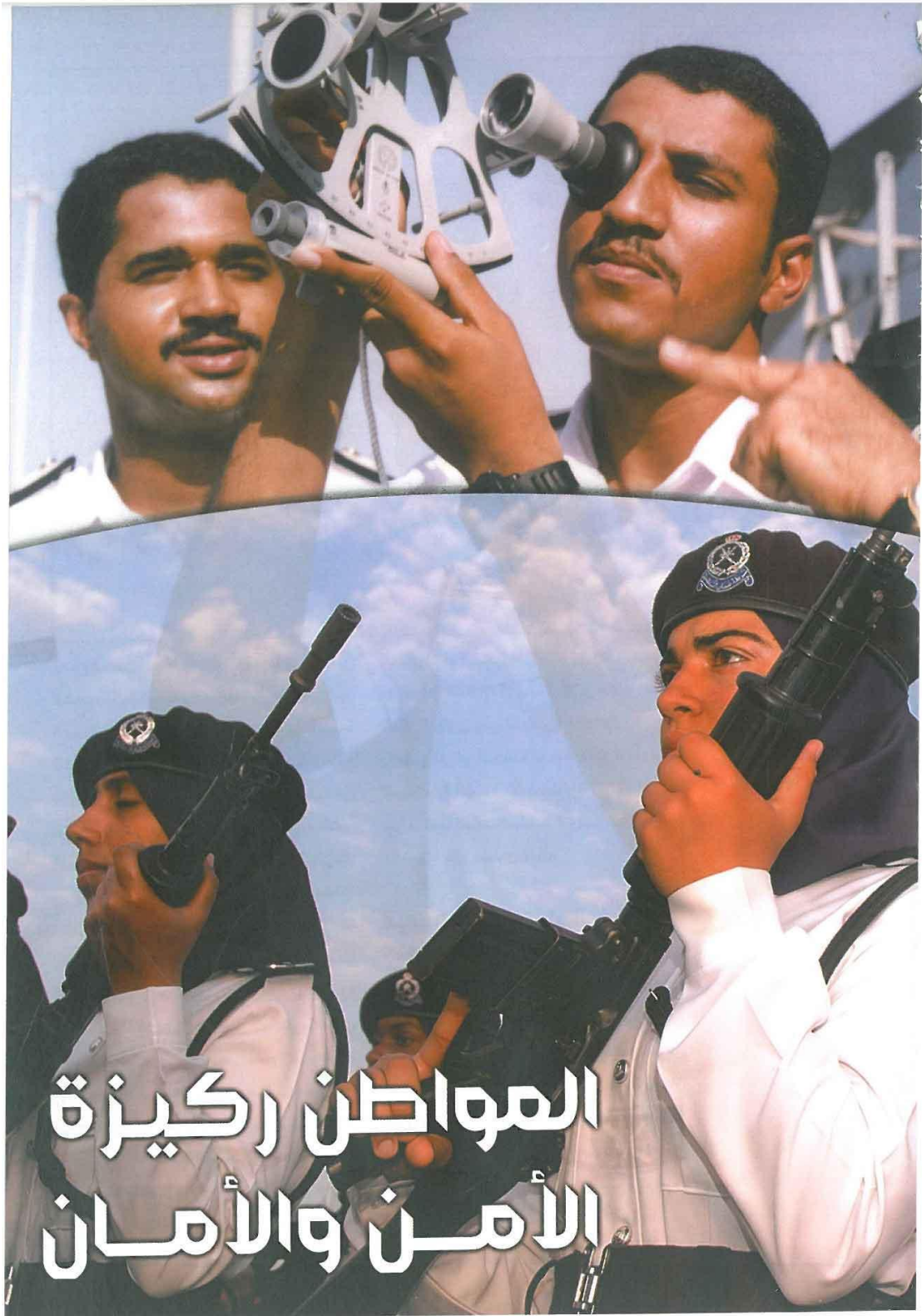
ثالثاً : مسابقة التلفزيون

تشمل مسابقة التلفزيون ٣٢ مجالاً وتقام بين العاملين في المؤسسات التلفزيونية العامة والخاصة وهذه المجالات هي:

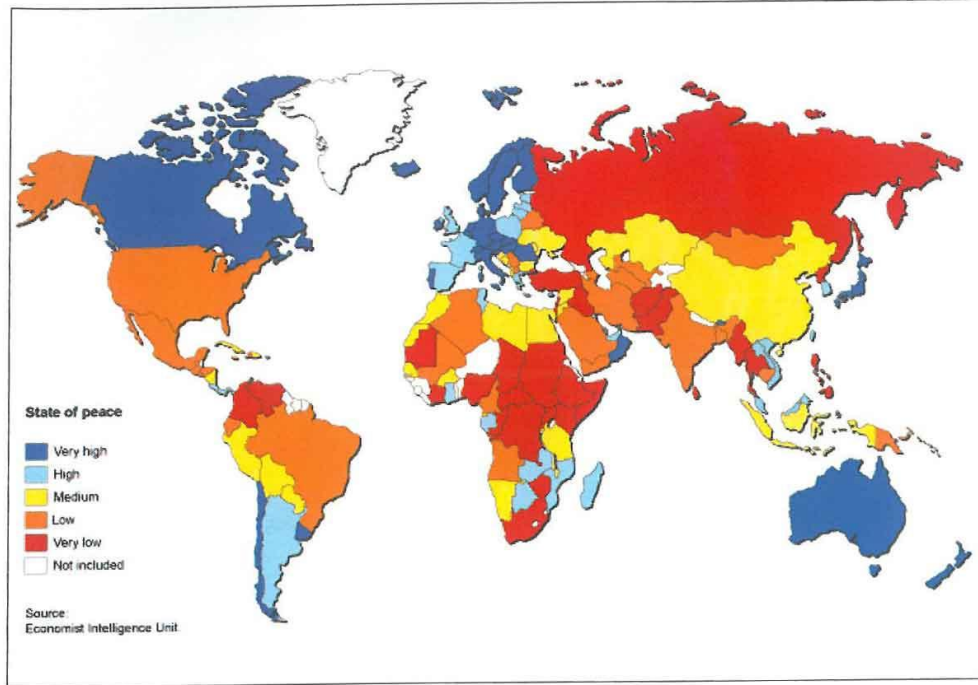
- ١ - اعداد البرامج الحوارية.

- ٢ - اخراج البرامج الحوارية.
- ٣ - اعداد برامج المنوعات.
- ٤ - اخراج برامج المنوعات.
- ٥ - اعداد البرامج الرياضية.
- ٦ - اخراج البرامج الرياضية.
- ٧ - اعداد البرامج الوثائقية.
- ٨ - اخراج البرامج الوثائقية.
- ٩ - اعداد البرامج الترفيهية.
- ١٠ - اخراج البرامج الترفيهية.
- ١١ - اعداد برامج الطفل.
- ١٢ - اخراج برامج الطفل.
- ١٣ - اعداد برامج المسابقات.
- ١٤ - اخراج برامج المسابقات.
- ١٥ - تأليف التمثيلية التلفزيونية.
- ١٦ - اخراج التمثيلية التلفزيونية.
- ١٧ - تأليف المسلسل التلفزيوني.
- ١٨ - اخراج المسلسل التلفزيوني.
- ١٩ - اعداد الفيلم التسجيلي.
- ٢٠ - اخراج الفيلم التسجيلي.
- ٢١ - التمثيل التلفزيوني في أدوار رئيسية.
- ٢٢ - التمثيل التلفزيوني في أدوار ثانوية.
- ٢٣ - الأداء التمثيلي للمواهب الجديدة.
- ٢٤ - التعليق التلفزيوني على المباريات الرياضية.
- ٢٥ - التصوير التلفزيوني.
- ٢٦ - الديكور التلفزيوني.
- ٢٧ - المونتاج التلفزيوني.
- ٢٨ - الموسيقى التصويرية والمؤثرات الفنية.
- ٢٩ - تقديم البرامج.
- ٣٠ - قراءة الأخبار.
- ٣١ - التقرير التلفزيوني الداخلي.
- ٣٢ - التقرير التلفزيوني الخارجي.





المواطن رכיزة
الأمن والأمان



خارطة العالم كما وردت على (موقع دليل السلام العالمي)، ويشير اللون الأزرق إلى أن السلطنة من بين الدول الأكثر أمناً على مستوى العالم.

عُمان للعام الثاني على التوالي الترتيب الأول في معدل السلم والاستقرار وفق مؤشر السلام العالمي (جلوبل بيس انديكس) ٢٠٠٨ م. واعتبر المؤشر السلطنة الدولة الأكثر أمناً ومحبة للسلام في الشرق الأوسط وإفريقيا على حد سواء، كما احتلت السلطنة الترتيب ٢٥١ من بين ١٤٠ دولة على مستوى العالم.

قوات السلطان المسلحة كفاءة وتфан وعطاء

قوات السلطان المسلحة هي ركيزة أساسية من ركائز النهضة العمانية الحديثة، فلم يكن بناء وتطوير قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العماني غاية في حد ذاته، ولكنه كان ضرورة وسبباً لا غنى عنه، حماية للوطن، ودفاعاً عن ترابه، وحفاظاً على منجزاته، وتوفيراً للأمن والاستقرار الضروريين لتحقيق التقدم والرخاء، ومن ثم فإنها «قوة للسلام.. سلام الأقوياء».

معروف على نطاق واسع، إقليمياً ودولياً، إن الشعور بالطمأنينة والأمن والأمان هو من أبرز السمات المميزة للسلطنة، ليس فقط بالنسبة للمواطن والمقيم، ولكن أيضاً بالنسبة للسائح والزائر والعابر، ورغم ما يعمَل في المنطقة من تطورات وصراعات تلقي بظلالها في مختلف الاتجاهات. وإذا كان ذلك ثمرة لرؤية حكيمة، وإيمان عميق بأن ترسيخ الأمن والأمان والحفاظ عليهما هو شرط ضروري للتنمية والبناء والتطوير على مستوى الأمة، ولإطلاق المواهب والقدرات الإبداعية على مستوى الفرد، فإن الركيزة الأساسية لتحقيق ذلك هي المواطن العماني بانتماؤه ووعيه، وبإعدادة على نحو كفاء للقيام بواجبه في الدفاع عن الوطن وحماية منجزاته، وفي هذا المجال تقوم قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العماني وشرطة عمان السلطانية وأجهزة الأمن المختلفة بدور حيوي. ولم يكن مصادفة على أي نحو أن تحقق سلطنة



دبابات القتال الرئيسية
(تشانجر ٢) ... كفاءة
ميدانية عالية.

البشري المدرب والكفاء العنصر الأهم في هذا المجال.

ومن ثم تعد قوات السلطان المسلحة بفروعها الرئيسية - الجيش السلطاني العماني وسلاح الجو السلطاني العماني والبحرية السلطانية العمانية - إضافة إلى الحرس السلطاني العماني قوة حديثة التنظيم والتسليح تضم بين صفوفها كافة عناصر الاسلحة المشتركة الحديثة وتتمتع بكفاءة قتالية عالية.

قدرات تسليحية ودفاعية عالية

تسير عمليات تسليح قوات السلطان المسلحة وفق احتياجاتها وبما يتماشى مع خطط تطويرها وتحديثها التي يتم وضعها بعناية. ومن ثم فقد تم تزويدها بالدبابات وناقلات الجند المدرعة، ومنظومات الصواريخ، والعربات المدرعة، والطائرات المقاتلة العمودية المتطورة، إلى جانب ربط القواعد بمنظومة القيادة والسيطرة،

ومما له دلالة عميقة ان جلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة أكد على «الدور الكبير الذي تقوم به قواتنا المسلحة وكافة أجهزة الأمن من مشاركة في بناء صرح النهضة العمانية الحديثة وحماية منجزاتها المتعددة وصون الاستقرار والأمن في ربوع الوطن. وإذ نعبر عن تقديرنا واعتزازنا بكل ما تؤديه من مهام جسيمة وواجبات عظيمة لندرجو الله العلي القدير ان يوفقنا إلى تقديم المزيد من الدعم والمساندة لها من أجل استمرار تطوير قدراتها وامكانياتها».

جدير بالذكر ان السلطنة لم تعتمد في بناء وتطوير قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العماني على التسليح الكثيف، ولكنها اعتمدت كأولوية على التدريب العالي لتحقيق أقصى كفاءة في استخدام الاسلحة والمعدات الحديثة والمتطورة التي يتم توفيرها والتي تتواءم في خصائصها وامكانياتها مع الأهداف التي تستخدم من أجلها بشكل عملي مدروس. وعلى ذلك يشكل الكادر



مدفعية سلطان عمان
منظومة حديثة من
الأسلحة المتطورة.

الخدمات الطبية بأحدث الأجهزة التي تمكنها من تقديم الاسناد الطبي وعمليات الاخلاء في الميدان إلى جانب توفير العناية الصحية المتطورة لرجال قوات السلطان المسلحة وعائلاتهم، فإن مدرسة الخدمات الطبية للقوات المسلحة، والطبيب الطائر يصل بالخدمات الطبية إلى كل موقع على هذه الأرض الطبية.

سلاح الجو السلطاني العماني؛

يعد سلاح الجو السلطاني العماني بما حققه من تطور كبير، قوة جوية حديثة التسليح والتنظيم بما يملكه من مقاتلات حديثة وطائرات قاذفة وعمودية وطائرات نقل وبطاريات صواريخ مضادة للطائرات ورادارات متطورة وطائرات تدريب. وبينما تم تطوير الامكانيات التكنولوجية للنظم الدفاعية والتسليحية له، بما في ذلك قواعده المجهزة بالمعدات المتطورة اللازمة، فإن الطائرات المقاتلة من طراز «أف ١٦» المتعددة

وتزويدها بسفن الانزال والسفن الحربية والزوارق الحديثة، تحقيقاً للدور المناط بها.

الجيش السلطاني العماني؛

وحدات الجيش السلطاني العماني هي وحدات متكاملة التنظيم، عالية الأداء، بأسلحتها وخدماتها الادارية والفنية، حيث تم تزويد الوية وتشكيلات المشاة والمدفعات والمدفعية ومظلات سلطان عمان ووحدات الاسناد في الجيش السلطاني العماني بأسلحة حديثة في مجال إدارة النيران وتكتيكات المدفعية، واسلحة الدفاع الجوي، ومعدات الاسناد المختلفة في الحروب الحديثة، بما في ذلك قاذفات الصواريخ والاسلحة الفردية وفق منظور ومتطلبات العمليات المشتركة.

من جانب آخر شهدت قوات الفرق تطوراً ملموساً في التنظيم والتدريب والمنشآت والمرافق الخدمية والاتصالات بما يحقق لها القيام بواجباتها ودورها الوطني، وبينما تم تزويد



اسطول البحرية
السلطانية العمانية ...
حماية دائمة للشواطئ
العمانية.

البحرية السلطانية العمانية :

تضم البحرية السلطانية العمانية اسطولا مزوداً بالأجهزة والمعدات ذات القدرة التسليحية المتطورة، بالإضافة إلى سفن المدفعية، والسفن الصاروخية السريعة وسفن الاسناد والتدريب والشحن والمسح البحري، مما يكفل حضوراً فاعلاً ودائماً لها لحماية المياه الاقليمية العمانية والحفاظ على المصالح الوطنية استراتيجياً وامنياً واقتصادياً، ومراقبة العبور البحري الآمن للسفن وناقلات النفط في مضيق هرمز، وتأمين النقل البحري لوحدة قوات السلطان المسلحة واسناد العمليات الدفاعية.

وتقوم سفينة الابرار والاسناد «المناصر» التي انضمت إلى البحرية السلطانية العمانية بمهام الاسناد للعمليات البرمائية المشتركة وعمليات النقل البحرية.

وبينما تعد قاعدة سعيد بن سلطان البحرية، بمواصفاتها وتجهيزاتها العملية والتدريبية

المهام دخلت الخدمة، إلى جانب طائرات الهوك، والجاجوار، والطائرة العمودية «سوبر لينكس ٣٠٠» والعمودية «ان اتش ٩٠» التي تقوم بمهام عديدة بما في ذلك تنفيذ المهام القتالية والابرار الجوي والبحث والانقاذ واسناد البحرية السلطانية العمانية في حماية السواحل العمانية وخدمات اسناد المواطنين في المناطق الوعرة.

وبينما تعد قاعدة المصنعة الجوية من أحدث المشاريع القادرة على استقبال المقاتلات الحديثة، فإن سلاح الجو السلطاني العماني الذي يشارك في العديد من التمارين الجوية مع اسلحة الجو في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومع دول صديقة أخرى لاكتساب مزيد من الخبرات تعاقد عام ٢٠٠٧ لشراء طائرتي ايرباص (٣٠٠ - ٣٢٠ A) لتحلان محل بعض طائرات النقل المستخدمة لديه.

(الصفحتان التاليتان)
طائرات ((أف ١٦))
إضافة حديثة للدفاع عن
سواء الوطن وأرض العزة
والإباء.





والخدماتية، من أهم المنشآت العسكرية البحرية في السلطنة، كما تم اعتماد مركز التدريب البحري بها من قبل مؤسسة الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإنه تم الاتفاق على بناء ثلاث سفن للبحرية السلطانية العمانية تقوم به الشركة البريطانية (فوسبر ثورنيكروفت) وذلك في إطار التحديث المستمر والارتقاء بالقدرة القتالية لها، كما قامت البحرية السلطانية العمانية بالتعاون مع عدد من بحريات الدول الصديقة بتنظيم التمرين البحري «خنجر حاد ٢٠٠٨» في المياه الإقليمية العمانية في مايو ٢٠٠٨.

الحرس السلطاني العماني:

هو أحد الأسلحة المهمة في المنظومة العسكرية العمانية حيث تتوفر له كفاءة وقدرة قتالية عالية بما يضمنه من وحدات مشاة ومدفعات ومدفعية مزودة بالنظم والمعدات والأجهزة المتطورة، ويقوم الحرس السلطاني العماني بتدريب منتسبيه على كافة النظم والمعدات. وعقد الدورات التخصصية لمختلف المستويات، وتسعى كلية الحرس السلطاني العماني التقنية إلى رفد الحرس وأجهزة الدولة الأخرى بالكوادر المؤهلة تأهيلاً تقنياً رفيع المستوى حيث تمنح نفس الشهادة التي تمنحها الكليات التقنية في المملكة المتحدة، وإلى جانب الأوركسترا السيمفونية السلطانية العمانية التي تضم العديد من المواهب العمانية الشابة المدربة، يضم الحرس السلطاني العماني فريق الخوذات الحمراء الذي يقوم بتقديم العروض الرياضية الشيقة في العديد من المناسبات إلى جانب مهامه المنوطة به.

وحدات خدمية أخرى:

تقوم الخدمات الهندسية بوزارة الدفاع بدور حيوي من خلال الدعم الفني والهندسي للتمارين العسكرية، وتوفير الخدمات الضرورية ومرافق البنية الأساسية في المنشآت العسكرية وصيانتها،

كما تقوم بتنفيذ بعض الطرق في محافظات ومناطق السلطنة المختلفة منها على سبيل المثال طريق «رملة شعيت - ميتان» في الربع الخالي، كما قامت بتدشين مشروع معدات البناء الشامل في عام ٢٠٠٦ وهو ما يعزز تنفيذ المشاريع المختلفة. تضطلع الهيئة الوطنية للمساحة بوزارة الدفاع بمهام إنتاج الخرائط العسكرية والمدنية وعمليات التصوير الجوي في جميع أرجاء السلطنة ووضع معايير المسوحات الطبوغرافية وإدامة الارشيف الوطني للمواد الجغرافية وتوفير خرائط الطيران وتوفير الاسناد الجغرافي والتدريب في مجال الرسم وإنتاج الخرائط، وقد تم إنشاء معهد علوم المساحة وإنتاج الخرائط بمقر الهيئة ويستقطب المعهد موظفين من الدوائر العسكرية والمدنية المعنية بالمساحة.

على الصعيد الاجتماعي تقوم الخدمات الاجتماعية العسكرية برئاسة أركان قوات السلطان المسلحة بتقديم الرعاية الاجتماعية لضباط وافراد قوات السلطان المسلحة أثناء الخدمة وبعدها لرفع مستوى معيشتهم وتأمين مستقبلهم وتقديم قروض الاسكان لهم، جدير بالذكر ان جلالة السلطان المعظم القائد الأعلى للقوات المسلحة تفضل باعفاء منتسبي وزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العماني الذين هم في الخدمة والمتقاعدین الذين تصل رواتبهم ٣٠٠ ريال وأقل من قيمة القروض المتبقية عليهم لصندوق قروض اسكان قوات السلطان المسلحة إذا كانت ٣٠٠٠ ريال وأقل واعفائهم من ٥٠٪ من قيمة القروض المتبقية إذا كانت أكثر من ٣٠٠٠ ريال عماني. إلى جانب العناية بذوي الاعاقة وتأهيلهم ودمجهم في المجتمع، بالإضافة إلى الرعاية الطبية لهم. وتجدر الإشارة إلى أن السلطنة عضو دائم في الاتحاد العربي لجمعيات المحاربين القدماء وضحايا الحرب.

يقوم التوجيه المعنوي بالتغطية الاعلامية للأنشطة العسكرية والاجتماعية والثقافية لقوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العماني



الحرس السلطاني العماني
متظومة عسكرية حديثة
متكاملة التسليح.

والفنية والتقنية. ومن أبرز هذه المنشآت كلية القيادة والاركان ومدرسة تدريب الضباط، وكلية السلطان قابوس العسكرية، ومدرسة التكوين والإدارة، ومدرسة الاعاشة بالجيش السلطاني العماني، واكاديمية السلطان قابوس الجوية، والكلية الفنية الجوية، ومدرسة القيادة والسيطرة بسلح الجو السلطاني العماني، ومدرسة الاركان البحرية الصغرى، ومدرسة الاسطول، ومركز التدريب البحري، والعديد من المدارس ومراكز التدريب الأخرى لاعداد الكوادر الوطنية في كل المستويات بما فيها المستويات القيادية، كما توفر قوات السلطان المسلحة فرصة الدراسة العليا لتنسبها داخل السلطنة وخارجها.

من جانب آخر تسهم التمارين التعبوية والبيانات العملية التي يتم تنفيذها سواء في اطار قوات السلطان المسلحة أو في اطار تمارين مشتركة مع قوات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الشقيقة والصديقة

واصدار مجلة «جند عمان» وهي مجلة شهرية والمطبوعات الأخرى، واعداد وتقديم التقارير والبرامج العسكرية الاذاعية والتلفزيونية بالتعاون مع وزارة الاعلام إلى جانب العديد من الواجبات والمهام الأخرى بما فيها تسيير بعثة الحج العسكرية سنوياً، وتنظيم المسابقات الارشادية والثقافية. وبينما يجسد متحف قوات السلطان المسلحة بقلعة بيت الفلج تاريخ العسكرية العمانية ودورها الحضاري قديماً وحديثاً، فإن قطاع تقنية المعلومات هو من أكثر المرافق تطوراً ونموً وعلى نحو يغطي كافة قطاعات وتشكيلات قوات السلطان المسلحة ويقي باحتياجاتها.

المنشآت والتأهيل والتدريب:

تضم قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العماني العديد من المنشآت التعليمية والتدريبية لتأهيل الضباط والافراد في مختلف الاسلحة والتخصصات العسكرية والعلمية

الأخرى في رفع الكفاءة القتالية لوحدها وتشكيلات قوات السلطان المسلحة.

الأنشطة الثقافية

والعلمية والدينية والرياضية :

تعنى قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العماني بتطوير الجوانب الثقافية والعلمية والدينية والرياضية لمنتسبيها. وفي هذا الإطار اقيمت المكتبات والأندية الترفيهية في قيادات وتشكيلات وقواعد قوات السلطان المسلحة، وتم ربط المكتبات من خلال الشبكة الداخلية لوزارة الدفاع، كما تقوم سفينة البحرية السلطانية العمانية «شباب عمان» بزيارات لموانئ الدول الشقيقة والصديقة للتعريف بالسلطنة وإسهامها الحضاري، وقد حققت عدة إنجازات دولية كان أحدثها فوزها بجائزة الصداقة الدولية في سباق السفن الشراعية الطويلة الذي نظم في أغسطس ٢٠٠٨م في بحر الشمال بأوروبا، وبذلك تحصل على الجائزة للمرة الخامسة وهو ما لم يحققه أي سفينة في تاريخ جمعية البحار الشراعية الدولية المنظمة للسباق.

وإلى جانب الحرس على غرس القيم الدينية في نفوس الرجال، تهتم قوات السلطان المسلحة باللياقة البدنية والأنشطة الرياضية لمنتسبيها حيث تم تطوير المرافق الرياضية وصولاً لإنشاء مجمع للرياضة العسكرية ومجمع آخر للرماية، بالإضافة إلى تنظيم المنافسات والمسابقات الرياضية بين فرق وحداتها وتشكيلاتها والمشاركة في المنافسات الرياضية العسكرية على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي هذا الإطار حقق فريق قوات السلطان المسلحة للرماية والمنتخب الوطني للرماية المراكز الأولى في العديد من البطولات الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العماني تضم فرقاً موسيقية على مستوى رفيع من التدريب والأداء وتشارك

في العديد من المهرجانات والمسابقات الدولية. حيث حققت موسيقى الجيش السلطاني العماني مراكز متقدمة خلال مشاركاتها في المسابقة الدولية للمشاة وحمل العصي والعزف بالقرب التي اقيمت بالملكة المتحدة في أغسطس ٢٠٠٨م

مساهمة ملموسة في التنمية :

إلى جانب مهامها ودورها الوطني في حماية الوطن والحفاظ على أمنه ومكتسباته تضطلع قوات السلطان المسلحة بدور مباشر في جهود التنمية نظراً لما يتوفر لها من إمكانات كبيرة ومتطورة، ولوجودها في مختلف مناطق السلطنة، ولتنفيذ مشروعات مثل شق الطرق في المناطق الوعرة والصحراوية، وتأمين احتياجات المواطنين والخدمات الضرورية لهم بما فيها الخدمات الصحية في المناطق البعيدة وذات التضاريس الصعبة. وفي مواجهة الأضرار التي خلفتها الأنواء المناخية الاستثنائية قامت قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العماني بالإسهام بجهود كبيرة لشق الطرق وتوصيل إمدادات الأغذية واناقد المواطنين والمقيمين وإعادة تأهيل الجسور وغيرها مما كان له أثره الطيب في تجاوز ذلك وهو ما أشاد به جلالة السلطان المعظم. وإلى جانب ذلك تقوم قوات السلطان المسلحة بتدريب بعض المدنيين في مجالات الملاحة والاتصالات والإدارة، وكذلك تنفيذ برنامج التربية العسكرية للطلاب والإسهام في مهام البحث والاناقد في حالة الكوارث الطبيعية واناقد الصيادين، وضبط المتسللين وغير ذلك من الإسهامات التي تعزز جهود التنمية في مختلف مناطق البلاد. على صعيد آخر يشكل المتقاعدون من منتسبي قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العماني رافداً آخر لتعزيز جهود التنمية عبر عملهم في القطاع الخاص وتوظيف خبراتهم ومهاراتهم التي اكتسبوها خلال خدمتهم العسكرية. وتقديراً لهذا الدور تم تخصيص يوم السابع من ديسمبر من كل عام يوماً للمتقاعدين من رجال قوات السلطان المسلحة.

سفينة ((شباب عمان))
تفوز بجائزة الصداقة
الدولية للمرة الخامسة.

قوات السلطان المسلحة
ودور مميز في التخفيف من
الكوارث الطبيعية.



شرطة عمان السلطانية يقتظة وكفاءة وتطور

إنطلاقاً من اليقين بأهمية وضرورة تحقيق وترسيخ مناخ الأمن والطمأنينة والأمان على إمتداد ربوع الوطن، كضرورة للتنمية، وكرؤية لحشد كل الطاقات من أجل بناء التقدم والرخاء، تحظى شرطة عمان السلطانية باهتمام ورعاية جلالة السلطان المعظم. ومن ثم استطاعت تحقيق نقلة نوعية في قيامها بواجباتها وأدائها لمهامها، وتيسير خدماتها بيقظة وكفاءة واداء حضاري، وبمستوى مهني رفيع دوماً وتحت كل الظروف مما كان له أثره الطيب في التعاون الوثيق بين شرطة عمان السلطانية وبين المواطنين والمقيمين في الحفاظ على نعمة الأمن والأمان على إمتداد هذه الأرض الطيبة.

وفي هذا الإطار فإن هناك إهتماماً كبيراً ومتواصلاً بالمواطن العماني -رجلاً وامراً- ككادر من كوادر شرطة عمان السلطانية، وكمعامل معها وكمستفيد من خدماتها وهو ما ينسحب بالضرورة على المقيمين والسائحين والزائرين وكل من يتعامل معها أو يتلقى خدماتها.

خدمات اليكترونية متطورة

في الوقت الذي تحرص فيه شرطة عمان السلطانية على الأخذ بما يطرحه التقدم التقني والتكنولوجيا في كل مجالات ومستويات العمل الشرطي إقليمي ودولياً، فإنها استطاعت تصميم موقع حديث ومميز لها على شبكة المعلومات العالمية الانترنت هو «www.rop.gov.om» يمكن من خلاله معرفة ما تقدمه شرطة عمان السلطانية من خدمات وسبل الحصول عليها وإنجازها بالفعل تمثيلاً مع متطلبات الحكومة اليكترونية. وخلال عام ٢٠٠٧ زار الموقع ٩٧٠, ٥٥٨, ٣١ زائراً. كما تم تدشين خدمة اليوابات اليكترونية بمطار مسقط الدولي لتسهيل إجراءات المسافرين وضمان انسياب حركة الركاب، إلى جانب إدخال خدمة تحصيل رسوم

الخدمات عن طريق بطاقة السحب الآلي، وإستخدام الاستمارة اليكترونية للحصول على التأشيرات والرد على الاستفسارات وشرح المرفقات.

وإلى جانب ذلك تم إستحداث صناديق المعاملات للشركات لتقديم طلبات التأشيرات من خلال هذه الصناديق، كما تتلقى شرطة عمان السلطانية بعض المعاملات الخاصة بالجوازات والاقامة عن طريق البريد في جميع إدارات وأقسام الجوازات والاقامة في المحافظات والمناطق، وتوفر شرطة عمان السلطانية تسهيلات عديدة لتشجيع السياحة وزيارة الوفود السياحية سواء في فترات المهرجانات أو على مدار العام. والتنسيق مع وزارة السياحة لمواكبة متطلبات الزيادة المطردة في النشاط السياحي في السلطنة والاعداد لإنشاء شرطة الأمن السياحي.

وإلى جانب الخدمات التقليدية في مجال الأحوال المدنية - تسجيل واقعات الميلاد والزواج والوفيات والطلاق - فإنه يتم إصدار البطاقة الشخصية الجديدة للمواطنين كبطاقة ذكية متعددة الاستخدامات، حيث سيكون في مقدور المواطن إستخدامها كبطاقة إنتخاب وبطاقة صحية وغيرها، كما يتم إصدار بطاقة المقيم للوافدين المقيمين في السلطنة والمتحققين بهم من ذويهم. كما تم دمج بطاقة العمل مع بطاقة الاقامة بالتنسيق مع وزارة القوى العاملة تسهياً للأجراءات في إطار تطبيقات الحكومة اليكترونية في السلطنة.

جدير بالذكر أنه تسهياً لذوي الاحتياجات الخاصة والقاطنين في الاماكن البعيدة ولانجاز معاملاتهم دون مشقة بالنسبة لهم، تعمل الإدارة العامة للأحوال المدنية على توفير محطتي تسجيل متنقلتين لانجاز الخدمات التي تقدمها مراكز الأحوال المدنية الثابتة وتقديمها للمواطنين في مناطق تواجدهم. كما تمت زيادة ساعات العمل بمركز الأحوال المدنية في محافظة مسقط لتصبح من السادسة صباحاً حتى منتصف الليل، وبمركزي صلالة وصحار لتصبح من الساعة والنصف صباحاً حتى الساعة والنصف مساءً.



تقديم خدمات ذات مقاييس
عالمية من حيث الكفاءة
والسرعة بشرطة عمان
السلطانية.

إعداد رفيع للكوادر البشرية

الشرطة. إلى جانب التأهيل العسكري لشاغلي الدرجات المدنية الراغبين في التحول إلى الكادر العسكري. وكذلك إعداد رجال الشرطة لشغل الوظائف الأعلى وتنظيم الدورات والبرامج التدريبية للارتفاع بكفاءة منتسبي الشرطة ومواكبة التطور العلمي والتقني في مجالات العمل الشرطي المختلفة. ويفضل هذه الجهود اثبتت الكوادر العمانية دوماً كفاءتها وتفوقها في محافل شرطية عربية ودولية عديدة.

في الوقت الذي تحرص فيه شرطة عمان السلطانية على إعداد وتدريب منتسبيها بكافة مستوياتهم على أرفع المستويات، وبما يمكنهم من أداء مهامهم بكفاءة عالية. فإن الفتاة العمانية انضمت منذ أكثر من ٣٥ عاماً إلى شرطة عمان السلطانية وأثبتت كفاءتها الملموسة أيضاً. وهناك الآن دوريات خاصة للشرطة النسائية في محافظة مسقط كمرحلة أولى.

تعتبر أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة، المؤسسة التعليمية والتدريبية المختصة بإعداد منتسبي الشرطة وفق الخطط والسياسات التدريبية المحددة لذلك. وفي إطار مهامها تقوم أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة بالتدريب الأساسي لرجال الشرطة، وتأهيل وتدريب طلبة كليات الشرطة، وكذلك التأهيل العسكري لمنتسبي الشرطة من حملة الشهادة الجامعية أو ما يعادلها للحصول على درجة الدبلوم في علوم

منشآت جديدة ومعدات حديثة

في إطار التطوير المتواصل لادائها وتيسير خدماتها، تقوم شرطة عمان السلطانية بتحديث وتطوير منشآتها وتشيد منشآت جديدة تتواءم مع التطور العالمي في مجال العمل الشرطي وبما يوفر القدرة على إستيعاب التطور التقني، وتوفير درجة أكبر من الراحة للمستخدمين والمتعاملين مع المرافق المختلفة لشرطة عمان السلطانية.



تدشين الطراد (حرس واحد) التابع لشرطة عمان السلطانية.

جدير بالذكر أن الإدارة العامة للسجون انتقلت إلى مقرها الجديد بولاية سمائل بالمنطقة الداخلية، حيث صمم السجن المركزي الجديد على أحدث المواصفات والمتطلبات العالمية؛ باستخدام أحدث التقنيات، كما تم تزويده بالورش والبرامج المساندة الأخرى اللازمة لاصلاح وتهذيب النزلاء، ويتكون السجن المركزي من سجن للبالغين وآخر للأحداث وثالث للنساء وكل منها وحدة مستقلة بذاتها. ويتم تزويد هذه المنشآت في العادة بالمعدات والتجهيزات الحديثة الملائمة لها.

وبينما جرت عمليات تحديث في منشآت وتجهيزات إدارة طيران الشرطة، بما في ذلك شراء عدد من الطائرات العمودية المزودة بمميزات فنية وتقنيات عالمية، وتأهيل الكوادر اللازمين من الطيارين والملاحين والمهندسين لقيادة هذه الطائرات وصيانتها للقيام بمهامها، دشنت قيادة شرطة المهام الخاصة فريق مطلات

وبينما تم تدشين الطراد «حرس واحد» التابع لشرطة عمان السلطانية في ٢٣ مايو ٢٠٠٨ ليقوم بدوره في تعزيز خدمات الأمن والسلامة البحرية في المياه العمانية، فإنه تم افتتاح المبنى الجديد للإدارة العامة للجوازات والإقامة بولاية السيب عام ٢٠٠٧م، كما يجري العمل لإنشاء مجمع لقيادة شرطة منطقة الباطنة، ومجمع لقيادة شرطة المنطقة الداخلية، وكذلك إنشاء مباني لخدمات المرور في كل من صحار وصور وسمائل والرساتاق، وإنشاء مبنى للمختبر الجنائي كذلك.

وفي إطار قيادة شرطة أمن منشآت النفط والغاز، فإنه يجري العمل في إنشاء مركز شرطة أمن منشآت النفط والغاز لكل من ميناء الفحل في مسقط، وميناء صحار. كما تجري دراسة إنشاء مركز لشرطة أمن منشآت النفط والغاز بميناء قلهاة الصناعي، ومركز آخر بميناء الدقم، وعدد من المشروعات الأخرى.



شرطة عمان السلطانية
ودور حيوي في الحفاظ
على الأمن والأمان في كافة
ربوع الوطن.

السلامة على الطرق

تبذل الإدارة العامة للمرور بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى في شرطة عمان السلطانية وخارجها جهوداً مكثفة من أجل الحد قدر الامكان من الحوادث المرورية والخسائر البشرية والمادية المصاحبة لها، وما يترتب عليها من أعباء اجتماعية وإقتصادية وغيرها، خاصة وأن حوادث الطرق أصبحت من المشكلات العالمية التي تحتاج إلى أكبر قدر من التعاون بين الدول على المستويين الاقليمي (الخليجي) والعالمي.

ومما له دلالة عميقة أن الجمعية العامة للامم المتحدة أقرت في ٣١ مارس ٢٠٠٨ قراراً حول الازمة العالمية للسلامة على الطرق تقدمت به السلطنة بالتعاون مع الاتحاد الروسي. وكانت الجمعية العامة للامم المتحدة قد أقرت في عام ٢٠٠٤ ايضاً وبالإجماع مبادرة عمانية تدعو للتعاون بين دول العالم للحد من حوادث المرور. وبينما شاركت السلطنة في فعاليات «الأسبوع العالمي الأول»

للقفز الحر تابع لإدارة العمليات الخاصة وحماية الشخصيات حيث يقوم الفريق بالمشاركة في العمليات الأمنية التي تتطلب ما يتميز به من مهارات، إلى جانب تقديمه لعروض القفز الحر في المناسبات الوطنية والشرطية.

ودعماً لجهود شرطة عمان السلطانية في الحفاظ على المكاسب والمنجزات الوطنية وعلى أمن السواحل والمياه الإقليمية العمانية، ومكافحة التهريب والتسلل، وتقديم العون والمساعدة، فإنه تم تزويد قيادة شرطة خفر السواحل بعدد من الزوارق السريعة ذات المواصفات التقنية المتطورة، ومن أحدثها الطراد «حرس واحد» المزود بكافة وسائل الأمن والسلامة اللازمة لعمليات الانقاذ وهو قادر على العمل في أصعب الظروف المناخية. ويتم بناء طراد آخر ينضم إلى الخدمة مع نهاية عام ٢٠٠٨م، كما تم انشاء مركز تدريب، بالإضافة إلى إنشاء مبنى جديد لمركز شرطة خفر السواحل بميناء السلطان قابوس.



المرأة الشرطية تقوم
بواجب مهامها لخدمة
الوطن.

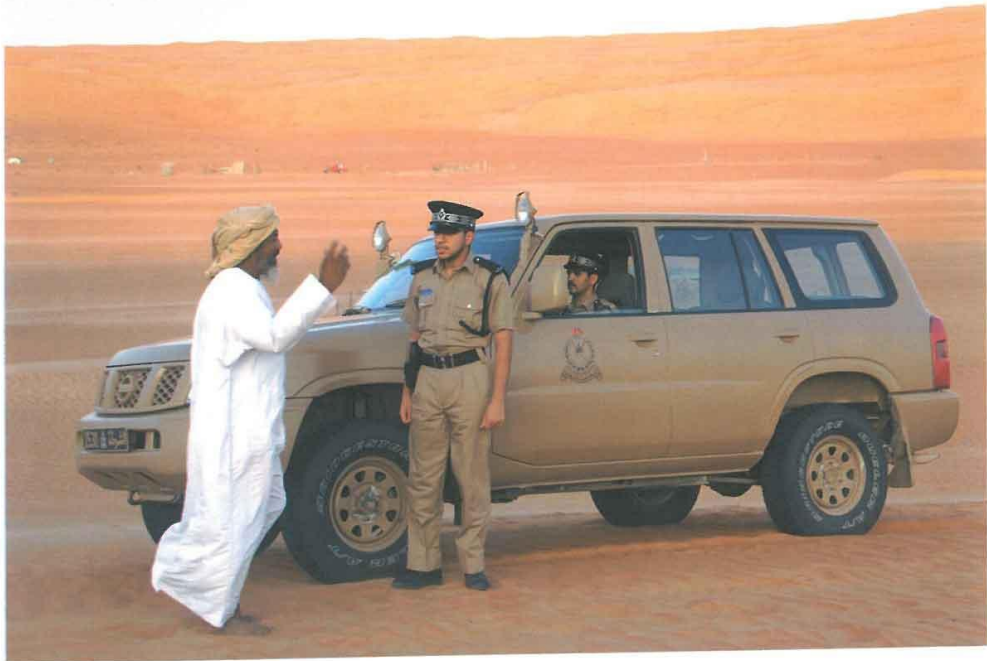
الشرطة في خدمة المواطن
أينما كان.

أفراد من خيالة شرطة
عمان السلطانية يؤدون
مهامهم في حفظ الأمن
والنظام.

تكلفتها بالنسبة للمتضررين، وبعد نجاح هذا النظام في محافظة مسقط تم تعميمه على باقي محافظات ومناطق السلطنة الأخرى إعتباراً من أول مارس ٢٠٠٨م، كما تم إدخال دوريات للشرطة النسائية تقتصر في المرحلة الأولى على محافظة مسقط. من جانب آخر تم افتتاح مبنى جديد لخدمات المرور وهو مزود بعدد كبير من الأجهزة الحديثة والكوادر المدربة، ويقدم خدماته للجمهور على مدار الساعة في مجال الترخيص وتسجيل المركبات، كما تم الانتهاء من مشروع إنشاء مراكز للفحص الآلي للمركبات الذي يتكون من ١٤ محطة أو مركزاً موزعين في محافظات ومناطق السلطنة المختلفة ويتم من خلالها فحص المركبات دورياً، وكذلك فحص الحوادث بأجهزة حديثة تعمل ببرامج الحاسب الآلي، وفقاً لمعايير الفحص الفني العالمية، وهو ما ينعكس إيجابياً على جهود الحد من حوادث الطريق وتحقيق معدلات أكبر للسلامة على الطريق.

للسلامة على الطريق الذي نظّمته الأمم المتحدة في مايو ٢٠٠٧م، فإنه من المقرر أن تستضيف في عام ٢٠١٠م «المؤتمر الدولي حول السلامة على الطريق»، وكانت قد استضافت في فبراير ٢٠٠٧ الاجتماع السادس للسلامة على الطريق وذلك في معهد السلامة المرورية وبمشاركة خبراء ٦٠ دولة، وتقديراً لجهود السلطنة في هذا المجال حصلت على ٥ جوائز للسلامة المرورية عام ٢٠٠٥م من المعهد الهندي للتربية المرورية وعام ٢٠٠٦ من المهرجان الأول للسلامة المرورية الذي نظّمته الأمم المتحدة في جنيف في إبريل ٢٠٠٦ بمشاركة ٣٦ دولة منها ٣ دول عربية فقط. كما أشادت اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (الاسكوا) بجهود شرطة عمان السلطانية في ضبط المرور وذلك في تقريرها في أكتوبر ٢٠٠٦م.

جدير بالذكر أن شرطة عمان السلطانية طبقت نظاماً جديداً لتبسيط إجراءات الحوادث المرورية البسيطة للحد من الازدحام المروري وللحد أيضاً من





الاسعاف والدفاع المدني

ومن أجل تحقيق مزيد من السلامة على الطرق، تعمل شرطة عمان السلطانية، وبناء على توجيهات جلالة السلطان المعظم من أجل توسيع نطاق خدمات الاسعاف لتشمل كل ولايات السلطنة على امتداد السنوات الخمس القادمة. وفي هذا الاطار يجري التوسع في إنشاء مراكز جديدة للاسعاف وتزويدها بالكوادر البشرية المدربة والمركبات المجهزة بأحدث تقنيات الاسعاف، ومن المقرر أن يكتمل ذلك في مطلع عام ٢٠١٢م.

وتغطي خدمة الاسعاف الآن محافظة مسقط وطرقاً رئيسية أخرى بين منطقة الباطنة، ومحافظة ظفار من خلال ١٦ مركزاً إسعافياً منها ٨ في محافظة ظفار و ٨ مراكز أخرى خارجها تركز على الأماكن التي تكثر فيها الحوادث عادة. و سيزداد عدد مراكز الاسعاف مع كل مرحلة من مراحل مشروع إستكمالها في كل الولايات الذي يكتمل عام ٢٠١٢م. كما يجري العمل لتوفير مستشفى متنقل مجهز جيداً لتقديم خدماته عند الضرورة في المواقع التي قد تحتاج إلى ذلك، كما يقوم الطبيب الطارئ بتوفير الخدمات الطبية بما فيها الاسعاف والعلاج للمحتاجين في المناطق الوعرة والتي قد لا تستطيع السيارات الوصول إليها.

وبالنسبة لمرفق الدفاع المدني فإنه في الوقت الذي أثبتت فيه الانواء المناخية الاستثنائية التي تعرضت لها السلطنة في يونيو ٢٠٠٧ الأهمية الكبيرة لتطويره وتحديثه بالمعدات والتجهيزات المتطورة بما فيها مركبات الاطفاء الحديثة، فإن مما له أهمية كبيرة أن جلالة السلطان المعظم أصدر المرسوم السلطاني رقم ٢٧/٢٠٠٨ الصادر في ٢٧/٢/٢٠٠٨ بتعديل قانون الدفاع المدني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩١/٧٦ ونص على أن يستبدل بنص المادة (٢١) من قانون الدفاع المدني المشار إليه النص الآتي: «تشكل

جانب من التدريب على تقديم الخدمات الطبية والإسعاف.

تدريبات ميدانية لعمليّة إنقاذ يودها أفراد من الدفاع المدني بشرطة عمان السلطانية.

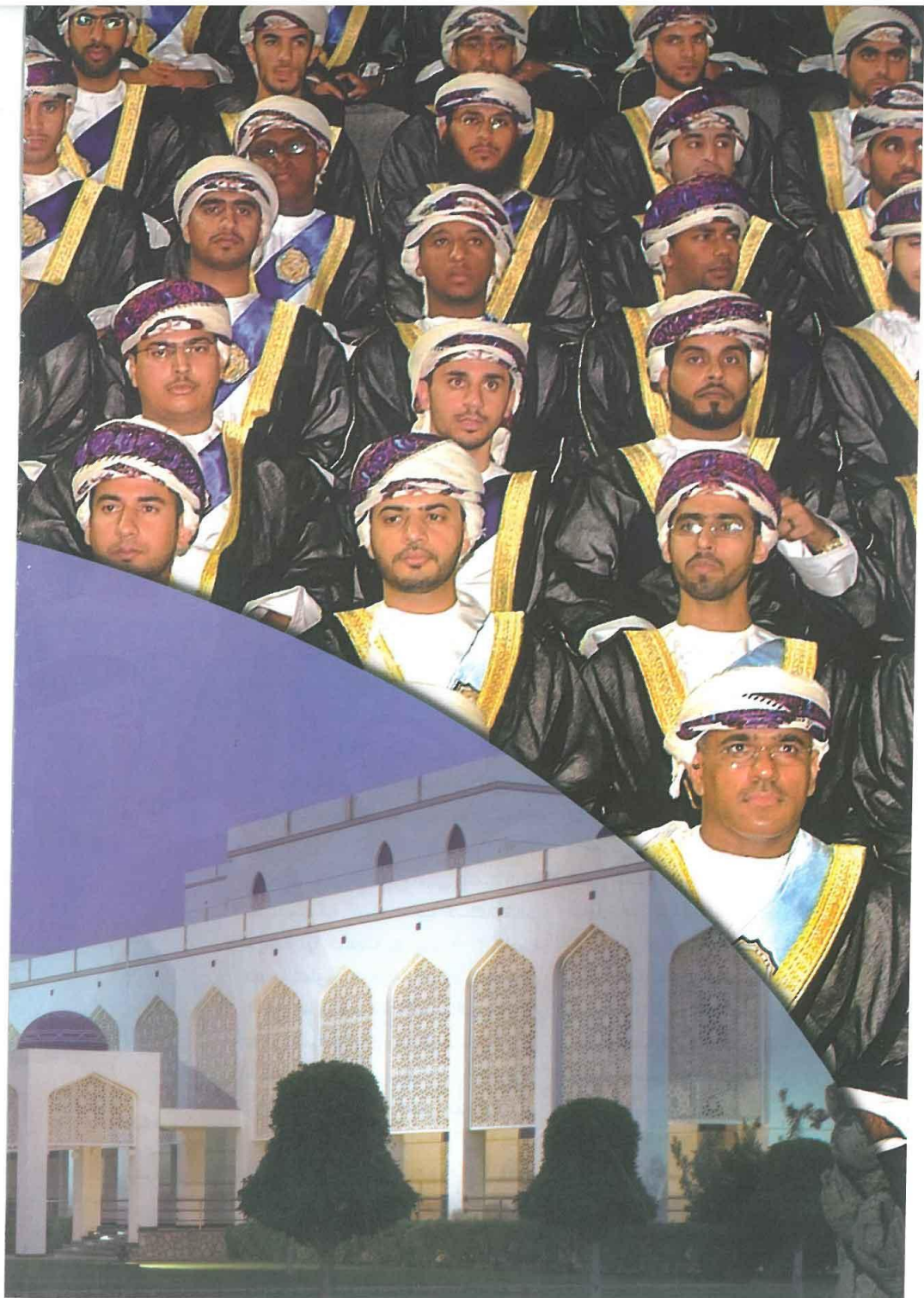
عمان

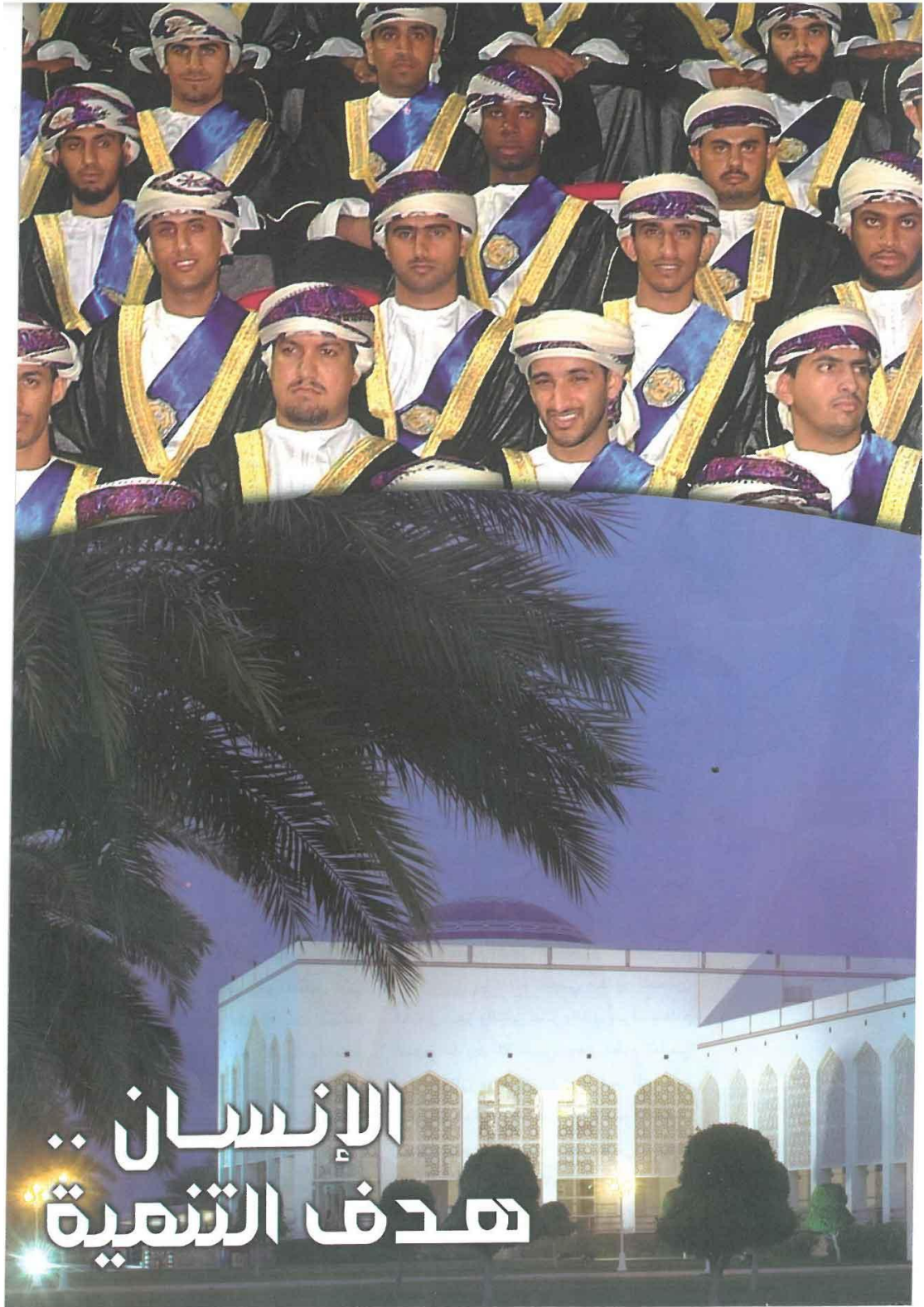
اللجنة الوطنية للدفاع المدني بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح من المفتش العام للشرطة والجمارك». وبينما تم افتتاح عدد من مراكز الدفاع المدني في ولايات الخابورة، ومرباط، وعبري في عام ٢٠٠٦، فإنه تم افتتاح مركز للدفاع المدني في ولاية شُناص بمنطقة الباطنة، وآخر في ولاية سمائل بالمنطقة الداخلية، كما يجري العمل في إنشاء مبنى للإدارة العامة للدفاع المدني.

مركز تنشيط الطوارئ

على صعيد أمن المطارات فإنه تجري عملية توسعة وتحديث مركز تنشيط الطوارئ، وفقاً للمواصفات العالمية المعمول بها في مراكز عمليات إدارة حوادث الطيران، كما تم تشغيل نظام إلكتروني لإصدار التصاريح بمطار مسقط الدولي ومطار صلالة، وتركيب أجهزة تفتيش أكثر فاعلية ودقة بالمطارين، كما تم تحديث وتطوير الأقسام الجمركية ومكاتب التخليص الجمركي في المنافذ البرية وتزويد الإدارة العامة للجمارك بأجهزة كشف الحاويات والمركبات لرفع كفاءة هذه الأقسام والمكاتب، وتسهيل حركة انسياب السلع والبضائع بين السلطنة والدول الشقيقة والصديقة. كما تم ربط الإدارات الجمركية في دول مجلس التعاون آلياً مع مركز المعلومات الجمركي في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالرياض لجمع بيانات التجارة الخارجية للدول الاعضاء.

جدير بالذكر انه في حين تحرص شرطة عمان السلطانية على تقديم مزيد من الخدمات للمواطنين والمقيمين والسائحين والزوار وبأيسر الطرق الممكنة، فإنها تحرص في الوقت نفسه على الالتزام بالقانون وبالسلك الحضاري في تطبيق القانون وبشكل حازم ايضاً وهو ما أدى إلى بناء علاقات طيبة وثقة عميقة ومتبادلة بينها وبين المواطنين والمقيمين والمتعاملين معها وهو ما يعود بالخير والفائدة على الوطن والمواطن.





الإنسان .. هدف التنمية

واصلت السلطنة خلال عام ٢٠٠٨ عملية البناء في المسارات التنموية المختلفة وصولاً إلى عام جديد من أعوام خطتها الخمسية السابعة التي أعطت للبنى الأساسية اهتماماً متزايداً، وعلى كافة الأصعدة، في اقتراب من احتياجات البلاد من الخدمات والأساسيات التي تعود على المواطن بالخير والمنفعة.

وهذا الاهتمام بالتنمية جسد دوماً الاهتمام السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم بالمواطن، على اعتباره حجر الزاوية في أية عملية تنموية، وهو الموجه الأساسي للخطط التنموية الخمسية التي تعمل عليها السلطنة كبرنامج عمل هدفه الأول والأخير المواطن العماني. ونظرة إلى ما تحقق من منجزات تخص الإنسان فإن ملامح تنمية الموارد البشرية دالة على روعة المنجز، والحرص على توفير حياة حرة وكرامة للإنسان العماني، فبدون هذا الإنسان لن تكون للحضارة قيمة، فهو صانعها، وهو المستفيد من حالة الاستقرار والأمن والرفاه المتحققة فيها.

التربية والتعليم

نال التعليم منذ بزوغ فجر النهضة العمانية الحديثة الاهتمام الأكبر من حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه -، وتجلّى ذلك من خلال تأكيد جلالته على أن التعليم هو الهدف الأسمى الذي تسخر له كل الجهود لإفساح المجال لأبنائنا للتزود بالعلم، وهو المنطلق الذي رقد كافة خطط التطوير منذ بدايات النهضة المباركة، ولقد سارت وزارة التربية والتعليم على هذا النهج السامي الحميد، فحرصت على إيجاد تعليم حديث لا يفقد أصالته، ويأخذ بمتطلبات عصر الثقافة والمعلومات عبر تطبيق نظام التعليم الأساسي، جنباً إلى جنب مع نشر التعليم وتجويده والاهتمام بمختلف شرائحه.

وتشير آخر الإحصاءات أن عدد الطلاب في مختلف مدارس محافظات ومناطق السلطنة التعليمية بلغ ما يقارب (٥٦٣,٢٣٦) طالباً وطالبة، فيما بلغ عدد المدارس ما يقارب (١٠٥٢) مدرسة، وعدد المعلمين وصل إلى ما يقارب (٤١,٩٨٩) معلماً ومعلمة، وبالنسبة للمدارس الخاصة فقد بلغ عددها ١٧٤ مدرسة منها ثلاث مدارس عالمية هي: (مسقط، والباطنة، وصحار) ومدرسة واحدة دولية وهي مدرسة الشويفات، كما بلغ عدد الشعب فيها (٢٠٣٢) شعبة بينما بلغ عدد الطلبة المقيدين بها (٣٧٣٧٤) طالباً وطالبة كما بلغ عدد المعلمين (٢٧٩٧) معلماً ومعلمة فيما بلغ عدد الإداريين نحو (٤٨٤) إدارياً.

وبدأت وزارة التربية والتعليم خلال العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ تنفيذ خطط العام الثاني من سنوات الخطة الخمسية السابعة (٢٠١٠/٢٠٠٦م)، ومن أهم ملامحها وإضافة إلى كونها إستمرارا للخطط الخمسية السابقة فإنها تتميز عن سابقتها بكونها تشهد خطوات تنفيذ تطوير التعليم ما بعد الأساسي ممثلاً في الصنفين (١١) و (١٢) إلى جانب التوسع في تطبيق التعليم الأساسي، بالإضافة إلى الاستمرار في تطوير وتحسين نوعية الخدمات التعليمية في ضوء ما أسفرت عنه المؤشرات التربوية ومؤشرات الأداء التي حققتها الخطة الخمسية السادسة.

ومع مطلع العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٧م بدأ تطبيق برنامج تعليمي مُطور للصنفين الحادي عشر والثاني عشر والذي يُعرف بنظام التعليم ما بعد الأساسي، وهو نظام تعليمي مدته سنتان دراسيتان من التعليم المدرسي، حيث يأتي مباشرة بعد مرحلة التعليم الأساسي والتي تستغرق الدراسة فيها عشر سنوات. ويهدف التعليم ما بعد الأساسي إلى الاستمرار في تنمية المهارات الأساسية ومهارات العمل



أنامل الطفولة تكتب أنشودة الحاضر.

التعليم الإلكتروني

عملت وزارة التربية والتعليم على إدخال مفهوم التعليم الإلكتروني ويعتمد على تقديم البرامج التدريبية والتعليمية عبر شبكة الإنترنت بإسلوب متزامن وغير متزامن وباعتماد مبدأ التعلم الذاتي أو التعلم بمساعدة معلم، لذا يعتبر من أهم وسائل التعلم عن بعد، ويقدم بطريقتين، الأولى: نظام الفصول الافتراضية والذي يعتبر استخدام الفصول الافتراضية التفاعلية في التعليم الإلكتروني من الوسائل الرئيسة في تقديم المحاضرات على الانترنت، أما الطريقة الثانية فهي تعتمد على تطبيق نظام التعلم الذاتي.

البوابة التعليمية

حققت وزارة التربية والتعليم إنجازا مهما مع فتح بوابة تعليمية على شبكة الانترنت ضمن أهداف السلطنة للدخول في منظومة الحكومة

والتخطيط المهني لدى الطلاب، بما يهيئهم ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع، وقادرين على الاستفادة من فرص التعليم والتدريب والعمل بعد التعليم المدرسي.

وسعت الوزارة إلى تطبيق البرنامج الوطني الهادف إلى تطوير التعليم وتعلم الرياضيات والعلوم ومفاهيم الجغرافيا البيئية متوأكبا مع التوجهات التربوية العالمية المعاصرة نحو إعطاء المزيد من الاهتمام بهذه المواد الدراسية حيث تمت الاستفادة في إعداد هذا البرنامج من منهجية الدراسات الدولية، كالدراسة الدولية في الرياضيات والعلوم (TIMSS) والدراسة الدولية لإعداد معلم الرياضيات (TEDS-M) ودراسات دولية أخرى مثل PIRLS و PISA وسيتضمن البرنامج نوعية جديدة من الاختبارات تعتمد على المهارات التي اكتسبها الطالب خلال سنوات دراسته بحيث تركز على مهارة التفكير العليا لدى الطالب.

والتي اتضحت معالمها وبنات أهدافها من خلال التواصل بين أركانها مشروع "حاسب محمول لكل معلم" الذي يعد امتدادا ومساهمة في تنفيذ مشروع البوابة التعليمية الإلكترونية ومن خلال هذه الخطوة الكبيرة لوزارة التربية والتعليم فإنه سيتم الاستفادة من الإنترنت وتسهيل



الحصول على المعلومات وستتحقق بساطة الدخول إلى موقع البوابة التعليمية والتي تعمل على ربط أكبر عدد ممكن من جمهور الوزارة بأهدافها من خلال تقديم خدمات إلكترونية وتحديث بياناتهم ، كما أن تعزيز الجودة في العملية التعليمية مهم ، وذلك عن طريق توفير تعليم جذاب تفاعلي باستخدام أدوات وتقنيات

الإلكترونية، وتتيح البوابة التعليمية الإلكترونية التواصل بين أركان العملية التعليمية بمنتهى البساطة في توفير للجهد والمال والوقت، كما مكنت الوزارة من إمداد الوزارات الأخرى بالبيانات المطلوبة بطريقة إلكترونية دقيقة وبالمقابل استقبال البيانات، والسعي إلى الإبداع المهني من خلال توفير إدارة إلكترونية تساعد الموظف على توظيف قدراته للابتكار والإبداع والتطوير في مجال العمل.

وتتكون البوابة التعليمية من أربع إستراتيجيات، وهي النظام الإداري (ويهدف إلى توفير قاعدة بيانات إدارية تنظيمية مع التقارير والإحصائيات المتنوعة والتي يستخدمها جمهور الوزارة كل حسب صلاحياته) والنظام التعليمي المساعد (ويهدف إلى تعزيز العملية التعليمية التعليمية عن طريق إضافة طرق تعليمية جديدة ومختلفة عن الطرق التقليدية، وتمتاز بالجاذبية والتفاعلية، هذا بالإضافة إلى توفير التعليم خارج نطاق الحجرة الصفية، كما سيعمل هذا النظام على إيجاد طرق للمتابعة المستمرة للتحصيل العلمي والسلوكي، وسيعزز من ممارسة الطالب للتقنيات)، والمحتوى التعليمي والثقافي (تحويل جميع المناهج والكتب الدراسية والعلمية والأدبية والتاريخية إلى صيغة إلكترونية جذابة، تمتاز بسهولة التعامل والبحث)، وتدريب المستخدمين (عن طريق مناهج متخصصة).

وقد حققت بوابة سلطنة عمان التعليمية فوزا مستحقا في مسابقة عمان للمواقع الإلكترونية لعام ٢٠٠٧م التي ترعاها هيئة تقنية المعلومات بحصولها على الجائزة الذهبية كأفضل موقع إلكتروني في سلطنة عمان وكذلك الجائزة الذهبية كأفضل موقع تعليمي في السلطنة اعترافا بالخدمات المتميزة التي تقدمها البوابة التعليمية . ومن المشاريع الرائدة في مسيرة التعليمية



استخدام الحواسيب في العملية التعليمية بكافة مدارس السلطنة.

التجربة نجاحها تم تطبيقه في عدد من الولايات بمختلف محافظات ومناطق السلطنة. كما يعتبر مشروع الباطنة جنوب بلا أمية من المشروعات الرائدة في مجال محو الأمية الأبجدية والحضارية ، ويهدف إلى محو أمية جميع الأميين الموجودين بالمنطقة ، وذلك من خلال تنفيذ حملة وطنية شاملة في المنطقة، وهناك أيضا برنامج المدرسة المتعاونة ويهدف إلى محو أمية جميع الأميين القاطنين في الأحياء السكنية التي تخدمها المدرسة والوصول بهم إلى المستوى التعليمي الذي يمكنهم من مواصلة التعلم ، وذلك من خلال تبني المدرسة بجميع طاقمها الإداري والتدريسي عملية تدريس الأميين المستهدفين.

التربية الخاصة

التربية الخاصة في السلطنة حوفاً خلال العقدين الأخيرين ،

متطورة ومبتكرة، وهذا بدوره سيؤدي إلى تحسين عمليات التقويم والتقييم وتطوير المناهج الدراسية وطرق التدريس وجودة التعليم أيضاً. كما يهدف المشروع إلى توفير التعليم خارج نطاق الحجرة الصفية ، عن طريق استخدام التقنيات الحديثة والتي تشكل جزءاً من البوابة التعليمية ، حيث تتمكن بذلك من تطبيق التعلم عن بعد Distance learning ، والتعلم الذاتي Self-paced learning ، وتوفير غرف الدراسة الافتراضية Virtual classrooms والتعليم الجماعي.

بأيدينا نصيغ أحلامنا.

وفي سعيها لمحو أمية غير المتعلمين بادرت وزارة التربية والتعليم بتطبيق العديد من البرامج منها برنامج القرية المتعلمة، وبادرت السلطنة بتنفيذه في مؤتمر وزراء التربية لدول الخليج العربية في العام الدراسي (٢٠٠٤/٢٠٠٥ م) في قرية المريس، بركاء بمنطقة الباطنة جنوب ، وبع



رعاية اجتماعية متكاملة
للأشخاص ذوي الإعاقة.

كما تطبق وزارة التربية والتعليم برنامج معالجة صعوبات التعلم الذي يقدم الخدمات التربوية المناسبة للطلاب ذوي صعوبات التعلم في مدارس التعليم الأساسي بدلا من إحالتهم إلى مدارس التربية الخاصة، حيث بدأ تطبيق هذا البرنامج في العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١م في منطقة واحدة بعدد مدرستين واستمر في التوسع ليصل في العام الدراسي الحالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م إلى ثلاثمائة مدرسة على مستوى السلطنة، كما قامت الوزارة بتطبيق تجربة دمج الطلاب ذوي الإعاقة بفصول ملحقة في مدارس التعليم الأساسي، في منطقتي الباطنة شمال والداخلية بواقع مدرستين في كل منطقة تعليمية (إعاقة سمعية - إعاقة فكرية)، ونظرا لما حققته التجربة من نتائج إيجابية وتربوية فقد تم التوسع في التجربة في العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧م ليشمل أربع مناطق تعليمية (الباطنة جنوب،

والتابع للخدمات التي تقدمها الوزارة للطلاب ذوي الإعاقة يلمس بوضوح النقلة النوعية الواسعة في مختلف المجالات ذات العلاقة برعاية هذه الفئة، والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى تقديم أفضل البرامج والخدمات التربوية والتدريبية والإرشادية لهم، لجعلهم أعضاء فاعلين متفاعلين ومنتجين مواكبين حركة العصر ومتطلباته. ومن أهم المدارس التي تعنى بالتربية الخاصة مدرسة الأمل للصم، ويدرس بها خلال العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م (٢٧٩) طالبا وطالبة في حين بلغ عدد الهيئة التدريسية (٧٨) معلما ومعلمة، ومدرسة التربية الفكرية ويدرس بها (٢٣٥) طالبا وطالبة فيما بلغ عدد الهيئة التدريسية (٦١) معلما ومعلمة، ومعهد عمر بن الخطاب للمكفوفين ويدرس به (١٢٠) طالبا وطالبة في حين بلغ عدد الهيئة التدريسية (٤٣) معلما ومعلمة، ومركز الوفاء لتقنية المكفوفين.

الشرقية شمال، الظاهرة شمال، محافظة ظفار).

التعليم العالي

خطت السلطنة خطوات ثابتة لإيجاد قاعدة متينة للتعليم العالي تستفيد من تطورات العصر، ويجوار التطور الترموي الذي تشهد البلاد، وجاءت التوجيهات السديدة لجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم لتعطي التعليم العالي دفعة قوية للإنطلاق بقوة أكبر، فاتحة السبل التي تسهم في بناء مؤسسات تعليمية ذات مكانة مرموقة ليس على مستوى السلطنة فحسب بل على مستوى العالم، مع إيجاد بنية أساسية ومناخ تعليمي يتمتع بجودة مقننة وفق نظم حديثة.

ونظرة على مسيرة التعليم العالي في السلطنة دالة على ما حققته هذه المسيرة للطالب العماني حيث فتحت له مجالات واسعة في دراسة التخصصات المتناسبة مع احتياجات سوق العمل.

ويمكن القول أن عام ٢٠٠٧ شهد نقلة نوعية لعل من أبرز ملامحها مراجعة المحاور الأساسية للاستراتيجية واستكمال المناقشات حولها مع الجهات المعنية بالدولة تمهيدا لرفعها لمجلس الوزراء الموقر للاعتماد، وتم الانتهاء من إعداد التصاميم الخاصة بإنشاء مبنى الوزارة، وإنشاء قاعات دراسية بكلية العلوم التطبيقية بعبري والبدء في تنفيذ مشروع القاعات الدراسية بكلية التربية بالمرستاق إضافة إلى إعادة تأهيل مرافق وتجهيزات كلية العلوم التطبيقية بصور بعد تعرضها لأضرار بسبب الأنواء المناخية التي أثرت على السلطنة صيف عام ٢٠٠٧.

وأعطت وزارة التعليم العالي اهتماما بمواصلة البعثات الخارجية وواصل الطلبة العمانيون دراساتهم في استراليا ونيوزلندا

والولايات المتحدة وألمانيا لمجموعة من التخصصات التي يحتاجها سوق العمل في السلطنة كالعلوم الطبية والحيوية والتخصصات الهندسية المختلفة واللغات الحية وتكنولوجيا الاتصالات وأمن الشبكات وغيرها من التخصصات المهمة، وتقسم هذه إلى قسمين، بعثات كاملة وعددها ٦٠ بعثة وبعثات جزئية وعددها ٨٣ بعثة.

وسعت الوزارة إلى توفير بعثات دراسية داخل السلطنة لأبناء أسر الضمان الاجتماعي والدخل المحدود في الجامعات والكليات الخاصة مع متابعة سير دراساتهم وتذليل الصعوبات والمعوقات التي تواجههم طوال فترة دراستهم، وتتحمل الوزارة كافة الرسوم الدراسية عن الطالب إضافة إلى صرف مخصص شهري لطلبة أسر الضمان الاجتماعي، و٧٥ ٪ من قيمة الرسوم الدراسية لطلبة أسر ذوي الدخل المحدود.

وتتولى الوزارة متابعة ٢٧ مكتباً تقدم خدمات التعليم العالي منتشرة في السلطنة منها ٢٢ مكتباً في مسقط، وهي مكاتب خاصة تتولى تقديم خدماتها للمنتسبين في الجامعات والمؤسسات الخارجية.

كليات العلوم التطبيقية :

شهد عام ٢٠٠٧ نقلة نوعية لكليات العلوم التطبيقية، مع صدور المرسوم السلطاني (٢٠٠٧/٦٢) القاضي بتحويل خمس من كليات التربية إلى كليات علوم تطبيقية، وهي كليات صحار وصور ونزوى وعبري وصلالة، وتم قبول ١٦٥٠ طالبا وطالبة في كليات العلوم التطبيقية و٣٥٠ في كلية التربية بالمرستاق، ومن المتوقع أن يشهد العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ طرح تخصصات علمية في كلية التربية بالمرستاق وهي الرياضيات والفيزياء والكيمياء والأحياء واللغة الإنجليزية مع استحداث خمس مختبرات للغة



الإنجليزية وبناء خمسة مراكز لتقنية المعلومات وإنشاء مختبرات للشبكات في الكليات الخمس وإنشاء برنامج حاسوبي للنظام الإداري والمالي خاص بالكليات التطبيقية إلى جانب إعداد لائحة جديدة لتنظيم العمل بهذه الكليات، كما تعمل الوزارة على مشروع تدقيق الجودة لكليات العلوم التطبيقية ومشروع استحداث نظام التعليم الشبكي ومركز التوجيه الوظيفي.

مؤسسات التعليم العالي الخاصة

منذ أن فتح الباب أمام القطاع الخاص للاستثمار في التعليم العالي فإن حركة التطور لم تتوقف لحظة، فقامت مؤسسات التعليم العالي الخاصة بدور مكمل في منظومة التعليم العالي بالسلطنة، وعملت التشريعات والضوابط والمعايير على الارتقاء بالجودة، وجاءت فكرة إنشاء مجلس الاعتماد مؤكدة على أهمية الرقابة المنهجية من خلال القيام بعمليات الاعتماد المؤسسي والبرامجي إضافة إلى وضع الخطط والبرامج المتعلقة بضمان جودة قطاع التعليم العالي في السلطنة، وقدمت الحكومة تسهيلات عديدة ودعم، متواصل لإنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاصة، ومن بينها منح الجامعات الأهلية ٥٠٪ من رأس المال المدفوع بحد أقصى ثلاثة ملايين ريال عماني، وأكدت المكرمة السامية بدعم كل جامعة أهلية بمبلغ ١٧ مليون ريال على الدور الوطني في دعم هذه المؤسسات وأهميتها في البناء التعليمي.

وخلال السنوات الأخيرة الماضية شهد التعليم العالي في السلطنة تطورا ملموسا، فقد بلغ عدد المؤسسات العاملة فيه ٢٤ مؤسسة في العام الأكاديمي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ كما بلغ عدد الطلبة ٢٥٩٨٨ طالبا وطالبة بزيادة ٢٧,٦٪ عن العام الأكاديمي ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ومن المتوقع إنشاء ثلاث جامعات خلال الفترة المقبلة وهي مسقط والشرقية والبحرية، علما

دور حيوي للكليات في تخريج كوادر وطنية ذات مهارات عالية.

همان

أن غالبية مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة ترتبط باتفاقيات تعاون أو ارتباط أكاديمي مع مؤسسات خارجية ذات سمعة معروفة في بلدان عربية وأجنبية لضمان مستوى أكاديمي لخريجها والحفاظ على جودة برامجها.

الكراسي العلمية :

تشرف وزارة التعليم العالي على عدد من الكراسي العلمية وهي كرسي صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد في مجال الاستزراع الصحراوي بجامعة الخليج العربي في المنامة (أنشئ عام ١٩٩٤) وكرسي سلطان عمان للدراسات العربية والإسلامية بجامعة مليبورن الاسترالية (أنشئ عام ٢٠٠٣) وكرسي السلطان قابوس بن سعيد لإدارة المياه والتنوع الاقتصادي بجامعة أترخت الهولندية (أنشئ عام ٢٠٠٥) وكرسي أستاذية سلطان عمان للدراسات الشرقية بجامعة ليدين الهولندية (قيد الإنشاء).

مركز القبول الموحد :

يعمل مركز القبول الموحد على خدمة الطلبة ومؤسسات التعليم العالي، ويقوم بدور كبير في التنسيق مع هذه المؤسسات فيما يتعلق بأسس وشروط القبول الخاصة بكل مؤسسة تعليمية وفق التخصصات والطاقة الاستيعابية لها وإنشاء قاعدة بيانات عن المتقدمين لمؤسسات التعليم العالي وغيرها من الجوانب الهادفة إلى تنسيق الجهود بما يخدم مسيرة التعليم العالي في السلطنة، وعبر التقنيات الحديثة كاستخدام التقنيات الحديثة في الاتصالات، وفي عام ٢٠٠٧ تم استحداث نظام الكتروني لتبادل البيانات أطلق عليه بوابة تبادل البيانات بين مركز القبول الموحد وبين المؤسسات لتبادل البيانات وتوفير الإحصاءات الضرورية، واستحداث بوابة تبادل البيانات بين مركز القبول الموحد والمدارس لتوفير بيانات وإحصاءات لها،

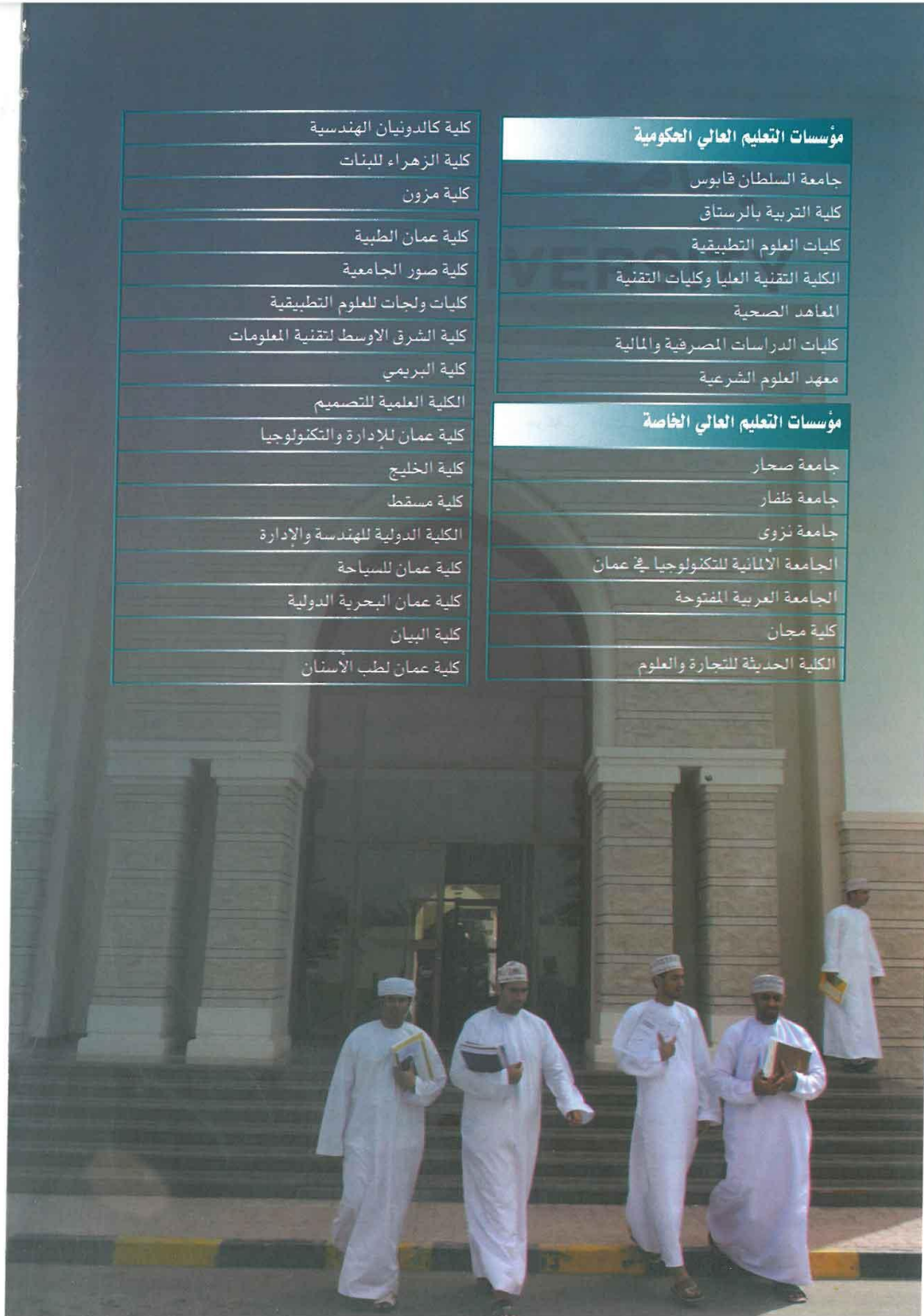
كلية كالدونيان الهندسية
كلية الزهراء للبنات
كلية مزون
كلية عمان الطبية
كلية صور الجامعية
كليات ولجات للعلوم التطبيقية
كلية الشرق الاوسط لتقنية المعلومات
كلية البريمي
الكلية العلمية للتصميم
كلية عمان للإدارة والتكنولوجيا
كلية الخليج
كلية مسقط
الكلية الدولية للهندسة والإدارة
كلية عمان للسياحة
كلية عمان البحرية الدولية
كلية البيان
كلية عمان لطب الأسنان

مؤسسات التعليم العالي الحكومية

جامعة السلطان قابوس
كلية التربية بالرسناق
كليات العلوم التطبيقية
الكلية التقنية العليا وكليات التقنية
المعاهد الصحية
كليات الدراسات المصرفية والمالية
معهد العلوم الشرعية

مؤسسات التعليم العالي الخاصة

جامعة صحار
جامعة ظفار
جامعة نزوى
الجامعة الألمانية للتكنولوجيا في عمان
الجامعة العربية المفتوحة
كلية مجان
الكلية الحديثة للتجارة والعلوم



التي لها علاقة بقضايا التربية والثقافة والعلوم من خلال المشاركة في المحاضرات والندوات التي تقيمها المؤسسات الحكومية المختلفة ، وحرص على تنظيم الندوات والمحاضرات والملتقيات المتعلقة بهذه الجوانب.

الكشافة والمرشدات

لقد كان لصدور المرسوم السلطاني السامي رقم ٢٠٠٧ / ٤١ بشأن إنشاء مديرية عامة للكشافة والمرشدات بوزارة التربية والتعليم أثراً إيجابياً في نمو وتطور العمل الكشفى والإرشادي في السلطنة، مما أعطاهما دفعة جديدة نحو التقدم والاستمرار بفاعلية لتؤدي رسالتها التربوية في أوساط الفتية والشباب، بما يدهم للقيام بدور إيجابي في مجتمعهم، وجاءت مسابقة التفوق الكشفى والإرشادي على كأس الكشاف الأعظم. المقامة على مستوى السلطنة لجميع فرق الكشافة والمرشدات والكشاف المتقدم، والمرشدات المتقدمات، لتكون وساما على صدر كشافة السلطنة ومرشداتها للاحتفاء بهذا الحدث الكشفى المهم بالنسبة لمسيرة الحركة الكشفية في السلطنة.

وعززت الفترة الماضية مشاركة الكشافة والمرشدات في الفعاليات المتنوعة المدرجة في أجندة العمل الكشفى بالسلطنة، وكان أبرزها المخيمات الصيفية للكشافة والمرشدات والتي أقيمت بمحافظة ظفار والمخيمات السنوية للكشافة والمرشدات المقامة في المخيم الكشفى الدائم بنزوى، والمخيم الكشفى الدائم بمخيليف، إضافة إلى تنظيم سلسلة من الاجتماعات واللقاءات التخصصية لكل من المفوضين التنفيذيين، ومسؤولي عشائر الجواله والجوالات بالسلطنة، وأعضاء اللجان الفنية للكشافة والمرشدات، كما نظمت العديد من زيارات المتابعة الميدانية لعدد من المفوضيات الكشفية والإرشادية.

يذكر أن مركز القبول الموحد فاز عام ٢٠٠٧ بجائزة أفضل منتجات الكترونية على مستوى العالم الذي تقدمه مؤسسة ورد سمث اوارد، وذلك بعد إجراءات تحكيم بواسطة ٣٦ محكما من دول مختلفة حيث اعتبروا أن فكرة النظام الالكتروني لقبول الطلبة في مؤسسات التعليم العالي إضافة مهمة إلى رصيد مجتمع المعلومات على المستوى العالمي.

اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم

سعت اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم للإسهام في دفع مسيرة التنمية في ميادين التربية والثقافة والعلوم والاتصال، وواصلت خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ مسيرتها باتجاه الاستفادة بأكبر قدر ممكن من المشاريع والمؤتمرات والندوات التي تهئ للإنسان مناخاً تربوياً وثقافياً وعلمياً، وتعمل على تنمية مواهبه وقدراته الفكرية والحضارية في ظل مجتمع دولي يسعى إلى الحوار والتواصل من أجل السلام والقيم الانسانية النبيلة. وشاركت أمانة اللجنة الوطنية في المؤتمر العام لليونسكو في دورته الرابعة والثلاثين في باريس، وحضرت الاجتماع التسيقي السابع لرؤساء وفود الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي في ١٨ أكتوبر بباريس ، واجتماع أمناء اللجان الوطنية الرابع عشر بالكويت، واللقاء الأول لأمناء اللجان الوطنية ومكتب التربية العربي لدول الخليج العربي .

وأقامت اللجنة عددا من الندوات والحلقات التدريبية في المجال التربوي، وسعت لتحقيق حضور عماني في الفعاليات العربية والدولية بالمشاركة في عدد كبير منها، وقد نالت السلطنة جائزة الإيسيسكو للبحوث في مجال محو الأمية. وتشارك اللجنة باستمرار في إحياء المناسبات المحلية والأيام والمناسبات الدولية



أشبال الكشافة في إحدى برامج التدريب.

الكشافة العربية، من ١٦-٢٢/٦/٢٠٠٧م، كما شاركت الكشافة في اللقاء الدولي العاشر لتبادل الثقافات والتعرف على الحضارات الذي عقده الإقليم العربي للمنظمة الكشافية العالمية بالقاهرة من ٢١/٨ - ١/٩/٢٠٠٧م، وهناك مشاركة كانت في يناير من العام الجاري ضمن اللقاء الدولي للكشافة والعمل الإنساني الذي نظمته جمعية كشافة الإمارات بالشارقة. وتحقيقاً لشعار المشاركة في خدمة المجتمع فإن كشافة السلطنة ومرشداتها نفذوا العديد من المشاريع الخدمية خلال الفترة الماضية فقد نفذت المديرية مشروع تثقيف الأقران بهدف توعية الشباب بالسلوكيات الصحية غير السليمة التي قد يتعرضون لها وكيف يواجهونها، كما بادرت القيادات الكشافية والإرشادية والجوالون والجالات لتقديم خدماتهم التطوعية عقب الأنواء المناخية التي تعرضت لها السلطنة خلال شهر يونيو ٢٠٠٧م.

وشاركت كشافة ومرشدات السلطنة في مؤتمرات وندوات خارجية أبرزها المخيم الكشفي العالمي الـ ٢١ الذي أقيم في بريطانيا خلال الفترة من ٢٧/٧ إلى ٨/٨/٢٠٠٧م، والمؤتمر الكشفي العربي (٢٥) المنعقد في القاهرة خلال الفترة من ١٢-١٧ نوفمبر ٢٠٠٧م، تحت شعار الكشافة والرؤية المستقبلية، والذي عقدته المنظمة الكشافية العربية، والمؤتمر العربي الثامن عشر للمرشدات الذي عقد بتونس خلال الفترة من ١٨-٢٤ مايو ٢٠٠٧م تحت شعار (صوت واحد، يد واحدة)، والذي عقده الإقليم العربي للمرشدات.

ومن المشاركات الدولية الأخرى المشاركة في ندوة المائدة المستديرة الأولى للشابات بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من ٢٥-٣١ أغسطس ٢٠٠٧م، وفي اللقاء السابع لعرفاء الطلائع ورواد الرهوط الذي عقدته جمعية كشافة الإمارات بالتعاون مع المنظمة

وإيماناً بدورها التواصلي مع الحركات الكشفية في العالم فقد استضافت المديرية العامة للكشافة والمرشدات دورة القيادات العربية الاستراتيجية التي عقدت بمسقط بالتعاون مع الإقليم العربي للمرشدات خلال الفترة من ٢٣-٢٩ نوفمبر ٢٠٠٧م، بمشاركة ١٤ دولة عربية، أما دولياً فإن النجاح الملقب كان في تنظيم المخيم الكشفى العالمى الخمسون على الهواء والحادي عشر على الإنترنت للذين تعقدتهما المنظمة الكشفية العالمية سنوياً، وقد تم تنظيم المخيمين هذا العام على المستوى المحلى في ولاية صحار باستضافة من المفوضية الكشفية والإرشادية بمنطقة الباطنة شمال من ٢٠ - ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٧م، وقد حصلت كشافة ومرشدات السلطنة على المركز الأول عالمياً فيهما هذا العام وللسنة الثالثة على التوالي، إضافة إلى تنظيم المخيم الأول للاتصالات والتكنولوجيا خلال شهر مارس ٢٠٠٧م.

وتوجت تلك الجهود بحصول السلطنة على الدرع الماسي في المسابقة الدولية للاتصالات التي عقدتها المنظمة الكشفية العالمية بمناسبة مئوية الكشفية العالمية.

جامعة السلطان قابوس

تعد جامعة السلطان قابوس من أهم الصروح العلمية، ليست في السلطنة بل على مستوى الوطن العربي، سواء من حيث التزامها العلمي أو بمعمارها الراقى المعبر عن الهوية العربية والإسلامية للمكان العماني، ومنذ استقبالها أول دفعاتها عام ١٩٨٦ سعت الجامعة لتأكيد ريادتها العلمية في السلطنة والقيام بدورها في تنمية الموارد البشرية العمانية ورفع مستوى كفاءتها من خلال تقديم نوعية متميزة من التعليم العالي لجميع قطاعات المجتمع. واستحداث برامج للتعليم والتدريب المستمر وسعت الجامعة لفتح آفاق أرحب للتعاون

مع مؤسسات تعليمية أخرى، فقامت خلال العام الأكاديمي المنصرم بتوقيع وتجديد سبع مذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون مع نظيراتها من الجامعات والمؤسسات البحثية الأخرى.

ومضت الجامعة في فتح مزيد من الأبواب أمام خريجي الشهادة العامة، وشهد العام الأكاديمي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ زيادة في عدد المقبولين في مختلف التخصصات والدرجات العلمية حيث وصل عددهم إلى (٢٣٥٦) طالباً وطالبة ليلج عدد الدارسين في الكليات الثمان ١٥١٧٧ طالباً وطالبة، وأضافت الجامعة إلى برامجها الأكاديمية الحالية برامج أخرى على مستوى الشهادة الجامعية الأولى والدبلوم، وشهد العام الأكاديمي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ الموافقة على طرح برنامج البكالوريوس في علم الموسيقى بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية وطرح برنامج الدبلوم العالي في التوجيه المهني بكلية التربية وبرنامج الدبلوم المتوسط في الإحصاء التطبيقي بكلية العلوم، لترفع هذه الإضافات المجتمع العماني بمجموعة من المتخصصين.

وعملت الجامعة على تطوير برامج الدراسات العليا باعتبارها عنصراً أساسياً في دعم وتحديث المجالات البحثية، متبعة منهجية تطويرها لتوسيع قاعدة الدراسات العليا على مدى الأعوام الخمسة عشر الماضية، ويبلغ عدد الطلاب الملتحقين حالياً ببرامج الدراسات العليا ٨٥٢ طالباً وطالبة، كما بلغ عدد خريجي الجامعة من حملة درجة الماجستير ٧٩١ طالباً وطالبة، وأقر مجلس الجامعة مؤخراً عدداً من برامج الدراسات العليا في مجال الدكتوراه حيث يتوقع أن تبدأ كليات العلوم والهندسة والعلوم الزراعية والبحرية والطب والعلوم الصحية في تقديم برامجها خلال العام الأكاديمي ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

ويتمتع البحث العلمي بمكانة بالغة الأهمية ضمن أجندة الجامعة بهدف تطوير العملية التعليمية والارتقاء بالعطاءات التي تقدمها



الزراعية“ وبحث آخر عنوانه ”اكتشاف تسرب النفط في مياه البحر“.

أما على صعيد الأنشطة الطلابية فقد حصل طلاب الجامعة على مراكز متقدمة في المسابقات الأدبية المحلية، وعلى أكثر من مركز في مسابقات خليجية وعربية، وكذلك نالت جوائز ومراكز رياضية أكدت على الطاقات الموجودة في الجامعة، حيث لم تقتصر على بطولات محلية فقط بل بتفوقها في المشاركات الخارجية.

يذكر أن جامعة السلطان قابوس تتضمن ثمانى كليات هي: العلوم، والتربية، والهندسة، والآداب والعلوم الاجتماعية، والتجارة والاقتصاد، والعلوم الزراعية والبحرية، والطب والعلوم الصحية، والحقوق، وتمنح الجامعة الدرجات العلمية التالية: البكالوريوس والدبلوم العالي والمجستير والدكتوراه.

المستشفى الجامعي

يقدم مستشفى جامعة السلطان قابوس التعليمي خدمات تخصصية دقيقة، ويوجد به مركز زراعة النخاع العظمي ووحدة تشخيص وعلاج أمراض النوم، ووحدة العلاج باليود المشع وجهاز الميكروسكوب الإلكتروني وجهاز حساب تدفق الخلايا، وهذه التخصصات يمتاز بها مستشفى الجامعة عن غيرها من مستشفيات السلطنة.

ويواصل المستشفى تطوير العمل به من خلال إدخال تخصصات طبية دقيقة كتخصص مخ وأعصاب الأطفال وروماتيزم الأطفال وأمراض السكري للأطفال وجراحة الشرايين وزراعة القرنية وغسيل الكلى.

القطاع الصحي

رفع المستوى الصحي العام للسكان، كان الهدف الذي سعت إليه وزارة الصحة عبر برامج الخطط الخمسية التي بدأت منذ عام

الجامعة خدمة للعلوم والمعارف الإنسانية والهادفة في مجملها للارتقاء بالمجتمع، وفي عام ٢٠٠٧ اعتمدت الجامعة ٧٥ مشروعاً بحثياً أكاديمياً شارك فيها ١٧١ باحثاً مشاركاً ليصبح عدد البحوث الممولة داخلياً في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٧ (٦٤١) مشروعاً بحثياً، وبلغ عدد المشاركين الباحثين نحو ١٨٠٠ باحث في مختلف العلوم والتخصصات، وبتكلفة مالية بلغت ٤,٥ مليون ريال عماني.

وتنوعت المشاريع البحثية الاستراتيجية الممولة من المكرمة السامية لعام ٢٠٠٧ لتشمل أربعة مشاريع، وتم اعتماد بحث ”صيانة واستخدامات المصادر الوراثية النباتية العمانية“ وبحث ”تطوير استراتيجية لإدارة مشاكل مناعة الآفات ضد المبيدات“ وبحث ”مخلفات المبيدات في الزراعة العمانية“ وبحث ”دراسة الحوض الترسيبي الجيزي“ وبحث ”دراسة المناخ الحضري وتلوث الهواء للعاصمة مسقط: مقارنة متعددة المستويات“.

وتوجد بالجامعة ثمانية مراكز بحثية هي: مركز الدراسات والبحوث البيئية ومركز أبحاث الاتصالات ومركز أبحاث النفط والغاز (كرسي شل) ومركز رصد الهزات الأرضية ومركز الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية ومركز أبحاث المياه ومركز الدراسات الكروبيونية بالواقع الافتراضي ومركز الدراسات العمانية.

وتأكيداً لتفوقها العلمي والطلابي فقد نالت الجامعة مراكز متقدمة في مشاركتها الخارجية، علمياً حصلت كلية الهندسة على جائزة أفضل ابتكار بيئي في مسابقة التصميم البيئي الدولية لعام ٢٠٠٦ والتي أقيمت في دولة الامارات العربية المتحدة، والمركز الثاني في مسابقة التصميم البيئي الدولية لعام ٢٠٠٦ عن بحث بعنوان ”استخدام طاقات بديلة غير ناضجة لتحلية مياه البحر للاستخدامات

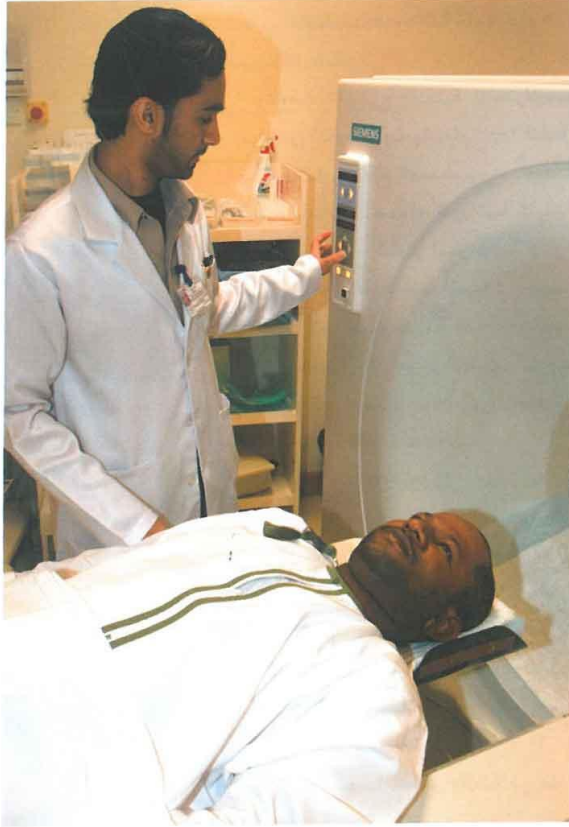
محاضرات ثقافية بجامعة السلطان قابوس.

طالبات جامعات في درس عملي.

عمان

الرئيسية والتي تقدم رعاية طبية للمشاكل الصحية التخصصية وتوفر رعاية أكثر مهارة وتخصصا.

٣- الرعاية الصحية الثالثة التي توفرها المستشفيات الكبرى في محافظة مسقط (المستشفى السلطاني ومستشفى



خولة ومستشفى النهضة) ، وهي تعمل كمستشفيات مرجعية لجميع أنحاء البلاد، كما أن مستشفى ابن سينا بمحافظة مسقط يعد تخصصيا من المستوى الثالث للأمراض النفسية والعصبية. وتشير الأرقام إلى أن مظلة الرعاية الصحية العاملة في السلطنة تتكون من مجموعة

١٩٧٦، موفرة برامج وخدمات عملت على مد المظلة الصحية لجميع أنحاء محافظات ومناطق السلطنة، الأمر الذي انعكس على مؤشرات الوضع الصحي في البلاد.

وكانت السلطنة ووفقا للمقاييس العالمية، وما زالت، من الدول المتقدمة في مجال تحسين حياة سكانها محققة مركزا متقدما في الحفاظ على حياة الأطفال، وفيما حققته في مجال الصحة عموما.

ويعد عام ٢٠٠٧ ثاني أعوام الخطة الخمسية السابعة للتنمية الصحية (٢٠٠٦-٢٠١٠) والتي اعتمدت منهجية التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج، ووضعت في اعتبارها أولويات السياسة الصحية العامة للسلطنة التي تحددها المعلومات المتوافرة عن الوضع الصحي للسكان، وجاءت تلك الخطة متوازية مع التوجهات الخليجية والإقليمية والدولية والتزامات السلطنة إزاءها، وكذلك إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي صادقت السلطنة عليه، وهو يعني بتحقيق ثمانية أهداف تنموية عبر الأعوام من ١٩٩٠ وحتى ٢٠١٥، وسميت في مجموعها "الأهداف الإنمائية للألفية" والتي من بينهما ثلاثة أهداف مرتبطة بالتنمية الصحية بشكل خاص، بينما تساهم الأخرى في تحسين الحالة الصحية للمجتمع.

وتعمل منظومة الرعاية الصحية في السلطنة على ثلاث مستويات متكاملة هي:

١- الرعاية الصحية الأولية الفعالة وعالية الجودة التي تقدمها المراكز والمجمعات الصحية والمستشفيات المحلية التي تغطي كافة محافظات ومناطق السلطنة.

٢- الرعاية الصحية الثانوية التي تقدمها المستشفيات المرجعية الموجودة في جميع محافظات ومناطق السلطنة والمستشفيات الموجودة في بعض الولايات



العناية بالطفل من
أولويات الخدمات
الطبية.

نحو ٢٤١ حالة، وعدد العمليات الجراحية التي أجريت في المستشفيات ٧٩ ألف عملية. وهذه الأدوار جاءت مكملة لجهود حكومية تبدأ من مرحلة ما قبل الولادة مروراً بفترة الطفولة، وقد طبقت السلطنة برنامج التحصين الموسع الذي استهدف الدرن (السل الرئوي) والتهاب سنجابية النخاع الحاد (شلل الأطفال) والدفتيريا والسعال الديكي والتيتانوس والحصبة، إضافة إلى لقاحات ضد التهاب الكبد الفيروسي والحصبة الألمانية والغدة النكافية وطعم المستدبة النزلية النوع ب (هيموفيلس إنفلونزا)، وأمراض أخرى. وفيما تشيد صروح صحية أخرى في عدد من ولايات السلطنة كالمجمع الصحي في ولاية بدبد فان وزارة الصحة وقعت في مارس من عام ٢٠٠٨ على إنشاء خمس مراكز صحية بولاية سمائل بالمنطقة الداخلية ومركز وادي الحويل بولاية محضة بمحافظة البريمي ومركز

مستشفيات يصل عددها إلى ٥٩ مستشفى منها ٤٩ مستشفى تابعة لوزارة الصحة، وبها نحو ٥٣١٤ سريراً بمعدل ٢,٢ سريراً لكل عشرة آلاف من السكان، منها ٤٥٤٤ سريراً تابعة لمستشفيات وزارة الصحة بنسبة تبلغ ٨٥,٥ من جملة أسرة المستشفيات في السلطنة.

كما تتكون المظلة الصحية من مجموعة مؤسسات تقدم الرعاية الصحية الأولية وهي ٢٠٣ مركز صحي وعيادة ومستوصف طبي، تدير وزارة الصحة منها ٦٧ مركزاً صحياً يتضمن أسرة، و٧٢ مركز بدون أسرة، و٢٠ مجمعا صحياً، و٣٠ مستشفى محلياً منتشرة في جميع أنحاء السلطنة تقدم نفس الخدمات تقريباً.

وخلال عام ٢٠٠٧ وبلغت الأرقام أيضاً فان عدد زوار العيادات الخارجية بمؤسسات وزارة الصحة بلغ ١١ مليون شخص، وعدد الحالات المعالجة في الأقسام الداخلية بالمستشفيات

تقديم الخدمات الصحية
لكل مواطن على أرض الوطن
الغالي.

الحق، وتضم مستشفيات المحافظة ٥٢٨ سريرا، ومجمع صلالة الصحي ٢٧ مركزا صحيا، بينها ٢٢ مركزا بها أسرة ولادة.

في المنطقة الداخلية: ستة مستشفيات في نزوى وسمائل وبهلا وأدم وازكي والجبل الأخضر، ويبلغ جملة أسرة مستشفيات المنطقة



٥٤٢ سريرا، وثلاثة مجمعات صحية إضافة إلى ١٥ مركزا صحيا منها ٥ تشتمل على أسرة ولادة. في المنطقة الشرقية: عشرة مستشفيات في صور وأبراء وجعلان بني بوحسن وجعلان بني بوعلي وسناو ومصيرة ووادي دماء والطائيين ووادي بني خالد وسمد الشان وبديعة، وقد قسمت المنطقة الشرقية إلى منطقتين صحيتين: شمال

الدهاريز الصحي بولاية صلالة بمحافظة ظفار ومركز رأس الحد الصحي بولاية صور بمنطقة جنوب الشرقية ومركز وادي بني خالد الصحي بمنطقة شمال الشرقية، وبلغت تكلفتها نحو أربعة ملايين ريال عماني، وفي شهر ابريل تم التوقيع أيضا على إنشاء خمسة مراكز صحية أخرى جديدة وهي: مركز صلالة الغربية الصحي بمحافظة ظفار، ومركز عبري الصحي بولاية عبري بمنطقة الظاهرة، ومركز السوادي الصحي بولاية بركاء بمنطقة جنوب الباطنة، ومركز وادي منقال الصحي بولاية صور ومركز الوايف الصحي بولاية الكامل والوايف بمنطقة جنوب الشرقية، وتكلفت هذه المراكز أربعة ملايين ريال أيضا.

لذا، فإن اتساع رقعة المظلة الصحية كاف لمعرفة ما تقدمه الدولة لعنصرها البشري من رعاية صحية واهتمام، ليس فقط على مستوى العلاج، وإنما أيضا على صعيد التوعية الصحية بتطبيق شعار أن الوقاية خير من العلاج.

وتوزع المظلة الصحية خدماتها على جميع محافظات ومناطق السلطنة، ويدل انتشارها على الاهتمام بكل مواطن، بعد عن مركزية المدينة أو قرب، والأرقام لها دلالاتها أيضا:

في محافظة مسقط: المستشفى السلطاني (٦٢٢ سريرا) ومستشفى خولة (٤٤٧ سريرا) ومستشفى النهضة (٧٤ سريرا) ومستشفى ابن سينا (٧٤ سريرا)، ومستشفى الرحمة للأمراض الصدرية (٢٤ سريرا) ومستشفى قريات (٣٠ سريرا) إضافة إلى مراكز صحية كمجمع بوشر الصحي ومجمع الوطنية الصحي (للنساء والولادة) ومجمع قريات الصحي، تضاف إلى ٢٣ مركزا صحيا من بينها مركزين يشتملان على أسرة ولادة.

في محافظة ظفار: مستشفى السلطان قابوس ويضم ٤٥٠ سريرا، إضافة إلى مستشفيات أخرى في طاقة وطوي أثير ورخيوت وسدح ومدينة



فتاة عمانية تعمل في أحد المختبرات الصحية.

الشرقية وبها ١٢ مركزا صحيا منها ٥ تشتمل على أسرة ولادة، وجنوب الشرقية ويوجد بها مجمعين صحيين و١٥ مركزا صحيا منها ٩ تشتمل على أسرة ولادة، ويبلغ اجمالي اسرة مستشفيات المنطقة الشرقية نحو ٧٨٧ سريرا. في منطقة الباطنة: عشرة مستشفيات، في صحار والرساتق وصحم ووادي بني غافر ووادي الصرمي ووادي مستل ووادي الحواسنة ووادي الحيملي ووادي بني خروص ووادي حبيبي، وقسمت أيضا إلى منطقتين صحيتين هما، شمال الباطنة (مجمع صحار الصحي و٤ مجمعات صحية و٩ مراكز صحية منها ٣ تشتمل على أسرة ولادة) وجنوب الباطنة (مجمعان صحيان و٨ مراكز صحية تشتمل على أسرة ولادة) ومجموع الأسرة في منطقة الباطنة ٧٦١ سريرا.

كوادر وطنية مؤهلة تعمل في مختلف مجالات القطاع الصحي.

القوى العاملة

أكدت الرؤية السامية لجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، وفي مناسبات عدة، على أهمية وجود المواطن العماني في مواقع

في منطقة الظاهرة: ثلاث مستشفيات في عبري وينقل وتنعم، ويبلغ مجموع الاسرة فيها



القوى العاملة الوطنية
أثبتت كفاءتها في العمل
بالقطاع الخاص.

على أخذ مواقعها في سوق العمل المحلي.
وتماشيا مع سياسة فتح فرص العمل أمام
المواطنين قامت وزارة القوى العاملة بتعيين
عدد من المهن عبر برنامج مدروس.

التدريب والتشغيل

يعتبر التدريب والتشغيل وتوفير فرص
العمل للقوى العاملة المحلية من أهم الأهداف
التي تسعى وزارة القوى العاملة إلى ترجمتها
إلى واقع عملي، وتحقيقها من خلال الجهود
المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص ومختلف
الجهات المعنية في البلاد، ونتيجة لذلك تحققت
العديد من الإنجازات في مجال التشغيل حيث
تم توفير العديد من الفرص أمام الباحثين
عن عمل في مختلف التخصصات بالقطاع
الخاص، كما تم أيضا اتخاذ العديد من الآليات
والإجراءات المتعلقة بفتح المجال أمام الشباب
العُماني للدخول في سوق العمل.

العمل دون ترفع، حيث أن العمل الشريف تأمر
به القيم الأخلاقية والدينية، وكذلك ظروف
الحياة المستوجبة لإيجاد مصدر رزق يستوعب
الطاقات بما يخدم المسيرة التنموية للبلاد.

وتوصلا مع الدعم الحكومي المقدم
لمؤسسات التعليم الخاص فإن الدعم للقطاع
الخاص العُماني اكتسب مجموعة من الملامح
أبرزها توفير الطاقات البشرية العُمانية لتكون
رافدا لهذا القطاع وداعمة لحركة نموه بما يدفع
المسيرة التنموية بخطوات أسرع للأمام.

وبموازاة الدور الحكومي لفتح أبواب الفرص
أمام القوى العاملة الوطنية فإن الرؤية السامية
أكدت دوما على تأهيل الكوادر الوطنية لتصبح
قادرة على تحمّل المسؤولية، فالعمل يسبقه علم
وتأهيل وتدريب، وهذا ما قامت به وزارة القوى
العامة عبر مجموعة من اتفاقيات التدريب
التي وقعتها مع شركات ومعاهد متخصصة
لتأهيل الكوادر الوطنية بما يؤهلها لتكون قادرة



تأهيل الكوادر العمانية في مختلف الأعمال المهنية للمساهمة في التنمية.

وطالبة) صلالة (٤٨٧ طالب وطالبة)، وبلغ عدد الخريجين ٢٤٨٧ خريجاً وخريجة.

الشباب والرياضة

كان عام ٢٠٠٧ عامراً بالنجاحات الرياضية التي تؤكد الاهتمام المتواصل بالقطاع الشبابي من قبل القيادة الحكيمة لجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم والتي وضعت الشباب ضمن أولوياتها كونهم قوة الحاضر وأمل المستقبل، إضافة إلى كون الشباب يشكلون القطاع الأكبر في المجتمع العماني، وتأتي نجاحات الرياضة العمانية عام ٢٠٠٧ دافعا لنجاحات أخرى متوقعة في عام ٢٠٠٨، ولعل من أبرز الاستحقاقات الرياضية المستقبلية هو استضافة السلطنة لدورة كأس الخليج التاسعة عشر عام ٢٠٠٩م، ويجري خلال هذا العام الاستعداد الأمثل لها عبر مجموعة من الرؤى التي تؤكد كفاءة السلطنة في استضافة أحداث رياضية هامة. وحمل عام ٢٠٠٧ الكثير من الانجازات

وتشير الإحصاءات المسجلة لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية حتى نهاية شهر أبريل من عام ٢٠٠٨ أن عدد القوى العاملة العمانية العاملة في القطاع الخاص والمُسجلين لدى الهيئة بلغ ١٣٨,٦٣٣ عاملاً مقارنة بـ ١١٤ ألف و٣١١ عاملاً بنهاية عام ٢٠٠٦.

التعليم التقني

خلال عام ٢٠٠٧ افتتحت الكلية التقنية بعبري، وهي الكلية السابعة ضمن الكليات التقنية في السلطنة، وجاءت بعد افتتاح الكلية التقنية بشناص التي يدرس بها ٥٠٠ طالب وطالبة من إجمالي عدد المقبولين في الدفعة الأولى بها، وخلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨ شهدت الكليات حفلات تخرج متتالية كانت حصيلة الخريجين منها: مسقط (١٠٣٥) طالبة وطالبة) المصنعة (٢٩٤ طالب وطالبة) نزوى (٣١٩ طالب وطالبة) ابراء (٣٥٢ طالب

(الصفحتان التاليتان)
بات الفنيون العمانيون
المؤهلون جزءاً هاماً
من القوى العاملة في
الصناعات الثقيلة.

فمان







مشاركة السلطنة في
أولمبياد بكين ٢٠٠٨ م.

الفتاة العمانية حاضرة
في المحافل الرياضية
المختلفة.

العماني فقد جاءت أوامر جلالاته حفظه الله لتكون نقطة استرشاد مع انطلاق منافسات أول دوري للمناطق في الألعاب والرياضات التقليدية المقام في صيف عام ٢٠٠٧، تنافست الفرق المشاركة في أربع لعبات تقليدية هي الصياد واليوس واللكد والقريع. ومن الخطوات الأخرى في درب الاهتمام بالقطاع الشبابي إشهار اللجنة العمانية للرياضة الجامعية والتي أوكل إليها وضع البرامج واليات التنفيذ لتفعيل الأنشطة الرياضية التي تمارس في الجامعات والكليات العامة والخاصة، وشهد عام ٢٠٠٧ تدشين البرنامج التدريبي للألعاب البحرية لاختيار عناصر تمثل السلطنة في المحافل الرياضية مستقبلا.

وواصلت وزارة الشؤون الرياضية برامجها المتميزة لتحقيق أكبر استفادة من أوقات الإجازات فجاء برنامج صيف الرياضة متميزا حيث الأسلوب المبتكر لتنفيذ العديد من الألعاب والرياضات تعليميا وتدريبيا لاستثمار طاقات الشباب وصقل مواهبهم،

الرياضية في مختلف الألعاب، على الجانبين الفردي والجماعي، وأكد المنتخب الوطني لكرة القدم على حضوره القوي بين مختلف المنتخبات الأخرى حيث حصد مركز الوصيف في دورة كأس الخليج لكرة القدم المقامة في دولة الإمارات العربية المتحدة مطلع ٢٠٠٧، كما حصدت اتحادات رياضية نتائج مشرفة دالة على التخطيط الجيد، والذي ركز أيضا على المضي في توسيع البنى الأساسية الرياضية.

وسيرا على هذا النهج فقد افتتحت المرافق الإضافية بالمجمع الرياضي بولاية صور من بينها صالة رياضية مغطاة وسكن للفرق الرياضية، ومن المتوقع أن يشهد عام ٢٠٠٨ اكتمال الإضافات والتحسينات على نادي السيب، وعلى الصعيد المستقبلي وقعت وزارة الشؤون الرياضية إتفاقيات إنشاء ثلاث صالات رياضية مغطاة بالمجمع الرياضي بصحار والمجمع الرياضي بنزوى ونادي السيب.

وضمن الاهتمام السامي بالموروث التراثي

وشهدت الفترة من ١٦ يونيو وحتى ٣١ أغسطس فعاليات متنوعة في ٢٥ لعبة موزعة على ٢٥٢ مركز تسجيل في جميع مناطق ومحافظات السلطنة، وأضيفت ألعاب جديدة تركز على القوة البدنية واللياقة والألعاب الشاطئية، ووفرت الوزارة المدربين المختصين والمرافق الرياضية والأدوات المساعدة،



والتي أقيمت في أبريل ٢٠٠٧ بالصين تايبيه، وحصد شبابنا ١٩ ميدالية متنوعة (٥ ذهبيات، ٨ فضيات و٦ برونزيات).

- ميدالية فضية في البطولة الآسيوية لبناء الأجسام المقامة في الصين.

- ونال الفريق الوطني لرفع الأثقال ٢٥ ميدالية متنوعة في مشاركته بالبطولة الخليجية السابعة للرجال والسادسة للشباب لرفع الأثقال المقامة بالكويت.

- حصول المنتخب الوطني للبولينج على المركز الرابع في فئة الزوجي في بطولة تايلند الدولية المفتوحة.

- حقق الفريق الوطني للكريكت كأس بطولة الكريكت مناصفة مع المنتخب الأفغاني وذلك في البطولة التي نظمها مجلس الكريكت الآسيوي بدولة الكويت الشقيقة.

- تحقيق الفريق الوطني لألعاب القوى لرياضة المعاقين ٢٩ ميدالية في المسابقة الخليجية الثامنة لألعاب القوى للمعاقين المقامة بالعاصمة القطرية الدوحة.

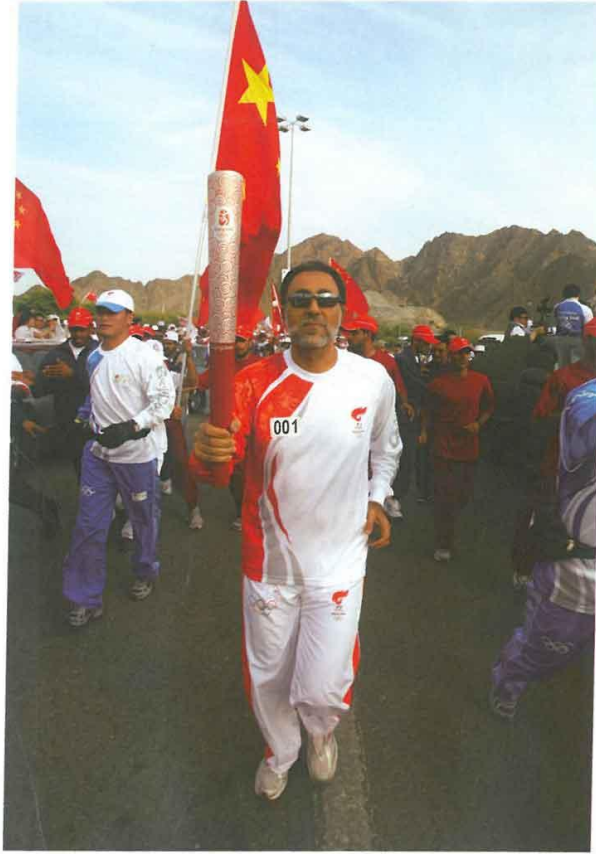
- وكان عام ٢٠٠٧ عام التميز لكرة الطائرة في السلطنة، فحقق المنتخب الوطني لكرة الطائرة بطولة جائزة راشد الدولية لكرة الطائرة المقامة في دبي، وأكد قوته بتحقيقه للمركز الثاني في منافسات الألعاب المصاحبة لدورة كأس الخليج المقامة في أبوظبي، ونال منتخب كرة الطائرة الشاطئية المركز الأول في الدورة المقامة بسوريا، وحقق المركزين الثاني والثالث في الدورة الخليجية العاشرة لكرة الطائرة الشاطئية بمسقط.

- وكانت منتخبات الرماية والفروسية وألعاب القوى حاضرة بقوة في المشهد الرياضي لعام ٢٠٠٧، وحقت عبر مشاركاتها المتنوعة العديد من الميداليات على المستوى العربي، ففي الدورة العربية المقامة بمصر حصد منتخب الفروسية أربع ميداليات ذهبية وبرونزية، ونال منتخب الرماية ذهبية وبرونزية، وحقق فريق التتابع ميدالية

واستحدثت فعاليات خاصة لكل منطقة، وفتحت المجمعات الرياضية أمام الشباب لتحقيق أكبر استفادة من المنشآت الرياضية.. ومن عامل الوقت. ومن أبرز الإنجازات الرياضية التي تحققت خلال عام ٢٠٠٧:

- حصول الفريق الوطني للقوة البدنية على المركز الثالث في البطولة الآسيوية للقوة البدنية

السفينة صحار التي سافرت إلى مدينة كانتون الصينية حيث أحييت ذكرى الرحلات العمانية إلى الصين، عبورا بمدينة مسقط، ثم الشارع البحري حيث أطلقت السفن أبواب التحية للشعلة، وصولا إلى حديقة القرم الطبيعية، نقطة ختام الاحتفالية والتي شهدت تقديم أوبريت فني.



فضية، ونال منتخب ألعاب القوى ذهبية وبرونزية في الدورة العربية الثانية لألعاب القوى للشباب المقامة بسوريا، وفي البطولة العربية الخامسة عشر لألعاب القوى بالأردن حقق المنتخب الوطني ميدالية فضية.

- وكانت الفتاة العمانية حاضرة في المحافل الرياضية المختلفة، فلاعبة التنس فاطمة النبهانية حققت (في فئة الزوجي) ذهبية الدورة العربية العشرين للشباب تحت ١٨ سنة بالقاهرة ومثلها فعلت عزة الهنائية التي نالت ذهبية فئة الزوجي بالدورة الخليجية تحت ١٤ سنة، هذه النجاحات أكدت فتيات منتخبنا الوطني لألعاب القوى للناشئات بالعاصمة البحرينية المنامة حيث حصدن ميداليتين فضيتين ومثلهما برونزيتين.

- وجاءت مشاركة المرأة العمانية متميزة في البطولة الخليجية الأولى لرياضة المرأة التي استضافتها الكويت في فبراير من عام ٢٠٠٨، وتوجت السلطنة بالمركز الثالث في الترتيب العام برصيد ٢٠ ميدالية متنوعة حصدها بطالنتا في الرياضات المختلفة، بما يؤكد أن الاهتمام بالفتاة العمانية متواصل بدعم من الحكومة ومن المجتمع.

الشعلة الأولمبية

خلال شهر أبريل من عام ٢٠٠٨ عاشت مسقط واحدة من أجمل أيامها الرياضية حين استضافت مرور الشعلة الأولمبية على أرضها، وهي العاصمة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي تم اختيارها ضمن ٢٢ عاصمة على مستوى العالم لتشهد هذا الحدث، وقدمت مسقط الحدث كما يستحق حيث تناوب على حمل الشعلة ٨٠ شخصية رياضية منهم ٥٧ شخصية عمانية و٢٣ تم ترشيحها من قبل الشركة الراعية للحدث الأولمبي المقام في بكين، واصطف خمسة آلاف طالب وطالبة على جانبي الطريق الذي تمر به الشعلة من مجسم



التعليم والتدريب غاية ذات أولوية تسير بكل نجاح.

التنمية الاجتماعية

حمل عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ مجموعة من الخطوات الهادفة لتحسين حياة المستفيدين من الرعاية الاجتماعية كآسر الضمان الاجتماعي وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها من الفئات الأخرى التي تتابعت المكرمات السامية لتمنحها قدرة أكبر على مواجهة مصاعب الحياة وارتفاع أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية.

وعملت وزارة التنمية الاجتماعية على تفعيل دورها في المجتمع العماني من خلال إجراء الدراسات والبحوث الفنية والتجارب والمشروعات التطبيقية في مختلف المجالات والظواهر الاجتماعية بالسلطنة لتهيئة فرص التطور الاجتماعي للمواطنين وتوفير مقومات الحياة الكريمة لهم، ووضع الخطط والبرامج للرعاية الاجتماعية للأفراد والأسر، وتقديم الإعانات المادية المناسبة لهم، وفقاً لسياسات المعتمدة، مع العمل على تحسين أحوال آسر الضمان الاجتماعي من النواحي السكنية والاقتصادية والاجتماعية، النهوض

الاحتفاء بمرور الشعلة الأولمبية في مسقط ابريل ٢٠٠٨ م.

بالمجتمعات المحلية بالسلطنة بما يتناسب مع ظروف كل منها وتعميق المشاركة الحكومية والأهلية في المشروعات التنموية والاجتماعية وذلك بالتعاون مع مختلف أجهزة الدولة.

وسعت الوزارة وعبر خطط مدروسة ونتائج ملموسة تطوير العمل الاجتماعي من صيغه وأنماطه التقليدية إلى جمعيات ومؤسسات خاصة للمساهمة مع الأجهزة الحكومية في تحقيق التنمية الاجتماعية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي، مع العمل على بناء قدرات المرأة وتنمية إمكاناتها للمساهمة بدور فاعل في الاهتمام بالأسرة والمجتمع، والاهتمام بقضايا المرأة ووضعها ضمن أولويات وخطط وسياسات التنمية الاجتماعية.

وانبثقت عن اللجنة العليا الرئيسية لخطة التنمية الخمسية السابعة (٢٠١٠ - ٢٠٠٦) لجنة قطاعية دائمة تعنى بالمجالات الاجتماعية من حيث دراسة الظواهر الاجتماعية والبحث في أساليب المعالجة الأنسب لكل حاله، سواء التشريعية، المؤسسية أو الخدمية، ولقد





تدريب المرأة وتأهيلها
لتسهم في تنمية وبناء
المجتمع.

إيجاد مصدر دخل للمستفيدين لرفع مستوى معيشتهم ، وتوظيف إمكانياتهم في القيام بأعمال تعود عليهم بالنفع وتعزز دخلهم، مع تعزيز الشعور بأهمية العمل لكسب الرزق، وتعميق فكر العمل الحر بين المستفيدين، ومساعدتهم في الاعتماد على الذات، وبناء أسر منتجة قادرة على الخروج من مظلة الضمان الاجتماعي مستقبلاً. إضافة إلى استغلال الموارد المحلية والاستفادة منها. وقد بلغ عدد المشاريع المنفذة إلى نهاية عام ٢٠٠٦م (١٠٦) مشروعا وفق برنامج القروض بدون فوائد بمبلغ إجمالي قدره ٢٩٩,٠٤٠ ريال، وحسب المنح ١٧٧ مشروعا بمبلغ ٩١٠,٢٨٠ ريال.

وفي عام ٢٠٠٨ دشنت وزارة التنمية الاجتماعية مشروع أسر ضمانية منتجة بهدف تمكين عدد من الأسر المسجلة في نظام الضمان الاجتماعي والمعاقين ومن في حكمهم اقتصاديا وتحويلهم إلى أسر منتجة تستغني مستقبلاً عن معاشات ومساعدات برامج الضمان الاجتماعي وتساهم في نمو الاقتصاد الوطني. ويتم سنوياً منح أبناء الأسر الضمانية عدد ١٥٠٠

قامت الوزارة بدراسة عدد من المشكلات الاجتماعية التي يعتقد بأنها بدأت تؤثر سلباً على المجتمع ، ورفعت إلى اللجنة القطاعية الدائمة مذكرات باهم المشكلات التي ترى الوزارة انها الأكثر إلحاحاً في التصدي لها في هذه المرحلة منها على سبيل المثال الطلاق ، وجنوح الأحداث وغيرها ، مشفوعة بالبيانات والإحصائيات عن كل منها ، وحزمة من التوصيات والمعالجات الأمثل لها، ومن الجدير ذكره هنا أن معطيات ما تم الحصول عليه من بيانات وإحصائيات لا يمكن الجزم بأن تلك المشكلات قد بدأت تشكل ظواهر في المجتمع ، إلا أن الهدف العام للمعالجات والتوصيات المقترحة هو وضع رؤية مستقبلية في كيفية التعاطي مع تلك المشكلات واحتوائها .

وأضافة إلى الالتزام بتحسين الحياة المعيشية لأسر الضمان الاجتماعي فإن الوزارة ركزت على توفير موارد إضافية لهذه الأسر، وتعتبر مشروعات موارد الرزق أحد البرامج التي تنتهجها الوزارة لتحسين الأوضاع الاقتصادية لأسر الضمان الاجتماعي بهدف



أنشطة رياضية بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة.

نحو حياة صحية ورعاية خاصة للطفل المعوق.

وحظي أبناء الأسر الضمانية بمجموعة من المزايا والتسهيلات ومنها المكرمة السامية التي تفضل بها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم بمنح عدد من الأسر الضمانية في عام ٢٠٠٥م عدد ٢٢,٤٥٤ قطعة أرض سكنية وسكنية تجارية مما يساعد تلك الأسر لتحسين وضعها المعيشي ، وتوفير الأدوات المدرسية المقدمة بمكرمة سامية لأبناء أسر الضمان الاجتماعي في مراحل التعليم المختلفة، كما تصرف مساعدات مادية لأسر الضمان الاجتماعي أثناء الجولات السامية في المناطق التي تشملها الجولة، وهناك مكرمات لشهر رمضان ولعيدي الفطر والأضحى ومكرمة أداء فريضة الحج لعدد ٢٠٠ حاج سنوياً. وتقدم الحكومة مجموعة من الإعفاءات لأصحاب الضمان الاجتماعي فيما يخص وزارة الإسكان والكهرباء والمياه وهي رسوم منح الأراضي الحكومية، رسوم الإمتدادات، رسوم تغيير إستعمال الأرض، رسوم تسجيل الأملاك، رسوم الهبة والتنازل، رسوم الرهن وفك الرهن، رسوم سند الملكية، الرسم المساحي، رسم

بعثة داخلية عن طريق وزارة التعليم العالي وذلك بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية حيث تشير بيانات وزارتي الاقتصاد الوطني والتعليم العالي إلى أنه منذ بداية هذا البرنامج من العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١م حتى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧م تم إلحاق عدد ٩١٨٢ طالب وطالبة بالجامعات والكليات الخاصة بالسلطنة بتكلفة مالية مقدارها ٤٨,٢٩٥,٣٦٢ ريال، وقد تخرج من هذا البرنامج حتى العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦م عدد ٢٢٢٥ طالباً وطالبة خصصت المنح الدراسية للطلبة الذين لا تؤهلهم نسبهم للقبول بجامعة السلطان قابوس والكليات والمعاهد الحكومية وفق النظام المتبع. كما يتم استيعاب عدد من هؤلاء الطلبة في الكليات التقنية التابعة لوزارة القوى العاملة ، وجاري متابعة تشغيلهم من خلال الفريق المشكل بين الوزارة ووزارة القوى العاملة لتشغيل القادرين من أبناء أسر الضمان الاجتماعي، وبلغ من تم تشغيلهم في القطاع الخاص من أبناء أسر الضمان الاجتماعي وفقاً لما تقدم حتى إعداد البيان ٤٥٨ أربعمائة وثمانية وخمسين فرداً .

بالكليات التقنية و١٢٣ طالب مراكز التدريب المهني بغض النظر عن نسبة نجاحهم في الشهادة العامة.

الجمعيات

شجعت الوزارة إشهار الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية التي تعمل في الحقل الاجتماعي في مجالاته المتعددة إيماناً منها بأهمية الدور الذي تؤديه ، فأولت اهتماماً كبيراً بدعم دور المرأة العمانية اجتماعياً، وسعت عبر ٥١ جمعية نسائية للتواصل مع قضايا المرأة والطفولة والأسرة، مانحة إياها الأولوية في سلم اهتماماتها وأنشطتها من خلال السعي لتنفيذ البرامج التوعوية والتأهيلية وتقديم الخدمات الاجتماعية بما يسهم في الارتقاء بالمستوى الثقافي والاقتصادي للمرأة والأسرة العمانية.

وتندرج تحت مظلة الوزارة جمعيات مهنية (ليست وظيفية) وتضم أصحاب المهنة الواحدة كالمهندسين والأطباء والاجتماعيين والاقتصاديين والمحاسبين والادباء والصحفيين والمحامين... الخ من ذوي التخصص العلمي الواحد وتسعى إلى الإسهام في خدمة المجتمع من خلال استثمار كفاءات وخبرات أعضائها ، فضلاً عن السعي للارتقاء بمستواهم المهني والثقافي ، حيث بلغ عددها تسعة عشر جمعية .

مراكز الوفاء الاجتماعي

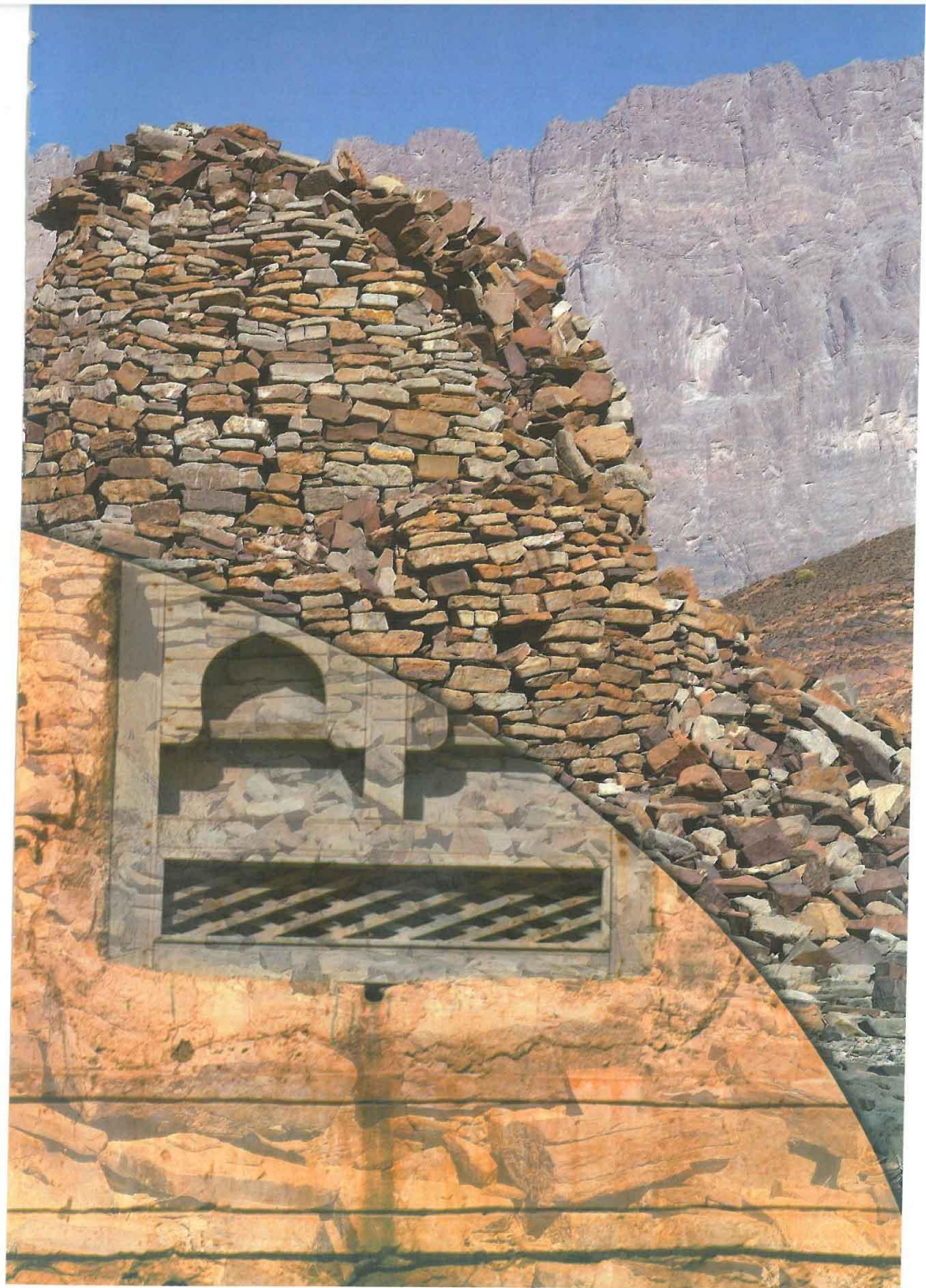
تنتشر مراكز الوفاء الاجتماعية التطوعية في أنحاء السلطنة، وكونها مؤسسات اجتماعية فهي تتولى تقديم خدمات الرعاية والتأهيل للأطفال المعوقين بمختلف أنواع الإعاقة من خلال كادر متطوع ، وتدار من قبل لجنة أهلية برئاسة نائب الوالي للولاية التي يوجد فيها المركز مع ممثلين عن دائرة التنمية الاجتماعية المعنية وأولياء أمور الطلبة المعوقين وممثل لأفراد المجتمع الداعمين للمؤسسات الاجتماعية إضافة إلى المشرفة على المركز وقد بلغت أعداد هذه المراكز ٢١ مركزاً حتى الآن موزعة على ولايات السلطنة .

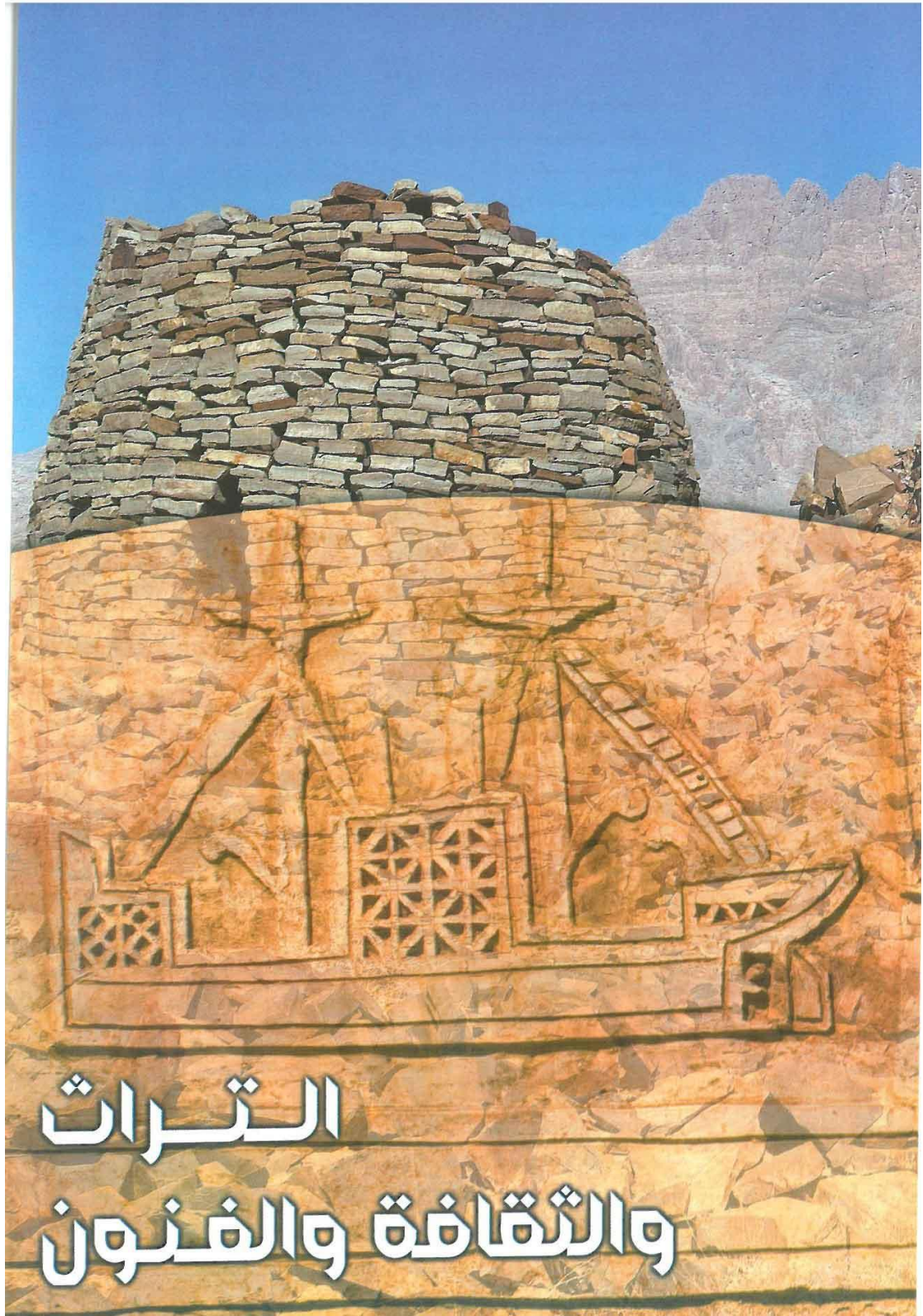
شهادة بيانات عقارية، رسوم صور من مستندات الملف، رسوم المبادلة، وهناك مجموعة أخرى من الإعفاءات كإعطاء الأولوية لأسر الضمان في مسألة بناء أو ترميم مساكنهم، وتخصيص عدد ٦٢ قطعة أرض (سكنية/ تجارية) في مختلف المحافظات والمناطق لإقامة مشاريع استثمارية وسوف تقوم الحكومة ببنائها وإدارتها يعود



ربيعاً لدعم أسر الضمان الاجتماعي .

كما تقوم بعض مؤسسات التعليم العالي الحكومية بتقديم معونات مالية شهرية للطلبة الدارسين بها من أبناء أسر الضمان الاجتماعي مثل جامعة السلطان قابوس والتي يدرس بها خلال العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م ٧٤١ طالب من أبناء أسر الضمان الاجتماعي، إضافة إلى ١٩٣ طالب وطالبة





الثرات والثقافة والفنون

وهو عبارة عن مدافن ترجع للآلاف الثالث قبل الميلاد، فقد تم إجراء حفرة بهذا الموقع بعد تقسيمه إلى قسمين، يحتوي الموقع الأول على مدفتين، عثر بداخلهما على مجموعة من الأواني الفخارية وخرز وقطع لآنية من الحجر الصابوني، أما الموقع الثاني فاحتوى على ١٢

تواصلت جهود الحكومة في مجال المحافظة على التراث والنهوض بالثقافة والفنون في السلطنة، ممثلة في العديد من المؤسسات الرسمية، وذلك بإنجاز العديد من الأعمال والمشاريع ذات العلاقة بمفردات التراث والثقافة والفنون.

حفريات في مواقع قديمة

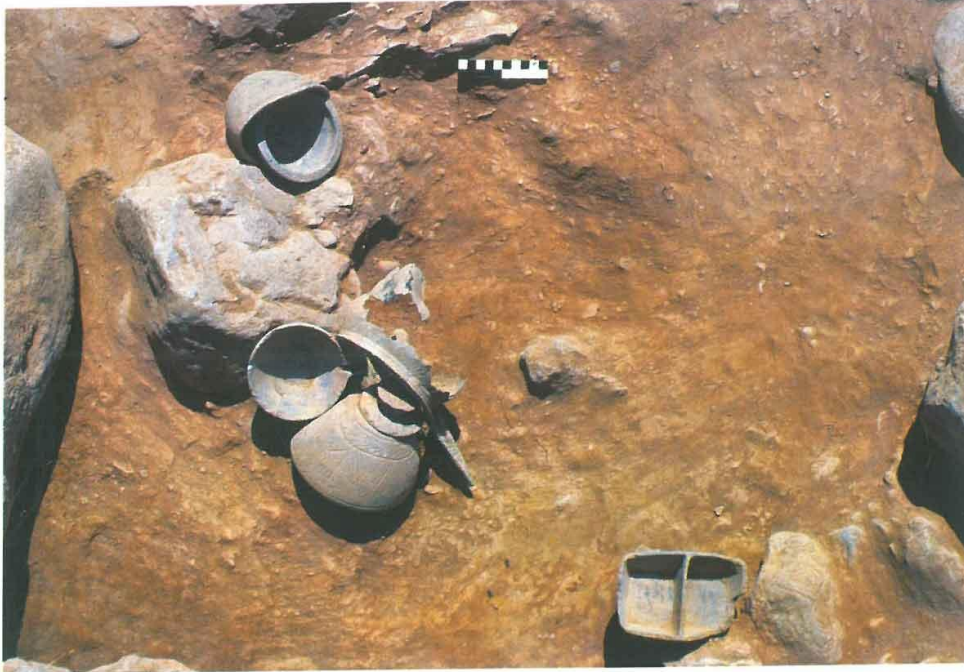
ومحافظة على المواقع الأثرية القديمة أولت الحكومة اهتماما كبيرا ممثلة بوزارة التراث والثقافة في متابعة برامج وخطط التنقيب، وكان من بينها حفرة بوشر المشتركة التي شارك فيها عدد من المتخصصين يمثلون دوائر الآثار في دول مجلس التعاون الخليجي، جاءت أعمالها استكمالاً لما تم إنجازه في الحفيرة الأثرية الخليجية الأولى في ذات الموقع عام ٢٠٠٤م، وتكمن أهمية هذه الحفيرة الإنقاذية في أنها بمثابة توثيق علمي لأحد أهم المواقع الأثرية في مسقط، وذلك بغرض حمايته من التأثيرات التي قد تتجمل جراء أعمال التنمية العمرانية الحديثة التي تسود المنطقة، وتمثل الحفيرة نوعاً من التعاون العلمي البناء بين الوزارات والهيئات المشرفة على الآثار في دول مجلس التعاون الخليجي، ويضم الموقع عدداً من القبور تم التنقيب فيها بواسطة الفريق البحثي الألماني في الثمانينات، ثم بعد ذلك نقب فيها أعضاء الحفيرة الخليجية المشتركة في عام ٢٠٠٤م، أما أهم المعثورات فيه فكانت أدوات من الحجر الصابوني، وقطع لبعض الأواني الفخارية، وخاتم ورؤوس رماح وملقط من البرونز، وبعض الأدوات الصدفية وبعض الخرز.

كما أشرفت الوزارة على العديد من الحفريات في مختلف المواقع القديمة، منها موقع الويهي المر في ولاية بهلا بالمنطقة الداخلية، ويبعد عن قلعة بهلا مسافة ٤ كم،



مدفتا، عثر فيها على هياكل عظمية وقطع فخارية.

وفي موقع بيت المقحم بولاية بوشر بمحافظة مسقط، أقيمت حفرة كشفت عن بقايا جدران لغرفة مستطيلة الشكل يتوسطها تنور، يمتد أنها كانت تستخدم كمطبخ، حيث تم العثور على الكثير من الكسر الفخارية داخل تلك الغرفة



معثورات من الحجر
الصابوني من موقع بولاية
بوشريعود إلى فترة العصر
البرونزي.

وبعض بقايا جرار فخارية، وأواني من الحجر
الصابوني.

وفي موقع البيرين تضررت بسبب النمو
العمرائي ٢٠ مدفنا، وانتشرت تلك المدافن في
بقعة حصوية مستطيلة، أما بالنسبة للفرات
الزمنية فإنها تنقسم إلى فترتين زمنيتين،
بعضها يعود إلى فترة لزق (١٠٠٠ إلى ٤٠٠
ق. م)، وبعضها الآخر يرجع إلى فترة سمد
الشان العصر الحديدي المتأخر (٣٠٠ ق. م)
- ٧٩٣ م)، وفيها تم العثور على بقايا هياكل
عظمية، وكسر فخارية، وخناجر وحراب وفؤوس
برونزية، وخرز صغيرة من الزجاج والعاج
والعقيق، وبعض الأدوات من الحجر الصابوني،
ودبوس برونزي كبير.

وفي موقع سيح المكارم بولاية صجار أجري
مسح شامل للموقع، وتم تقسيمه إلى عشرة
مواقع نظرا لاتساع رقعته، وقياس مساحة كل
موقع مع تسجيل إحداثياتها، وعدد المدافن

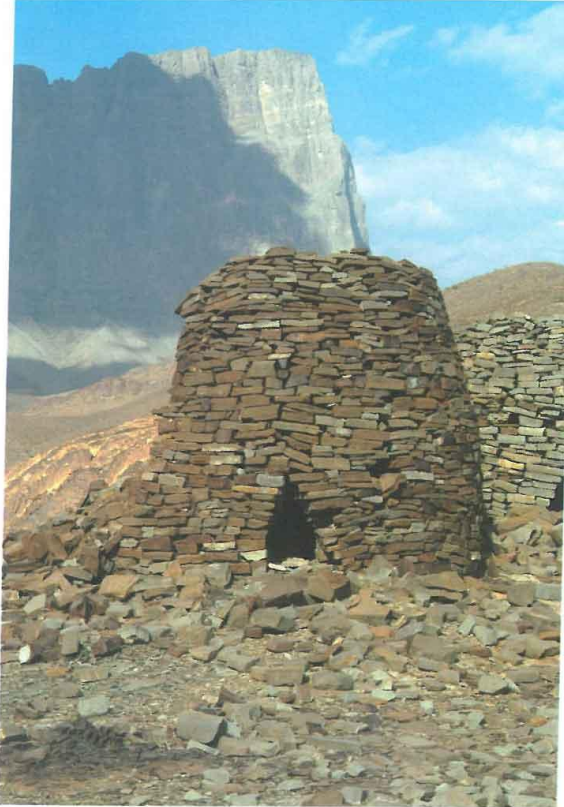
بالإضافة إلى العثور على كمية من الفحم داخل
التنور.

وأجريت تنقيبات إنقاذية لموقع أثري
بقرية الفيقين بولاية منح بسبب إنشاء خزان
مياه بالقرب من هذا الموقع الأثري، وترتب
على ذلك التنقيب في ثلاثة قبور أثرية، فبعد
إجراء التنقيبات تبين أن قبرين يعودان إلى
الفترة المتأخرة من العصر الحديدي (٣٠٠ ق.
م)، أما القبر الثالث فيعود إلى نهاية العصر
النحاسي وبداية العصر البرونزي (٣٢٠٠ -
٢٧٠٠ ق. م)، ومن أهم المكتشفات الأثرية
التي عثر عليها بالموقع: سهام برونزية، وأواني
الحجر الصابوني، وفناجين وكسر فخارية.

وفي موقع الخويار بولاية سمائل أجري
حفر لبعض المجسات الاختبارية داخل أرض
مسورة، للتأكد من احتوائها على شواهد أثرية،
وكانت النتيجة العثور على مدفن أثري متضرر
بشكل كبير احتوى على بقايا هيكل عظمي،

أحد المدافن القديمة في
موقع سمد الشان بولاية
المضيبي يضم فخاريات
ومقتنيات متعددة
الأغراض.

بالكشف عن موقع يضم مستوطنات تشكلت في بداية العصر البرونزي المبكر، وتطل على كهوف حجرية تنتمي لفترة حفيت، وبعد عملية المسح تم العثور على جرة فخارية مستوردة من بلاد الرافدين، تنتمي إلى فترة حفيت التي ترجع إلى (٣٠٠٠ إلى ٢٧٠٠ ق.م.).



وتهدف البعثة إلى دراسة حالة القبور، والبحث في مباني المستوطنات المدفونة، ورسم كل فترة على خارطة رقمية بأبعادها الثلاثية، ليتم الاستفادة منها في إعادة البناء. كما واصلت البعثة البريطانية أعمالها في مشروع (الحجر) بالمنطقة الداخلية، وتتمحور معظم أعمالها بشكل رئيسي في منطقتين هما

التي احتوت عليها، حيث بلغ عدد المدافن بها ما يقارب الألف مدفن، يعود معظمها إلى فترة الألف الأول قبل الميلاد.

وفي موقع حليان بولاية السيب أقيمت حفريات في موقع يعود تاريخه الأثري إلى الفترة الممتدة ما بين (٣٢٠٠ إلى ٢٠٠٠ ق.م)، ويعد الموقع حقلاً من المدافن البرجية، ومدافن خلايا النحل التي تشبه مدافن موقع بات الأثري، ولم تجر لهذا الموقع أية دراسات سابقة باستثناء مسح أجرته بعثة من متحف التعدين الألماني في عام ١٩٩٣ م، بهدف حصر جميع الشواهد الأثرية، وإجراء بعض التنقيبات الأثرية، ودراسة طبيعة حياة سكان هذا الموقع خلال الألفية الثالثة قبل الميلاد.

موقع بات ومسوحات أثرية

استكمالاً لمشروع إعادة تأهيل موقع بات الأثري بولاية عبري تواصل البعثة الألمانية عملها في الموقع، حيث تقوم بأعمال المسح والتنقيب، وذلك بالتعاون مع فريق أثري من جامعة بنسلفانيا وتحت إشراف وزارة التراث والثقافة، شملت الأعمال إجراء حصر لجميع الشواهد الأثرية بالموقع، وتنقيبات في التلال القريبة من الموقع، حيث تم العثور على قبر يعود إلى فترة أم النار، وأسفرت التنقيبات عن اكتشاف بناءين دائريين يعودان للآلف الثالث قبل الميلاد، وعثر فيهما على العديد من اللقى الأثرية، كالأواني الفخارية والسيوف والمدقات الحجرية وأدوات الزينة، كما عثر لأول مرة على حبة لبان، وترافق هذه المسوحات والتنقيبات إعداد الرسومات اللازمة لتسوير الموقع، وسوف يتواصل العمل لمدة سنتين قادمتين.

كما قامت البعثة الفرنسية بمسح أثري في ولاية أدم، أسفر عن العثور على العديد من المواقع تعود لفترة العصر البرونزي، وفي قرية زكيت التابعة لولاية إزكي قامت البعثة الإيطالية



مواقع أرض اللبان

ساهمت عمان في التواصل الحضاري بين الأمم من خلال تجارة اللبان في العصور القديمة، وشكلت بذلك المواقع المرتبطة بهذه التجارة قيمة عالمية استثنائية، وقامت حكومة جلالة السلطان المعظم بجهود مستمرة لصيانة وتأهيل المواقع الأثرية والطبيعية المرتبطة بهذه التجارة لتسجيلها في قائمة التراث العالمي الثقافي والطبيعي، لما تمثله من قيمة إنسانية تخضع لضوابط الاتفاقية الدولية للتراث العالمي والحماية الوطنية، وبذلك اعتبرت مواقع: شصر (وبار)، وخور روري (سمهرم)، ومنتره البليد الأثري، ووادي دوكة (أشجار اللبان)، مواقع تراث عالمي للإنسانية تم بموجبها في عام ٢٠٠٠ تسجيلها تحت مسمى مواقع أرض اللبان. ويقوم مكتب مستشار جلالة السلطان للشؤون الثقافية بالعمل على تأهيل وتنمية مواقع أرض اللبان، من خلال تنفيذ خطط إدارة هذه

وادي بهلا ووادي مليح، ويعمل مشروع الحجر حالياً في برنامج بحث متعدد الجوانب، يهدف إلى الوصول إلى فهم خصائص وبقايا ومواد وتاريخ كل حضارة من الحضارات التي تم التعرف عليها في المواقع الموجودة في وادي بهلا ووادي مليح. وبدأت البعثة السويسرية عملها الأثري بمسوحات في المنطقة الوسطى (الحقف والدقم) في عام ٢٠٠٧م، بهدف الوصول إلى اكتشاف فترة العصر الحجري المبكر في السلطنة، استدلالاً بقطع الصوان المتناثرة في الموقع، والتي تؤرخ إلى أكثر من خمسة آلاف عام مضت.

وتمثلت نتائج هذا المسح في العثور على ٢٣٠ موقعاً، ويجري العمل على وضع خارطة تشمل جميع المواقع التي تمت زيارتها، للقيام بتسويرها، بالإضافة إلى التباحث مع الشركات التي تعمل في منطقة الدقم لوضع آلية للتعاون للحفاظ على تلك المواقع.

متحف أرض اللبان
بصلالة .. المليء بالكنوز
الأثرية الحضارية
الخالدة.

أحد مدافن خلايا التحل في
موقع قريب من بات بولاية
عبري تعود إلى الألف
الثالث ق.م.



جانب من موقع البليد
الأثري في مدينة صلالة.

وتعتبر مثالا رائعا لمدن الموانئ التي أنشئت على الساحل الشرقي الجنوبي للجزيرة العربية. وتشيطا للسياحة الثقافية لهذا الموقع الأثري تم تشييد منتزه يشتمل على منشآت ومرافق لمتحف أرض اللبان، ويتكون من قاعتين: قاعة التاريخ المشتملة على ستة أقسام موجزة لتاريخ عمان من خلال ما تحويه من مواد وشواهد للتراث الثقافي العماني عبر العصور، وقاعة بحرية تتكون من سبعة أقسام، وتحتوي على نماذج مصغرة للسفن العمانية، وموجز لعلاقة العمانيين بالبحر، بالإضافة إلى وجود قاعة الوسائط المتعددة، ويحتوي المكان على معارض لبيع التحف والحرف اليدوية بالتعاون مع الهيئة العامة للصناعات الحرفية، بالإضافة إلى بيت البليد الأثري، ويشتمل المنتزه على برج للمشاهدة ومنصة لمشاهدة الطيور المهاجرة أو المستوطنة التي تتواجد في خور البليد والخيران المجاورة وقوارب للسياح للتنزه في الخور

المواقع، والتعاون مع المؤسسات العلمية والبحثية والجامعات المتخصصة في مجال المسح والتقيب والترميم والصيانة للتراث الثقافي والطبيعي، وكذلك متابعة اللجان المختصة في منظمة اليونسكو، وهناك موسم عمل مبرمجة سنويا لتنفيذ هذه الأعمال، بالإضافة إلى أعمال تطوير وتنمية وتأهيل هذه المواقع، والذي يقوم بتنفيذها المكتب حاليا.

البليد ومنتزهها السياحي

تفيد نتائج الحفريات الأخيرة أن تاريخ مدينة البليد يعود إلى فترات زمنية ما قبل الإسلام، وكانت تمثل مركزا سكانيا رئيسيا منذ نحو ٢٠٠٠ عام قبل الميلاد، وبرزت خلال العصر الحديدي المتأخر كمدينة مركزية نشطة، كما أنها ازدهرت في العصور الإسلامية.

إن السمة الجغرافية لمدينة البليد شبيهة بمدن ساحلية أخرى في عمان كصحار وقلهات،



بقايا أطلال موقع وبار
في شصر بمحافظة ظفار
الموغلّة في عمق التاريخ.

الميلاد إلى الخامس الميلادي أكثر المستوطنات أهمية في فترة ما قبل الإسلام بمحافظة ظفار، وتتوسط مناطق إنتاج اللبان. وتشير الحفريات والمعثورات الأثرية أن هذه المدينة كانت مزدهرة بسكانها، ثرية بتحصيناتها، وكانت إحدى المدن العربية المهمة التي تميزت خلال تلك الفترات التاريخية بعلاقات بحرية متينة مع مناطق البحر المتوسط والهند والخليج والجزيرة العربية.

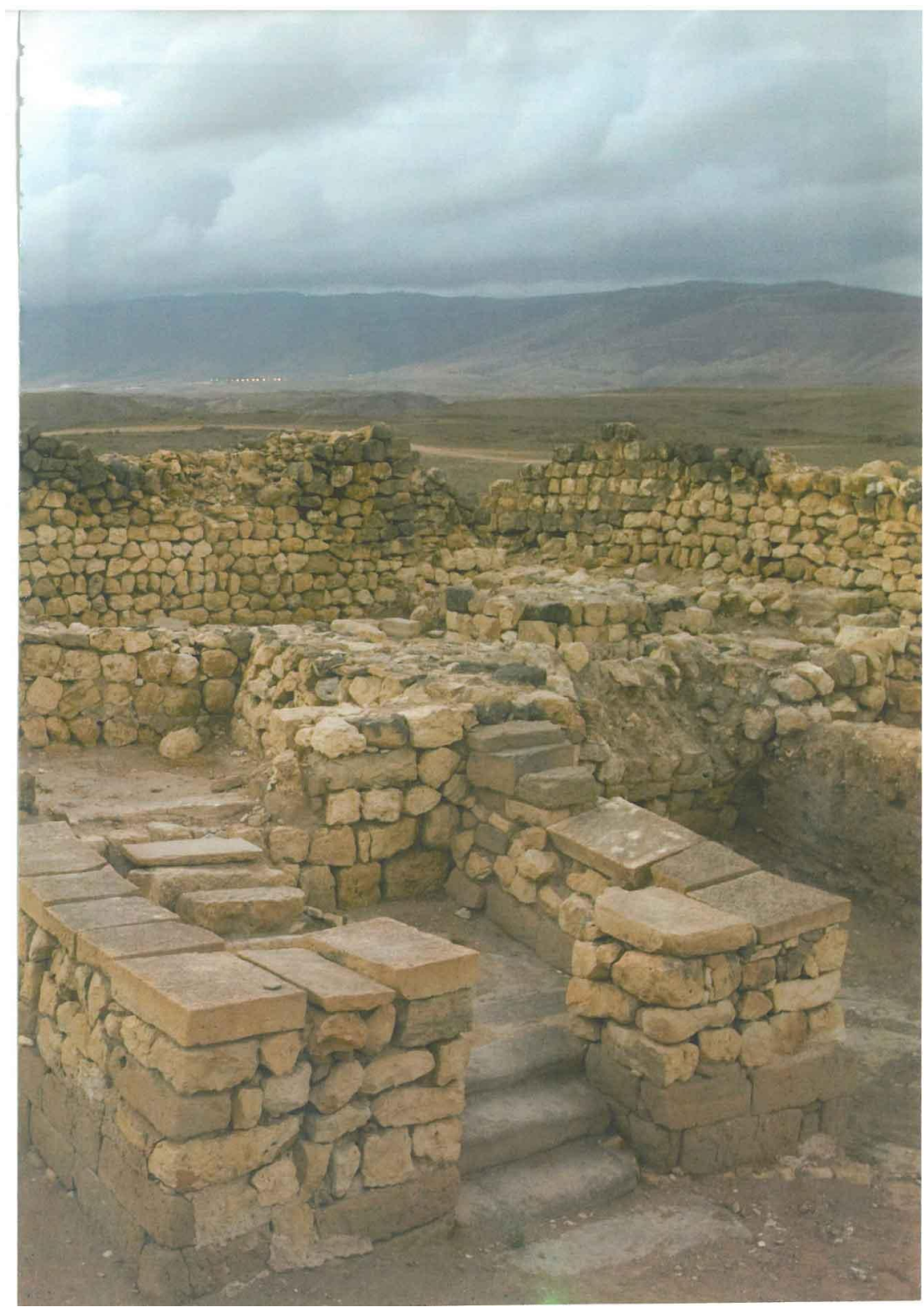
وقوارب للأطفال وممرات للمشاة على ضفة الخور الشمالية، بالإضافة إلى مشتل لشجرة اللبان وحديقة لأشجار جبال ظفار، كما تم إنشاء جسر على خور البليد للعبور إلى الموقع الأثري، وقد تم الانتهاء من إقامة مجسم علمي لوادي دوكه في منتزه البليد الأثري لتعريف الزائر، وتشير الإحصاءات أنه قد زار المتحف خلال عام ٢٠٠٧م ٣٥٠١٩ زائراً.

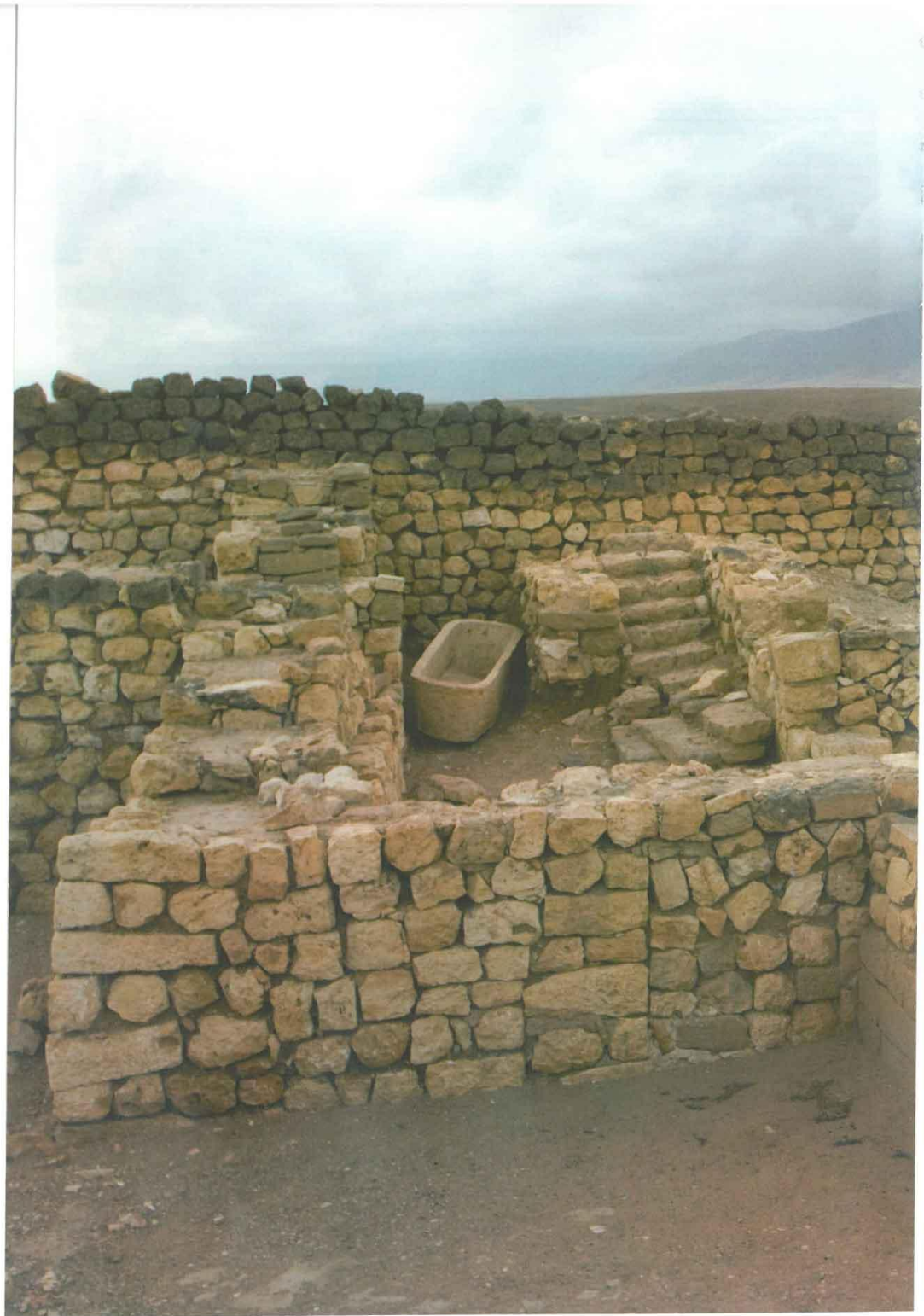
خور روري (سمهرم)

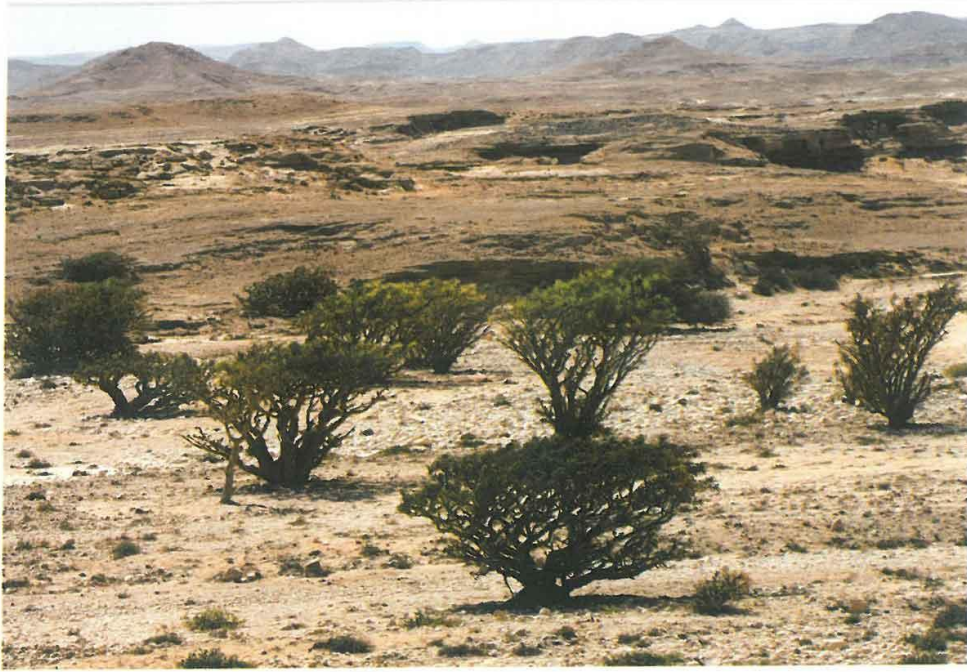
مدينة شصر (وبار)
وفي موقع شصر (وبار) كشفت الحفريات عن وجود شواهد عديدة لمستوطنات يعود تاريخها إلى العصرين الحديدي والإسلامي، ووجدت فيها شواهد لإنتاج وتجارة اللبان، مما يعتقد أنها أي القلعة كانت محطة لنقل اللبان، أما إلى الجهة الجنوبية من الربع الخالي أو إلى الشمال إلى واحة يبرين، كما يلاحظ

وفي خور روري (سمهرم) تم إنشاء بوابة رئيسية كمدخل للمواقع وسور يسمح برؤية الموقع الأثري من جميع الجهات وكذلك ممرات تسمح للزوار بالوصول إلى المواقع المكتشفة في المدينة، وتم تزويده بلوحات معلومات تفصيلية، وإنشاء استراحة ومقهى لخدمة السياح والزوار. وتمثل مدينة سمهرم القديمة التي شيدت بمنطقة خور روري نهاية القرن الرابع قبل

(الصفحتان التاليتان)
مدينة سمهرم المشيدة في
خور روري بمحافظة ظفار،
تمثل أكثر المستوطنات
أهمية في فترة ما قبل
الإسلام.







أشجار اللبان في محمية
وادي دوكه بمحافظة ظفار
أحد مواقع أرض اللبان
التي تم وضعها على قائمة
التراث العالمي.

جديدة، لضمان استمرار بقاء شجرة اللبان
في بيئتها الطبيعية، والعناية بالأشجار القديمة
والمعمرة، كما تم تنفيذ علائم أحرامات للموقع.

ترميم القلاع والحصون

كما شرعت وزارة التراث والثقافة في
ترميم وصيانة العديد من المعالم الأثرية،
وأجراء دراسات وبحوث عنها، بغرض توثيقها
والمحافظة عليها، والتعريف بها، ففي عام
٢٠٠٧م رمت سبعة من تلك المعالم وهي:
حصن العيجة بولاية صور، وبيت اليعمدي
بولاية إبراء، وسور المغابشة وحصن الترمذ
بولاية السوق، وحصون صحم وبخا ودبا.
ويجري حالياً ترميم قلعة بهلا، وحصون
سمائل والمصنعة والعواوي والخبيب، وبيت
المقحم.

عمليات الترميم في بيت
المقحم بولاية بوشر
بمحافظة مسقط.

من جانب آخر بلغ عدد زوار القلاع والحصون
التي تشرف عليها وزارة التراث والثقافة ٦٦٧١

في وسط القلعة بقايا مبنى كان يمثل المركز
الإداري، وبقايا للبوابة الرئيسية، والأبراج
الدائرية والمربعة، وعدد من الغرف، ونهوضا
بهذه المدينة الأثرية الضاربة في عمق التاريخ
تم تصميم مخطط عام للمدينة يتناسب مع
أهميتها الأثرية وتحويلها إلى معلم سياحي.

اللبان في وادي دوكه

يمثل وادي دوكه نموذجاً للمناطق التي تنمو
فيها شجرة اللبان، وتم اختياره لقربه من مدينة
صلالة، حيث يبعد ٤٠ كيلومتراً تقريباً ناحية
الشمال، ولقربه من الطريق العام، وفي إطار تنمية
الوادي وزيادة أعداد أشجار اللبان يجري حالياً
تثبيت ما يقارب الخمسة آلاف شجرة، لإيجاد
التوازن في المساحات التي لا توجد بها كثافة
أشجار في الوادي بسبب الأضرار البيئية المختلفة،
كما تم تحديد أحرامات الوادي والحماية اللازمة
له، وتم تأهيله حالياً بزراعة ثلاثة آلاف شجرة





زائراً، في حين بلغ عدد الفرق الزائرة لهذه المعالم ١٣٦٧ فرقة.

حصن المبانى التاريخية

كما قامت وزارة التراث والثقافة بتنفيذ المشروع الوطني لحصن تجمعات المبانى التاريخية ممثلة في لجنة تسجيل وحماية تجمعات المبانى التاريخية التي تشكلت عام ٢٠٠٦م، وبدأت في تنفيذ مهامها مع بداية عام ٢٠٠٧م، حيث تم حصر تجمعات المبانى في جميع مناطق ومحافظة السلطنة، وفق قوائم وطرق تم تقسيمها إلى خمسة أقسام، لضمان دقة الحصر وشموليته.

وتشير النتائج إلى وجود ٢٨٢ حارة قديمة بالمنطقة الداخلية، و٢٦١ حارة في محافظة ظفار، و٢١٥ حارة أثرية في منطقة الباطنة، و ٩٤ حارة في المنطقة الشرقية، و ١٠٨ حارات في منطقة الظاهرة، و ١٢١ حارة في محافظة

مسندم، و ١١ حارة في محافظة مسقط، و ٣٦ حارة في محافظة البريمي.

من جانب آخر أقرت اللجنة الخطط الكفيلة بحماية تجمعات المبانى التاريخية المسجلة، وتأهيل تلك المواقع لتشكل متاحف مفتوحة يرتادها المواطنون وزوار السلطنة على حد سواء، ليطلعوا على فن العمارة التقليدية العمانية، ولتبقى سجلا حضاريا للأجيال القادمة.

تأهيل القلاع والحصون

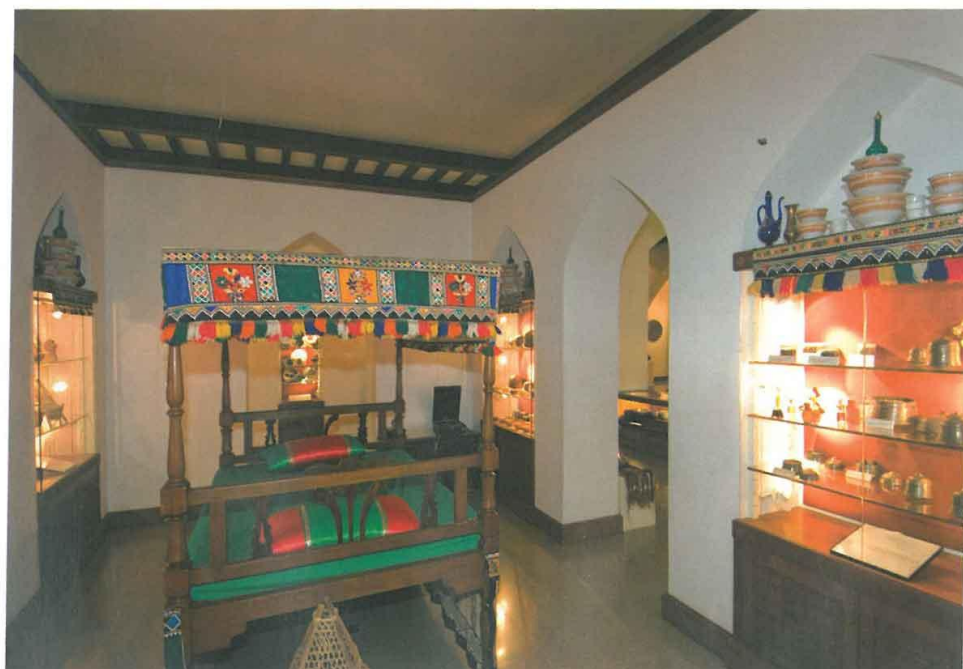
وتنشط السياحة الأثرية تسعى وزارة السياحة ضمن خطة متواصلة إلى تأهيل بعض القلاع والحصون في مختلف محافظات ومناطق السلطنة، كان من بينها حصن خصب بمحافظه مسندم، وقلعة نزوى، وحصن جبرين، وبيت الرديدة بالمنطقة الداخلية، وحصون الحزم وبركاء، والنعمان بمنطقة الباطنة.

حصن الحزم كما يبدو من الخارج بعد الترميم والتهئية الحديثة.

حصن بهلا الأثري .. أحد معالم الهندسة المعمارية العمانية.

حصن جبرين شامخا في الأفق يهندسته البديعة.





المتاحف العمانية

يأتي الاهتمام بالمتاحف من خلال النهوض بها بإقامة أنشطة وفعاليات بالتعاون مع الجهات المختلفة، وتحديث بعض المتاحف التابعة لها، ومن أهم المشاريع التي قامت بها وزارة التراث والثقافة في مجال النهوض والمحافظة على المتاحف افتتاح متحف السيد فيصل بن علي آل سعيد في السابع من يناير ٢٠٠٨م، تخليداً لذكرى المرحوم، ويعتبر المتحف من أحدث المتاحف التي تعنى بتاريخ الأسلحة التقليدية عبر حقب زمنية مختلفة حسب التسلسل الزمني، ويتضمن قاعة عرض للعمارة الدفاعية في السلطنة، حيث تم تصميمها بطريقة تمكنها من استقبال المعارض المؤقتة.

كما قامت الوزارة بتطوير وتحديث متحف الطفل بإضافة عشرة أجهزة علمية جديدة متطورة، تتناسب مع الفئات العمرية، وتم اختيار الأجهزة بعناية فائقة حتى تكون متطابقة مع المناهج الدراسية، وتقديم الخدمة لطلبة المدارس من الناحية النظرية والتطبيقية والاستفادة من المعلومات التي تقدم لهم، وسوف يتم قريباً إعادة فتح المكتبتين الإلكترونية والثقافية، وإقامة دورات تدريبية في فصل الصيف، وقامت بتطوير وتجديد مقتنيات متحف التاريخ العماني، وإعادة وصياغة قصة المتحف مع تغيير كامل لمقتنياته، ويتحدث المتحف عن دورة حياة الإنسان العماني وارتباطه بمجموعة من الممارسات في حياته اليومية.

ويعد متحف (بيت البرندة) الذي تشرف عليه بلدية مسقط إضافة حقيقية إلى معالم مدينة مسقط التاريخية والحضارية، حمل البيت بين جدرانها سيرة طويلة بدء من تاريخ مسقط الجيولوجي القديم وانتهاء بالعصر الحديث، ويتكامل مع (متحف بوابة مسقط) الذي صمم في الجزء العلوي من البوابة، بما يعد إطلالة مرئية زاهية على تاريخ مسقط

متحف التراث العماني
يعطي الزائر نبذة عن
المناطق العمانية ويجسد
نماذج من التاريخ القديم.

جانب من (متحف بيت
الزبير) بمسقط الذي يضم
نماذج من أدوات الزينة
والأسلحة التقليدية.

العريق، حيث يوفر رحلة تطوف بالزائر حول المراحل المختلفة لتطور ونمو مدينة مسقط، وفي مدينة مسقط أيضاً يوجد متحف بيت الزبير الذي يضم أدوات للزينة ونماذج من الأسلحة التقليدية.

الآداب والفنون

تمثل الآداب والفنون أهم روافد الثقافة المعاصرة، وتحت هذا العنوان تدرج الكثير من الأنشطة الرسمية التي أقيمت خلال السنة الماضية، ويأتي من بينها الملتقى الأدبي الثالث عشر والذي أقامته وزارة التراث والثقافة بولاية خصب في محافظة مسندم خلال الفترة من ١ إلى ٥ يوليو ٢٠٠٧م، الذي شهد قراءات شعرية متنوعة، وأمسيات نقدية.

وفي مجال الفنون المسرحية تشكلت سبع فرق تحت مظلة مسرح الشباب، تتوزع في محافظات ومناطق السلطنة، وتحظى بدعم ورعاية من وزارة التراث والثقافة، وقد قام مسرح الشباب بعرض العديد من المسرحيات الهادفة، والتي ترتقي بالمسرح العماني سواء داخل السلطنة أو خارجها، وشاركت فرقة مسرح الشباب بمسرحية (المنجور) في المهرجان المسرحي الشبابي الثامن لدول الخليج العربي والذي أقيم بدولة قطر، خلال الفترة من ٦ إلى ١٦ نوفمبر ٢٠٠٧م، حصلت هذه المسرحية خمس جوائز خليجية في هذا المهرجان، وتشرف الوزارة أيضاً على الفرق المسرحية الأهلية، والبالغ عددها سبع عشرة فرقة بمختلف محافظات ومناطق السلطنة.

وفي مجال الفنون التشكيلية أقيمت العديد من الفعاليات والمشاركات الفنية في المهرجانات والمسابقات داخل السلطنة وخارجها، أهمها المهرجان الثقافي الخليجي الأول الذي أقيم بإمارة الشارقة، ومسابقة مصر في عيون أطفال العالم، وتمثل الفنون التقليدية العمانية

كُمان



جانب من فعاليات افتتاح
الأسبوع الثقافي في برلين.

شهر يونيو من عام ٢٠٠٨م، والأسبوع الثقافي
العماني بسوريا بمناسبة إعلان دمشق عاصمة
للتقافة العربية ٢٠٠٨م.

وإيماناً بأهمية معارض الكتب، فإن السلطنة
تستضيف سنوياً معرض مسقط الدولي للكتاب،
حيث شهد معرض مسقط الدولي الثالث عشر
للكتاب إقبالاً كبيراً من الناشرين، أقيم خلال
الفترة من ٢٦ فبراير إلى ٧ مارس ٢٠٠٨م،
وشاركت فيه أبرز دور النشر العربية والعالمية.

من جانب آخر تشارك وزارة التراث والثقافة
ووزارة الإعلام وعدد من دور النشر العمانية
باستمرار في معارض الكتب الدولية العربية
والأجنبية، كما في معارض القاهرة، والدار
البيضاء، والرياض، وأبوظبي، وتونس، وطهران،
ومكتبة الأسد بسوريا، وفرانكفورت بألمانيا،
وصنعاء باليمن، ومعرض الصالون الدولي
بالجزائر، ومعرض الجماهيرية الليبية للكتاب
بطرابلس، والكويت، والدوحة، والشارقة، ولبنان.

والتراث غير المادي أهمية كبيرة، حيث تعبر عن
حياة الفرد في المجتمع العماني وتمسكه بعاداته
وتقاليد، وتسعى وزارة التراث والثقافة جاهدة
في رعاية وتطوير الفنون التقليدية والتراث غير
المادي، وإبرازها على المستوى المحلي والإقليمي
والعالمي وذلك من خلال المشاركة في الفعاليات
الثقافية والمؤتمرات والندوات التي تقام داخل
وخارج السلطنة.

أسابيع ومعارض ومهرجانات

تقوم فكرة الأسابيع الثقافية على التبادل
الثقافي بين البلدين، وتعد فرصة للالتقاء
والحوار المباشر مع المبدعين، لذلك تسعى
وزارة التراث والثقافة إلى المشاركة في الأسابيع
الثقافية، من بينها الأسبوع الثقافي العماني
الذي أقيم في الجزائر خلال الفترة من ٢٩
من شهر أبريل إلى ٥ مايو ٢٠٠٧م، وكذلك
المشاركة في الأسبوع الثقافي في برلين خلال

وفي قائمة المهرجانات شاركت السلطنة ممثلة بوزارة التراث والثقافة في المهرجان الثقافي الخليجي الأول لدول مجلس التعاون خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٧م، كما شاركت في مهرجان الجنادرية بالملكة العربية السعودية خلال شهر مارس ٢٠٠٨م.

المنتدى الأدبي

يسهم المنتدى الأدبي التابع لوزارة التراث والثقافة في إثراء الساحة الثقافية بالكثير من الأنشطة والفعاليات الثقافية على مدار العام، ولم تنحصر تلك الفعاليات داخل العاصمة مسقط بل شملت كافة مناطق ومحافظات السلطنة، وتأتي الأمسيات الأدبية في الشعر والقصة والقراءات النقدية ضمن برنامج المنتدى، وذلك باستضافة شعراء وأدباء عُمانيين لهم صوته البارز في الساحة الشعرية والثقافية العمانية، كما يقوم المنتدى بتكريم الأدباء الراحلين من خلال إحياء ذكراهم، كما يقوم المنتدى سنوياً بتنظيم ندوة حول مدن وحواضر هذه الأرض الطيبة، يتناول الباحثون فيها كل ما يتعلق بالمدينة من تاريخ وفكر وتراث ونهضة، شمل برنامج هذه الندوات إقامة خمس عشر ندوة موثقة في كتب صدرت عنه، وتعد مرجعاً لكثير من الباحثين والدارسين، وضمن برنامج السنوي يقيم المنتدى الأدبي في كل سنة ندوة تخصصية نقدية حول فن من الفنون الأدبية، سواء الشعر الفصيح أو الشعبي أو حول القصة أو غيرها من الفنون الأدبية إيماناً من المنتدى الأدبي في أن أدب أي أمة من الأمم لا يمكن أن يصل إلى مرحلة النضوج والرفق العالمية إلا إذا سارته حركة نقدية جادة وفق معايير علمية مبنية.

كما ينظم المنتدى مسابقة ثقافية سنوية تأتي ضمن الفعاليات التي يتميز بها، ويفرد بها عن باقي المسابقات المحلية، وهذه المسابقة

موجهة لكل الأدباء والمثقفين على اختلاف رؤاهم واتجاهاتهم، وتشمل النص الفصيح والشعبي والقصة والرواية والمقالة والمسرح والبحوث والدراسات يحكم فيها أساتذة متخصصون مشهود لهم بالعلم، كما تمت إضافة الرواية إلى المسابقة رصداً من المنتدى لحركة النضوج التي ظهرت عليها بعض الروايات العمانية التي صدرت في السنوات الأخيرة، وتمت إضافة بعض فنون الأشعار الشعبية إلى مجال الشعر الشعبي سعياً من المنتدى من خلال مسابقته إلى تضييق وتوثيق الفنون التقليدية العمانية المتميزة وتحفيز الشعراء للتعاظمي معها والإجادة فيها كفن العيالة والميدان.

ويتميز المنتدى بتقديم باقة من الإصدارات الأدبية والفكرية إسهاماً منه في تشييط وتطوير سبل المعرفة، ورغد المكتبة العمانية والعربية والإسلامية بما يحتاج إليه الباحث والمثقف، حيث زادت إصدارات المنتدى عن أكثر من ٤٠ عنواناً.

النادي الثقافي

يعد النادي الثقافي أحد المؤسسات الثقافية التي لها دور بارز في تشييط الحراك الثقافي وتفعيله، من أجل ذلك صدر مرسوم سلطاني رقم ٢٠٠٨/١٥م بإعادة تنظيم النادي الثقافي، واقتضى المرسوم أن يشرف وزير التراث والثقافة على النادي الثقافي، وأن يقوم بإصدار النظام الأساسي له، والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكامه، وحدد المرسوم أهداف النادي الثقافي منها: توثيق الروابط الثقافية والاجتماعية بين المثقفين والمبدعين، ونشر الوعي الثقافي من خلال الأساليب والأدوات المناسبة، وإقامة الندوات والمحاضرات الثقافية في مقر النادي، وإقامة المعارض الفنية والأمسيات الثقافية، والمساهمة فيها بالنتاجات الأدبية والفكرية للأعضاء والمثقفين، وذلك بالتعاون والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية والهيئات داخل

السلطنة وخارجها، وكذلك دعوة المبدعين والمتقنين العرب في مختلف المجالات الفكرية والأدبية، لإقامة المعارض الفنية أو المشاركة في الأمسيات الثقافية والمحاضرات بمقر النادي. وقد فتح النادي الثقافي فرصة للمتقنين لتشكيل أسر ثقافية، وحاليا تنضوي تحت مظلته ثلاث أسر أدبية وهي أسرة القصة القصيرة، وأسرة الشعر، وأسرة الترجمة.

الموسوعة العمانية

مشروع ثقافي وطني يهدف إلى إصدار كتاب مرجعي شامل عن عمان، وما يتعلق بها إنسانا وطبيعة، ويتميز هذا المشروع بأنه شمولي المحتوى، بحيث ستضم الموسوعة العمانية كل الجوانب ذات الصلة بالإنسان العماني، كالمجتمع وخصائصه والتاريخ والدين والاقتصاد والسياسة والفنون والآداب، بالإضافة إلى المداخل ذات الصلة بالطبيعة العمانية ومكوناتها وخصائصها، كالحيوانات والنباتات والأشجار والبحر وسماته والطقس والمناخ والنباتات العمانية وغيرها من معالم الطبيعة، وتستهدف الموسوعة العمانية القارئ العام الذي يبحث عن حقائق ومعلومات حول موضوع له علاقة بعمان، وتشمل هذه الشريحة طلبة المدارس والجامعات والكليات والمعاهد والباحثين والقراء المهتمين.

وقد تم التخطيط لإنجاز هذا المشروع في ثلاث مراحل رئيسية هي: المرحلة التحضيرية، والمرحلة التنفيذية، والمرحلة الإخراجية، وبدأت المرحلة التحضيرية من منتصف العام ٢٠٠٤ واستمرت حتى نهاية العام ٢٠٠٥، ثم خلالها مسح المداخل التي يمكن أن تدرج في الموسوعة العمانية، واعتمد المسح على الأعمال المرجعية المتوفرة التي تناولت إنسان عمان وطبيعتها كالكتب التاريخية وكتب التراجم وكتب الحيوانات والنباتات بالإضافة إلى

القراءة المتخصصة في الكثير من الدراسات المتعلقة بعمان في مختلف الحقول المعرفية، كما تمت الاستفادة من المجالات الإنسانية والطبيعية التي غطتها الموسوعات العربية والعالمية الرائدة، إضافة إلى عناوين المداخل المقترحة التي قدمها خبراء استعانت بهم لجنة الموسوعة العمانية، وتم التوصل إلى ما يزيد عن الثمانية آلاف مدخل. وفي هذه المرحلة تم إعداد أدلة للعمل الموسوعي مثل دليل المساهمين في كتابة مداخل الموسوعة ودليل المحررين اللذين ستتطلبهما المرحلة التالية من المشروع بحيث تتم الكتابة ومن ثم التحرير وفق بنية موحدة ومنهج دقيق.

من جانب آخر بدأت المرحلة التنفيذية في العام ٢٠٠٦، وتمثلت في الكتابة الفعلية لمداخل الموسوعة من خلال استكتاب عدد كبير من الباحثين والكتاب المختصين من داخل السلطنة وخارجها لكتابة النصوص الموسوعية، إضافة إلى مساعدي الباحثين الذين يعدون مسودات المداخل في مجالات مختلفة، كما يتعاون مشروع الموسوعة العمانية مع عدد من الهيئات العلمية المتخصصة في إعداد مداخل تقع ضمن تخصصها. وفي إطار المرحلة نفسها يتم إعداد البيانات غير النصية المتمثلة في الصور والخرائط والجداول والرسوم التوضيحية التي ستكون مصاحبة للبيانات النصية.

وستبدأ المرحلة الإخراجية في العام ٢٠٠٩ وستشمل التحرير والمراجعة والمعالجة الفنية التي تضم التأكد من دقة الحقائق الواردة في المداخل ومقدار ملاءمة اللغة لشريحة القراء المستهدفة والتحقق من سلامة المنهجية ووحدة البنية في مداخل الموسوعة ومدى التوافق بين البيانات النصية وغير النصية ثم الإخراج والطباعة، هذا ومن المخطط أن يتم الانتهاء من المشروع في نوفمبر ٢٠١٠م.

هيئة الوثائق

والمحفوظات الوطنية

صدر مرسوم سلطاني رقم ٢٠٠٧/٦٠ لإنشاء هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية تتبع مجلس الوزراء، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، ويكون لها حق تملك الأموال الثابتة والمنقولة اللازمة لتحقيق أهدافها، وتعتبر أموالها أموالاً عامة، ويكون مقر الهيئة مدينة مسقط، ويجوز إنشاء فروع لها في المحافظات والمناطق.

وتم إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الوثائق والمحفوظات، وشرعت الهيئة في تطبيق النظام في خمس وزارات حكومية وهي: الداخلية، والبلديات الإقليمية وموارد المياه، والتراث والثقافة، والخدمة المدنية، والشؤون الرياضية، فضلاً عن قيام الهيئة بعقد ندوة دولية موسعة بالتعاون مع معهد الإدارة العامة، وبمشاركة عدد من الخبراء والمختصين من الدول العربية ودول الخليج، وذلك في شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٧م، حضرها ١٧٨ مشاركاً من السلطنة والدول العربية.

وقامت الهيئة بتنفيذ عدد من البرامج التعريفية في عدد من الوزارات الحكومية عن قانون الوثائق والمحفوظات، بالإضافة إلى قيام الهيئة بعقد برنامج تعريف لأصحاب السعادة أعضاء مجلس الشورى بهدف تعريف المجتمع بدور الهيئة في مجال القانون والوثائق الخاصة.

أما على مستوى توفير الكوادر المتخصصة القادرة على إدارة هذا النظام لسائر الوحدات الحكومية فقد تم ابتعاث دفعة أولى تتألف من ٢٥ طالباً للعام الدراسي ٢٠٠٧م إلى ٢٠٠٨م، إلى إحدى الجامعات في تونس، للدراسة في مجال الوثائق، وسيتم ابتعاث الدفعة الثانية لعدد ٢٥ طالباً للعام الدراسي ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩م، كما إن الهيئة بدأت بتأهيل ٧٥ موظفاً من سائر

(الصفحتان التاليتان)
مصحف عُمانى قديم
مخطوط، ومنمق باليد
ومجموعة من المخطوطات
الأخرى.

الوزارات داخل السلطنة، وذلك من خلال التعاقد مع جامعة منوبة التونسية المتخصصة في هذا المجال وبالتعاون مع جامعة السلطان قابوس، لنيل شهادتي الدبلوم والبكالوريوس، بهدف توفير متخصصين في هذا المجال، وبدأت بعض الوزارات في إنشاء دوائر للوثائق والمحفوظات تتبع رئيس الوحدة، وذلك تنفيذاً لأحكام قانون الوثائق والمحفوظات الوطنية.

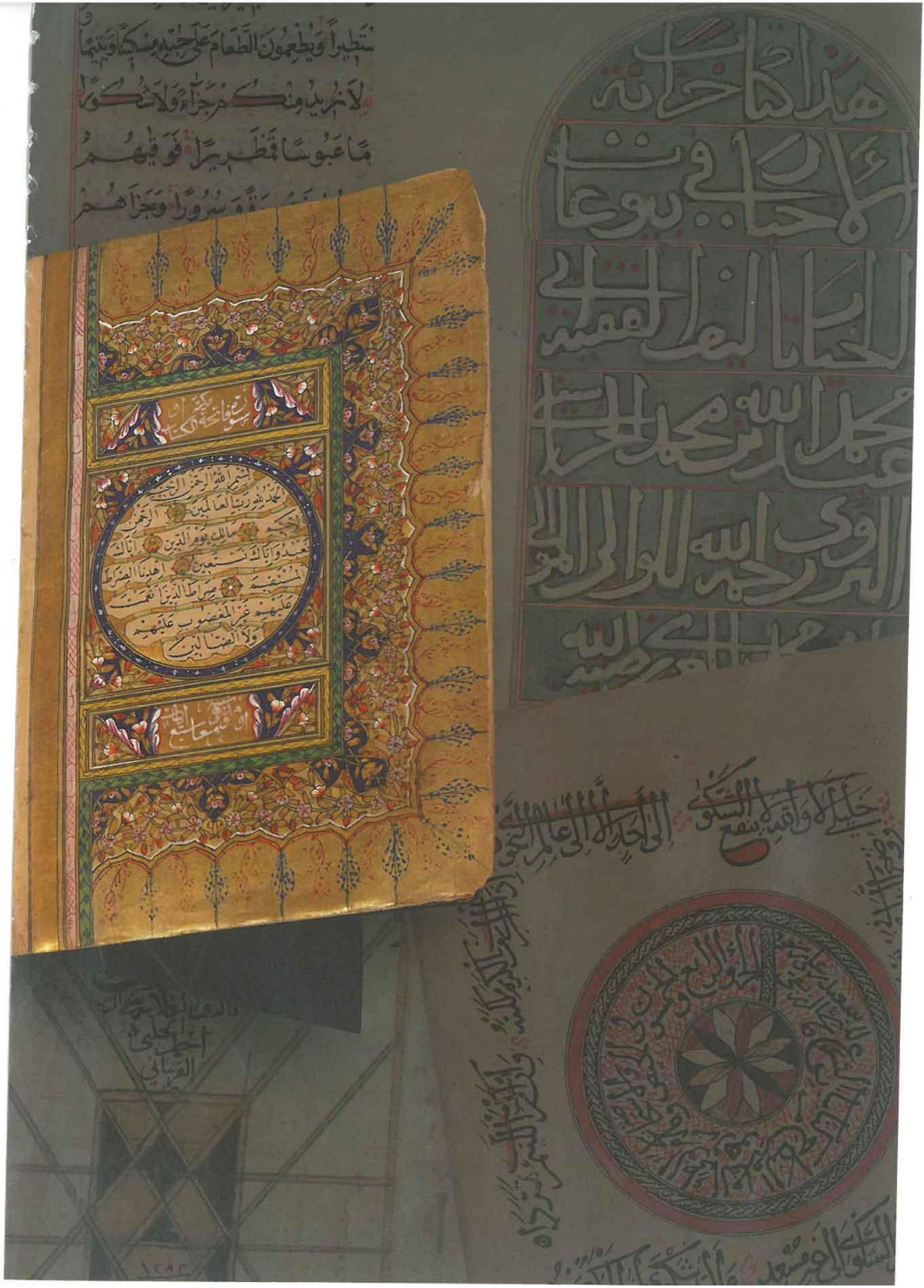
المخطوطات العمانية

تزخر دائرة المخطوطات بوزارة التراث والثقافة بمجموعة واسعة من المخطوطات العمانية وغيرها، وهي ما زالت مستمرة في جمع وشراء المخطوطات عن طريق لجنة (تأمين الوثائق والمخطوطات)، إذ يصل عددها إلى ٤٦٠٠ مخطوطة تقريباً، في شتى فروع العلم والمعرفة، علماً أن الدائرة حصلت في الفترة الأخيرة على مخطوطات متميزة ونادرة بزخرفتها الجميلة، والتي منها: (مخطوطة تخميس البردة للبوصيري، وخزانة الأخبار وبيان الشرع).

واستكمالاً لمشروع الفهرسة تم الانتهاء من فهرسة مخطوطات الطب والكيمياء ومخطوطات علوم القرآن والتفسير والحديث، بهدف التوثيق العلمي والوصفي الدقيق لمجموعة مخطوطات الدائرة. وتم الانتهاء من فهرسة جميع مطبوعات الدائرة ونشرها في كتيب يتم توزيعه داخل الوزارة وفي المعارض الخارجية.

وفي إطار حرص الوزارة على إحياء التراث الفكري العُماني تم الاستمرار في تحقيق ونشر وإعادة طباعة عدد لا بأس به من كتب الوزارة وإضافتها إلى رصيد المكتبة العمانية.

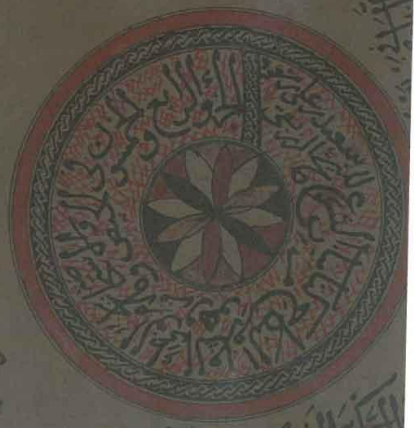
وتقدم دائرة المخطوطات التسهيلات للباحثين وطلبة الدراسات العليا لدراسة المخطوطات في مختلف أنواع العلوم خدمة للعلم والمعرفة حيث يمكن لأي باحث أن يستفيد من



سُطِيرًا وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حِدْدٍ وَهُمْ لَا يَسْتَخْفُونَ
لَا يَحْزَنُونَ وَلَا يَكْزِبُونَ وَلَا يَكْفُرُونَ
بِمَا عِبَوْا قَطْرًا قُوتُهُمْ
فِي سُرُورٍ وَجَزَاءُ هُمْ

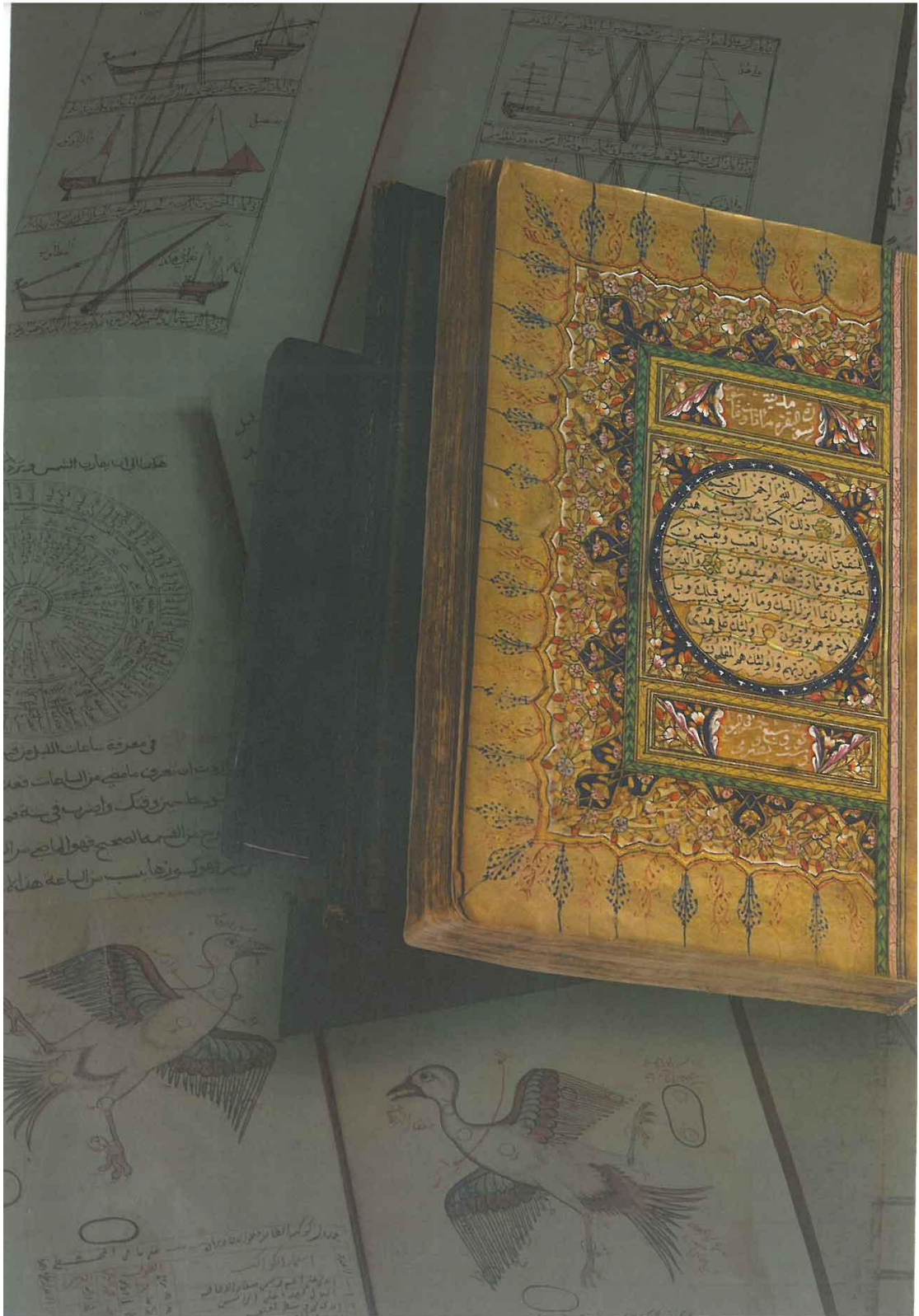
هَذَا كِتَابُ
الْحِكْمَةِ فِي
الْحِكْمَةِ الْمَعْلُومَةِ
بِحِكْمِ اللَّهِ مُحَمَّدٍ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ

خَلِيلِ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَافِي



وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَافِي

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَافِي



المخطوطات الموجودة بالدائرة بالإطلاع على
فهارس المخطوطات المطبوعة أو المنشورة على
الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

كما قامت الدائرة بتصوير المخطوطات على
مصغرات فيلمية، وإضافة نظام الحاسب الآلي
لحفظ المخطوطات، وتخزين عدد لا بأس به من
المخطوطات وربطها بشبكة داخلية بالدائرة،
وتتجلى الفائدة من ذلك بأنه يتيح للباحثين
والمهتمين قدراً أكبر للتعامل مع المخطوطات
دون لمسها وكذلك توثيق وحفظ للمخطوطات
مع مرور الزمن.

ولوجود العديد من المخطوطات في حالة
سيئة مما يتطلب الإسراع في ترميمها وحفظها
بطريقة علمية سليمة فقد أنشئت دائرة لصيانة
وترميم المخطوطات ويعمل فيها كوادر عمانية
تم تدريبهم على أيدي خبراء متخصصين في
مجال ترميم المخطوطات. كما تقوم الدائرة
بتحقيق ما تراه قيماً من هذه المخطوطات
تمهيداً لطبعته ونشره، وتمت طباعة الكتب
المحققة، وصل عددها إلى ما يزيد عن ٧٥٠
إصداراً في الفقه والتاريخ والأدب وغيرها.

دار الأوبرا السلطانية

يجري حالياً إنشاء دار الأوبرا السلطانية
على مساحة ٨٠ ألف متر في مدينة القرم
بمحافظة مسقط، بناء على التوجيهات
السامية لجلالة السلطان المعظم حيث يقوم
شؤون البلاط السلطاني (المنشآت السلطانية)
بتنفيذه وفقاً لمواصفات ذات تقنية عالية،
وسيتم إنجازه صيف عام ٢٠١٠م، وفيما يتعلق
بالتصاميم المعمارية وأنظمة الإضاءة والصوت
وإمكانية تحريك خشبة المسرح، فإن هذا
المشروع يشتمل على أعلى المقاييس العالمية،
وأحدث ما توصلت إليه التقنية في هذا المجال،
كما أن مقاعد الجلوس في قاعة المسرح ستكون
متفردة وقابلة للتعديل وفقاً لنوعية العرض

المقدم، سواء كان أوبراً أو مسرحية أو عرضاً
موسيقياً، حيث يمكن تحريك خشبة المسرح
وفقاً لعدد أفراد الفرقة التي تؤدي عليها، حيث
أنه في حالة تقديم عروض موسيقية يتم تعديل
المقاعد لتتسع لحوالي ١١٠٠ مشاهد كحد
أقصى، في حين أن عروض الأوبرا والمسرح
تتطلب توسعة الخشبة، لذلك فبالإمكان تخفيض
سعة المقاعد لتصبح ٨٠٠ مشاهد كحد أدنى،
وإحدى خصائص الدار الفريدة وجود برج
علوي بارتفاع ٢٢ متراً لتسهيل التشكيلات
المسرحية خلال الأداء، وبناء على نوع الإخراج
الأوبرالي أو الموسيقي يكون بالإمكان توسعة
خشبة المسرح، وتكبير موقع الأوركسترا، وذلك
باستخدام مصاعد الأوركسترا أو مصاعد
خشبة المسرح وعربات المقاعد في أوضاع
مختلفة.

مسرح حصن الفليج

مسرح حصن الفليج بولاية بركاء الذي
تشرف عليه وزارة السياحة قدم في موسمه
الفني ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨م ثلاثة أعمال فنية،
وهي أمسية الأوركسترا السيمفونية السلطانية
العمانية بالتعاون مع أوركسترا ماري السورية،
وتم تقديم العمل لأول مرة على مستوى الخليج
بمشاركة ٥٠ فنانة عازفة أوركسترا.

وكانت الأمسية الثانية من فنون أفريقيا
الفلكلورية، قدمت فيها نماذج من الفنون
العريقة للشعوب الأفريقية، والأمسية الثالثة
كانت من الفلكلور البنجلاديشي، شملت على
أنواع مختلفة من فنون الرقص الكلاسيكي
الشعبي، وموسيقى من بنجلاديش، وتأتي هذه
الفعاليات التي يقدمها مسرح حصن الفليج
في إطار الإنفتاح على ثقافات وفنون الشعوب
الأخرى. جدير بالذكر أن مسرح حصن الفليج
افتتح عام ١٩٩٩م بعد تهيئة الحصن.

الأوركسترا السيمفونية
السلطانية العمانية تقدم
إبداعاتها على مسرح حصن
الفليج في موسمه السنوي.



مركز عمان

للموسيقى التقليدية

يعد مركز عمان للموسيقى التقليدية بوزارة الإعلام الذي تأسس عام ١٩٨٤م من بين المراكز المهمة في مجال جمع الفلكلور الشعبي، وفي خطته القادمة يعمل المركز على حماية الموسيقى التقليدية العُمانية، من خلال توثيق وأرشفة واستكمال الجمع الميداني، باستخراج بيانات الوثائق السمعية والمرئية بجميع أنواعها حسب الاستمارات، وطباعتها على الحاسب الآلي ونسخها وحفظها في مجلدات خاصة، وإعداد قوائم إحصائية لكل المواد المسجلة والمصورة المحفوظة بأرشيف المركز وأخرى خاصة بالأنماط الموسيقية، والآلات، والفرق والأشخاص والولايات والمناطق التي شملها التوثيق خلال الفترة الماضية، واستكمال نقل جميع الوثائق السمعية والمرئية والصور الفوتوغرافية إلى النظام الرقمي، وإعداد ألبوم للصور الفوتوغرافية الوثائقية بحيث تغطي جميع مظاهر أداء الموسيقى التقليدية العُمانية وبيئتها الاجتماعية والثقافية والفنية؛ كالمناسبات الاجتماعية، والأداء الحركي، والآلات والأدوات الموسيقية، مع شرح مفصل عن كل صورة باللغتين العربية والانجليزية، وطباعته ونشره.

ويتطلع المركز خلال الأعوام ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩ إلى استكمال الجمع والتوثيق الميداني للموسيقى التقليدية العُمانية في المجالات الموسيقية التراثية كالأنماط الموسيقية وأساليب أدائها، والآلات والأدوات المستعملة في الموسيقى التقليدية العُمانية وطرق صناعتها، وأعلام الموسيقى التقليدية العُمانية وتراثهم الموسيقي، وصناع آلات الموسيقى التقليدية العُمانية وتجربتهم الفنية، والمصطلحات المستعملة في الموسيقى التقليدية العُمانية ودلالاتها الفنية، وتسجيل شلات وأصوات المهد (أغاني الأم

والطفل)، وشلات وأصوات الأعراس، وشلات وأصوات العمل، وحصر التسجيلات والصور والأفلام القديمة الخاصة بالموسيقى التقليدية العُمانية من داخل عُمان وخارجها وجمعها وتوثيقها.

ويعمل المركز على تكوين نواة لمتحف يضم نماذج من آلات الموسيقى العُمانية التقليدية، وقسم لتعليم الموسيقى التقليدية العُمانية، يهدف إلى بناء كوادر موسيقية لديها الدراية الكافية بأساليب العلوم الموسيقية النظرية والتطبيقية، ويتضافر برنامج تعليم الموسيقى التقليدية بالمركز، مع برنامج رعاية المتميزين من الموسيقيين التقليديين.

ويسعى المركز ضمن خطته القادمة إلى رعاية الباحثين العُمانيين في مجال جمع وتوثيق التراث الموسيقي العُماني، وعمل دورات تدريبية بالمركز حول أساليب الجمع الميداني للموسيقى التقليدية العُمانية للباحثين العُمانيين من داخل المركز وخارجه، وكذلك رعاية الممارسين المتميزين للموسيقى التقليدية العُمانية، وصناع الآلات الموسيقية التقليدية العُمانية.

وبحلول عام ٢٠٠٩م يكون المركز قد انتهى من إعداد مسودات ومدخل الموسيقى التقليدية العُمانية النصية وغير النصية، وضمها ضمن الموسوعة العمانية الشاملة، إلى جانب متابعة تصميم صفحة المركز الالكترونية، واستكمال إعداد المادة الخاصة بها ومراجعتها، وكذلك تجديد نظام أرشيف المركز على الحاسب الآلي بالتنسيق مع المختصين بالوزارة.

وخلال الفترة الماضية من عام ٢٠٠٨م أقام المركز العديد من الأنشطة الفنية والثقافية، واستضافة مجموعة من الباحثين العرب والأجانب، وإقامة سهرات موسيقية، وملتقيات فنية خارج محافظة مسقط، حيث أقيم الملتقى الأول في ولاية السويق، والثاني في ولاية خصب.



بشبكة طرق متصلة بالجامعة والحرم الجامعي ومنفصلة عنها، بحيث تسمح لرواد المركز الدخول اليه دون الدخول للحرم الجامعي.

الفنون التشكيلية

للفنون التشكيلية دور كبير في إثراء الساحة الثقافية بالكثير من الأعمال التي أحرزت جوائز عربية وعالمية، من أجل ذلك أوجدت الجمعية العمانية للفنون التشكيلية منذ تأسيسها عام ١٩٩٣م مكانا للمبدعين العمانيين الذين استطاعوا بمواهبهم الفنية تقديم صورة مشرقة للعمل الفني العماني، وذلك من خلال أعمالهم التي رصدت مختلف جوانب الحياة العمانية، وتقديم إبداعات الريشة في مختلف المحافل الفنية العربية والعالمية، ولدى الجمعية برنامج حافل مستمر على مدار العام، يتوج عادة بمعرض سنوي.

وفي عام ٢٠٠٨م أقامت الجمعية أنشطة

المركز الثقافي بجامعة السلطان قابوس

في الزيارة التاريخية التي قام بها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم - حفظه الله ورعاه- لجامعة السلطان قابوس عام ٢٠٠٠م أعلن عن إقامة مركز ثقافي كبير يضم قاعة متعددة الأغراض تتسع لخمسة آلاف شخص، ويشمل المشروع الثقافي إضافة الى القاعة المتعددة الأغراض مركزا للدراسات العمانية، وقاعة أخرى تتسع لمائتي شخص، بخلاف المكاتب المخصصة للدراسات المختلفة التي يعنى بها مركز الدراسات العمانية، كما يضم المركز مكتبة تتسع لأكثر من ٦٠٠ ألف عنوان، وتستوعب ألفي زائر في الوقت ذاته، ومن المؤمل أن تكون أضخم مكتبة عمانية ولن تقتصر خدماتها على الجامعة فحسب، بل ستمتد لتصل الى أي فرد محب للاطلاع.

ويتم تجهيز المنطقة الموصلة لمكان المركز

من نشاط الفنون التشكيلية العمانية ذات الابداع المتواصل.

فنية متميزة كان من بينها المعرض التشكيلي لطلاب قسم التربية الفنية بجامعة السلطان قابوس، ومعرض الخط العربي والزخرفة وذلك ضمن فعاليات مهرجان مسقط ٢٠٠٨م، والمعرض السنوي الثالث للخط العربي والتشكيلات الحروفية، ودورة متخصصة في مجال الخط العربي، إلى جانب ذلك شهدت الجمعية العديد من المعارض الشخصية التي شارك بها فنانون عرب وأجانب.

وفي مجال التصوير الضوئي، حصل نادي التصوير الضوئي التابع للجمعية العمانية للفنون التشكيلية على الميدالية البرونزية على مستوى العالم، من بين ٤٦ دولة مشاركة في بينالي الأبيض والأسود للإتحاد الدولي لفن التصوير الفوتوغرافي (الفياب) FIAP والذي أقيم في مدينة زيلينا بسلوفاكيا خلال شهر أغسطس ٢٠٠٨م.

تجدر الإشارة إلى أن النادي بدأ مزاولة نشاطه مع إشهار الجمعية العمانية للفنون التشكيلية عام ١٩٩٣م.

جمعيات للسينما

والصحافة والكتاب والأدباء

تنشيطا للعمل الثقافي أشهرت ثلاث جمعيات يديرها صحفيون وفنانون ومتقنون، وهي: جمعية الصحفيين العمانية، والجمعية العمانية للسينما، والجمعية العمانية للكتاب والأدباء، حصلت هذا العام ٢٠٠٨م على منحة سلطانية بإنشاء مقر واحد يضم الجمعيات الثلاث، وتعمل جميعها على تنشيط الحراك الثقافي بمختلف أشكاله وألوانه، حسب اختصاص ومشاغل واهتمامات كل جمعية، وفما يخص الجمعية العمانية للسينما، فقد أشهرت عام ٢٠٠٢م، وقدمت خلال سنواتها الماضية العديد من الفعاليات الفنية والمهرجانات السينمائية، وخلال عام ٢٠٠٨م أقامت مهرجان مسقط

السينمائي الخامس الذي عقد خلال الفترة من ٢٩.٢٢ يناير ٢٠٠٨م، بدعم من وزارة التراث والثقافة، وعلى هامشه أقيمت ندوتان الأولى حول (نجيب محفوظ في السينما) والثانية حول (المرأة والإبداع الفني)، كما أقامت الجمعية أياما للفيلم السينمائي الأسباني والفرنسي، وحلقات عمل في كتابة النصوص والسيناريو والإخراج والإنتاج.

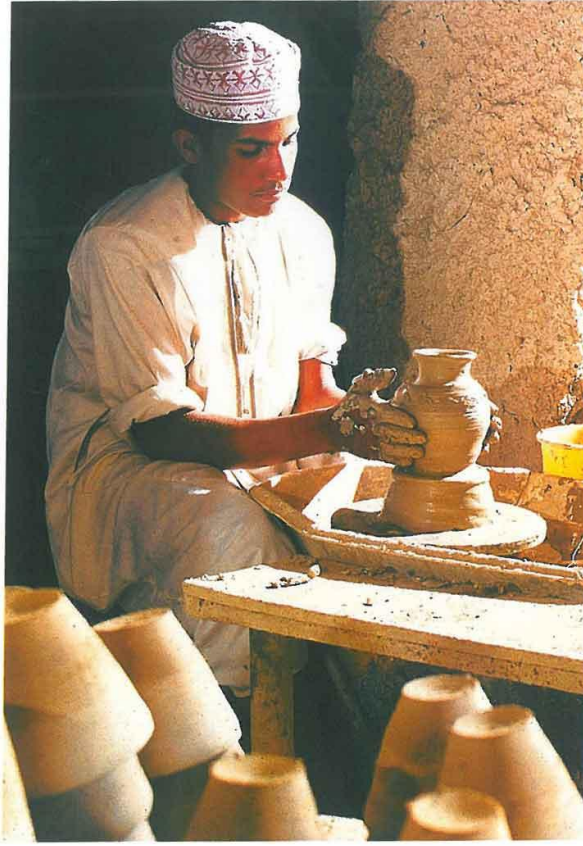
أما جمعية الصحفيين العمانية فقد أشهرت في عام ٢٠٠٤م، ووضعت لها مجموعة من الأهداف المهمة منها المساهمة في النهوض بالصحافة العمانية لتكون الوجه المعبر والصادق عن السلطنة في كافة المحافل العربية والإقليمية والدولية، والارتقاء بالمستوى الثقافي والمهني للصحفيين عن طريق عقد دورات في العمل الصحفي واللقاءات الإعلامية، والمحافظة على حقوق الصحفيين والدفاع عن مصالحهم بما يمكنهم من أداء رسالتهم، والعمل على تكريس مبدأ حرية الصحافة انطلاقاً من ثوابت المجتمع وأداب المهنة، ودعم وتوطيد العلاقات بين الصحفيين أعضاء الجمعية والصحفيين العاملين في صحف العالم، وغيرها من الأهداف المهمة، ومنذ إنشائها والجمعية تعمل على إقامة العديد من اللقاءات والجلسات الحوارية والندوات، واستضافة شخصيات رسمية بارزة، وفي عام ٢٠٠٨م أقامت الجمعية عدة أنشطة أبرزها تنظيم ندوة حول (الإعلام العربي الواقع والتحديات)، واستضافت اجتماعات الأمانة العامة للاتحاد العام للصحفيين العرب خلال يومي ٦ و٧ أبريل ٢٠٠٨م، بمشاركة كافة أعضاء الأمانة.

وتأتي الجمعية العمانية للكتاب والأدباء كأحدى الجمعيات المعنية بالشأن الثقافي، حيث أشهرت في عام ٢٠٠٦م، وذلك ضمن فعاليات الاحتفاء بمسقط عاصمة للثقافة العربية، ووضعت لها مجموعة من الأهداف منها

تعزيز حضور المبدع العماني داخلياً وخارجياً، والاهتمام بالأقلام الشابة المبدعة، وإقامة جسور ثقافية مع الاتحادات والجمعيات والأسر المماثلة بالدول الأخرى، وإنشاء صندوق دعم المثقف العماني، وغيرها من الأهداف التي تسعى لها.

وفقاً للأهداف والسياسات المعتمدة لتنمية هذا القطاع، ووضع الخطط والبرامج التنفيذية للسياسات المعتمدة في مجال الصناعات وحصر وتوثيق وحماية كافة الصناعات الحرفية وخاماتها واستخداماتها التي تمتاز بها مناطق السلطنة، والاهتمام بالأنشطة البحثية للاحتياجات الحالية والمستقبلية للحرفيين في مختلف الصناعات الحرفية، واستحداث صناعات حرفية أخرى ذات جدوى اقتصادية بالإضافة إلى توفير خدمات التوجيه والإرشاد للعاملين في مجال القطاع الحرفي مع تقديم خدمات التدريب والتأهيل وتوفير الدعم الفني، كما تعمل على تطوير القدرات الإبداعية لمنتسبيها وفقاً للأهداف والسياسات المعتمدة لتنمية هذا القطاع.

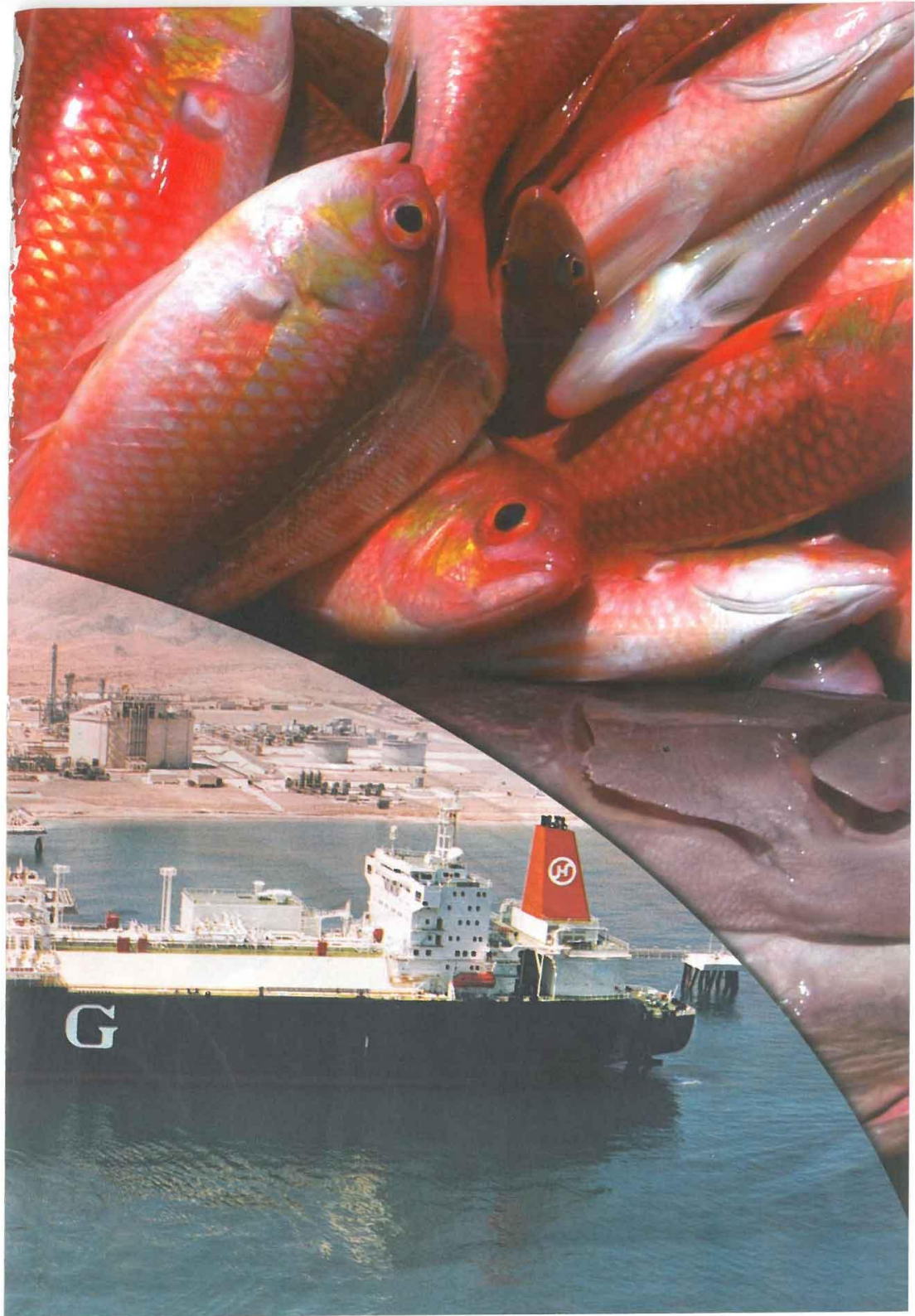
كما قامت الهيئة بتأهيل الحرفيين وتدريب الشباب الراغبين في الانخراط بمجال الصناعات الحرفية، وذلك من خلال تدريب ١٥٧ شاباً وفتاة، شملت عدداً من الصناعات الحرفية وهي صناعة النسيج القطني لحرفيي منطقة الظاهرة، والتطريز اليدوي لحرفيي منطقة شمال الشرقية، وصناعة الخنجر العماني، وصناعة الحلبي والمشغولات الفضية، وصناعة الورق من مخرجات النخيل، وصناعة الخوصيات بورشة نساء سداب بمحافظة مسقط، وصناعة الجرز بمحافظة مسندم، وتعتزم الهيئة تنفيذ العديد من المشاريع التنموية ومنها إنشاء مراكز للتدريب الحرفي في عدد من محافظات ومناطق السلطنة وذلك في خطوة لتطوير وتحسين الصناعات الحرفية القائمة لتظهر في شكل جديد يضمن بقاؤها واستمراريتها ويحفظ لها مكانتها.



مهارة وخبرة في صناعة الفخار.

الصناعات الحرفية

تقوم الهيئة العامة للصناعات الحرفية بالنهوض بمستوى الصناعات الحرفية، وذلك بتوفير خدمات التوجيه والإرشاد للعاملين في مجال القطاع الحرفي مع تقديم خدمات التدريب والتأهيل وتوفير الدعم الفني، كما تعمل على تطوير القدرات الإبداعية لمنتسبيها





جهود حثيثة
لتنويع مصادر الدخل

ارتفاع الإيرادات

ويؤكد ارتفاع الإيرادات الحكومية خلال عام ٢٠٠٧ نجاح الجهود المبذولة لتعزيز أداء الاقتصاد العماني، فقد ارتفعت إيرادات السلطنة إلى ٥,٨٠٦ مليار ريال مقارنة بـ ٤,٩٧٩ مليار ريال في عام ٢٠٠٦ مسجلة نمواً بنسبة ١٦,٦ بالمائة، متجاوزة بذلك الإيرادات المقدرة في الموازنة والبالغة ٤,٤٩٠ مليار ريال. وجاء هذا الصعود مع ارتفاع الإيرادات المحققة من جميع بنود الإيرادات في الموازنة وفي مقدمتها الإيرادات النفطية التي صعدت من ٣,٢٢٥ مليار ريال في عام ٢٠٠٦ إلى ٣,٦٢٨ مليار ريال في عام ٢٠٠٧ مع صعود متوسط سعر نفط عمان من ٦١,٦٩ دولار للبرميل في عام ٢٠٠٦ إلى ٦٥,١٥ دولار للبرميل في عام ٢٠٠٧.

وقد ردت موازنة ٢٠٠٧ أن تبلغ الإيرادات النفطية الصافية ٣,٠١٥ مليار ريال وإيرادات الغاز ٥٥٠ مليون ريال والإيرادات الجارية ٨٩٠ مليون ريال.

ورفعت السلطنة خلال عام ٢٠٠٧ حجم إنفاقها ليتجاوز ٥,٣٧١ مليار ريال مقارنة بـ ٤,٩٣٦ مليار ريال في عام ٢٠٠٦ مسجلة نمواً بنسبة ٨,٨ بالمائة، لتحقيق الموازنة العامة للدولة فائضاً مبدئياً مقداره ٤٣٤,٣ مليون ريال مقارنة بفائض بلغ ٤٣,٨ مليون ريال في عام ٢٠٠٦، وعجز مقداره ٤٠٠ مليون ريال في الموازنة المعتمدة لعام ٢٠٠٧.

وفي موازنة ٢٠٠٧ كانت الحكومة تخطط لإنفاق ٤,٨٩٠ مليار ريال إلا أن ارتفاع الإيرادات شجع الحكومة على رفع حجم إنفاقها، وقد تم استغلال الفوائض التي حققتها الموازنة العامة للدولة خلال الفترة الماضية في تنفيذ العديد من المشاريع في مجال البنية الأساسية وتعزيز الاحتياطات المالية للدولة وتسديد الديون المتراكمة على الحكومة لصناديق التقاعد.

لم يكن مصادفة أن يحقق الاقتصاد العماني

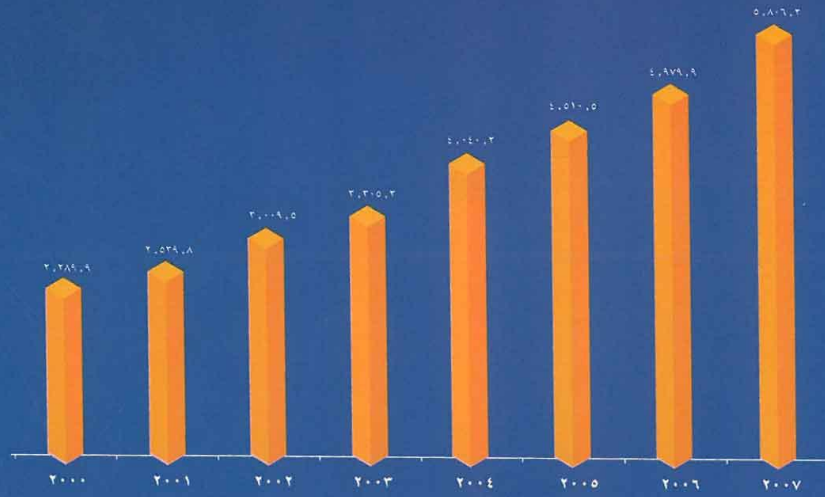
نمواً متسارعاً خلال السنوات الماضية، فقد أكد جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم منذ توليه مقاليد الحكم في السلطنة في ٢٣ يوليو ١٩٧٠ ضرورة تحقيق الرخاء الاقتصادي للمجتمع العماني من خلال مجموعة من الخطط التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وزيادة الإيرادات بشكل مستمر.

وإذا استعرضنا أداء الاقتصاد العماني خلال عام ٢٠٠٧ فإننا نجد أن الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة ارتفع إلى ١٥,٥ مليار ريال مقارنة بـ ١٣,٧ مليار ريال في عام ٢٠٠٦ مسجلة نمواً بنسبة ١٢,٩ بالمائة مواصلاً بذلك ما اتسم به من نمو مطرد في الأعوام الأخيرة. ويرتكز هذا الأداء للاقتصاد الوطني إلى ارتفاع أسعار النفط من جهة وإلى المناخ المواتي للنمو الذي وفرته السياسات الاقتصادية والنقدية التي اتبعتها الحكومة من جهة أخرى، علاوة على قوة الطلب المحلي وتحسن أداء الصادرات غير النفطية.

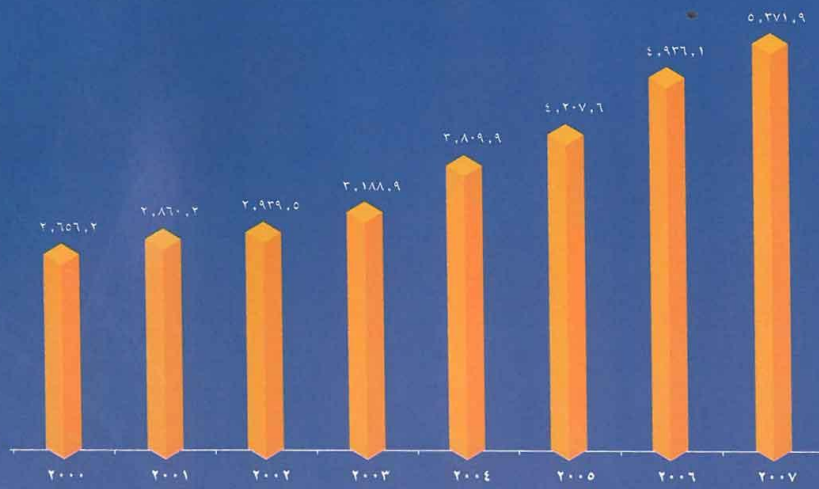
وقد ساهمت جميع الأنشطة الرئيسية للاقتصاد الوطني في هذا النمو، فالقيمة المضافة للأنشطة النفطية سجلت نمواً بنسبة ٧ بالمائة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وتزايد الطلب على الغاز الطبيعي، في حين سجلت الأنشطة غير النفطية نمواً بنسبة ١٨,٣ بالمائة.

وارتفعت في عام ٢٠٠٧ القيمة الإجمالية للصادرات السلعية لتبلغ ٩,٥ مليار ريال مقابل ٨,٣ مليار ريال في عام ٢٠٠٦ مسجلة نمواً بنسبة ١٤,٥ بالمائة، وارتفعت في عام ٢٠٠٧ أيضاً قيمة الواردات السلعية لتبلغ ٦,١٤٤ مليار ريال مقارنة بـ ٤,١٩٠ مليار ريال في عام ٢٠٠٦ مسجلة نمواً بنسبة ٤٦,٦ بالمائة، ومن الملاحظ خلال عام ٢٠٠٧ أن تجارة إعادة التصدير سجلت نمواً بنسبة ٣٠,٩ بالمائة بعد أن بلغت ١,٠٠٣ مليار ريال مقارنة بـ ٧٦٦,٧ مليون ريال في عام ٢٠٠٦.

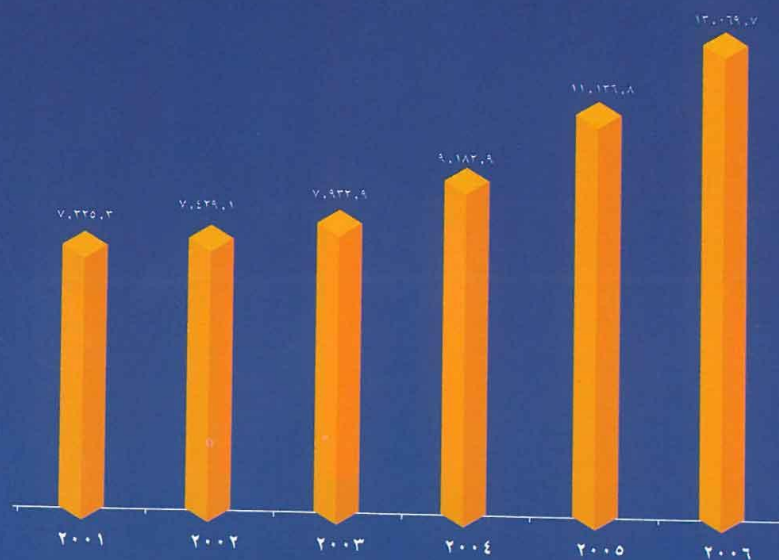
الايادات الحكومية (مليون ريال)



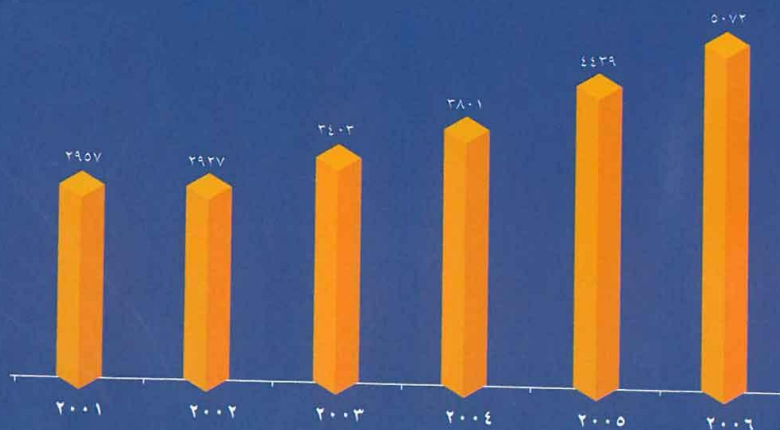
الانفاق العام (مليون ريال)



اجمالي الدخل القومي (مليون ريال)



نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي (ريال)



موازنة عام ٢٠٠٨

وتتسجم موازنة عام ٢٠٠٨ مع توجهات الحكومة لتعزيز أداء البنية الأساسية وتوزيع ثمار التنمية على جميع ولايات السلطنة، إذ تعد موازنة عام ٢٠٠٨ أعلى موازنة في تاريخ السلطنة سواء من حيث الإيرادات أو الإنفاق، إذ بلغ حجم الإيرادات المتوقعة ٥,٤ مليار ريال والإنفاق المقدّر ٥,٨ مليار ريال والعجز المقدّر ٤٠٠ مليون ريال، وكان حجم الإنفاق المقدّر في موازنة عام ٢٠٠٧ قد بلغ ٤,٨٩٠ مليار ريال والإيرادات المتوقعة ٤,٤٩٠ مليار ريال والعجز المقدّر ٤٠٠ مليون ريال، وتم احتساب سعر النفط في موازنة عام ٢٠٠٨ بـ ٤٥ دولاراً للبرميل مقارنة بـ ٤٠ دولاراً للبرميل في موازنة ٢٠٠٧.

وتأخذ موازنة ٢٠٠٨ في الاعتبار الالتزامات الجديدة الناتجة عن التوسع في الخدمات الحكومية في مختلف القطاعات ومجالات التنمية وتعتبر محفزة لاستمرار النمو الاقتصادي الجيد الذي تحقق للاقتصاد الوطني خلال السنوات الماضية وتعكس التزام الحكومة بالتوجه لبناء اقتصاد وطني ذي قدرات تنافسية تواكب التحولات المتسارعة الجارية على الساحة الدولية وتجسد تصميم السلطنة على المضي قدماً في توفير متطلبات الحاضر والتهيئة لمستلزمات المستقبل. ومع ارتفاع أسعار النفط فانه من غير المتوقع ان تحقق الموازنة العامة للدولة عجزاً بل من المتوقع ان تحقق فائضاً، اذ تم احتساب متوسط سعر نفط عمان عند ٤٥ دولاراً للبرميل، بينما تجاوز في الواقع ١٠٠ دولار للبرميل.

نصيب الفرد من الدخل القومي

أفضت السياسات الاقتصادية التي انتهجتها السلطنة إلى ارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي للسلطنة في عام ٢٠٠٦

إلى ٥٠٧١ ريالاً مقارنة بـ ٤٤٣٩ ريالاً في عام ٢٠٠٥ مسجلاً نمواً بنسبة ١٤,٢ بالمائة. وجاء هذا الصعود نتيجة لارتفاع إجمالي الدخل القومي للسلطنة في عام ٢٠٠٦ إلى ١٣,٠٦٩ مليار ريال مقارنة بـ ١١,١٣٦ مليار ريال في عام ٢٠٠٥ مسجلاً ارتفاعاً بنسبة ١٧,٤ بالمائة.

الخطط الخمسية

انتهجت السلطنة في بناء اقتصادها على خطط تنموية خمسية تهدف إلى تحقيق الرفاه للمجتمع وتتم مراجعتها باستمرار، ويعتبر عام ٢٠٠٦ أول أعوام الخطة الخمسية السابعة التي تعد أكبر خطة خمسية تنموية تشهدها السلطنة، كما انها تعد حلقة ثالثة في إطار استراتيجية التنمية طويلة المدى المعتمدة للفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٢٠ والمتمثلة في الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ٢٠٢٠.

وتسعى السلطنة خلال الخطة الخمسية الحالية (٢٠٠٦-٢٠١٠) إلى تحقيق معدلات نمو بالأسعار الثابتة لا يقل متوسطها السنوي عن (٢٪)، ورفع المستوى المعيشي للمواطنين والحفاظ على معدلات التضخم عند مستويات متدنية.

وتركز الخطة - في الجانب الاقتصادي - على تحقيق مستويات للإنفاق العام قابلة للاستدامة من خلال ترشيد الإنفاق، والعمل على زيادة الإيرادات غير النفطية، وإعطاء أولوية قصوى لرفع إنتاجية القطاعات المختلفة وفي مقدمتها قطاع النفط والغاز وزيادة الاحتياطات النفطية من خلال دعم وتنشيط عمليات الاستكشافات الجديدة، ومواصلة الجهود المبذولة في مجال تطوير ورفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة وإحكام الرقابة على أدائه.

وتحظى القوى العاملة الوطنية - خلال

سنوات الخطة - بأولوية قصوى من خلال برنامج مدروس لتشغيل المواطنين يركز في الوقت نفسه على تحسين مخرجات التعليم العام وتوسيع فرص التعليم العالي وتطوير مخرجاته.

كما تركز الخطة أيضا على تنمية قطاعات السياحة والأسماك والصناعة، ودعم جهود تشجيع التصدير بغرض تواجد المنتج العماني في مختلف الأسواق العالمية، والاستمرار في تحديث البنية الأساسية المتصلة بعمليات التصدير من موانئ ومطارات، وتفعيل اتفاقات الشراكة مع التجمعات الاقتصادية الدولية المختلفة. وتشجيع استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي والاهتمام بتسريع معدلات تنفيذ استراتيجيات وبرامج التخصيص، وتوجيه عوائد بيع الأصول الحكومية المترتبة من عمليات التخصيص إلى إقامة مشاريع، وإنشاء صندوق استثماري لتمويل الهياكل الإنتاجية للتنوع الاقتصادي، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل والدعم الفني والإداري لها.

البرنامج الإنمائي للوزارات المدنية

ويعد البرنامج الإنمائي للوزارات المدنية في خطة التنمية الخمسية السابعة (٢٠٠٦-٢٠١٠) المحرك الرئيسي للخطة وأداتها التنفيذية، وتبلغ قيمة الاعتمادات الأصلية للبرنامج حوالي ٣,٠١٦ مليار ريال، وقد تم منذ بداية العمل بخطة التنمية الخمسية السابعة في مطلع عام ٢٠٠٦ وحتى نهاية نوفمبر ٢٠٠٧ م اعتماد مجموعة من المشاريع الإضافية بلغت تكلفتها ٣,٣٥٧ مليار ريال ليرتفع بذلك حجم اعتمادات البرنامج الإنمائي بنسبة ٧٨ بالمائة ليصل إلى ٥,٣٧٣ مليار ريال. ففي قطاع الطرق بلغت قيمة الإضافات ٧٣٠ مليون ريال، وفي قطاع الموانئ بلغت قيمة

الاعتمادات الإضافية ٣٦٥ مليون ريال، وفي قطاع الغاز ٢٩٠ مليون ريال، وفي قطاع الإسكان ٦٦ مليون ريال، وفي قطاع المطارات ١٣٤ مليون ريال، وفي قطاع الصحة ٨٠ مليون ريال، وفي قطاع تخطيط المدن وخدمات البلديات ١٦٢ مليون ريال، وفي قطاع التعليم ٧٣ مليون ريال، كما تم اعتماد ٢٨٥ مليون ريال لمشاريع إصلاح البنية الأساسية المتأثرة بالأنواء المناخية الاستثنائية والتي أقرتها اللجنة الوزارية المشكلة بأوامر سامية لإعادة إصلاح البنية الأساسية المتأثرة وذلك حتى نهاية عام ٢٠٠٧، إضافة إلى اعتماد ٤٢٥ مليون ريال للمشاريع الجديدة في عام ٢٠٠٨.

السلطنة تحقق ما يشبه

المعجزة الاقتصادية

أكد أحدث التقارير الاقتصادية الدولية أن السلطنة هي الدولة العربية الوحيدة من بين ١٣ دولة على مستوى العالم استطاعت تحقيق ما يشبه المعجزة الاقتصادية في النصف الثاني من القرن الماضي.

وصنف التقرير الذي أعدته اللجنة الدولية المعنية بالنمو والتنمية السلطنة ضمن ١٣ دولة في العالم حققت ما يشبه المعجزة الاقتصادية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى الآن.

وأشار التقرير إلى أن أعلى فترة نمو اقتصادي شهدتها السلطنة كانت في النصف الثاني من القرن الماضي موضحاً أن معدل دخل الفرد في السلطنة ارتفع من تسعمائة وخمسين دولار عام ١٩٦٠م ليصل إلى تسعة آلاف دولار عام ٢٠٠٥م. ولفت التقرير إلى أن الدول الثلاث عشرة استطاعت تحقيق الاستفادة الكاملة من الاقتصاد العالمي مع الحفاظ على الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي علاوة على تحقيق معدلات مرتفعة للادخار والاستثمار وتخصيص الموارد وتوزيعها استناداً إلى قوى السوق وتأتي ذلك بوجود حكومات ملتزمة

(الصفحتان التاليتان)
جانب من التقرير الذي
أعدته اللجنة الدولية
المعنية بالنمو والتنمية عن
السلطنة.

بتحقيق النمو الاقتصادي ومتمتعة بالمصادقية وذات قدرات متزايدة.

ويرصد التقرير الخصائص والسمات المميزة للاقتصادات المرتفعة النمو فضلا عن إبراز أهمية القيادة وفعالية نظم الحكم والأمن الاقتصادي والمنافسة والسياسات النقدية والمالية العامة السليمة والاستثمارات العامة في مجالات الصحة والتعليم. وأوضح التقرير الذي نشر على موقع البنك الدولي على شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) أن الدول التي حققت ما يشبه المعجزة الاقتصادية على مستوى العالم هي السلطنة وبسوانا والبرازيل والصين وهونج كونج (الصين) واندونيسيا واليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا ومالطا وستغافورة وتايوان وتايلاند.

الحرية الاقتصادية

تصنف التقارير الاقتصادية الدولية السلطنة على انها دولة جاذبة للاستثمار، حيث حصلت على تصنيف جيد من حيث كونها بيئة مواتية للاستثمار وممارسة الأعمال التجارية، وبين تقرير ممارسة الأعمال التجارية لعام ٢٠٠٨ الصادر عن البنك الدولي ان السلطنة حصلت على المرتبة الثالثة عربيا بعد السعودية والكويت، وعلى المستوى العالمي جاءت في المرتبة الـ ٤٩ من بين ١٧٨ دولة من دول العالم مقارنة بالمرتبة الـ ٥٥ من بين ١٧٥ دولة في عام ٢٠٠٧. وفيما يتعلق بالحرية الاقتصادية حصلت السلطنة على المرتبة الثالثة على مستوى الشرق الأوسط، في الحرية الاقتصادية بحصولها على ٦٧,٤ درجة حسب مؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠٠٧ الذي نشرته هيرتيديج فاونديشن وويل ستريت جورنال وشمل ١٥٧ دولة، وقد استخدم المؤشر نظاما جديدا للتصنيف تم من خلاله تصنيف الاقتصاديات حسب مقياس مكون من ١٠٠ نقطة حيث يشير الرصيد الأعلى من النقاط إلى القدر الأكبر من الحرية.

وقد تم احتساب الرصيد على أساس ١٠ درجات لمستويات الحرية في عدة مجالات من بينها الأعمال التجارية والتجارة والعمل وحقوق الملكية والاستثمار.

وقدم مؤشر عام ٢٠٠٧ صورة أكثر دقة عن الحرية الاقتصادية حيث اعتمدت منهجية المؤشر المنقحة على أفضل وأحدث المعلومات التي تشمل البيانات الخاصة بالبنك الدولي التي كانت في السابق غير متاحة للباحثين الخارجيين. وسجلت السلطنة أيضا حضورا قويا في تقرير التنافسية العالمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ بعد ان احتلت المركز الـ ٤٢ بين ١٣١ دولة أخرى، وتعتبر المرة الأولى التي تدخل فيها السلطنة مؤشر التنافسية العالمية.

وشملت النتائج القوية للسلطنة في مؤشرات الاقتصاد الكلي (المركز ١١) فائضا عاليا في الميزانية ودينا منخفضا ومعدلا منخفضا للتضخم وهي نتائج التطورات الاقتصادية التي بدأتها السلطنة عام ١٩٩٠، من خلال تركيزها على مشاريع التنوع والخصخصة.

وقد برزت نقاط عديدة للسلطنة، ومن ضمنها المؤسسات المتطورة والجيدة في القطاعين العام والخاص (المركز ٢٠)، كما ساهمت المستويات المتدنية للفساد والمحابة والظروف الأمنية الممتازة في تكوين بيئة تجارية جيدة.

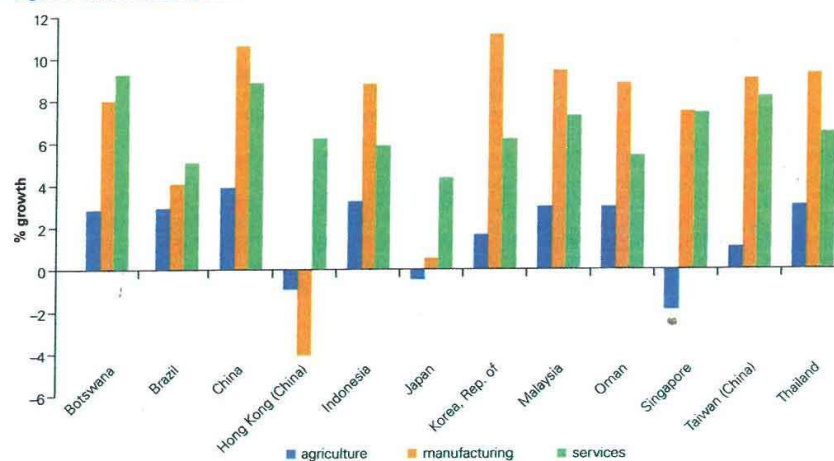
وغطى تقرير ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (١٣١) دولة من ذوات الاقتصاد الضخم والاقتصاد الناشئ. ويقوم التقرير بتقييم مدى مقدرة الدول على توفير مستويات عالية من الازدهار لمواطنيها. ويعتمد على مدى فعالية قيامها باستخدام الموارد المتاحة لها.

ويعرف مؤشر التنافسية العالمية بأنه: ((قياس مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد المستويات المستخدمة للازدهار الاقتصادي على المدى الحالي وال المدى المتوسط)).

The 13 Success Stories

As a point of departure we review the cases of high, sustained growth in the postwar period. Thirteen economies qualify: Botswana, Brazil, China, Hong Kong (China), Indonesia, Japan, the Republic of Korea, Malaysia, Malta, Oman, Singapore, Taiwan (China), and Thailand. Two other countries, India and Vietnam, may be on their way to joining this group. It is to be hoped other countries will emerge soon.

Figure 7 Growth Rates by Sector





CONFERENCE EDITION

The Growth Report
Strategies for Sustained Growth
and Inclusive Development

جذب الاستثمارات

وتركز السلطنة على جذب الاستثمارات الأجنبية التي تسهم في إيجاد فرص عمل جديدة والاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا في المجالات المختلفة بالإضافة إلى توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه وفقا للسياسات المعتمدة في هذا الإطار، وتعمل وزارة الاقتصاد الوطني من أجل توفير الأطر القانونية اللازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال توقيع اتفاقيات التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة، إذ إن هذه الاتفاقيات تعتبر من عوامل جذب الاستثمار الأجنبي نظرا لما توفره من حماية ضد الأخطار غير التجارية والضمانات للحل العادل عند حدوث النزاعات، كما إن هذه الضمانات تغطي المستثمر العماني وتوفر له نفس المزايا في حال استثماره في تلك الدول، وقد بلغ عدد الاتفاقيات التي وقعتها السلطنة مع مختلف دول العالم ٢٩ اتفاقية حتى نهاية عام ٢٠٠٧.

وقد أظهرت استثمارات القطاع الخاص تحسنا ملحوظا في العام الأخير ل خطة التنمية الخمسية السادسة (٢٠٠١ - ٢٠٠٥) حيث ارتفع حجمها إلى حوالي ٥٧٠ مليون ريال مسجلة زيادة عن المخطط لها بنسبة ١٧,٨٪، وقد ارتبطت هذه الزيادة باستثمارات القطاع في الأنشطة النفطية وغير النفطية من خلال الشروع في تنفيذ العديد من المشاريع الصناعية والسياحية وتكثيف القطاع لنشاطه في مجال الاستثمار العقاري.

ناقلات النفط والغاز

وفي إطار تعزيز الاستثمارات الحكومية احتفل في جزيرة كوجيه الكورية الجنوبية في شهر ابريل ٢٠٠٨ بدخول ناقلة النفط الخام العملاقة (مرباط) الخدمة لتكون العاشرة ضمن أسطول الشركة العمانية للنقل البحري

الذي سيرتفع مع نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ١٦ ناقلة تعمل جميعها في نقل الغاز الطبيعي المسال والنفط الخام ومشتقات النفط والميثانول، ويعد دخول ناقلة النفط الخام العملاقة (مرباط) خطوة مهمة وركيزة أساسية لتدعيم قدرات الشركة العمانية للنقل البحري لتلبية احتياجات السوق المحلية والعالمية من خدمات نقل النفط الخام العماني إلى مختلف موانئ دول العالم كما تشكل عائدا جديدا يضاف إلى عوائد إنتاج السلطنة من النفط الخام ليكون العائد: الإنتاج والنقل والتسويق.

مركزا لإصلاح السفن العملاقة

ويعد توجه السلطنة إلى تطوير ولاية الدقم بالمنطقة الوسطى لتكون مركزا لصيانة وإصلاح السفن العملاقة واحدا من المشاريع الاستثمارية الحيوية التي ستساهم في تنويع مصادر الدخل وتعزيز أداء الاقتصاد الوطني خاصة بعد النجاح الذي حققته المشاريع الصناعية التي تمت إقامتها في ميناء صحار الصناعي.

ويشتمل مشروع تطوير ولاية الدقم على عدد من المشاريع تتضمن ميناء تجاريا ومطارا ومنطقة حرة ومنطقة صناعية ومشاريع مرتبطة بالنفط والغاز ومصفاة للنفط مخصصة لمشاريع البتروكيماويات ومحطة للكهرباء والمياه ومدينة سكنية ومشاريع سياحية مختلفة. وتبلغ التكلفة الإجمالية لمشروع ميناء الدقم والحوض الجاف حوالي مليار و٩٦ مليون دولار أمريكي أي ما يعادل حوالي ٤٢١ مليون ريال.

مجلس المناقصات

أسند مجلس المناقصات خلال عام ٢٠٠٧ العديد من المشاريع في القطاعات المختلفة كالصحة والتعليم والطرق والموانئ والاتصالات والكهرباء والسياحة والرياضة وغيرها وبما

الثروة النفطية والغاز الطبيعي

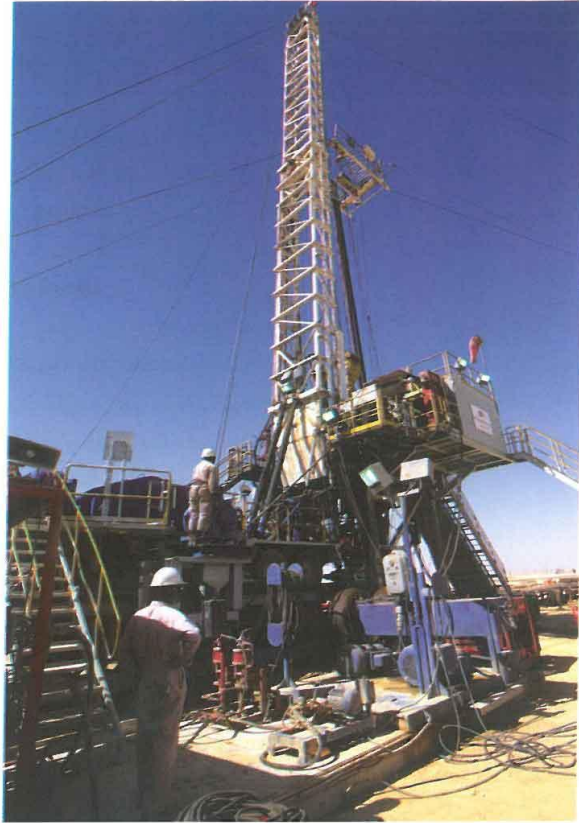
تشكل إيرادات النفط والغاز الجزء الأكبر من إيرادات الموازنة العامة للدولة، وقد بلغ إجمالي الإيرادات المقدرة للنفط والغاز في موازنة ٢٠٠٨ حوالي ٤,٢٣٠ مليار ريال تمثل ٧٨,٣ ٪ من إجمالي إيرادات الموازنة العامة المقدرة بنحو ٥,٤ مليار ريال، وبينما تشكل إيرادات النفط نحو ٣,٦١٠ مليار ريال أي (٦٦,٨ ٪) من إجمالي الإيرادات وتشكل إيرادات الغاز الطبيعي ٦٢٠ مليون ريال أي بنسبة ١١,٤ ٪ فإن الإيرادات غير النفطية تبلغ ١,١٧٠ مليون ريال أي بنسبة ٢١,٦ ٪ من جملة الإيرادات، وقد تم احتساب إيرادات النفط على أساس متوسط إنتاج يبلغ ٧٩٠ ألف برميل يوميا وبسعر ٤٥ دولارا للبرميل.

قطاع النفط

بدأت السلطنة في تصدير النفط في عام ١٩٦٧، وارتفع الإنتاج تدريجيا حتى بلغ ٩٥٦ ألف برميل يوميا في عام ٢٠٠١ إلا أن هذا الإنتاج تراجع في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ بسبب انخفاض إنتاج بعض الآبار إلا أن الحكومة قامت بوضع خطة طموحة تستهدف إعادة الإنتاج إلى مستواه السابق وتخطيه إلى حوالي مليون برميل يوميا، وفي هذا الإطار تقوم الحكومة بزيادة استثماراتها في مجال النفط والغاز سنويا، وتبلغ تقديرات مصروفات إنتاج النفط والغاز في موازنة عام ٢٠٠٨ حوالي ١,٣٥٠ مليار ريال تمثل ٢٣ ٪ من إجمالي الإنفاق العام أي بزيادة تبلغ نسبتها ١٢ ٪ عن الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٧م

وقد خصصت الحكومة مبلغ ١,١٢٠ مليار ريال للمصروفات الاستثمارية في قطاع النفط والغاز في موازنة عام ٢٠٠٨، و ٢٣٠ مليون ريال للمصروفات الجارية.

يعزز أداء البنية الأساسية في البلاد، وشملت هذه المشاريع إنشاء مدارس ومستشفيات ومراكز ومجمعات صحية وطرق جديدة، وإصلاح الطرق المتضررة نتيجة الأنواء المناخية، وبناء وحدات سكنية بعدد من ولايات السلطنة، وتوريد سلعة الأرز، وإنشاء شبكات للصرف الصحي بعدد من الولايات، وتزويد



صيانة آبار النفط
باستخدام أحدث المعدات.

المدارس بأجهزة الحاسوب، وتوريد لوازم المختبرات الطبية وخدمات نقل الدم، وإنشاء محطات لإنتاج الكهرباء وغيرها. ويتولى مجلس المناقصات - الذي تم إنشاؤه في عام ١٩٧٣ - طرح المناقصات وفتح العروض وتحليلها وإسناد جميع المناقصات الحكومية التي تزيد تكلفتها عن ٢٥٠ ألف ريال.

وفي الوقت الحالي فإن الحكومة تسعى إلى رفع معدل الإنتاج إلى حوالي ٨٠٠ ألف برميل يوميا بحلول عام ٢٠٠٩، مما جعلها تعزز جهود الاستكشاف في الوقت الذي يوجد فيه ما يربو على ٢٠ شركة عاملة في مجال التنقيب والإنتاج في السلطنة.

ويعد اكتشاف مكنن نفط ثان كبير في حقل بدور بجنوب السلطنة واحدا من أهم الاكتشافات النفطية في عام ٢٠٠٧، إذ أنتجت بئر بدور ٢ عند اختبارها نفطا ذا جودة عالية بمعدل يزيد على ٥ آلاف برميل في اليوم، وتجري شركة تنمية نفط عمان برنامج حفر تقييمي مكثف في حقل بدور خلال عام ٢٠٠٨، كما حققت الشركة اكتشافا جديدا ذا احتمالات نفطية كبيرة في حقل رباب بجنوب السلطنة.

وخلال عام ٢٠٠٧ بلغ إنتاج السلطنة من النفط الخام والمكثفات النفطية ٢,٢٥٩ مليون برميل مقابل ٢,٢٦٩ مليون برميل في عام ٢٠٠٦، وبلغ متوسط الإنتاج اليومي في عام ٢٠٠٧ حوالي ٤,٧١٠ ألف برميل مقارنة بمتوسط إنتاج يومي قدره ٦,٧٣٧ ألف برميل في اليوم في عام ٢٠٠٦، وبلغ إنتاج السلطنة من النفط الخام في عام ٢٠٠٧ حوالي ٦,٢٣٧ مليون برميل فيما بلغ متوسط الإنتاج من المكثفات النفطية حوالي ٦,٢١ مليون برميل.

وعلى مستوى تصدير النفط بلغ إجمالي صادرات السلطنة من النفط الخام والمكثفات النفطية خلال عام ٢٠٠٧ حوالي ٢٢٢ مليون برميل مقارنة بـ ٢,٢٣٣ مليون برميل في عام ٢٠٠٦، وقد تصدرت الصين الدول المستوردة للنفط العماني بواقع ٢,٩٩ مليون برميل أي بنسبة ٤٤,٦٪ من إجمالي الصادرات، ثم تالند التي بلغ حجم استيرادها للنفط العماني ٢,٣٩ مليون برميل أي بنسبة (١٧,٦٪) ثم اليابان بواقع ٢٩ مليون برميل وبنسبة (١٣٪) من إجمالي الصادرات النفطية.

وقد بلغ متوسط سعر النفط العماني خلال عام ٢٠٠٧ حوالي ١٥,٦٥ دولار للبرميل مقارنة بحوالي ٦٩,٦١ دولار للبرميل في عام ٢٠٠٦. ويوجد بالسلطنة حاليا مصفاتان للنفط الخام، الأولى هي مصفاة ميناء الفحل التي يبلغ إنتاجها ١٠٦ آلاف برميل يوميا والتي تم افتتاحها في عام ١٩٨٢، والثانية هي مصفاة صحران التي يبلغ حجم إنتاجها ١١٦ ألف برميل يوميا والتي تم افتتاحها في أبريل ٢٠٠٧، وتخطط الحكومة لبناء مصفاة ثالثة في ولاية الدقم بالمنطقة الوسطى في عام ٢٠١٠ إلا أن إنتاجها سيكون مخصصا لمصانع البتروكيماويات التي ستقام هناك.

قطاع الغاز

شهد عام ٢٠٠٧ عددا من الاكتشافات المغرية، حيث تم اكتشاف كميات كبيرة من الغاز في حقل سمر على بعد ٢٨ كيلومترا شمال حقل غاز سيج نهيدة القائم، كما اكتشفت شركة نفط عمان أيضا كميات كبيرة من الغاز الطبيعي في حقل فهود في شمال السلطنة، وأسفرت نتائج الإنتاج التجريبي في فهود عن تدفق ثابت بلغ نحو ١٠٠ ألف متر مكعب من الغاز في اليوم.

وقد خصصت الحكومة مبلغ ٥٠٠ مليون ريال للإنفاق على إنتاج الغاز في موازنة عام ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٤٥٥ مليون ريال في موازنة عام ٢٠٠٧ بنسبة نمو مقدارها ٨,٩ بالمائة.

وشهد شهر أكتوبر ٢٠٠٧ تشغيل محطة الغاز في حقل كوثر قبل شهرين كاملين من مواعده المقرر، وتنتج المحطة التي تقع في شمال عمان أكثر من أربعة ملايين متر مكعب قياسي من الغاز في اليوم لشبكة الغاز الحكومي إلى جانب إنتاج ٢٥ ألف برميل من المكثفات (وهي منتج ثانوي من الهيدروكربونات السائلة يتأتى من معالجة الغاز ويحقق سعرا عاليا في الأسواق). ويعد مشروع كوثر أحدث مشروع تنفذه

ميناء تصدير الغاز الطبيعي المسال في ولاية صور.



شركة تنمية نفط عمان في سياق التزامها برفع جهود الحكومة الرامية إلى الاستفادة أكثر من موارد الغاز السائل في البلاد.

وكان العمل في محطة الغاز في حقل كوثر قد بدأ في أغسطس ٢٠٠٥ وتم تعجيله لكي يوفي بالتزام توفير أول كمية من الغاز في الأول من يناير ٢٠٠٨، وتم تصميم المحطة بحيث تبلغ طاقتها الإنتاجية القصوى ٢٠ مليون متر مكعب قياسي من الغاز في اليوم ونحو ٨٠ ألف برميل من المكثفات في اليوم.

وبدأت شركة النفط البريطانية BP في عام ٢٠٠٧ تنفيذ برنامج تقييم شامل لفهم طبيعة خزانات الغاز في حقلي (خزان) و(مكارم) بعد أن وقعت مع حكومة السلطنة في يناير ٢٠٠٧ اتفاقية اكتشاف وإنتاج مشتركة لتقييم الحقلين.

وتم اكتشاف حقلي (خزان) و(مكارم) في عام ١٩٩٠ على مساحة قدرها ٢٨٠٠ كيلومتر مربع بوسط السلطنة لكنها ظلت غير مستغلة بسبب التعقيد في الخزانات التي كانت تقع على انخفاض ٤ أو ٥ كيلومترات تحت الأرض.

وبلغ إنتاج السلطنة من الغاز الطبيعي في عام ٢٠٠٧ حوالي ١٠٧٠٧٣٦ مليون قدم مكعب منها ٢١٨٦٥١ مليون قدم مكعب غاز مصاحب و٨٥٢٠٨٥ مليون قدم مكعب غاز غير مصاحب مقارنة بنحو ١٠٦٨٨٨٨ مليون قدم مكعب في عام ٢٠٠٦ منها ٢٤٣٠٥٢ مليون قدم مكعب غاز مصاحب و٨٢٥٨٣٦ مليون قدم مكعب غاز غير مصاحب.

القطاع المصرفي

شهد القطاع المصرفي خلال عام ٢٠٠٧ العديد من التطورات الايجابية مدعومة بنمو اقتصادي قوي بفضل ارتفاع أسعار النفط وتحسن أداء القطاعات غير النفطية، وقد انعكست هذه التطورات الايجابية على نشاط

البنوك التجارية العاملة في السلطنة لتتصعد أرباحها الصافية إلى ٢١٣,٨ مليون ريال مقابل نحو ١٦٢,٩ مليون ريال في عام ٢٠٠٦.

ويتميز القطاع المصرفي العماني بالاستقرار والقدرة على التكيف السريع مع مختلف التطورات، وقد نجحت البنوك التجارية العاملة في السلطنة في مواجهة التحديات المرتبطة بتنفيذ معايير كفاية رأس المال الجديدة (اتفاق بازل ٢)، وأصبحت تطبيق هذه المعايير منذ بداية عام ٢٠٠٧ بكفاءة واقتدار، وقد حققت درجة عالية للملاءة المالية، إذ بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال ١٦ بالمائة في نهاية عام ٢٠٠٧ وهو ما يزيد كثيراً على النسبة التي حددتها لجنة بازل التابعة لبنك التسويات الدولية وهي ٨ بالمائة، كما يزيد على الحد الأدنى الذي حدده البنك المركزي العماني وهو ١٠ بالمائة، يضاف إلى ذلك أن نظام تأمين الودائع المصرفية الذي يديره البنك المركزي العماني ويسهم في تمويله - بجانب البنوك التجارية - يحقق أعلى درجات الأمان والطمأنينة لأموال المودعين، كما يوفر القدرة على مواجهة أي تطورات طارئة.

وفي هذا الإطار يقوم البنك المركزي العماني بدور محوري في ممارسته لدوره واختصاصاته في قيادة تطور هذا القطاع وجعله من الأركان القوية للاقتصاد العماني والحفاظ على استقرار القيمة الداخلية والخارجية للعملة الوطنية (الريال العماني).

ويتألف الإطار المؤسسي للجهاز المصرفي العماني من ١٧ بنكاً تجارياً، منها ٧ بنوك محلية، و١٠ فروع لبنوك أجنبية، بالإضافة إلى بنكين متخصصين هما: بنك التنمية العماني وبنك الإسكان العماني تعمل من خلال ٢٢ فرعاً، وتعمل البنوك التجارية من خلال ٣٦٤ فرعاً، منها ٢٧ فرعاً للبنوك الأجنبية.

وقد تم الترخيص لـ ١٠ بنوك من البنوك التجارية العاملة في السلطنة لممارسة أعمال

المركزي هذه القاعدة أيضاً للأغراض الرقابية بهدف المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي بالسلطنة.

وألزمت اللائحة الصادرة حديثاً المصارف والمؤسسات المالية المرخصة بأن تقدم إلى النظام بصفة دورية تفاصيل الائتمان الممنوح لكل زبائنها، بما في ذلك الالتزامات المباشرة وغير المباشرة وذلك على النحو الذي يحدده البنك المركزي من حين لآخر.

وضمن جهوده لتخفيف الأعباء المالية على المقترضين وافق مجلس محافظي البنك المركزي العماني في شهر مارس ٢٠٠٨ على تخفيض سقف سعر الفائدة على القروض الشخصية الجديدة المقدمة من قبل البنوك التجارية العاملة في السلطنة من ٩ بالمائة إلى ٨,٥ بالمائة سنوياً اعتباراً من الأول من شهر ابريل ٢٠٠٨.

البنك المركزي العماني

أنشئ البنك المركزي العماني في الأول من ديسمبر ١٩٧٤ بمقتضى القانون المصرفي لعام ١٩٧٤ (المعدل بالقانون المصرفي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١١٤ / ٢٠٠٠) وبدأ بممارسة صلاحياته الكاملة اعتباراً من الأول من ابريل ١٩٧٥ برأسمال أولي يبلغ مليون ريال، ثم زاد تدريجياً حتى بلغ ٣٠٠ مليون ريال اعتباراً من ابريل ٢٠٠٢، وفي ٢٥ مارس ٢٠٠٧م أقر مجلس محافظي البنك المركزي العماني رفع رأسمال البنك المركزي من ٣٠٠ مليون ريال إلى ٤٠٠ مليون ريال بالتحويل من احتياطياته الخاصة.

ويهدف هذا القرار إلى دعم قدرة البنك على مواجهة المخاطر المتصلة بأنشطته المختلفة، فضلاً عن أن زيادة رأسمال البنك تزيد من ثقة المؤسسات المالية المحلية والدولية في هذه

بنوك الاستثمار، منها ٥ بنوك وطنية و٥ فروع لبنوك أجنبية منحها البنك المركزي تراخيص لمزاولة نشاط تمويل الشركات والمشاريع وتقديم الخدمات الاستشارية في مجال إدارة الاستثمار وتقديم خدمات الحفظ والأمانة والتعهد بتغطية الإصدارات، كما توجد ٥٠ شركة صرافة مرخصة للعمل في السلطنة منها ١٣ شركة تقوم ببيع وشراء العملات الأجنبية والتعامل مع المعادن النفيسة وإصدار الحوالات المالية تعمل من خلال ٥٧ فرعاً منتشرة في جميع أنحاء البلاد، أما الشركات الباقية (٣٧ شركة) فقد رُخص لها بمزاولة نشاط بيع وشراء العملات الأجنبية فقط، وذلك طبقاً للوضع في نهاية عام ٢٠٠٧، كما قام البنك المركزي بالتراخيص لـ ٦ شركات للعمل في مجال الخدمات المالية غير المصرفية مثل نشاط التمويل الاستهلاكي والبيع والشراء التأجيري وتحصيل الديون وغيرها.

وخلال عام ٢٠٠٧ اعتمدت السلطنة لائحة لنظام الشيكات المرتجعة تم بمقتضاها تنظيم التعامل مع الشيكات المرتجعة، وتنص اللائحة على ضرورة أن تلتزم المصارف المرخصة بتزويد البنك المركزي بكافة البيانات المتعلقة بالشيكات المرتجعة.

كما شهد عام ٢٠٠٧ صدور لائحة البيانات الإحصائية للائتمان المصرفي بالبنك المركزي، ويأتي صدور اللائحة ضمن جهود مجلس محافظي البنك المركزي العماني الرامية للمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي بالسلطنة.

ويقوم نظام البيانات الإحصائية للائتمان المصرفي على أساس قاعدة بيانات من خلال جمع وحفظ وتوفير المعلومات المتعلقة بالائتمان المصرفي بهدف تجنب المصارف والمؤسسات المالية المرخصة المخاطر المتعلقة بعدم تناسق وانتظام المعلومات وتجنب أية محاولة للاحتيال أو تحريف للمعلومات. ويستخدم البنك

المؤسسة المسؤولة عن مراقبة وتنظيم نشاط البنوك التجارية والمتخصصة والمؤسسات المالية غير المصرفية المرخصة من قبل البنك المركزي العماني.

وقد بلغ إجمالي أصول البنك المركزي العماني ٣,٨٢٢ مليار ريال مع نهاية عام ٢٠٠٧ (٩,٩٦٨ مليار دولار)، ولبنك فرع واحد في صلالة والثاني في صحار.

ويقوم البنك بدور نشط في تطوير القطاع المصرفي وترسيخ الثقة بين أطراف العمليات المصرفية، وفي هذا الإطار تم تشجيع البنوك الوطنية على الاندماج لتكون أكثر قدرة وكفاءة، كما تم إلزام البنوك التجارية برفع الحد الأدنى لرأس المال إلى ٥٠ مليون ريال للبنك المحلي و١٠ ملايين ريال لفرع البنك الأجنبي، أما البنوك التجارية المحلية الجديدة فقد تم إلزامها (في مارس ٢٠٠٧) برأسمال يبلغ ١٠٠ مليون ريال عوضاً عن ٥٠ مليون ريال سابقاً، فيما تم إلزام فروع البنوك التجارية الأجنبية برأسمال يبلغ ٢٠ مليون ريال عوضاً عن ١٠ ملايين ريال، وذلك وفقاً لقرار لمجلس محافظي البنك المركزي وجّه فيه البنوك التجارية المحلية وفروع البنوك الأجنبية القائمة على زيادة رؤوس أموالها.

ويأتي هذا القرار بهدف زيادة قدرة البنوك التجارية على التحول لتغطية الخسائر المحتملة ومواجهة التحديات المتمثلة في زيادة قدرتها على المساهمة في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية بالبلاد من خلال المساهمة بشكل مباشر في رأسمال بعض المشروعات - طبقاً لضوابط محددة - وأيضاً التوسع في منح الائتمان.

التمكين في القطاع المصرفي

تحظى سياسة تمكين الموظفين في القطاع

المصرفي باهتمام ومتابعة البنك المركزي العماني، ومع نهاية عام ٢٠٠٧ بلغت نسبة التعمين في البنوك التجارية والمتخصصة ٩٢,٢٪، حيث بلغت نسبة التعمين في وظائف الإدارة العليا والمتوسطة ٨٧٪، وفي الوظائف الكتابية ٩٩,٨٪، وفي الوظائف غير الكتابية ١٠٠٪، أما في شركات الصرافة فقد بلغت نسبة التعمين ٥٠,٨٪، وفي شركات التمويل المرخصة من قبل البنك المركزي العماني بلغت نسبة التعمين ٥٩,٥٪.

عمليات البنوك التجارية

توضح الميزانية الإجمالية للبنوك التجارية العاملة بالسلطنة أن الإجماليات الرئيسية قد شهدت نمواً إيجابياً في عام ٢٠٠٧، فقد زاد إجمالي أصول/خصوم هذه البنوك بنسبة ٤٢,١ ٪ ليصل إلى ١٠,٣٠٧ مليار ريال في نهاية ديسمبر ٢٠٠٧ مقارنة بـ ٧,٢٥١ مليار ريال في نهاية ديسمبر ٢٠٠٦، ثم صعدت إلى ١١,٣ مليار ريال في نهاية مارس ٢٠٠٨، وبلغ مجموع رؤوس الأموال الرئيسية واحتياطيات البنوك التجارية في نهاية مارس ٢٠٠٨ حوالي ١,٣٧٠ مليار ريال مشكلة ما نسبته ١٢,١ بالمائة من إجمالي الأصول في نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٨. وبنهاية مارس ٢٠٠٨ زاد النقد لدى البنوك التجارية وودائعها لدى البنك المركزي العماني بنسبة ٢٢٢,١ بالمائة حيث زاد من ٣٠١,٣ مليون ريال إلى ٩٧٠,٦ مليون ريال خلال عام واحد وهو مؤشر على فائض السيولة لدى الجهاز المصرفي العماني.

وتشير الإحصائيات الصادرة عن البنك المركزي العماني إلى ارتفاع إجمالي رصيد الائتمان الذي قدمته البنوك التجارية حتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٨ بنسبة ٤٨ بالمائة ليصل إلى ٢,٢٨٧ مليار ريال حيث زاد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص - الذي شكل



واجهة مبنى
البنك المركزي العماني.

ريال مقارنة بـ ٤٢,٥ مليون ريال في الربع الأول
من عام ٢٠٠٧.

البنوك المتخصصة

أنشأت حكومة السلطنة منذ وقت مبكر بنوكاً متخصصة لدعم جهود التنمية في مجالات محددة مثل مشروعات الإسكان والمشروعات الصناعية والزراعية والسمكية نظراً للأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المشروعات، إلا أن التطور الذي حققته مسيرة التنمية في مختلف المجالات فرض إعادة النظر في عمل البنوك المتخصصة من أجل تطوير أدائها وزيادة قدرتها على القيام بمهامها، وفي هذا الإطار تم إنشاء بنك التنمية العماني كشركة مساهمة عمانية في أبريل ١٩٩٧ بدمج بنك تنمية عمان مع بنك عمان للزراعة والأسماك.

وفي الوقت الحالي يوجد بنكان متخصصان

ما نسبته نحو ٩٤ بالمائة من إجمالي الائتمان - بنسبة ٤٦,٩ بالمائة في نهاية مارس ٢٠٠٨. وفي جانب الخصوم زاد إجمالي ودائع لدى البنوك التجارية بنسبة ٣٩,٧ بالمائة ليصل إلى ٧,٢٧١ مليار ريال في نهاية مارس ٢٠٠٨، كما زاد إجمالي ودائع القطاع الخاص - التي شكلت ما نسبته نحو ٨٠ بالمائة من إجمالي الودائع - بدرجة ملحوظة حيث زادت ودائع القطاع المذكور تحت الطلب وودائع التوفير والودائع لأجل بنسب بلغت ٧٠ بالمائة و ٤١,٥ بالمائة و ١٨,٢ بالمائة على التوالي مع ملاحظة أن ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية قد انخفضت بنسبة ٢٨,٥ بالمائة نتيجة لانخفاض أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي. وتشير الإحصائيات إلى أن صافي ربح البنوك التجارية (بعد خصم مخصصات الديون المعدومة والضرائب) قد ارتفع في الربع الأول من عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ٦٥,٢ مليون



بنك التنمية العماني.

بنك التنمية العماني

أنشئ بنك التنمية العماني بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٧/١٨ الصادر في ٩ ابريل ١٩٩٧ وذلك بدمج بنك تنمية عمان (الذي أنشئ في عام ١٩٧٩) وبنك عمان للزراعة والأسماك (الذي أنشئ عام ١٩٨١م).

ويعمل بنك التنمية العماني على تمويل المشاريع التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية في السلطنة ومنها المشاريع الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية وذلك بتقديم قروض تصل إلى مليون ريال للمشروع الواحد بسعر فائدة لا يتجاوز ٣٪ فقط في السنة، كما يتفرد البنك بتقديم قروض معفاة من الفوائد لصغار المستثمرين المتفرغين لإدارة أعمالهم.

وفي نهاية عام ٢٠٠٧ بلغت قيمة القروض التي قدمها بنك التنمية العماني ٤١,٦ مليون ريال تراوح سعر الفائدة عليها بين ٢ بالمائة

هما: بنك الإسكان العماني، وبنك التنمية العماني، وهما بنكان حكوميان، أما بنك التضامن للإسكان فقد تحول في نهاية عام ٢٠٠٧ من بنك متخصص في تقديم القروض الإسكانية إلى بنك تجاري بالكامل تحت مسمى (البنك الأهلي).

بنك الإسكان العماني

يقوم بنك الإسكان العماني منذ إنشائه في عام ١٩٧٧م بتقديم قروض إسكانية للمواطنين لتمويل شراء أو تشييد أو استكمال المساكن مساهمة منه في توفير المسكن اللائق للمواطن وأسرتة، وقد قام البنك بتقديم قروض منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ٢٠٠٧ ما عدده ٢٨٢٠٨ قروض بقيمة اجمالية بلغت ٤٧٣,٢٧٥,٦٨٧ ريال. ومع نهاية عام ٢٠٠٧ بلغ رأسمال بنك الإسكان العماني ٣٠ مليون ريال، وبلغت قيمة أصوله (موجوداته) ١٧٩,٥ مليون ريال.

٦٠ بالمائة سنوياً، وبلغ إجمالي قيمة أصوله (موجوداته) ٧٥,٦ مليون ريال، بينما بلغ رأسمال البنك المدفوع ٤٠ مليون ريال.

سوق المال

تعد سوق مسقط للأوراق المالية جزءاً من قطاع سوق المال الذي تشرف عليه الهيئة العامة لسوق المال، وقد تأسست سوق مسقط للأوراق المالية في عام ١٩٨٨ بموجب المرسوم السلطاني رقم (٨٨/٥٣) الصادر في ٢١ يونيو ١٩٨٨، وبعد مرور عقد من الزمن من النمو المتواصل في نشاط السوق وفي الاقتصاد الوطني بشكل عام، ومواكبة لمستجدات وتطورات القطاع المالي على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي خصوصاً فيما يتعلق بقطاع الأوراق المالية ظهرت الحاجة للفصل بين الجهة الرقابية والجهة التنفيذية بهدف تفعيل الدور الرقابي وحماية المستثمرين، وأصبح من الضروري تعديل التشريعات والنظم القائمة بما يتواءم واحتياجات سوق مسقط للأوراق المالية ويجعلها على قدم المساواة مع الأسواق المالية الأخرى في العالم، وعليه صدر المرسوم السلطاني رقم (٩٨/٨٠) والرسوم السلطاني رقم (٩٨/٨٢) بإعادة هيكلة سوق الأوراق المالية من خلال قيام ثلاثة أجهزة رئيسية منفصلة، هي: الهيئة العامة لسوق المال، وسوق مسقط للأوراق المالية، وشركة مسقط للإيداع وتسجيل الأوراق المالية.

الهيئة العامة لسوق المال

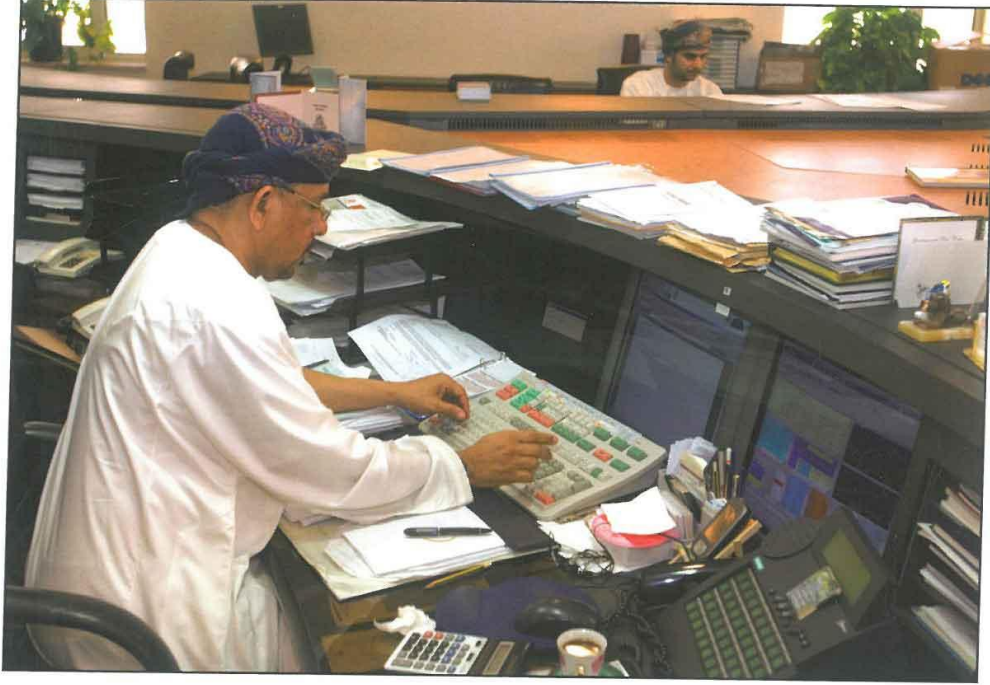
تسعى الهيئة العامة لسوق المال إلى بناء سوق رأس مال تتسم بالعدالة والكفاءة والشفافية وحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة وغير السليمة، وإتاحة الفرص لاستثمار المدخرات والأموال في الأوراق المالية بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني. وتقوم الهيئة بتنظيم ومراقبة إصدار

الأوراق المالية في السوق الأولية وتحديد المتطلبات الواجب توافرها في نشرة الإصدار عند طرح الأوراق المالية للاكتتاب العام، وإجراء الدراسات وتقديم المقترحات للجهات الرسمية المختلفة بشأن القوانين النافذة وتعديلها بما يتلاءم والتطور الذي تتطلبه سوق الأوراق المالية، وترسيخ قواعد السلوك المهني والمراقبة الذاتية والانضباط بين الوسطاء والعاملين في مجال التعامل بالأوراق المالية وتشجيع وتأهيل الوسطاء وغيرهم من العاملين بالسوق بهدف رفع كفايتهم العلمية والعملية.

وخلال عام ٢٠٠٧ قامت الهيئة العامة لسوق المال بإصدار العديد من الضوابط والتشريعات المنظمة لكافة مكونات قطاع سوق الأوراق المالية وقطاع التأمين، وقد منح المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٧/٥ الصادر في ٢١ يناير ٢٠٠٧ - بإجراء بعض التعديلات على قانون سوق رأس المال - الهيئة العامة لسوق المال صلاحية فرض غرامات مالية بصفة مباشرة في حالة عدم التزام الشركات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية بالإفصاح عن البيانات المالية أو المعلومات التي تتطلبها أحكام قانون سوق رأس المال، ويهدف هذا التعديل إلى حث الجهات المصدرة للأوراق المالية على تقديم البيانات المالية والمعلومات الجوهرية التي تهم المتعاملين بالسوق في الأوقات اللازمة لذلك.

كما تضمن المرسوم إجراء تعديل لعدد من المواد المنظمة لصناديق الاستثمار بهدف فتح المجال أمام الصناديق الاستثمارية لتوزيع استثماراتها في أوجه الاستثمار المختلفة كالعقارات وغيرها وعدم قصر استثماراتها على الأوراق المالية.

ومنح المرسوم الهيئة العامة لسوق المال صلاحية تنظيم وترخيص شركات التصنيف الائتماني بحيث تقدم هذه الشركات آراءها



الكادر العماني المؤهل في
مواقع العمل المصري.

نطاق الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى توعية
المجتمع العماني بأهمية مبادئ وممارسات
حاکمية الشركات.

وقد أقر مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق
المال توقيع اتفاقية استشارية مع مؤسسة
التعاون السنغافورية بهدف تطوير قطاع سوق
رأس المال بالسلطنة في المجال الرقابي ودراسة
مدى إقبال الشركات الإقليمية للاستثمار
في سوق مسقط للأوراق المالية بهدف إيجاد
آليات عمل جديدة في سوق رأس المال لجعل
السلطنة مركزاً لاستقطاب الأموال بالمنطقة،
كما اعتمد المجلس إجراء تعديل على قواعد
وشروط انتخاب أعضاء مجالس إدارة
شركات المساهمة العامة والأحكام الخاصة
بمسؤولياتهم.

سوق مسقط للأوراق المالية

شهدت سوق مسقط للأوراق المالية خلال عام

المستقبلية في الجدارة الائتمانية للبنوك أو الشركات
أو لورقة مالية أو لقرض تجاري أو حكومي.

ومن التطورات المهمة التي شهدتها قطاع
سوق رأس المال في عام ٢٠٠٨ تشكيل (لجنة
حوكمة الشركات) لتكون السلطنة بذلك أول
دولة عربية تقوم بتشكيل لجنة تعنى بحوكمة
الشركات، وتهدف اللجنة إلى تبني وتطبيق
خطة عمل الحوكمة للشركات العاملة بالسلطنة
من خلال نشر المعرفة وتبني المعايير العالمية
وأفضل الممارسات والتطبيقات على المستويين
المحلي والعالمي.

وتتكون اللجنة من تسعة أعضاء يمثلون
القطاعات العام والخاص والمؤسسات
الأكاديمية والجمعيات المهنية وتهدف إلى
ترسيخ وتطبيق مبادئ وممارسات حوكمة
الشركات في الشركات المدرجة في سوق
مسقط للأوراق المالية والشركات الصغيرة
والمتوسطة والشركات العائلية العاملة ضمن

٢٠٠٧ نقلت نوعية في وسائل التداول حيث بدأت بتطبيق التداول من خلال شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، والذي يمكن المستثمرين من إدخال أوامر البيع والشراء من خلال شبكة الانترنت بأنفسهم عبر نظام مرتبط بشركات الوساطة التي يتعاملون معها والذي يتولى بدوره التدقيق الإلكتروني على كفاءة الأمر وقانونيته قبل ان يسمح له بالدخول إلى نظام التداول



في السوق، وتسمح الآلية الجديدة للمستثمرين بالبيع والشراء من أي مكان يتواجدون فيه سواء كانوا داخل السلطنة أو خارجها دون تدخل الوسطاء، وقد ارتفع عدد الشركات التي تطبق هذه الآلية في عام ٢٠٠٨ إلى ثلاث شركات هي: المتحدة للأوراق المالية والأمين للأوراق المالية وبنك عمان العربي.

كما شهدت السوق تطوراً مهماً آخر تمثل في ارتفاع أحجام التداول والمؤشر الرئيسي، فقد ارتفع مؤشر سوق مسقط ٣٠ - وهو المؤشر الرئيسي للسوق - بنسبة ٦١,٨ بالمائة وأغلق مع نهاية تداولات عام ٢٠٠٧ عند مستوى ٩٠٣٥,٤٨ نقطة مرتفعاً ٣٤٥٣ نقطة محققاً بذلك أفضل أداء على مستوى أسواق المال العربية.

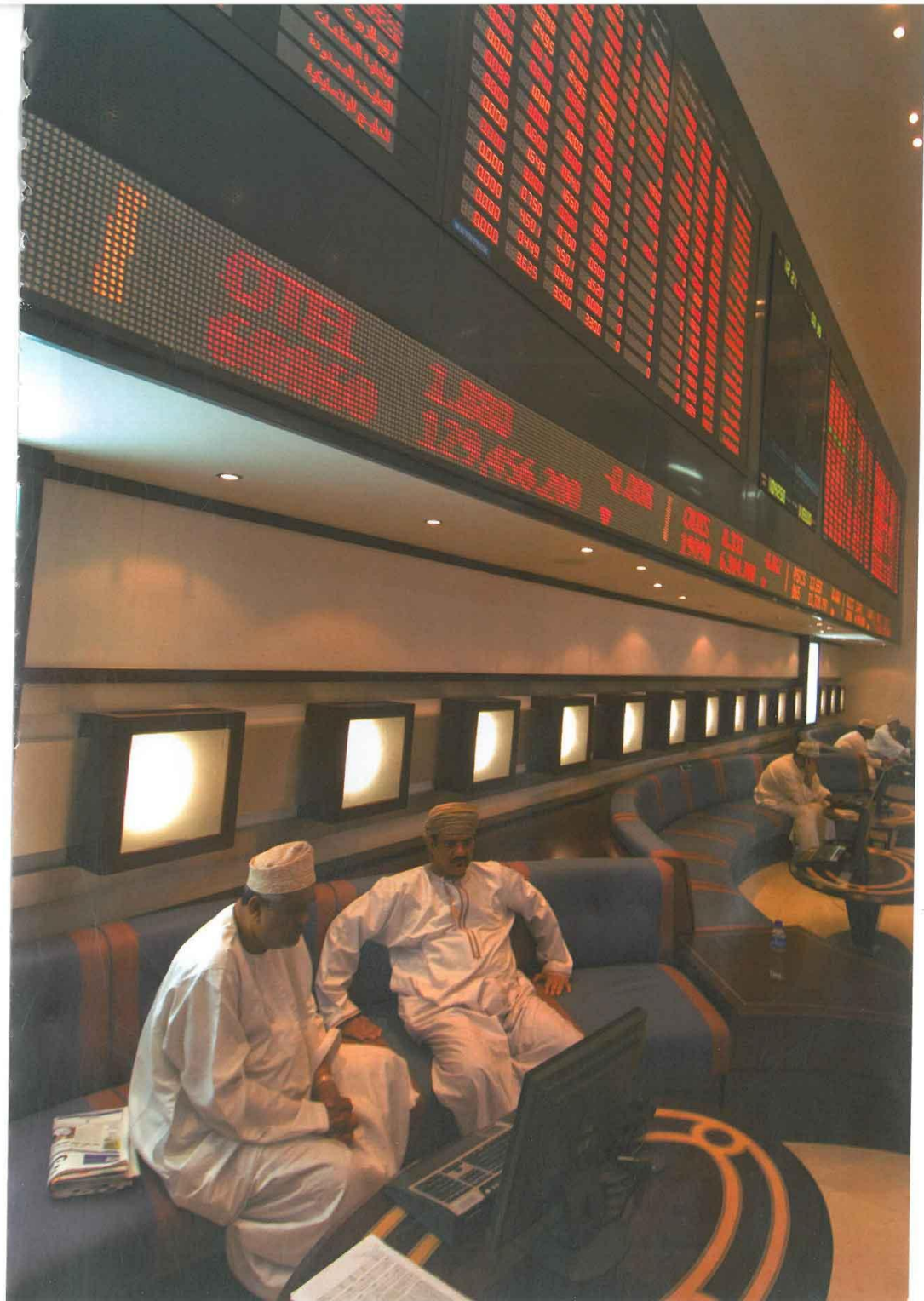
وارتفع حجم التداول إلى حوالي ٢,٦٦٣ مليار ريال مقارنة بـ ١,١١٣ مليار ريال في عام ٢٠٠٦، وارتفع معدل التداول اليومي من ٤,٥٧ مليون ريال في عام ٢٠٠٦ إلى ١٠,٦١ مليون ريال في عام ٢٠٠٧.

وارتفعت المساهمة الأجنبية في رؤوس أموال شركات المساهمة العامة المدرجة بسوق مسقط للأوراق المالية بنهاية ديسمبر ٢٠٠٧ إلى ٢٧,٥٥ بالمائة مقارنة بـ ٢٣,٢٧ بالمائة في نهاية ديسمبر ٢٠٠٦، وصعدت القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة مع نهاية عام ٢٠٠٧ إلى ١٠,٢٧٣ مليار ريال مقارنة بـ ٦,٢٢٠ مليار ريال في نهاية ديسمبر ٢٠٠٦.

كما ارتفعت الأرباح الصافية لشركات المساهمة العامة خلال عام ٢٠٠٧ إلى ٥٩٧,٤١٣ مليون ريال مسجلة نمواً بنسبة ٥٣,٩ بالمائة عن مستواها في عام ٢٠٠٦ والبالغ ٣٨٨,٢٠٧ مليون ريال.

وشهد عام ٢٠٠٧ بدء تداول أسهم بنك صحار وشركة جلفار للهندسة والمقاولات بسوق مسقط للأوراق المالية.

كما شهد عام ٢٠٠٨ عدداً من الاكتتابات موزعة على إصدارات جديدة وحقوق أفضلية واكتتابات خاصة، ومن أبرزها الاكتتاب في ٢٥ مليون سهم طرحتها شركة فولتامب للطاقة التي تحولت إلى شركة مساهمة عامة بدأ تداول أسهمها بسوق مسقط للأوراق المالية في منتصف عام ٢٠٠٨.



شركة مسقط للإيداع وتسجيل الأوراق المالية

تأسست شركة مسقط للإيداع وتسجيل الأوراق المالية - كشركة مساهمة عمانية مقفلة - وفقاً للمرسوم السلطاني رقم (٩٨/٨٢) الصادر بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٩٨، ويبلغ رأسمال الشركة المرخص به مليوني ريال، ورأس المال المصدر مليون ريال مقسم إلى مليون سهم، وتمتلك سوق مسقط للأوراق المالية ٤٠٪ من رأسمال الشركة كما تمتلك البنوك وشركات الوساطة والاستثمار ٦٠٪ من رأس المال.

وقد طورت شركة مسقط للإيداع وتسجيل الأوراق المالية في الفترة الماضية نظام توزيع الأرباح على المساهمين من خلال تبنيها أسلوب التحويل الإلكتروني للأرباح النقدية حيث يتم تحويل الأرباح التي يحصل عليها المساهمون إلى حساباتهم المصرفية ليحل محل الآليات اليدوية المعمول بها سابقاً، ويساهم الأسلوب الجديد في إتمام عمليات التوزيع بالسرعة والدقة المطلوبة، الأمر الذي يعزز الثقة في الاستثمار في السوق المحلية.

وتعمل الشركة على تبني السياسات والاستراتيجيات التي من شأنها حماية حقوق مالكي الأوراق المالية وضمان ملكيتهم فيها والتسهيل عليهم لدى التعامل في سوق الأوراق المالية، فضلاً عن إبقائهم على اتصال مستمر مع شركات المساهمة العامة المعنية.

وقد تمكنت الشركة خلال عام ٢٠٠٧ من إدارة توزيعات الأرباح لـ ٣٦ شركة، وبلغ إجمالي المبالغ التي قامت الشركة بإرسالها إلى المساهمين نيابة عن شركات المساهمة العامة المدرجة بسوق مسقط للأوراق المالية ١٣٢,٧ مليون ريال، فيما بلغ عدد المساهمين الذين قامت الشركة بتحويل الأرباح إليهم خلال عام ٢٠٠٧ حوالي ١١٥ ألف مساهم ٧٠ بالمائة منهم استلموا أرباحهم عن طريق التحويلات البنكية

تداول الأسهم في سوق
مسقط للأوراق المالية.

المباشرة في حساباتهم و ٣٠ بالمائة عن طريق
الشيكات.

قطاع التأمين

يعتبر قطاع التأمين من القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني، إذ يوفر الحماية اللازمة للأفراد وثروات البلاد والممتلكات والمحافظة عليها من العوامل التي تؤدي إلى فقدانها أو ضياعها من خلال التغطيات التأمينية المختلفة، ويساهم في توفير المدخرات واستثمارها في المشاريع التنموية المختلفة في السوق المحلية، كما يساهم في توفير فرص العمل للعُمانيين.

وينظم قطاع التأمين قانون شركات التأمين الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٩/١٢ بتاريخ ٢١ مارس ١٩٧٩، إضافة إلى عدد من الأطر القانونية الأخرى.

ويعد صدور المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٩٠ الصادر في ٣ أغسطس ٢٠٠٤ بنقل اختصاصات التأمين من وزارة التجارة والصناعة إلى الهيئة العامة لسوق المال نقلة جديدة للارتقاء بأداء القطاع إلى المستوى الذي يمكنه من تطبيق المعايير المعتمدة في أسواق التأمين العالمية.

وقد قامت الهيئة بخطوات فعالة لتطوير قطاع التأمين وتشريعاته وأنظمتها، حيث وجهت جهودها نحو تعزيز البنية التشريعية لقطاع التأمين وتطوير الجدارة المهنية لمنتسبي هذا القطاع، كما قامت بتعديل بعض أحكام قانون تأمين المركبات في السلطنة واللائحة التنفيذية المنبثقة عنه وتنظيم متطلبات ترخيص مزاولي أعمال التأمين، وتنظيم إجراءات التأمين على الحياة، كما عكفت - وبالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي - على وضع مسودة دراسة أولية لللائحة التنفيذية للقانون الموحد للإشراف والرقابة على قطاع التأمين بدول المجلس.

كما قامت بإصدار وثيقة التأمين الموحدة بهدف رفع مستوى التغطيات والمزايا التأمينية والحد من الخلافات المثارة حول تفسير بنود وثيقة تأمين المركبات، وأصدرت خلال عام ٢٠٠٨ تعميماً لكافة شركات التأمين العاملة في السلطنة بضرورة الالتزام بما جاءت به المادة ٦٠ من قانون شركات التأمين والتي تشترط أن تكون جميع وثائق التأمين الصادرة بالسلطنة محررة باللغة العربية أو مصحوبة بترجمة عربية طبق الأصل على الأقل.

وفي مايو ٢٠٠٨ وافقت الهيئة العامة لسوق المال على تأسيس أول شركة عمانية لإعادة التأمين في السلطنة برأسمال قدره ٣٠ مليون ريال، ويساهم في تأسيس الشركة غرفة تجارة وصناعة عمان وعدد من مؤسسات وشركات القطاع الخاص العاملة في قطاع المصارف والتأمين والخدمات والاستثمار وسيتم إدراج الشركة بسوق مسقط للأوراق المالية خلال خمس سنوات من بدء أعمالها.

وتهدف الشركة إلى زيادة احتفاظ حجم الأقساط في السلطنة الأمر الذي يساهم في زيادة إجمالي الناتج المحلي وزيادة العوائد وتوفير المزيد من السيولة لتمويل الاستثمارات المطلوبة في السلطنة بشكل خاص وفي المنطقة بشكل عام إلى جانب الترويج للسلطنة كأحد مراكز التأمين في المنطقة.

كما تم في شهر مايو ٢٠٠٨ أيضاً التوقيع على اتفاقية مشروع قاعدة البيانات المشتركة للتأمين ويهدف المشروع إلى توفير قاعدة بيانات مركزية للسائقين والمركبات والحوادث يتم ربطها إلكترونياً مع الجهاز المركزي لشرطة عمان السلطانية لضمان تحديث البيانات، ويتيح المشروع إمكانية تسجيل بيانات حوادث المركبات في قاعدة بيانات مشتركة، بالإضافة إلى إمكانية البحث عن بيانات السائق والمركبة واستعراض المخالفات والحوادث السابقة

المسجلة في سجل أي منهما. ويمكن النظام شركات التأمين المسجلة من الاستفادة من البيانات في عمليات التأمين وإعادة التأمين، كما يمكن شرطة عمان السلطانية من الحصول على سجلات دقيقة للحوادث في كافة مناطق السلطنة.

التجارة

تبذل السلطنة جهودها لجعل التجارة أحد أهم أركان الاقتصاد العماني واستثمار الموقع الجغرافي الاستراتيجي كنقطة عبور لمنطقة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي والاهتمام بأن تكون السلطنة محطة لإعادة التصدير بين الشرق والغرب بحكم موقعها الجغرافي والتطوير المستمر في موانئها البحرية والجوية.

وتهدف الخطة الخمسية السابعة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) إلى زيادة مساهمة قطاع التجارة في الاقتصاد الوطني من خلال زيادة مساهمة قيمته المضافة في الناتج المحلي الإجمالي في ضوء الزيادة المتوقعة في تدفق السلع القابلة للتبادل التجاري من الإنتاج المحلي والواردات. وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع حجم التبادل التجاري مع دول العالم سنوياً، فقد ارتفعت قيمة الصادرات السلعية في عام ٢٠٠٧ إلى حوالي ٩,٥٠٥ مليار ريال مقارنة بـ ٨,٢٩٩ مليار ريال في عام ٢٠٠٦ محققة ارتفاعاً بنسبة ١٤,٥ بالمائة، وسجلت الصادرات النفطية ارتفاعاً بنسبة ٧,٣ بالمائة (من ٦,٧٢٠ مليار ريال إلى ٧,٢١١ مليار ريال)، وارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة ٥٨,٩ بالمائة إذ صعدت من ٨١٢,٥ مليون ريال إلى ١,٢٩٠ مليار ريال، وارتفعت قيمة تجارة إعادة التصدير من ٧٦٦,٧ مليون ريال إلى ١,٠٠٣ مليار ريال مسجلة نمواً بنسبة ٣٠,٩ بالمائة. وتمثلت الصادرات غير النفطية في

الحيوانات والمنتجات الحيوانية والمنتجات المعدنية ومنتجات الصناعات الكيماوية والمصنوعات من حجر أو جص أو إسمنت ومصنوعات الخزف، والمعادن ومصنوعاتها والآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وغيرها. أما تجارة إعادة التصدير فتتمثلت في الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية ومعدات النقل وغيرها.

كما ارتفعت الواردات السلعية المسجلة بنسبة ٤٦,٦ بالمائة بعد أن صعدت من ٤,١٩٠ مليار ريال إلى ٦,١٤٤ مليار ريال، وكانت قيمة الواردات السلعية قد بلغت ٣,٣٩٤ مليار ريال في عام ٢٠٠٥.

وتعتبر كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والهند والمملكة العربية السعودية وإيران وقطر والصين وكوريا الجنوبية واليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية من أهم الشركاء التجاريين للسلطنة حيث تتجه المنتجات العمانية إلى أسواق أكثر من مائة دولة على امتداد العالم.

الصناعة

يعد قطاع الصناعة ركيزة مهمة من ركائز استراتيجية التنمية طويلة المدى (٢٠٠٦-٢٠٢٠)، ومن المنتظر أن تصل مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى (١٥٪) بحلول عام ٢٠٢٠م.

وتسعى السلطنة خلال الخطة الخمسية السابعة إلى تحقيق معدل نمو سنوي في القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية قدره ١٤٪، وقد زادت القيمة المضافة للأنشطة الصناعية غير النفطية بنسبة ٣٤,٩ بالمائة في عام ٢٠٠٦ مقارنة بمستواها في عام ٢٠٠٥، كما زادت القيمة المضافة لإجمالي الأنشطة غير النفطية بنسبة ١٦,٨ بالمائة، وشكلت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية ما نسبته ١٤,٢ بالمائة

من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٦ مقارنة بنسبة بلغت ١٢,٢ بالمائة في عام ٢٠٠٥ حيث بلغت ١,٩٤٦ مليار ريال مقارنة بـ ١,٤٤٣ مليار ريال في عام ٢٠٠٥

وقد حقق قطاع الصناعات التحويلية في الربع الأول من عام ٢٠٠٧ معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغ ١٦,٥ بالمائة مقارنة بالفترة المماثلة من عام ٢٠٠٦، وهذا جاء نتيجة للدعم المتواصل لتحسين أداء القطاع والمتمثل في الدعم المالي في شكل قروض ميسرة والإعفاءات الجمركية لمدخلات الإنتاج وتقديم مختلف وسائل المساندة للصادرات العمانية المنشأ من خلال الجهود المبذولة من قبل المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات ووكالة ضمان ائتمان الصادرات والبحث عن أسواق جديدة وتوفير البنى الأساسية في المناطق الصناعية التي تقدم تسهيلات وحوافز استثمارية مشجعة تتمثل في توفير الأراضي بإيجارات مخفضة وتوفير مصادر الطاقة بأسعار تنافسية.

وتقدم الحكومة قروضا ميسرة بفائدة قدرها ٣ بالمائة للمشاريع التي تزيد تكلفتها الاستثمارية على ٢٥٠ ألف ريال شريطة أن يكون الحد الأقصى للقرض الحكومي ٥ ملايين ريال للمشروعات التي تتخذ شكل شركة مساهمة عمانية عامة والتي تلوح ٤٠ بالمائة من أسهمها على الأقل للاكتتاب العام أما بالنسبة للمشروعات الفردية التي تتخذ شكل شركة تضامن أو شركة محدودة المسؤولية ان يكون الحد الأقصى للقرض ٥٠٠ ألف ريال بشرط ألا يتجاوز القرض في كلتا الحالتين ١٥٠ بالمائة من رأس المال المدفوع في محافظة مسقط و٢٥٠ بالمائة من رأس المال المدفوع إذا كان المشروع خارج محافظة مسقط أو في ولاية قريات وفي عام ٢٠٠٦ سمح لبنك التنمية العماني بالإقراض حتى مبلغ مليون ريال للمشروع الواحد.

(الصفحتان التاليتان)
أحد مراكز التسوق
الحديثة في محافظة
مسقط.

عمان







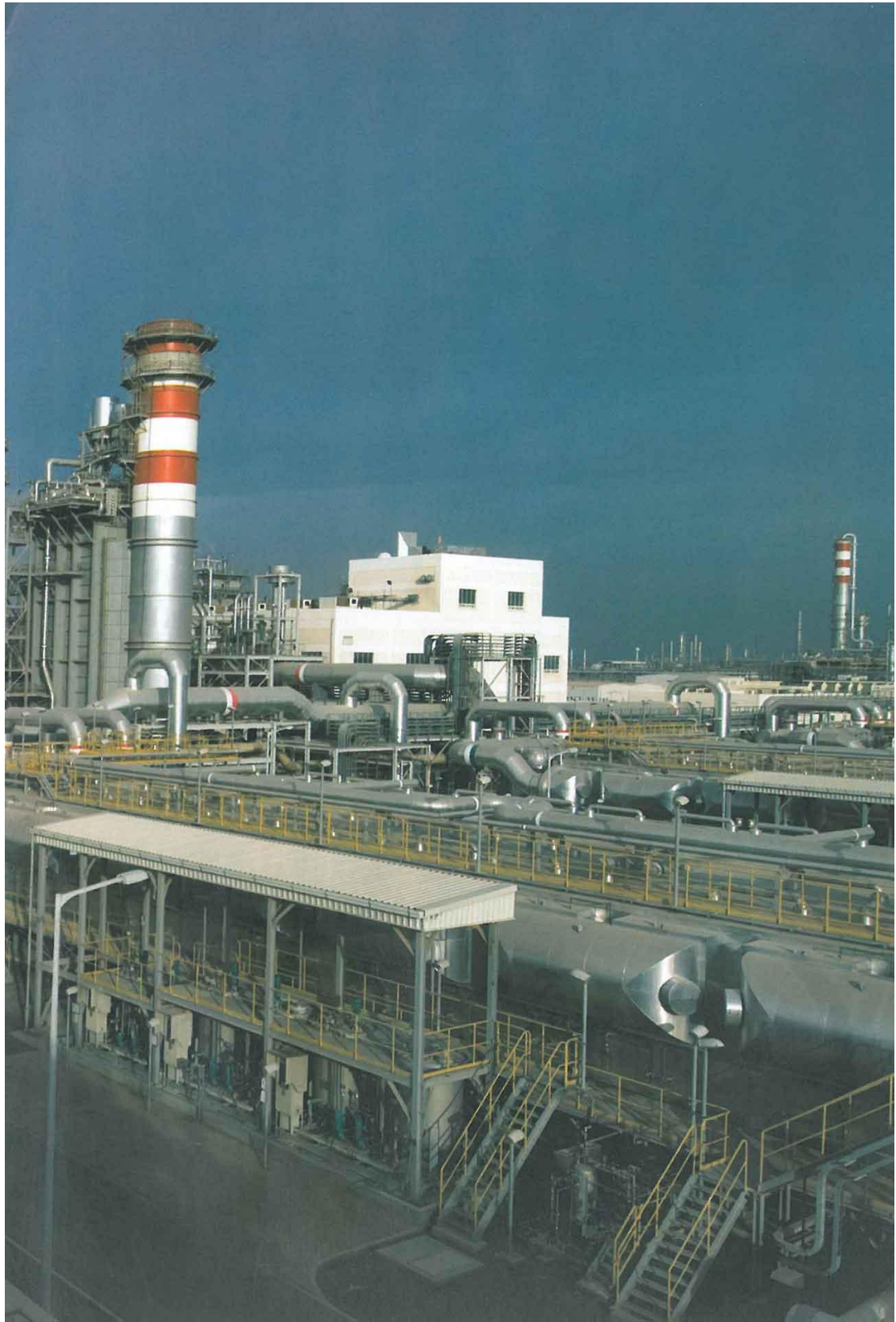
مراقبة دائمة ودقيقة
لشبكة الغاز الطبيعي.
مصنع البولي اثيلين في
المنطقة الصناعية بميناء
صحار.

مصنعا تعمل في مختلف القطاعات الصناعية كالمواد
الغذائية ومواد البناء والمواد الكيماوية والأحذية
والألياف البصرية والكابلات والأثاث وغيرها.
كما تمت توسعة منطقة صحار الصناعية
بحيث تشمل مساحة ٧ ملايين متر مربع
واستكمال البنى الأساسية لمنطقة البريمي
الصناعية بجميع مراحلها وباللفة مساحتها
٤,٥ مليون متر مربع إضافة إلى استكمال
البنى الأساسية لمنطقة نزوى الصناعية.
وفي إطار تشجيع المصانع العمانية على
التطوير المستمر لقدراتها التقنية وعلى الالتزام
بالمواصفات القياسية للجودة وزيادة نسبة
التعمين يتم سنويا تنظيم مسابقة كأس جلالة
السلطان لأفضل خمسة مصانع، وشهدت
المسابقة خلال عام ٢٠٠٧ تنافس ٣٤ مصنعا
تم اختيار أفضل خمسة منها وتكريمها بكأس
جلالته، كما تم تكريم خمسة مصانع أخرى
بالدروع، وثلاثة مصانع أخرى لتمييزها في

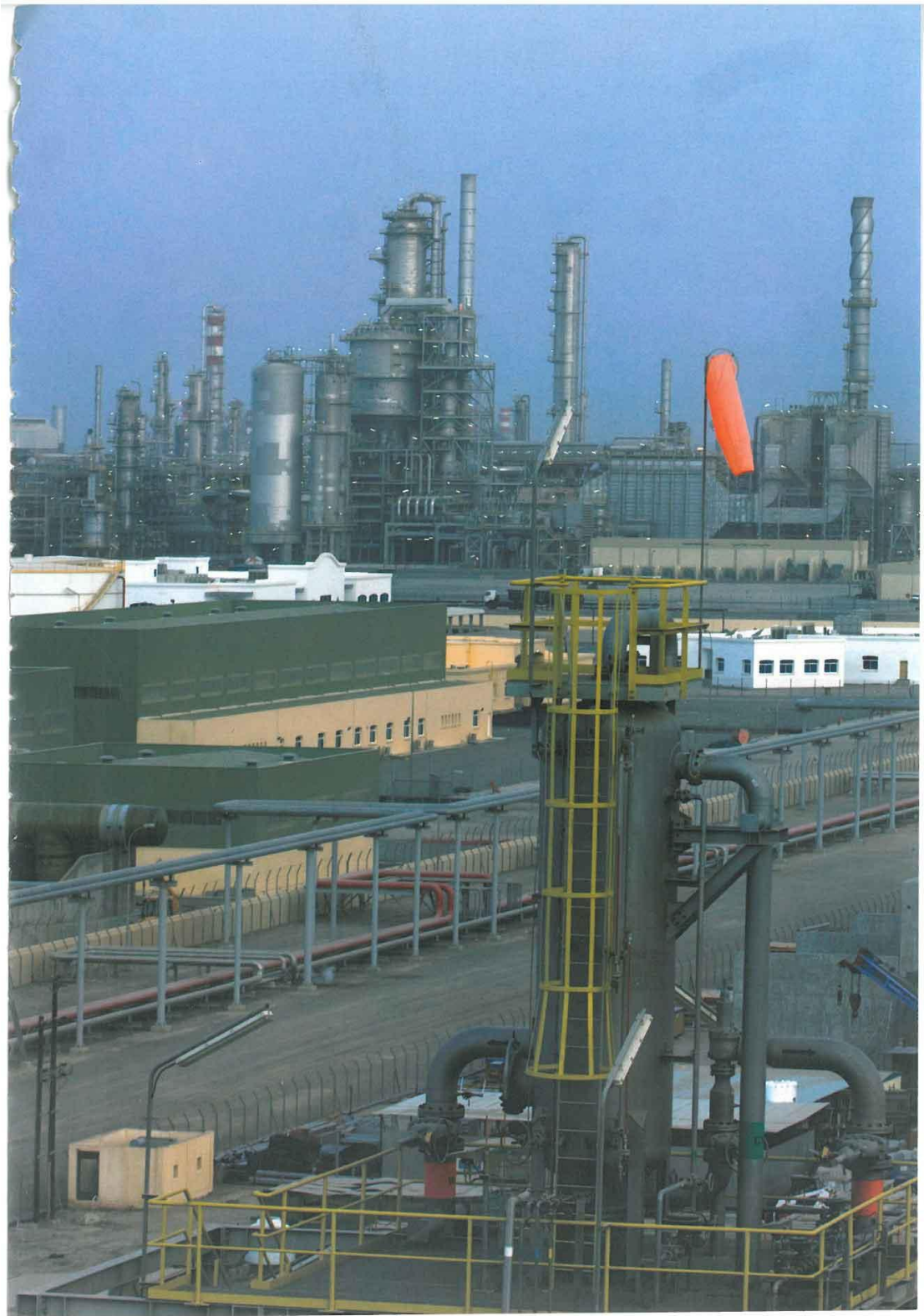
وتركز الاستراتيجية الصناعية للسلطنة
على إقامة مشروعات صناعية كبيرة تعتمد
على الغاز الطبيعي كالمشاريع القائمة في ولايتي
صحار وصور، كما تركز الاستراتيجية على إقامة
الصناعات المعرفية ومشاريع التخصص.
وتوجد في السلطنة عدد من المناطق
الصناعية التي تهدف إلى الارتقاء بالقطاع
الصناعي حيث تسعى إلى استقطاب صناعات
نوعية تعتمد قدر الإمكان على استغلال الخامات
المحلية المتوفرة حولها، فبالإضافة إلى المنطقة
الصناعية في الرسيل بمحافظة مسقط - والتي
تعد أولى المناطق الصناعية في السلطنة -
هناك مناطق صناعية في صحار وصور وصلالة
ونزوى والبريمي إضافة إلى المنطقة الصناعية
بمينا صحار والتي تعد منطقة للصناعات
الثقيلة وصناعات البتروكيماويات.
وتبلغ المساحة الإجمالية لمنطقة الرسيل
الصناعية قبل التوسعة ٣٢٠ هكتارا تضم ١٤٠

(الصفحتان التاليتان)
محطة توليد الطاقة
الكهربائية بولاية صحار.











مختبر فحص مصنع
البولي بروبيلين في المنطقة
الصناعية بميناء صحار.

(حوالي ٣٥ مليون دولار أمريكي)، ومشروع إنتاج المغنيسيوم من خامات الدولوميت والذي من المتوقع ان يستقطب رأسمال يبلغ ٢٠ مليون ريال (حوالي ٥٠ مليون دولار أمريكي)، بالإضافة إلى الصناعات القائمة على خامات الحجر الجيري والسيليكا والرخام.

وقد واصلت وزارة التجارة والصناعة في عام ٢٠٠٧ جهودها في إعداد الخرائط الجيولوجية لولاية إبراء لأغراض الدراسات والمسوحات التعدينية المختلفة، ويعتبر مشروع إنتاج فلز المغنيسيوم من خام الدولوميت من المشاريع المهمة التي توصلت إليها الدراسات الفنية حيث أثبتت الجدوى استخدامه في صناعة الحديد والزرّاج، كما أكدت الدراسات توفر احتياطي خام السيليكا الصالح للصناعات الزجاجية في المنطقة الوسطى والذي يقدر بـ ٢٨ مليون طن، وفي منطقة الغيزين تشير الدراسات الأولية إلى وجود احتياطي من النحاس يبلغ ١٥ مليون طن

مجال القيمة المضافة والجودة والصادرات. ويأتي تنظيم المسابقة بشكل سنوي منذ إعلانها في عام ١٩٩١ تماشياً مع أهداف الاستراتيجية الصناعية التي تسعى الحكومة لتحقيقها.

ونظراً لأهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني صدر المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٧/١٩ بإنشاء المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوزارة التجارة والصناعة كجهة مختصة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسلطنة.

الثروة المعدنية

شهد قطاع التعدين خلال السنوات الماضية نمواً مطرداً، وتشير المسوحات والدراسات التقنيّة إلى وجود فرص لقيام مشروعات تعدينية كبيرة كمشروع إنتاج الملح والصودا باستثمار قد يصل إلى ١٣,٥ مليون ريال

مصفاة النفط في المنطقة
الصناعية بميناء صحار.

بنسبة تركيز تتراوح بين ١ إلى ٢ بالمائة، ونسبة ذهب تبلغ حوالي ١ جرام للطن الواحد.

ونتيجة للطلب المتزايد على مواد البناء بسبب الطفرة العمرانية التي تشهدها المنطقة شهد قطاع المناجم ارتفاعاً واضحاً في طاقته الإنتاجية، وقد تجلّى ذلك في الارتفاع الملحوظ لنسبة الإيرادات المحصلة لهذا القطاع بنسبة ١٨ بالمائة في عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥.

وتتوفر بالسلطنة خامات عديدة كالكروم، والحجر الجيري، والرخام، وصخور الزينة، والسيليكات، والرصاص، والجبس، والحديد، والدولومايت، وتتعاون السلطنة مع جهات عديدة في مجال استكشاف الثروات المعدنية من أبرزها وكالة التعاون الدولي اليابانية (جاكا) كما يتم استخدام أساليب حديثة ومتطورة في أعمال الاستكشاف والتنقيب والتعدين وبما يحافظ على البيئة العمانية.

غرفة تجارة وصناعة عمان

بدأت غرفة تجارة وصناعة عمان في ١٥ مايو ٢٠٠٧ مرحلة جديدة من العمل الوطني بعد ان شهدت عملية انتخابية واسعة تعد الثامنة منذ تأسيسها في عام ١٩٧٣، وتم خلال الانتخابات اختيار ١٥ عضواً لمجلس إدارة الغرفة للفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١٠) وذلك على ضوء التعديل في قانون الغرفة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٢/٢٠٠٧م الذي أضيف بموجبه عضو جديد لتمثيل محافظة البريمي في المجلس ليرتفع بذلك عدد أعضاء المجلس إلى ٢٢ عضواً، يمثل ٧ أعضاء محافظة مسقط، ويمثل ٨ أعضاء محافظات السلطنة ومناطقها الأخرى بواقع عضو واحد لكل محافظة أو منطقة، وتم تعيين ٧ أعضاء بما فيهم الرئيس بموجب مرسوم سلطاني.

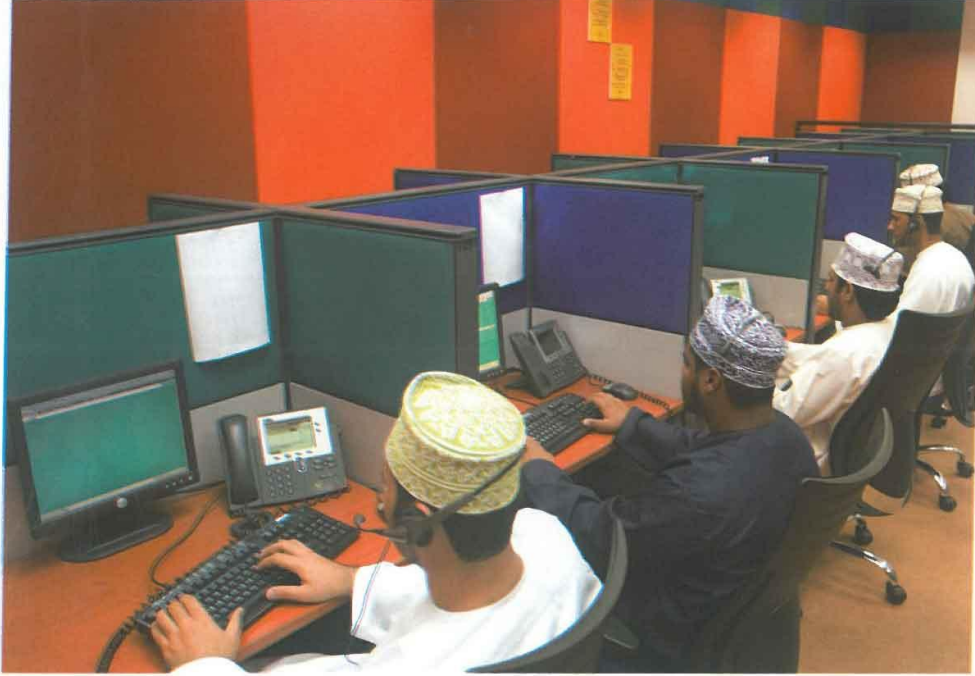
وانطلاقاً من حرص الغرفة على تشجيع المبادرات الفردية والعمل على ترسيخ ثقافة العمل الحر بين مختلف فئات وشرائح المجتمع العماني

لا سيما فئة الضمان الاجتماعي وتشجيعها للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية بتأسيس مشروعات استثمارية تساهم في زيادة دخل تلك الأسر وتحسين مستواها المعيشي اتخذ مجلس إدارة الغرفة قراراً بإعفاء مشروعات موارد الرزق من رسوم الانساب لعضوية الغرفة لمدة خمس سنوات وتجديد إعفاء منتسبي برنامج سند من رسوم الانساب لخمس سنوات أخرى قادمة.

كما اهتمت الغرفة بقضية ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتحركت في إطار من التنسيق الدائم والمتواصل مع الجهات الحكومية والخاصة لإيجاد الحلول المناسبة لتهدئة الارتفاع المتواصل للأسعار منها تجميد أسعار المواد الغذائية الأساسية عند مستوياتها حتى نهاية عام ٢٠٠٧م وتبني فكرة إعداد العبوة الاقتصادية وهي عبارة عن (كرتونة) تحتوي على عدد من السلع الأساسية من المواد الغذائية يتم توفيرها بأسعار تتناسب وإمكانيات المستهلكين وتتاح عبر العديد من مراكز ومحلات التوزيع والتسويق.

كما بحثت الغرفة موضوع التعاون في مجال استيراد المواد الغذائية مع عدد من الوفود التجارية من الدول - بما فيها الهند - المصدرة لتلك السلع لا سيما الأرز كما عقدت الغرفة لقاءات مع شركات ومؤسسات القطاع الخاص العاملة في مجال مقاولات ومواد البناء.

وخلال عام ٢٠٠٧ استقبلت الغرفة الكثير من الوفود التجارية من دول مختلفة بلغت ٣٠ وفداً، كما قامت بتنظيم زيارات لأعضاء مجلس إدارة الغرفة ورجال الأعمال العمانيين لبعض البلدان العربية والأجنبية، كما وقعت مجموعة من الاتفاقيات ومذكرات التعاون التجاري والاستثماري مع عدد من الغرف العربية والأجنبية ومنها غرفة تجارة وصناعة بلغاريا، وغرفة تجارة وصناعة بيلاروسيا، وغرفة تجارة وصناعة سيريلانكا، وغرفة تجارة وصناعة



توظيف التقنيات الحديثة
وتأهيل الكوادر العمانية
اصبحا السمة الغالبة
لمعظم المشاريع الجديدة.

بدأ في تحقيق نتائج ايجابية في جذب الاستثمارات لتأسيس الصناعات المعرفية وتطوير المقدرات التقنية للشركات والمؤسسات العمانية وتوفير الرعاية للمبدعين من الشباب.

وقد توج هذا الاهتمام بإنشاء هيئة تقنية المعلومات بموجب مرسوم سلطاني صدر في ٣١ مايو ٢٠٠٦، وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري وهي الجهة المسؤولة عن تنفيذ استراتيجية مجتمع عُمان الرقمي، إذ تقوم بتنفيذ مشاريع البنية الأساسية والإشراف على جميع المشاريع ذات العلاقة بعُمان الرقمية.

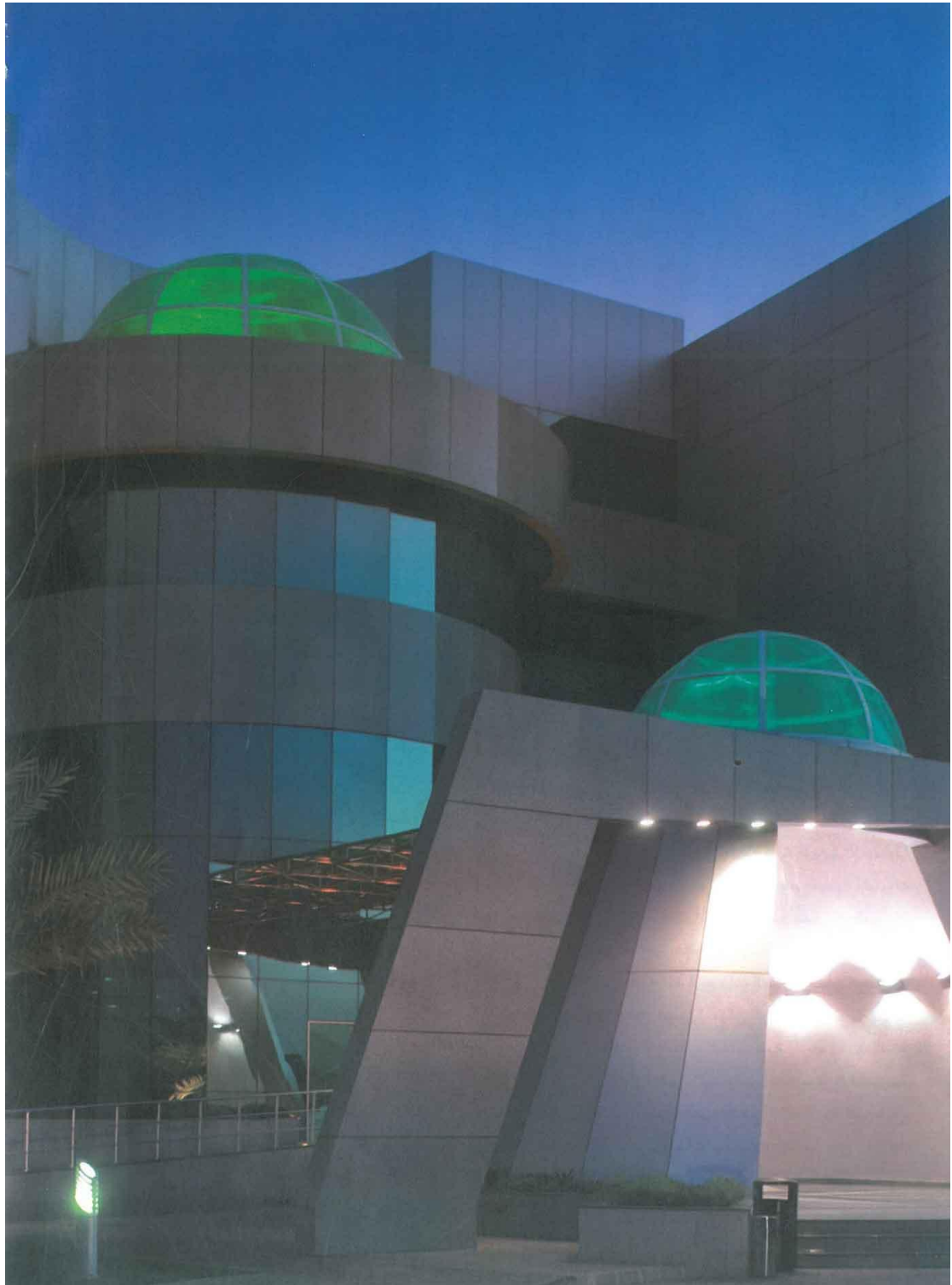
وعبر مبادرة عُمان الرقمية فإن هيئة تقنية المعلومات تسعى لبناء بنية أساسية متكاملة لضمان توفير الخدمات الحكومية الإلكترونية، المتميزة للمواطنين ولقطاع الأعمال في السلطنة، إضافة إلى بناء صناعات تعتمد على المعرفة وتوفير آفاق عمل جديدة للشباب العُماني، وتوظيف تقنية المعلومات والاتصال لتوفير

كروائيا، وغرفة تجارة وصناعة فينتام ونصت تلك المذكرات والاتفاقيات على العمل على تشجيع التعاون التجاري والاستثماري من خلال إقامة علاقات اقتصادية واسعة وشاملة بين المؤسسات ورجال الأعمال وتبادل المعلومات والبيانات والمعلومات والكتب والمطبوعات التي تدعم تطور العمل الاقتصادي المشترك.

وتشير الأرقام الصادرة عن الغرفة إلى أن عدد المنتسبين إليها حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠٠٧ بلغ ١٥١٦٨٨ منتسبا.

تقنية المعلومات

وفي الوقت الذي تركز فيه السلطنة على إقامة المشاريع المعتمدة على الغاز فإنها تعطي أولوية لاقتصاد المعرفة من خلال الشروع في تأسيس البنية الأساسية للصناعات القائمة على تقنية المعلومات والاتصالات حيث تم تأسيس مجمع تقنية المعلومات (واحة المعرفة - مسقط) الذي



رعاية صحية وفرص تعليمية أفضل، وإنعاش السياحة والتنمية الاجتماعية، إلى جانب جذب الاستثمارات الأجنبية للسلطنة.

وتسعى الهيئة إلى بناء بنية أساسية متكاملة لتقنية المعلومات والتطبيقات المعلوماتية وبوابات الخدمات الحكومية المشتركة، وربط جميع المؤسسات الحكومية بشبكة معلوماتية آمنة، وتوفير المعلومات والخدمات الحكومية الإلكترونية عبر منافذ اتصال متعددة في السلطنة، وإعداد إطار عمل لإدارة إلكترونية، ووضع معايير وضوابط للبنى الأساسية الوطنية لتقنية المعلومات والاتصال، ووضع إطار لأمن المعلومات والشبكات.

وقد شهد عام ٢٠٠٨ صدور قانون المعاملات الإلكترونية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٦٩ / ٢٠٠٨، كما تم خلال نفس العام التوقيع على اتفاقية إسناد مشروع مركز البيانات الوطني الذي يأتي إنشاؤه كإحدى المبادرات الحكومية التي تهدف إلى إنشاء مركز وطني بمواصفات عالمية لحفظ الأنظمة والبيانات الحكومية وتطوير أنظمة المعلومات، وسيعمل المركز على استضافة المبادرات الأخرى التي تشرف عليها هيئة تقنية المعلومات كما أنه سيكون مركز احتراز من الكوارث بالنسبة للمؤسسات الحكومية من خلال حفظه للبيانات الأساسية لهذه المؤسسات فيما لو حدث أي طارئ مما يجعله مركز أمان للبيانات الوطنية.

الثروة السمكية

دعماً لجهود السلطنة في تنويع مصادر الدخل ورفع كفاءة القطاع تم إنشاء وزارة جديدة للثروة السمكية، وفقاً للمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٧/٩١ الصادر في ٩ سبتمبر ٢٠٠٧ الذي نص على أن تؤول للوزارة الجديدة - من وزارة الزراعة والثروة السمكية - الاختصاصات والمخصصات والموجودات المتعلقة بالثروة السمكية كما ينقل

دور حيوي لـ (واحدة المعرفة) في تطوير المشروعات القائمة على تقنية المعلومات.

إليها بذات درجاتهم المالية جميع الموظفين العاملين في مجال الثروة السمكية بالوزارة المشار إليها، وتم بموجب هذا المرسوم تعديل مسمى (وزارة الزراعة والثروة السمكية) ليصبح مسماهما الجديد: (وزارة الزراعة).

وترتكز استراتيجية تطوير قطاع الثروة السمكية على عدد من المحاور تشمل المساهمة في توفير الأمن الغذائي، وتطوير الصادرات الوطنية، وتطوير الصناعات المتصلة بالثروة السمكية، وتحسين دخل الصياد التقليدي، وزيادة معدل النمو السنوي ومساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

وفي إطار هذه الاستراتيجية اشتملت الخطة الخمسية السابعة (٢٠٠٦-٢٠١٠) على عدة أهداف أهمها توفير وتعزيز البنيات الأساسية، وتحقيق متوسط معدل نمو سنوي في الناتج المحلي للقطاع قدره ٣٪، ورفع الإنتاجية وضبط جودة الثروة السمكية، وتنمية الموارد البشرية والعمل على تعميق القطاع، وتحقيق متوسط نمو في قيمة الصادرات السمكية يقدر بنحو ٥٪، وتعزيز مشاركة الصيادين في إدارة وتنمية القطاع السمكي، وتعزيز دور القطاع الخاص في تنمية القطاع وتعزيز دائرة نشاطه، وزيادة معدل نمو الاستزراع السمكي وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار فيه.

وحسب الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى عام ٢٠٢٠ فمن المأمول أن تصل مساهمة قطاع الثروة السمكية في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢ بالمائة نتيجة للبرامج والمشاريع المزمع إقامتها في الخطة الخمسية الحالية والخطة القادمة.

وتعد السلطنة - بحكم موقعها الجغرافي المطل على كل من الخليج العربي وخليج عمان وبحر العرب انتهاءً بالمحيط الهندي - من أكثر دول المنطقة إنتاجاً للأسماك كمّاً ونوعاً، ويعتبر القطاع السمكي في مقدّمة القطاعات غير



يساهم قطاع الثروة السمكية في الدخل القومي للسلطنة، وقد تم إنشاء ١٥ ميناء من موانئ الصيد البحري على طول الساحل العماني.

الحالية بإنشاء مركز للاستزراع السمكي يتولى توفير البيانات والمعلومات الفنية التي يحتاجها القطاع الخاص في استثماراته من خلال البحوث التطبيقية، كما يوفر الاستشارات والدعم الفني للمشروعات بالإضافة إلى نقل الخبرات من خلال تدريب الكوادر العمانية التي تعمل في مجال الاستزراع، وتتطلع وزارة الثروة السمكية إلى أن يكون حجم الناتج من الاستزراع السمكي قريباً من الإنتاج السمكي من المصائد الطبيعية سواء التجارية أو الحرفية بحلول عام ٢٠٢٠، ومن أجل زيادة المخزون السمكي ورفع المستوى المعيشي للصيد تبنت وزارة الثروة السمكية إنشاء الشعاب المرجانية الصناعية.

وخلال عام ٢٠٠٧ حصلت ولاية الخابورة على المركز الأول في مسابقة كأس حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم للثروة السمكية، فيما حصلت ولاية شليم وجزر الحلايبات على المركز الثاني، وحلت ولاية لوى في المركز الثالث،

عائد بالخير الوفير من بحر العطاء.

النفطية التي تساهم بقدر كبير في الدخل القومي للسلطنة، كما ان المقومات الكامنة لتنمية هذا القطاع تتمثل في الحجم الكبير للمخزون السمكي الذي قدرت كميته القابلة للاستغلال بنحو ٢٧٨ ألف طن (بدون أسماك الفئار).

وقد بلغ الإنتاج الإجمالي خلال عام ٢٠٠٧ حوالي ١٥١ ألف طن من مختلف أنواع الأسماك بقيمة ٨٧ مليون ريال مسجلاً بذلك نمواً بلغ معدله ٣ بالمائة مقارنة بعام ٢٠٠٦ الذي بلغ حجم الإنتاج فيه ١٤٥ ألف طن بقيمة ٧٠ مليون ريال، كما ارتفع عدد الصيادين الحرفيين إلى ٣٤ ألف صياد يعملون على أكثر من ١٣٨٠٠ قارب.

ويجري العمل حالياً على تطوير هذا القطاع وتبني المزيد من أساليب ومعدات الصيد الحديثة وإدخال قوارب صيد حريّة متطورة تؤمن قدراً أكبر من السلامة للصيادين وجودة أعلى للمصيد وترفع دخل العاملين في قطاع الثروة السمكية، وقد قامت وزارة الثروة السمكية خلال الخطة





مصنع عماني حديث
لتعليب الأسماك وكوادر
عمانية مؤهلة.

ريال وميناء السوق إلى جانب تنفيذ ميناء بولاية
طاقة بمحافظة ظفار والمخطط لإقامته في عام
٢٠٠٩ وميناء بولاية الدقم بالمنطقة الوسطى إلى
جانب تنفيذ بعض مراسي الصيد.

الثروة الزراعية

تحظى الزراعة باهتمام بالغ من قبل
العُمانيين حيث تعد مصدراً رئيسياً للدخل لدى
عدد كبير منهم، كما تعد المصدر الرئيسي لغذاء
المجتمع العماني.

وقد تبنت وزارة الزراعة العديد من الخطط
التي تهدف إلى التنمية المستدامة والحفاظ على
الموارد الطبيعية، وتتمثل أهم أهداف الخطة
الخمسية الحالية (٢٠٠٦-٢٠١٠) لقطاع
الزراعة في تحقيق متوسط معدل سنوي في ناتج
القطاع بنحو ٢,٦٪ خلال فترة الخطة، وتنمية
الموارد الزراعية والحيوانية ورفع إنتاجيتها
وحمايتها واستغلالها الاستغلال الأمثل، وتحسين

وولاية خصب في المركز الرابع، وولاية بقاء في
المركز الخامس، وشهدت المسابقة أيضاً تكريم
أصحاب المشاريع المتميزة وهي مشروع الشباب
المرجانية الصناعية بولاية بركاء، ومشروع
مظلات الصيادين بولاية لوى، ومشروع مصنع
القوارب بولاية خصب، ومشروع المرأة الريفية في
حصاد بلح البحر (الفذك) والزوكة بولاية سدح،
ومشروع شركة البحيحي لتجميد الأسماك بولاية
شليم وجزر الحلانيات.

وتعتبر موانئ الصيد من أهم البنى الأساسية
لقطاع الصيد البحري ومركزاً لمختلف تسهيلات
الإنزال والتجهيز والتخزين والنقل، وقد استثمرت
الحكومة خلال السنوات الماضية ما يزيد عن ٥٠
مليون ريال لإنشاء ١٥ ميناء في مختلف الولايات
الساحلية وتم رصد أكثر من ٢٠ مليون ريال
لإقامة موانئ الصيد في الخطة الخمسية الحالية
(٢٠٠٦-٢٠١٠) كميناء السيب الذي تم إنشائه في
بداية عام ٢٠٠٧ بتكلفة تزيد على ٧,٨٩٠ مليون

مستوى معيشة الأسر الريفية الزراعية وتحسين مستوى دخلها وتشجيع استقرارها في مناطقها مع إيجاد فرص عمل للمواطنين في المجالات الزراعية المختلفة، وتحقيق متوسط معدل سنوي في القوى العاملة العمالية بالقطاع قدره ٣,٥٪ خلال فترة الخطة، إضافة إلى تعزيز التصنيع الزراعي والحيواني وتحسين إنتاجية المراعي الطبيعية وإيجاد مصادر علفية بديلة، وتحقيق التوازن الإقليمي والبيئي في التنمية الزراعية، والترشيد في استهلاك المياه.

وقد بلغت المساحة المحصولية الإجمالية في السلطنة ١٥١,٥ ألف فدان في عام ٢٠٠٦ كما قدر حجم الإنتاج الزراعي بحوالي ١٠١١ ألف طن من مختلف المنتجات الزراعية، ويبلغ عدد أفراد أسر الحائزين الزراعيين الذين يستفيدون من الزراعة بشكل أو بآخر أكثر من مليون و٢٢٧ ألفاً أي ما يقارب ٦٦٪ من إجمالي السكان، حيث يعمل في الزراعة والأنشطة المتعلقة بها أكثر من ١٧٠ ألف مواطن موزعين على الحيازات الزراعية التي يتجاوز عددها ١٩٤ ألف حيازة.

وتشير الإحصائيات إلى تحقيق زيادات ملموسة في نسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية كالتنمرور والفاكهة والتي وصلت إلى ٩٣٪ ومن الخضروات ٦٤٪ كما تمثل قيمة الصادرات الزراعية حوالي ٣٧٪ من إجمالي صادرات السلطنة غير النفطية.

وتستخدم الحكومة سياسات الدعم في قطاع الزراعة بشقيه النباتي والحيواني بهدف تطويرهما بصفة عامة وتشجيع الاستثمار في الأنشطة الزراعية بصفة خاصة، وقد تطورت هذه السياسات في الفترة الماضية من حيث حجم الدعم وطبيعته وتوجهه من خلال: دعم مباشر، ويتمثل ذلك بصورة إجمالية في دعم القروض الميسرة للمشاريع أو الإعفاءات الجمركية لمستلزمات الإنتاج والضريبة للشركات. ودعم غير مباشر وهو ما تقوم به الوزارة من

أجل تهيئة مناخ استثمار ملائم أمام القطاع الخاص من خلال تطوير البنية الأساسية بالإضافة إلى الأنشطة البحثية والإرشادية والوقاية ومقاومة الآفات وتوفير التمويل للقطاع الخاص بشروط ميسرة.

وفي إطار سياسات التكيف الهيكلي التي اتبعت لتأهيل الاقتصاد العماني بما يتناسب مع مقتضيات انضمام السلطنة لمنظمة التجارة العالمية تم تقليص الدعم الحكومي المباشر والتحول إلى صور الدعم غير المباشر وذلك من خلال محورين، الأول يتمثل في تخصيص حوالي ٨,٤٤٠ مليون ريال للخطة الخمسية السابعة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠ م) لتنفيذ عدد من المشاريع الجديدة التي تخدم قطاع الزراعة والتي من بينها مجموعة من البرامج الإرشادية والبحثية التي تهدف إلى دعم المزارعين ومربي الثروة الحيوانية وتوعيتهم حول استخدام وسائل وتقنيات الإنتاج الحديثة، وقد تم تخصيص حوالي ٥,٨ مليون ريال للقطاع النباتي و٢,٦٤٠ مليون ريال لقطاع الثروة الحيوانية.

أما المحور الثاني فيتمثل في توفير التمويل أمام القطاع الخاص من خلال نظام الدعم المالي الذي صدر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٧/١٧، والمعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٦/١٨ الذي يقدم هذه القروض بشروط ميسرة تشمل فوائد مدعومة وفترات سماح وفترات سداد طويلة الأجل، ومن أهم أهداف هذا النظام إتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص لإقامة مؤسسات وشركات إنتاجية وتسويقية كفؤة تقام على أسس تجارية لتشكيل المحرك الأساسي الذي يقود عملية تحديث ودمج النشاط الزراعي في منظومة اقتصاديات السوق.

وبالإضافة إلى ما سبق تقدم الحكومة مجموعة من الحوافز للقطاع الخاص للاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع الزراعة، كما تقوم وزارة الزراعة بتقديم هذه



الحواجز التي تتمثل في: الإعفاء من الرسوم الجمركية على الواردات من المعدات والمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج والإعفاء من ضريبة الدخل خلال السنوات الخمس الأولى من إقامة المشروع مع إمكانية تمديدتها لخمس سنوات أخرى .

كما توفر وزارة الزراعة البيانات والمعلومات والإحصاءات التي يحتاج إليها القطاع الخاص عند تقديم مشروعات للاستثمار في النشاط الزراعي والتنسيق مع الجهات الأخرى الحكومية لإنهاء الإجراءات المتعلقة بالحصول على بعض الخدمات كالكهرباء والموافقات البيئية والحصول على الأراضي للمشاريع التي تتقدم إلى الوزارة علاوة على المساعدة الفنية المتمثلة في تقييم دراسات الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع بالإضافة إلى المساعدة الفنية في حالة تعثر المشروع بعد التنفيذ وتخفيض تعرفه الكهرباء .

وتأتي مسابقة شهري الزراعة التي يتم تنظيمها سنوياً لتؤكد على جهد المزارعين ومربي الثروة الحيوانية للمساهمة بفاعلية في دعم الاقتصاد الوطني وتوفير الغذاء وتحقيق نسبة من الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، وخلال المسابقة التي أقيمت في عام ٢٠٠٧ وأعلنت نتائجها في شهر أبريل ٢٠٠٨ فازت ولاية السوق بالمركز الأول في المجال الزراعي، وولاية منح بالمركز الثاني، وولاية محضة بالمركز الثالث.

وفي مجال الثروة الحيوانية فازت بالمركز الأول ولاية بهلا، وحصلت ولاية طاق على المركز الثاني، ونالت ولاية الرستاق المركز الثالث.

الثروة الحيوانية

يعتبر قطاع الثروة الحيوانية من القطاعات المهمة حيث يعمل في هذا القطاع شريحة كبيرة من المجتمع العماني في مختلف محافظات ومناطق السلطنة.

وتشير الإحصائيات إلى أن قطاع الثروة الحيوانية في تنام مستمر، وقدّر الإنتاج المحلي

من اللحوم الحمراء بحوالي ١٢٤٠٠ طن في عام ٢٠٠٦م و١٧٢ مليون بيضة من بيض المائدة أما بالنسبة للحليب فقد بلغ الإنتاج ٤٦٧٠٠ طن كما بلغ إنتاج لحوم الدواجن ٢٢٢٠٠ طن.

وتساهم خدمات الصحة البيطرية في تنمية الثروة الحيوانية من خلال النهوض بالخدمات الصحية وإيجاد حيوان منتج بكفاءة عالية وحمايته من الإصابة بأي مرض سواء المستوطنة أو الوافدة والتي يمكن أن تؤدي إلى نفوقه أو انخفاض إنتاجيته عن طريق الرعاية الصحية المتكاملة المتوفرة بالعيادات البيطرية البالغ عددها ٦٢ عيادة بيطرية إضافة إلى العيادات الخاصة بكل ولايات السلطنة كما أن الارتقاء بالمستوى الصحي للثروة الحيوانية وتوفير بيئة خالية من الأمراض الوبائية ذات الخطورة تم من خلال برنامج التحصين القومي مما أدى إلى زيادة مساهمة هذا القطاع في توفير مصدر للغذاء وتحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية الغذائية وترشيد الاستيراد مع زيادة الصادرات من الحيوانات المحلية ومنتجاتها وبالتالي زيادة مصادر الدخل القومي.

وخلال عام ٢٠٠٦ تم تحصين نحو ١,٦ مليون رأس من الحيوانات المختلفة ضمن مشروع البرنامج الوقائي المتكامل بالإضافة إلى تقديم العلاج لأكثر من ٦٠٩ ألف رأس من الحيوانات المختلفة.

ويأتي دور البحوث في تنمية قطاع الثروة الحيوانية من خلال العديد من البرامج البحثية التي يقوم بها مركز بحوث الإنتاج الحيواني والمحطات البحثية التابعة له في مجال تحسين السلالات المحلية من الأبقار والضأن والماعز لتطوير إنتاجيتها. بالإضافة إلى البرامج البحثية التي تم تنفيذها في مجال تصنيع الأعلاف الحيوانية من الخامات المحلية بهدف خفض كلفة التغذية لدى المربين، وقد تم تبني النتائج والتوصيات البحثية في هذا المجال من قبل القطاع

بعض خبرات القطاع الزراعي.

عمان



تشتهر محافظة ظفار
بثروتها الحيوانية.

الموارد المائية .. دراسات متعددة لإيجاد مصادر جديدة

تعتبر السلطنة من البلدان التي تعاني من ندرة الموارد المائية نسبة لوقوعها في نطاق المناطق الجافة التي تتصف بعدم استقرار الوضع المائي وندرة هطول الأمطار، حيث يبلغ المتوسط السنوي لهطول الأمطار حوالي ١٠٠ ملم وقد ضاعف من حجم المشكلة زيادة الضخ من المخزون الجوي، وتعتبر الأفلاج والعيون والآبار من أبرز موارد المياه التقليدية التي تعتمد عليها معظم مناطق السلطنة.

وتبذل حكومة جلالة السلطان المعظم جهوداً حثيثة لإدارة وتنمية وتقييم الموارد المائية من خلال الاهتمام بصيانة الأفلاج وحفر الآبار المساعدة لها وبناء السدود وصيانتها ومراقبة الأوضاع المائية وتنفيذ المشاريع الاستكشافية للبحث عن موارد جديدة وتنفيذ مشاريع لاستغلال الموارد المائية غير التقليدية وتعزيز الوعي بأهمية الحفاظ على الموارد المائية من الاستنزاف والهدر، وقد لعبت القوانين

الخاصة تمثل في قيام عدد من مصانع إنتاج الأعلاف التي تعتمد على الخامات المحلية من المخلفات الزراعية.

فضلاً عن دور الإرشاد الحيواني الذي يركز على تقديم الخدمات الإرشادية لعدد من المربين من خلال مجموعة من البرامج الإرشادية والخدمية التي شملت تقديم مجموعة من مستلزمات الإنتاج وتأهيل حظائر المربين التقليديين بالإضافة إلى المعلومات الفنية بهدف إدخال التقنية الحديثة في الإنتاج والتربية وتصنيع وتسويق المنتجات الحيوانية.

كما تم إنشاء وتطوير المحاجر الزراعية والبيطرية بمختلف مناطق السلطنة بهدف حماية الثروة الحيوانية والنباتية من الأمراض المستوطنة والعابرة وحماية المستهلك من الأمراض المشتركة وضمان سلامة الغذاء.

واللوائح دوراً مهماً في حماية الموارد المائية للسلطنة من الاستنزاف والتلوث.

وتعتبر السلطنة من الدول السباقة في وضع خطة وطنية للمحافظة على الثروة المائية، وقد بنيت هذه الخطة على أساس علمي هدفه المحافظة على هذا المورد الحيوي وترشيد وتنظيم وإدارة استغلاله معتمداً على البيانات والإحصائيات عن الموارد المائية بالسلطنة.

وتسعى وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه إلى تقييم الموارد المائية المتاحة من خلال الدراسات المائية لتقييم المخزون الجوفي واستغلاله الاستغلال الأمثل الذي يضمن استدامته بالإضافة إلى إيجاد مصادر مائية جديدة وبديلة تساهم في سد عجز الميزان المائي من خلال العديد من المشاريع والدراسات التي تشمل مشاريع الحفر الاستكشافي والتي تمخضت عنها العديد من الاكتشافات المائية خلال السنوات الماضية.

وتأتي هذه المشاريع ضمن سلسلة من المشاريع الأخرى التي نفذتها الوزارة بهدف البحث عن مصادر مائية جديدة خاصة في المناطق التي تعاني من نقص في مناسيب المياه الجوفية.

وتعمل وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه على تنفيذ مشروع بناء الخرائط الهيدروجيولوجية للسلطنة التي تتيح وبشكل دقيق التعرف على كل الخزانات الجوفية، كما تدرس الوزارة منذ فترة إمكانية تنفيذ مشروع الاستمطار الصناعي وسوف يتم تنفيذ هذا المشروع بعد التأكد من جدوى ونجاح تطبيق مثل هذا المشروع وفق الظروف المناخية للسلطنة.

الأفلاج والآبار والعيون

وتعتبر الأفلاج من أنظمة المياه المعمول بها في السلطنة منذ زمن بعيد وهي عبارة عن بئر رئيسي حفر في منطقة جبلية إضافة إلى عدة آبار بجانبه، ثم تم الوصل بين قاع الآبار من تحت الأرض بشكل انحداري باستخدام قناة تسمح بجريان المياه الجوفية من البئر الأول

وحتى البئر الأخير، ثم تستمر القناة في الجريان متجهة نحو سطح الأرض، أي أنه بعبارة أخرى: ماء يجري عبر قناة مشقوقة في الأرض ومصدره الأساسي المياه الجوفية الباقية من مياه الأمطار التي تمكث في طبقات الأرض.

وتكمن أهمية الأفلاج في كون السلطنة تقع ضمن مناطق الحزام الجاف وشبه الجاف فلا توجد أنهار كما أن الأمطار قليلة لا تكفي لسد الاحتياجات اليومية المتزايدة خصوصاً في المجال الزراعي.

وقد تنوعت مسميات هذه الأفلاج حسب الطريقة التي أنشأت بها فهناك الأفلاج الداوودية التي حكت حولها بعض القصص ومن أهم صفاتها تدفق مياهها بغزارة وتأثرها بتغيرات سطح المياه الجوفية وقد بلغت نسبتها مقارنة بعدد الأفلاج في السلطنة ٥, ٢٢٪ ويعتبر فلج الملكي بولاية إزكي في المنطقة الداخلية من أكبر أنواع الأفلاج من حيث السواعد حيث يضم (١٧) ساعداً.

كما أن هناك الأفلاج الغيلية وسميت بهذا الاسم لأنها موسمية لا يستمر جريانها إلا في فترات معينة مرتبطة بالمياه الجوفية ومياه الأمطار، وتأخذ مياهها من الأودية والمنحدرات الجبلية التي تتجمع المياه في جوفها بطريقة التسرب بفضل حفرها قرب قاعدة الجبال التي تكون المورد الرئيسي الذي يستمد منه الفلج المياه، وتمثل نسبة ٥, ٤٨٪ من إجمالي عدد الأفلاج في السلطنة.

وهناك الأفلاج العينية وهي عبارة عن عيون تنبع من قمم الجبال وتتساب منها المياه في قنوات مكشوفة، وتتدفق مياه هذه الأفلاج من عمق الطبقات الجيولوجية المتكونة من الأزمنة السحيقة، وعادة ما تكون مصاحبة لمواد كبريتية تصلح لعلاج بعض الأمراض كالروماتيزم، وتمثل الأفلاج العينية نسبة ٢٨٪ من إجمالي عدد الأفلاج في السلطنة.



فحص منسوب مياه الأفلاج ومتابعتها باستمرار.

على استيعاب الكم الهائل من البيانات وسهولة الرجوع إليها.

وكانت السلطنة قد حققت في عام ٢٠٠٦ إنجازا دوليا مهما تمثل في إدراج ٥ أفلاج ضمن سجل التراث العالمي لمنظمة اليونسكو وهي فلج دارس، وفلج الخطمين بولاية نزوى، وفلج الملكي بولاية ازكي، وفلج الميسر بولاية الرستاق، وفلج الجيلة بولاية صور.

ويعد هذا الانجاز عرفانا من المنظمة الدولية بالجهود التي تبذلها السلطنة لنظام الأفلاج العمانية والمحافظة على هذا التراث الوطني من الاندثار.

أما الآبار فإنها تمثل مصدرا حيويا للمياه، وتعتبر من الموارد المائية الجوفية الهامة التي يعتمد عليها سكان السلطنة جنبا إلى جنب مع الأفلاج وهي تنتشر في جميع المدن والقرى العمانية ويتم استخراج المياه منها بكميات كبيرة.

وقد أوضحت نتائج مشروع حصر الأفلاج

وجود ٤١١٢ فلجا في السلطنة منها ٣٠١٧

فلجا حيا و١٠٩٥ فلجا ميتا، وقد وضعت وزارة

البلديات الإقليمية وموارد المياه خطة سنوية

لصيانة الأفلاج المتضررة، وخلال عام ٢٠٠٧ بلغ

عدد الأفلاج التي تمت صيانتها ٨٤ فلجا مقابل

٨٣ فلجا في عام ٢٠٠٦، كما نفذت الوزارة ١١

مشروعا للآبار المساعدة للأفلاج.

ونظرا لأهمية الأفلاج وتنفيذا لتوصيات ندوة

التنمية المستدامة للقطاع الزراعي التي عقدت

في رحاب المخيم السلطاني في عام ٢٠٠٧ شرعت

الوزارة في تنفيذ مشروع يهدف إلى توثيق بيانات

الأفلاج بالسلطنة ومعرفة الأحداث التاريخية

المرتبطة بكل فلج بالإضافة إلى معرفة الأعراف

والسنن المعمول بها في الأفلاج، وسيوفر المشروع

مرجعية بيانية على أسس علمية لتوثيق السنن

والأعراف والملكيات للحفاظ على هذا الموروث

الحضاري وإنشاء قاعدة بيانات متكاملة قادرة

بينما تنتشر أعداد قليلة منها في منطقة النجد ومعظم العيون دائمة الجريان، ومن أشهرها عين جرزيز وعين أرزات وعين صحنوت وعين ايشنت وعين حمران وعين طبرق، وتعد عين أرزات الأكثر تدفقا للمياه من بقية العيون حيث توفر ما يقرب من ٥,٥٢ مليون متر مكعب من المياه سنويا.

السدود

تهدف السدود إلى استغلال مياه الأمطار خاصة ان السلطنة تقع ضمن المنطقة الجافة وشبة الجافة التي تكون فيها الأمطار غير منتظمة، وقد أثبتت فعاليتها في تنمية الموارد المائية في المناطق المستفيدة منها، ويوجد في السلطنة حاليا ٣١ سداً للتغذية الجوفية و٦١ سداً للتخزين السطحي موزعة على مختلف مناطق السلطنة، وأكثر من ١٢ سداً للحماية من فيضانات الأمطار.

ويعد سد وادي ضيقة بمحافظة مسقط من أهم المشاريع في مجال السدود التي يتم تنفيذها حالياً، وقد بدأ تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع في أغسطس ٢٠٠٦، وتبلغ تكلفتها حوالي ٤٣ مليون ريال ومن المتوقع ان يتم انجاز المشروع في عام ٢٠٠٩.

وتتضمن المرحلة الأولى إنشاء سدين احدهما رئيسي والآخر جانبي، فيما تشمل المرحلة الثانية على منشآت نظام إمدادات المياه لمسقط وقريات والذي يتكون من محطة ضخ المياه وخطوط أنابيب رئيسية بطول ١٢٨ كيلومترا وخزان التهوية ومحطة تنقية ومعالجة المياه ومحطة لتقوية الضخ وخزان لكسر الضغط بالإضافة إلى منشآت إدارية وتشغيلية.

ويهدف المشروع إلى الاستفادة من المياه المهدرة التي تذهب إلى البحر، وقدر المتوسط السنوي لجريان وادي ضيقة من خلال محطة قياس التدفق بالوادي حتى نهاية عام ٢٠٠٥م

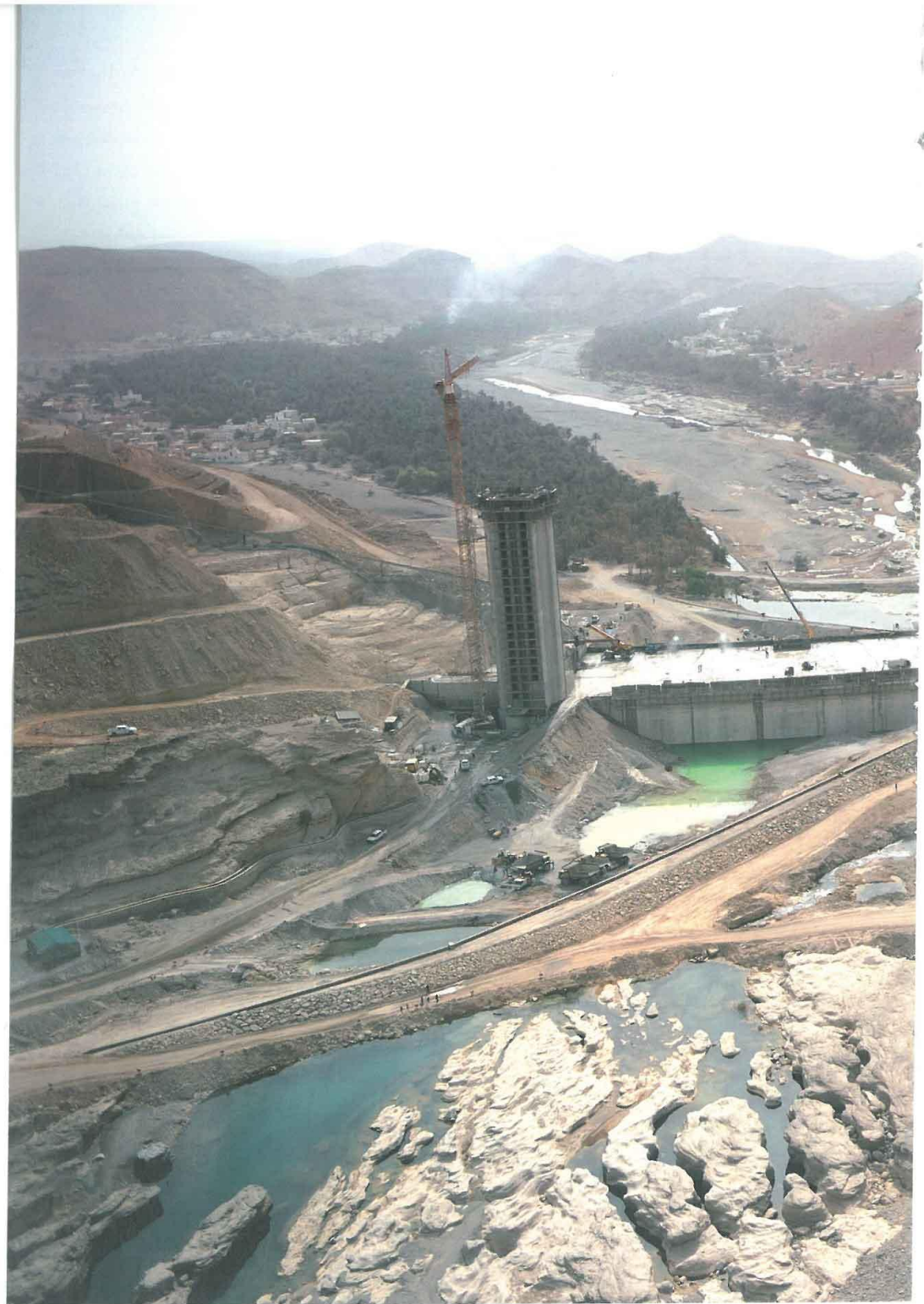
وقد وفر المشروع الوطني لحصر الآبار الذي تم تنفيذه في عام ١٩٩١م معلومات دقيقة يمكنها أن تساهم في تحقيق الإدارة المثلى لموارد المياه وتقييم الاستخدام الحالي لها حيث تضمن المشروع جمع ومعالجة معلومات هيدرولوجية اشتملت على بيانات خاصة بمواقع الآبار والمضخات ونوعية المياه والاحتياجات المائية وطرق الاستخدام، وقد أوضحت نتائج المشروع وجود حوالي ١٢٧ ألف بئر موزعة على ١٢٨ مستجماً مائياً بعضها مستخدم والبعض الآخر غير مستخدم ويمكن تصنيف الآبار التي تم حصرها إلى ثلاثة أنواع هي: آبار مفتوحة (ذات قطر كبير)، وآبار على هيئة ثقب (ذات قطر صغير)، وآبار تجمع النوعين معا (ثقب داخل بئر مفتوحة).

وتعد عيون الماء (الينابيع) أحد مصادر الثروة المائية الأساسية في السلطنة وهي تتراوح بين الحارة والباردة وبين العذبة الصالحة للشرب، والضاربة الملوحة، والقلوية المخلوطة بمياه الأودية التي تصلح للزراعة، وهناك نوع آخر من العيون يحتوي على نسب متفاوتة من الأملاح المعدنية تصلح للتداوي والاستشفاء. وتكمن أهمية العيون في السلطنة في كميات المياه التي تتدفق منها يومياً، حيث يبلغ متوسط كميات المياه المتدفقة من العيون الحارة حوالي (٨) ملايين جالون في اليوم، ومتوسط كميات المياه المتدفقة في العيون الباردة حوالي (١٥) مليون جالون يومياً. وتنتشر العيون المائية على اختلاف أنواعها في مناطق متفرقة بالسلطنة، ينبع أغلبها من المناطق الجبلية، وتختلف من حيث وفرة مياهها ودرجة حرارتها وجودتها، ومنها: عيون قرية غلا بمحافظة مسقط، وعين الكسفة وعين الثوارة في منطقة الباطنة، أما في محافظة ظفار فهناك حوالي ٣٦٠ عين ماء موزعة على الشريط الجبلي وعلى حواف الجبال المتاخمة للساحل

(الصفحتان التاليتان)

يعد مشروع سد وادي ضيقة في ولاية قريات من أهم المشاريع الجاري تنفيذها في السلطنة.





بحوالي (٥٠,٩٧) مليون متر مكعب.

وسيوفر المشروع بعد اكتماله حوالي (٣٥) مليون متر مكعب سنوياً من المياه، منها حوالي (١٠) ملايين متر مكعب للقرى المستفيدة أسفل الموقع المقترح للسد وذلك للأغراض الزراعية، بينما يتم تخصيص حوالي (٥,٧) مليون متر مكعب للاستخدامات المنزلية بولاية قريات، وحوالي (١٩,٣) مليون متر مكعب للاستخدامات المنزلية ببقية ولايات محافظة مسقط.

ويعتبر مشروع سد الحماية من مخاطر الفيضانات مدينة صلالة واحداً من المشاريع الحيوية التي يتم تنفيذها حالياً، حيث تم في يوليو ٢٠٠٧ التوقيع على اتفاقية إنشاء المشروع بتكلفة تبلغ ٢٧,٠٢٣ مليون ريال، وتقدر السعة التخزينية للسد بحوالي ٧٧,٢ مليون متر مكعب من المياه ويتم انجازه خلال ٢٧ شهراً من توقيع الاتفاقية.

قطاع السياحة ..

تطوير دائم وتحديث

مستمر للبنى الأساسية

يعد قطاع السياحة واحداً من القطاعات الاقتصادية التي شهدت تحولات جذرية على مدى سنوات النهضة الحديثة، ويعد صدور المرسوم السلطاني السامي رقم ٢٠٠٤/٦١ م والصادر في ٩ يونيو ٢٠٠٤ والقاضي بإنشاء وزارة السياحة بداية لمرحلة نمو جديدة لقطاع السياحة وتتويجا لجهود الحكومة في تنمية هذا القطاع، فقد أصبحت الوزارة - وبالتنسيق مع الجهات المعنية - تتولى الاشراف على تنظيم وتنمية وتطوير وترويج السياحة في السلطنة من خلال العمل على حصر وتقييم شامل للمقومات والموارد السياحية التي تتمتع بها السلطنة وإعداد خطط وبرامج وطنية للتنمية السياحية في إطار خطط التنمية الخمسية العامة للدولة، كما تقوم الوزارة بدراسة المشروعات السياحية

الجديدة ووسائل جذب المستثمرين وإجراء البحوث والدراسات للتعرف على مشكلات ومعوقات نمو القطاع السياحي وبالتالي وضع حلول جذرية لها وزيادة معدل الوعي السياحي لدى المواطن بالجانب التنموي للسياحة والمزايا والايجابيات والفرص التي توجدها وكيفية استثمارها، إضافة إلى دورها كمؤسسة رقابية عليا على مختلف المنشآت السياحية والمستوى والخدمات التي تقدمها من الفنادق ومكاتب السفر والسياحة.

وترتكز استراتيجية تنمية وتطوير القطاع السياحي في السلطنة على أربعة متركزات أساسية هي: المحافظة على الإرث التاريخي والحضاري والثقافي للمجتمع العماني، والحفاظ على المقومات البيئية والطبيعية للسلطنة، والتطوير الدائم والتحديث المستمر للبنى الأساسية، وإيجاد سياحة نوعية منتقاة.

وتسعى وزارة السياحة إلى تحقيق معدل نمو لا يقل عن ٧٪ سنوياً ورفع معدل مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١,٥ ٪ بحلول عام ٢٠١٠، ومضاعفة عدد الغرف الفندقية من ٨ آلاف غرفة حالياً لتصل إلى ١٦ ألف غرفة بحلول عام ٢٠١٠، وزيادة عدد الليالي السياحية لتتجاوز الخمسة ملايين ليلة بنهاية عام ٢٠٢٠، كما أن السلطنة بصدد إنشاء العديد من المشروعات السياحية الضخمة من أبرزها إقامة أكثر من ١٢ فندقاً من فئة الخمس نجوم في الأعوام الأربعة المقبلة بالإضافة إلى افتتاح المراحل الأولى من المشروعات السياحية المتكاملة في العامين المقبلين كمشروع الموج مسقط والمدينة الزرقاء وسلام يتي والسيف وطاقة وغيرها.

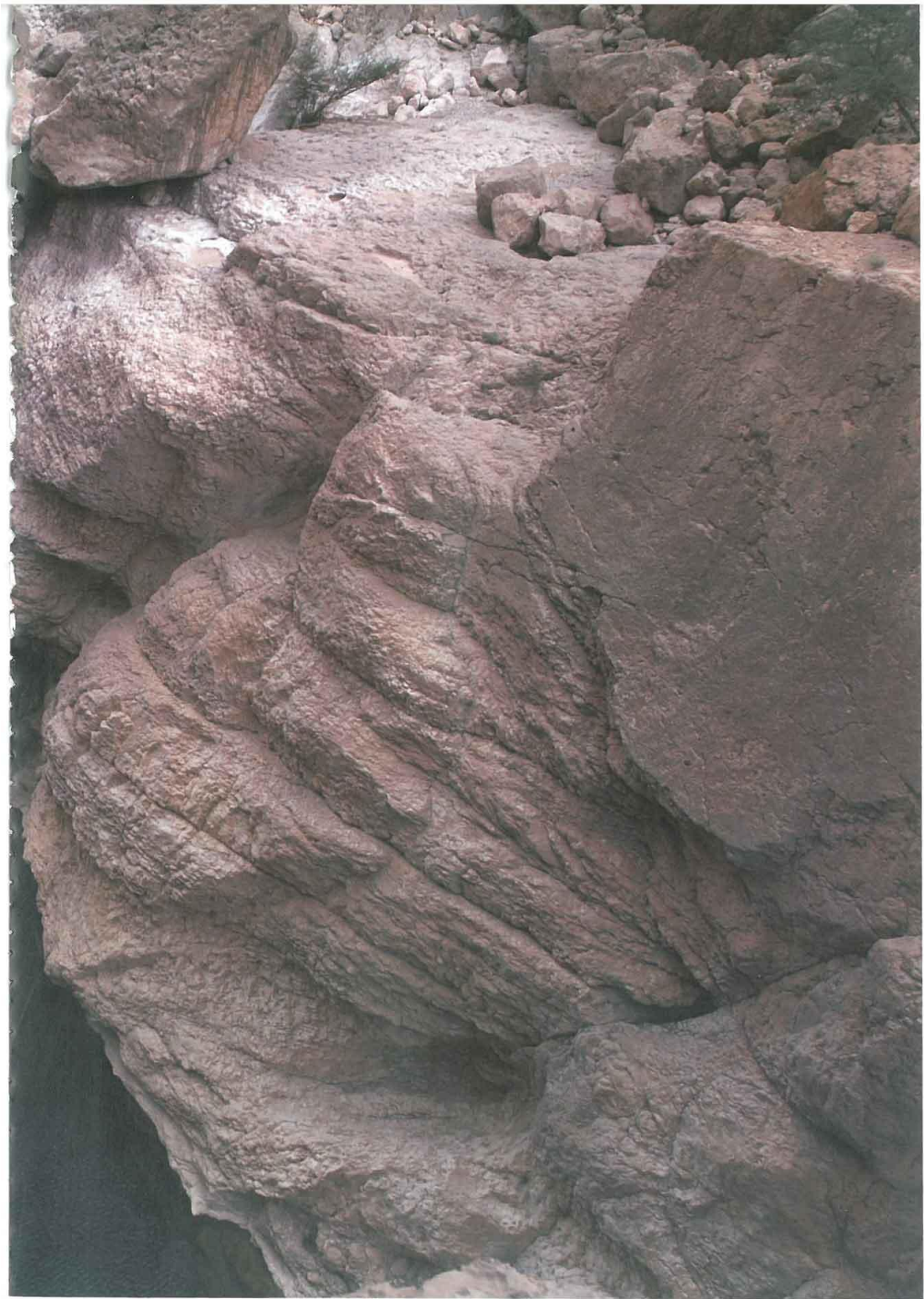
وقد حقق قطاع السياحة خلال عام ٢٠٠٧ نمواً تجاوز ٨ بالمائة، ويعود ذلك إلى الزيادة في الطاقات الإيوائية والجهود المكثفة لترويج السلطنة سياحياً، علماً بأن مساهمة قطاع

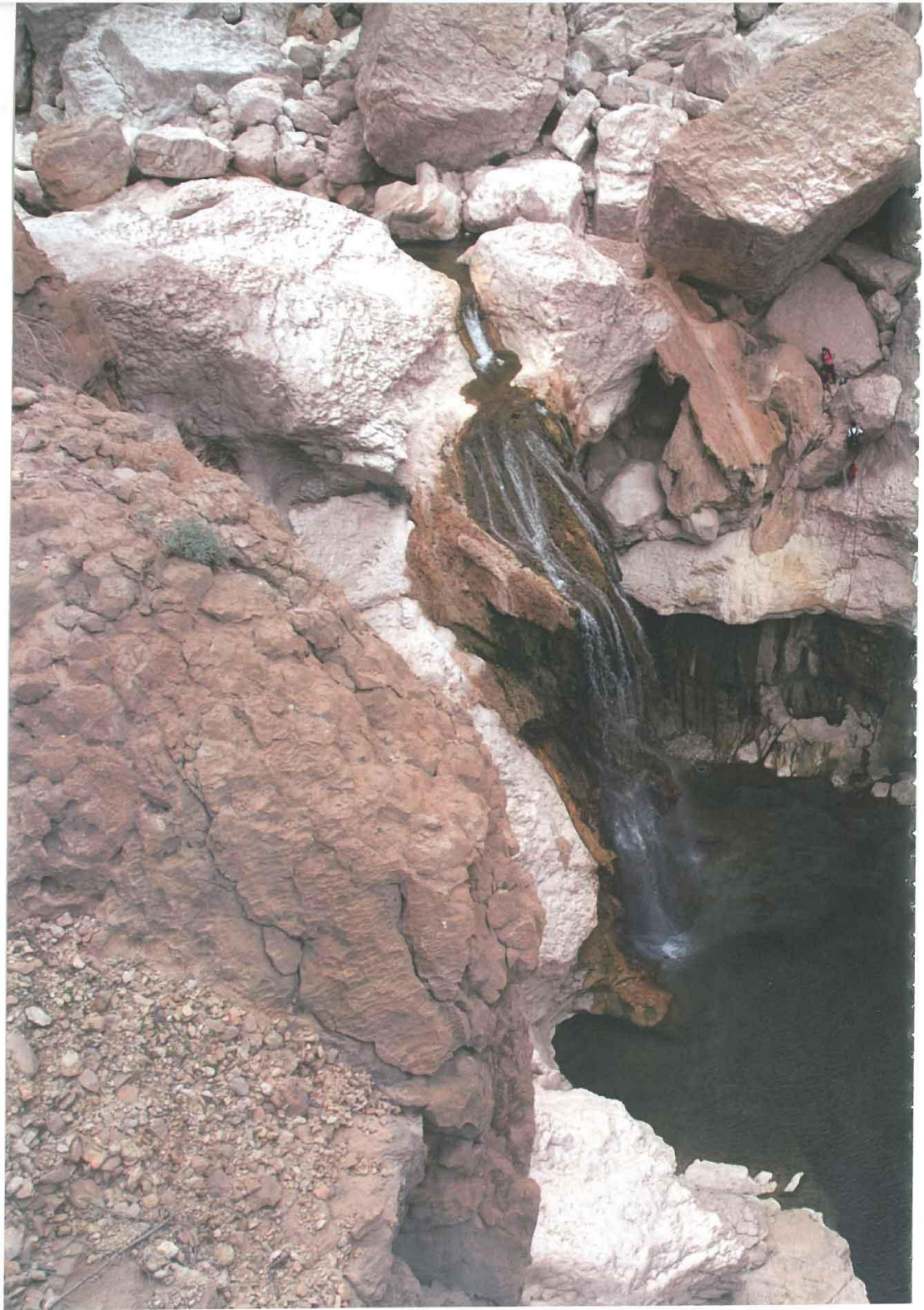
سفينة عمانية تقليدية
تستعرض زهوها أمام
سفينة حديثة تحمل
السواح الزائرين للسلطنة.

أضحت فنادق ومنتجعات
عمان الرائعة تجتذب
السواح من كل مكان،
لتنشيط القطاع السياحي.

(الصفحتان التاليتان)
توفر جبال عمان
وتضاريسها تحدياً لهواة
ومحترفي تسلق الصخور
والجبال (وادي العريبين
بولاية قريات).







السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تفوق بكثير التقديرات الحالية والمقدرة بنحو ١ بالمائة والمبنية على أداء الفنادق والمطاعم فقط، وتقوم وزارة الاقتصاد الوطني بالتعاون مع وزارة السياحة ببناء منظومة متكاملة لحسابات قطاع السياحة تعكس المساهمة الحقيقية للقطاع في الاقتصاد الوطني حيث يتم تنفيذ عدد من المسوح الإحصائية لقياس إنفاق السياح القادمين إلى السلطنة وإنفاق المقيمين على السياحة الداخلية وتشكل نتائج هذه المسوح الأساس اللازم لقياس المساهمة الحقيقية للقطاع السياحي في الاقتصاد الوطني.

وقد شهدت خطة التنمية الخمسية السابعة بداية التنفيذ الفعلي لعدد من هذه المشاريع السياحية الكبيرة التي ينفذها القطاع الخاص مثل مشروع الموج وسلام يتي والمدينة الزرقاء والمشروع السياحي في شاع في محافظة ظفار والمجمع السياحي التجاري بصلالة، والمنتجع السياحي في زغي بمحافظة مسندم والذي تم افتتاحه خلال عام ٢٠٠٨م ويسير الاستعداد بغطى حثيثة لبدء تنفيذ عدد آخر من المشاريع السياحية الكبيرة، ومن المتوقع ان يبلغ إجمالي استثمارات المشاريع السياحية الكبيرة خلال فترة خطة التنمية الخمسية السابعة (٢٠٠٦-٢٠١٠) ملياري ريال مقابل ٩٠ مليون ريال في الخطة الخمسية السادسة.

وتشير الإحصائيات إلى ان عدد العاملين في القطاع السياحي ارتفع في عام ٢٠٠٧ إلى ١٣٠٣٥ فردا مقابل ١١٦٥١ فردا في عام ٢٠٠٦.

مسقط العامرة .. مدينة متألقة على مر العصور

حظيت مسقط على مدى سنوات النهضة الحديثة بالكثير من الاهتمام باعتبارها عاصمة لسلطنة عمان وباعتبارها مدينة تاريخية ومحطة تجارية منذ العصور الإسلامية الأولى خاصة أنها

تتميز بموقع استراتيجي مميز على خليج عمان المرتبط بالخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي، وهو ما جعل مسقط مركزاً بحرياً مؤثراً في حركة الاتصال بين آسيا وأفريقيا وأوروبا.

وتضم محافظة مسقط ٦ ولايات هي: مسقط، ومطرح، وبوشر، والسيب، والعامرات، وقریات.

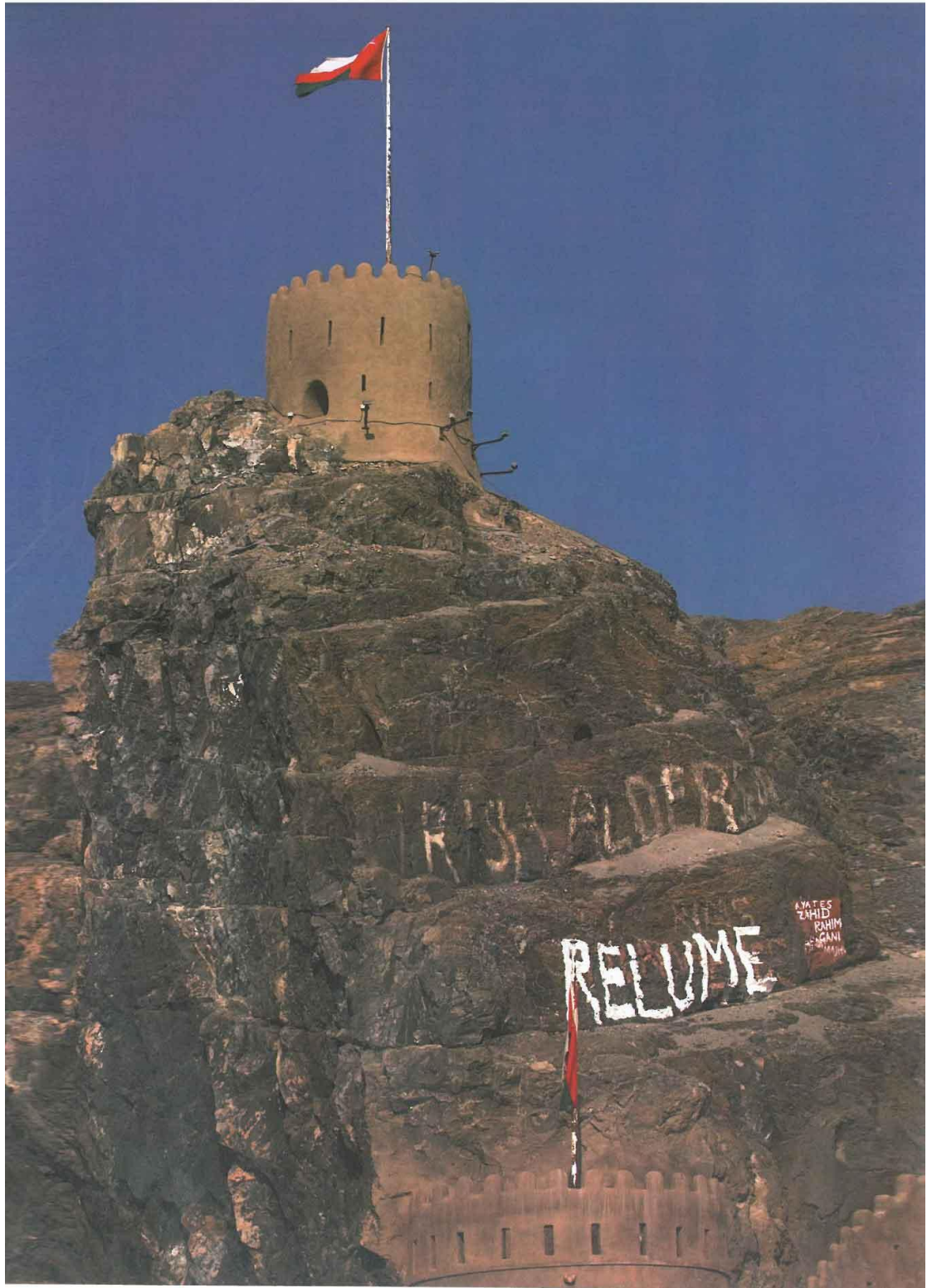
وتشهد محافظة مسقط بولاتها الست تطورا مطردا في كافة المجالات التنموية في الوقت الذي يتم فيه التركيز على إضفاء لمسات جمالية في جميع المشاريع المنفذة بالمحافظة.

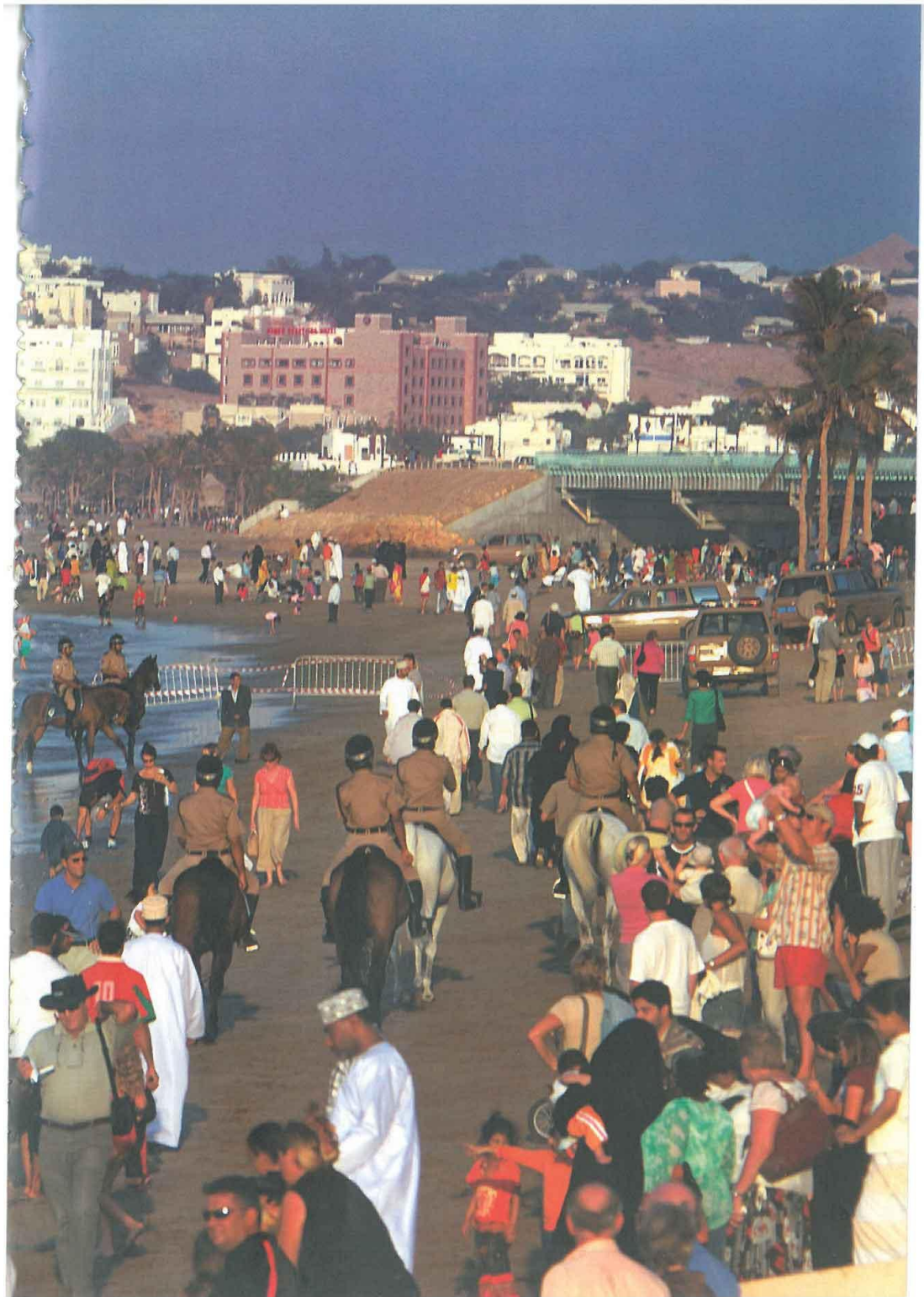
وفي هذا الإطار طرحت بلدية مسقط عدة مشاريع ضمن خطة التنمية العمرانية والإنشائية التي تتبناها من بينها مشروع إعادة تخطيط مسقط القديمة حيث سيتم تجديد ٧ مناطق من مدينة مسقط القديمة، كما تقوم البلدية حاليا بتنفيذ مشروع تطوير منطقة حي الميناء بمطرح حيث يقع ميناء السلطان قابوس، ويأتي هذا المشروع في إطار خطة متكاملة تحوي حزمة من الأهداف المترابطة أهمها وضع خطة تطويرية للموقع على مرحلتين وتحسين الصورة الجمالية والعمرانية للمباني القائمة والارتقاء بالخدمات بأسلوب عصري والتركيز على إبراز الموقع بطابع سياحي خدومي وإزالة جميع العناصر غير الضرورية من مواقعها ودمجها بمنشآت عمرانية حديثة وتحويل الموقع إلى نقطة جذب سياحي تخدم جميع الزوار والمتسوقين مع ربطه بمراحل التطوير السابقة للطريق البحري

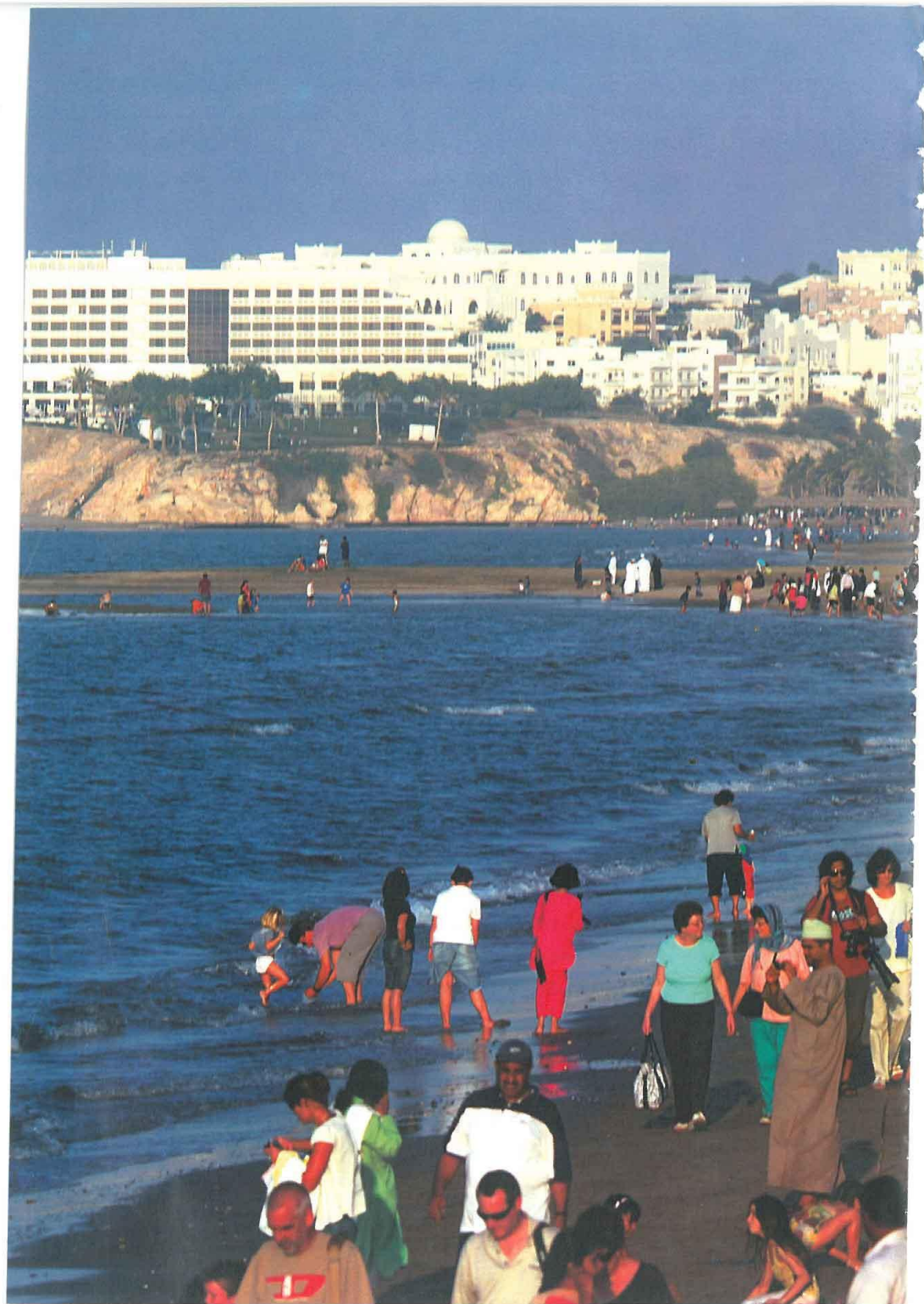
وتتضمن المرحلة الأولى التي بدأ العمل فيها في عام ٢٠٠٧ سبعة محاور هي ازدواجية الطريق الدائري الذي يربط منطقة الميناء بكل من دُوَارَي حي السمكة وحي الميناء مع تجميل واجهات المباني وإقامة ممرات للمشاة على جانبي الشارع مع استحداث جلسات خارجية وساحات عامة تخدم مرتادي المنطقة والقيام بإنشاء حائط بحري جديد بطول ٢٠٠ متر كبديل لبعض المنشآت المطلّة على الواجهة البحرية مع

أحد أبراج الحراسة المطلّة على خليج مسقط.

(الصفحتان التاليتان)
جانب من فعاليات مهرجان مسقط السنوي.







إنشاء ميدان عام مزود بمختلف عناصر التجميل من نوافير وتشجير وأرصفت وساحات ليكون نقطة جذب سياحي مع الأخذ في الحسبان إعادة تأهيل مرفأ الصيادين وإقامة موقف سيارات مع الإبقاء على سوق الأسماك والخضروات والفواكه في هذه المرحلة.

وتتضمن المرحلة الثانية تطوير الخدمات السياحية والفندقية والخدمية الخاصة بسوق الأسماك والمنشآت التابعة، وسوف تكون على ثلاثة محاور، الأول: إنشاء فندق خمس نجوم بجميع مرافقه بمشاركة من القطاع الخاص وبالتنسيق مع الجهات المعنية، والثاني: إنشاء العديد من المحلات والمطاعم البحرية المطلّة على الشريط الساحلي والميدان العام، أما المحور الثالث فيتمثل في إعادة بناء سوق الأسماك بموقع جديد لا يتعارض مع الاستخدامات الفندقية وبقي بجابات المتسوقين وعلى طراز عصري من حيث التصميم وطرق العرض والتسوق.

كما تخطط بلدية مسقط إلى إنشاء ٥ ميادين مخصصة للتسوق الليلي تنفرد بخصوصية المشي والتجول على الأقدام ولا يسمح فيها بدخول السيارات إضافة إلى أنها ستعمل من الساعة السادسة مساء وحتى الثانية عشرة ليلاً.

ويعد المشروع من الأنشطة التي تجمع بين الترفيه وتوفير الخدمات الترفيهية المختلفة لزوار المدينة وسكانها لغرض الترفيه وقضاء أوقات ممتعة، وسيتم تزويد هذه الأسواق بساحات وميادين للتنزه ومقاعد ومظلات للجلوس مزودة بأعمدة إنارة مزينة وإنشاء مطاعم ومقاهي بدراجات سياحية إضافة إلى محلات متخصصة في بيع التحف والهدايا والمتلجات والحلويات كما سيتم توفير خدمات عامة كدورات المياه وغيرها بالإضافة إلى إنشاء مواقف عامة للسيارات بجانب الأسواق.

مهرجان مسقط

استطاع مهرجان مسقط الذي انطلق في فبراير من عام ١٩٩٨ أن يرسخ مكانته بين المهرجانات العربية بفضل الإعداد والتنظيم المدروس والفعاليات العديدة المتنوعة والمتجددة وما يقدمه من فائدة وممتعة على مختلف الأصعدة ولكافة شرائح المجتمع.

وجاء مهرجان مسقط ٢٠٠٨ الذي أقيم تحت شعار (سحر المكان وروعة التواصل) ليضفي مزيداً من الألق على مدينة مسقط من خلال فعالياته الثقافية والفنية والترفيهية.

وقد شهد المهرجان الذي دام ٢٦ يوماً (من ٢١ يناير إلى ١٥ فبراير ٢٠٠٨) مواقع جديدة احتضنت فعالياته مثل حدائق الصخرة التي أقيمت فيها فعاليات المرأة والطفل والمنطقة التجارية بالقرم التي أقيمت فيها فعاليات متنوعة وعروض لليزر وحفلات غنائية نهاية كل أسبوع بالإضافة إلى الفعاليات التي أقيمت في حديقة القرم الطبيعية ومنها الحفلات الفنية على مدى أيام المهرجان وليليائه.

واشتملت فعاليات المهرجان على عدة مسابقات منها مسابقة أصالة التراثية بين الولايات وهي المسابقة الأولى من نوعها لفئة الأطفال والشباب ومسابقة الرزفة الحماسية وهي أيضاً مسابقة تقام لأول مرة، كما تضمنت فعاليات المهرجان إقامة حفلات غنائية ومسرحيات كوميدية عمانية وخليجية وعربية وأمسيات ثقافية بالإضافة إلى معارض وحلقات عمل وفعاليات رياضية وعروض استعراضية ومهارية للسيارات والدراجات النارية، وزاد عدد زائري المهرجان في فعالياته المختلفة على مليوني زائر.

مشاريع طرق حيوية

تلقى مشاريع الطرق في مسقط تطوراً مستمراً نتيجة للنمو الاقتصادي الذي تشهده المدينة وازدياد أعداد المركبات ويعد



جانب من فعاليات مهرجان
مسقط في القرم .

الحمرية وحتى دوار الوادي الكبير وتوسعة دواير
بيت الفلج والبرج وتكملة الطريق الساحلي العذبية
- الغبرة (شارع ١٨ نوفمبر) وتكملة ازدواجية
شارع ٩٩ (جامع السلطان قابوس الأكبر - المطار)
وحتى دوار المستشفى العسكري مروراً من أمام
معسكر المرتفعة وازدواجية طريق غلا من دوار
المستشفى السلطاني حتى تقاطع الأنصب وهناك
خطط ومقترحات لطرق وجسور رئيسية أخرى
قيد الدراسة، وقد تم في أواخر عام ٢٠٠٧ افتتاح
جسر وتقاطعات مطار مسقط الدولي الذي يسهل
الحركة المرورية عند المطار.

ظفار الخضراء

أصبحت محافظة ظفار مقصداً سياحياً
مهما بالشرق الأوسط نتيجة لما تتميز به من
مناخ جذاب خاصة في موسم الخريف الذي
يمتد بين شهري يونيو وسبتمبر، حيث تكتسي
المحافظة برداء أخضر، وتحجب السحب

طريق مسقط السريع أبرز المشاريع التي يتم
تنفيذها حالياً، ويعد هذا الطريق البديل الأول
لشارع السلطان قابوس لما يوفره من ربط بين
التجمعات السكنية والصناعية كما يربط
بين محافظة مسقط وباقي مناطق السلطنة،
وهناك أيضاً الطريق الوسطي بولاية بوشر
الذي يربط مناطق الولاية وتحديداً: الغبرة
الجنوبية وجنوب الخوير ومدينة السلطان
قابوس والقرم وسيتم ربط هذا الشارع مع
طريق مسقط السريع وشارع السلطان قابوس،
وهناك طرق حيوية أخرى منها طريق العامرات
- بوشر الذي يمر عبر السلسلة الجبلية التي
تربط الولايتين، وطريق بر الجصة - يتي،
وازدواجية طريق العامرات - قريات الذي يبلغ
طوله ٧٠ كيلومتراً، وسيتم ربط هذا الطريق
بطريق قريات - صور.

وهناك مشاريع أخرى سيتم تنفيذها في
الفترة القادمة منها طريق مزدوج مباشر من



لقطة من حفل افتتاح
مهرجان صلالة السياحي.

يحيي رذاذ الخريف جبال
وسهول محافظة ظفار الي
حلة خضراء.

جائزة أفضل مهرجان يستهدف السياحة
العائلية على مستوى الشرق الأوسط وذلك
في تقييم مؤتمر فعالية الإدارة الاستراتيجية
للمهرجانات الذي عقد بدبي وكذلك حصول
المهرجان على المركز الأول في مسابقة أفضل
مهرجان يهتم بالأسرة على مستوى الشرق
الأوسط وذلك في الاستفتاء السنوي الذي
أجرته مجلة أسفار الإماراتية المتخصصة في
مجال السفر والسياحة على هامش انعقاد معرض
سوق السفر العربي بدبي في عام ٢٠٠٧.

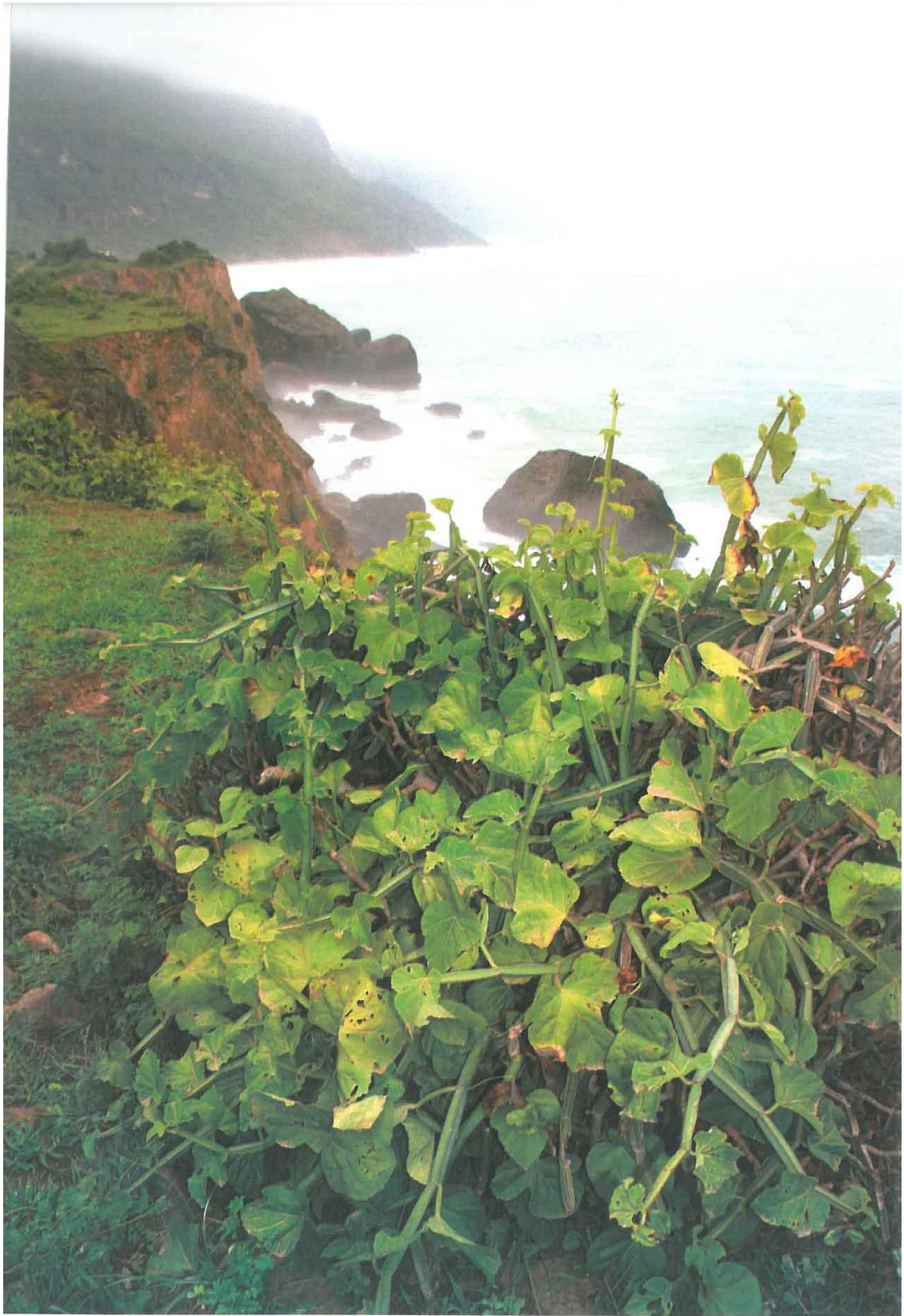
وقد شهد المهرجان في عام ٢٠٠٧ إقبالا
كبيراً وتميزاً من قبل الزوار والسياح والمواطنين
والمقيمين نظراً للتنوع في مختلف فعالياته التي
بلغت ٥٩٠ فعالية تنوعت بين الأدبية والثقافية
والفكرية والاجتماعية بالإضافة إلى النشاط
الفنية والرياضية والترفيهية، وقد بلغ عدد زوار
فعاليات المهرجان أكثر من ٢,٥ مليون زائر.
وتشهد محافظة ظفار تنفيذ العديد من

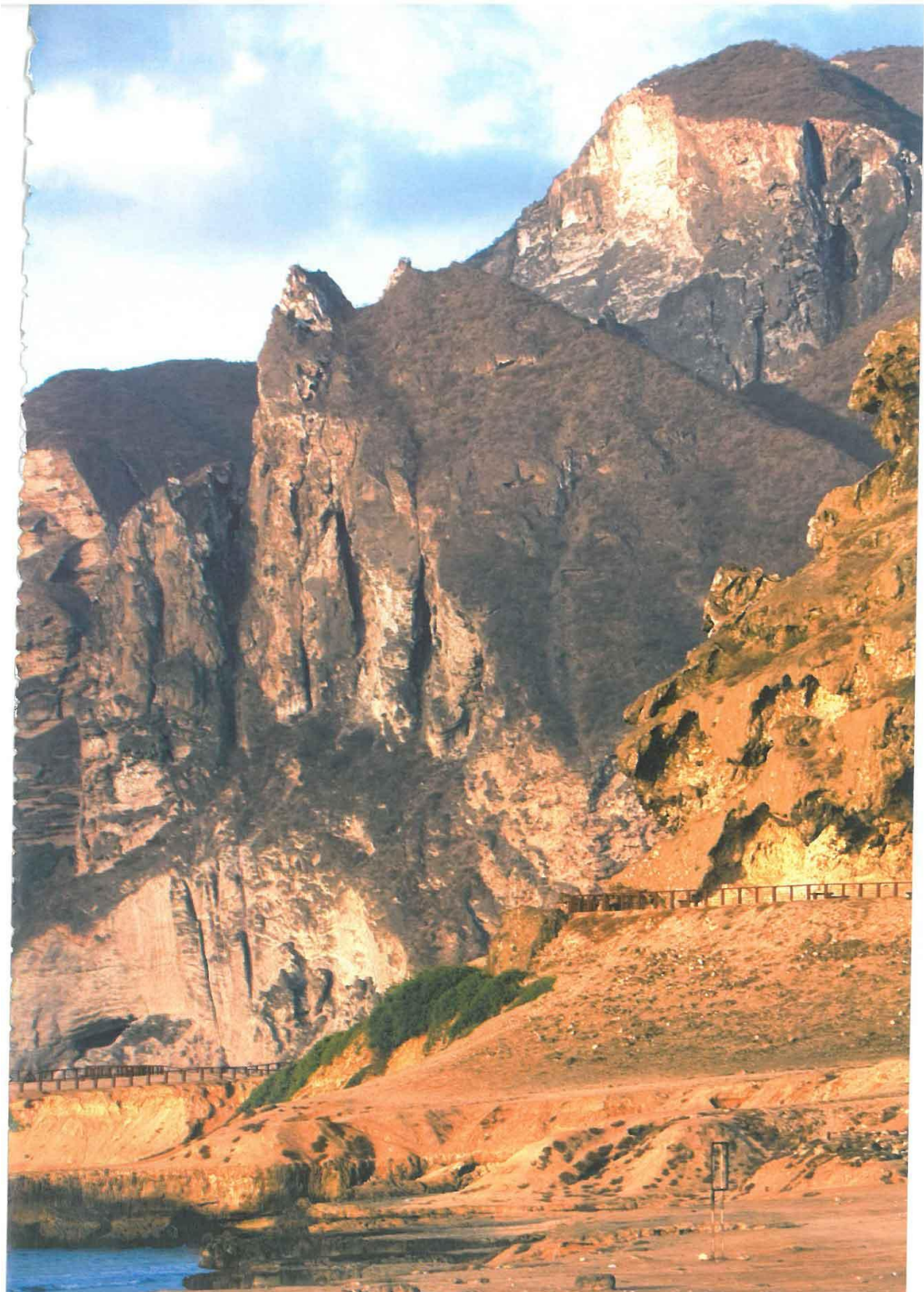
الشمس في أغلب الأيام ويهطل الرذاذ في جو
معتدل البرودة لا تتجاوز درجة الحرارة خلاله
٢٢ درجة مئوية وتراجع إلى ما دون الـ ١٥
درجة مئوية على الجبال. ❖

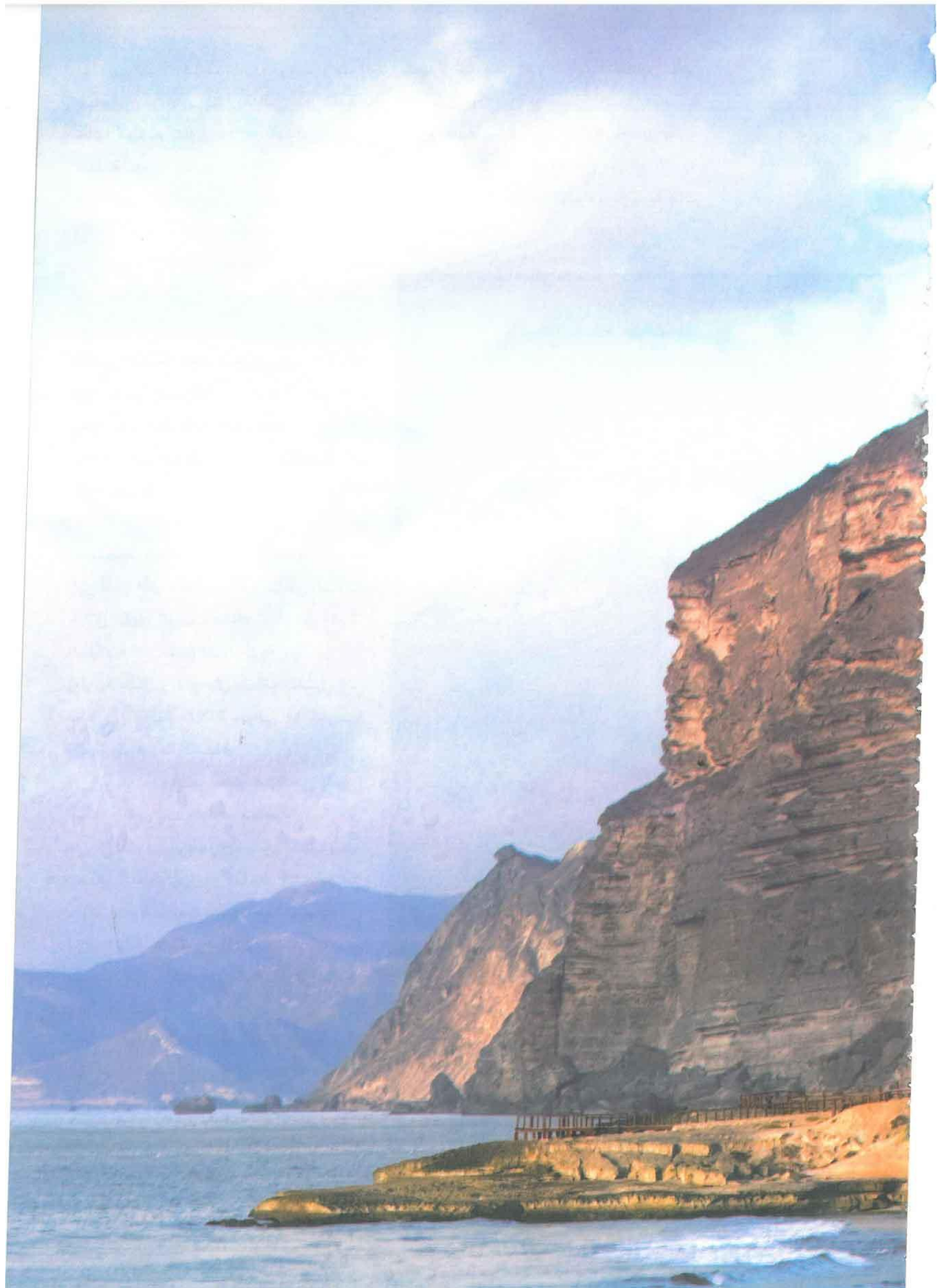
ويعد مهرجان صلالة السياحي - الذي يبدأ
في منتصف شهر يوليو وينتهي مع نهاية شهر
أغسطس من كل عام - أبرز المهرجانات التي
تشهدها السلطنة، كما أنه من المهرجانات التي
تحظى باهتمام جيد على مستوى الوطن العربي،
ويلقى عناية فائقة من قبل زائري صلالة خلال
موسم الخريف لما يضمه من فعاليات مختلفة
ترفيهية وثقافية وفنية بالإضافة إلى الفعاليات
المخصصة للأطفال من مسابقات ومسرحيات
وغيرهما.

واستطاع مهرجان صلالة السياحي من
خلال دوراته السابقة وشعاره الدائم (ملتقى
الأسرة) أن يحصد العديد من الجوائز على
المستوى العربي والإقليمي أهمها حصوله على

(الصفحتان التاليتان)
شاطئ المغسيل في صلالة..
عناق بين جمال الطقس
والطبيعة.







سمهرم التاريخي الذي اشتهر بتصدير اللبان عند خور روري، وأثار مدينة أوبار، بالإضافة إلى مجموعات أثرية في منطقة المغسيل وقلعة حمران بصلالة، وغيرها من المواقع الأثرية التي يتم الحفاظ عليها كشواهد تاريخية ذات قيمة كبيرة.



الأضرحة الدينية
في ولاية مرباط.

شبكة الطرق الحديثة
المتوزعة في مختلف ولايات
السلطنة، إحدى ثمار
الانجازات لمسيرة الخير
(طريق معبد يقطع سفوح
جبل القمر).

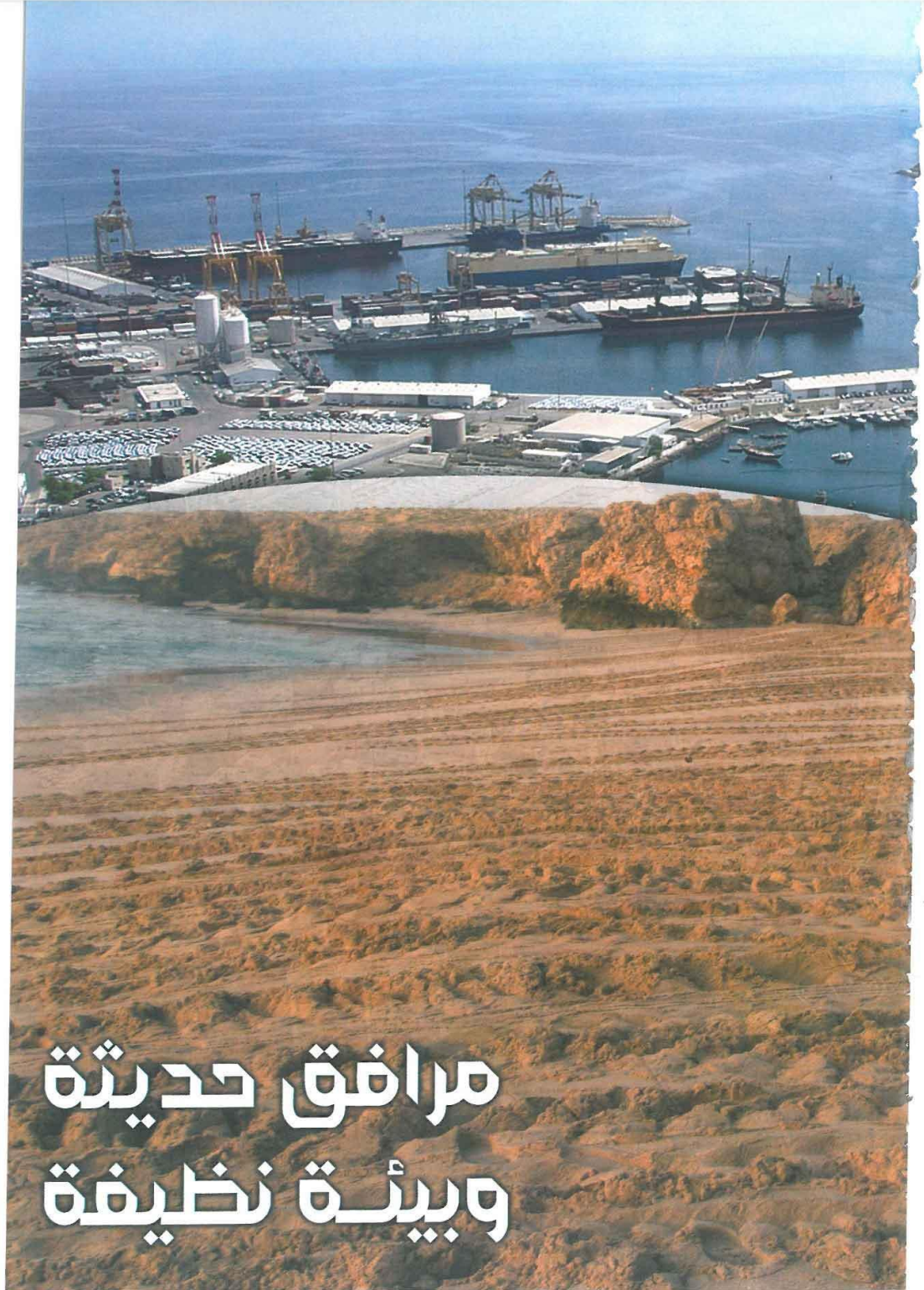
المشاريع التي تواكب ما تشهده من نمو واهتمام سياحي، ومن بين المشاريع التي يتم تنفيذها حاليا مشروع تطوير مدينة حاسك، وتطوير منطقة الحافة، وتحسين شبكة الطرق في مدينة صلالة من خلال رصف ٣٣٤ كيلومترا مع الإنارة وإنشاء الأرصفة الجانبية بتكلفة تبلغ ١٩ مليون ريال، وتوسعة الأودية وإنشاء الجسور اللازمة لدرء مخاطر الفيضانات بصلالة، كما قامت بلدية ظفار بتنفيذ دوار القرم بشارع السلطان قابوس بمنطقة عوقد بتكلفة بلغت ٣٠٠ ألف ريال لتسهيل الحركة المرورية، كما قامت أيضا بتصميم ورصف طريق الخدمة الغربي وطريق الخدمة الشرقي لشارع إتين، بالإضافة إلى تنفيذ عدة مشاريع في مجال التشجير.

وتزخر محافظة ظفار بالعديد من المواقع السياحية، فبالإضافة إلى الطبيعة الجميلة التي تميز المحافظة عن باقي مناطق السلطنة خلال أشهر الصيف هناك عدد من المواقع السياحية التي تلفت انتباه الزوار ويقبلون على زيارتها بشكل واضح مثل منطقة المغسيل التي تبعد عن مدينة صلالة حوالي ٤٠ كيلومترا وتتميز بنوافيرها المتدفقة.

وتوجد بمحافظة ظفار عدد من العيون المائية التي تعد مواقع سياحية مهمة مثل عين أرزات، وعين حمران، وعين اثوم، وعين صحنوت، وعين جرزيز، كما يعد وادي دربات بمثابة حديقة طبيعية تزينها المياه المنسابة من الوادي والمناطق الخضراء ومشاهد الطبيعة البكر، وشلالات المياه التي تتدفق بغزارة عندما تهطل الأمطار.

كما تتميز بالسياحة الدينية والتاريخية حيث توجد العديد من المواقع ذات الصبغة الدينية مثل منطقة (الأحقاف) التي ورد ذكرها في القرآن الكريم، وقبر كل من النبي هود، والنبي أيوب، والنبي صالح عليهم السلام، وإلى جانب ذلك توجد في ظفار آثار مدينة البليد وميناء





مرافق حديثة وبينة نظيفة

أصبح الاهتمام بالبيئة سمة مميزة لمسيرة التنمية في السلطنة في ظل ما تشهده البلاد من تطور اقتصادي، وقد اتسع نطاق الاهتمام بالبيئة ليشكل جانباً من جوانب التنمية المستدامة من خلال العناية بمفردات البيئة العمانية من ناحية ومراعاة الالتزام بشروط السلامة البيئية في المشروعات التنموية عند إنشاء تلك المشروعات من جهة ثانية.

وبفضل ما يوليه حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم من اهتمام ورعاية للشأن البيئي أصبح العمل الوطني في هذا المجال يمثل احد الأولويات المهمة في منظومة العمل التنموي بالسلطنة والذي يسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والمحافظة على سلامة البيئة وإدخال مبدأ الإدارة البيئية كوسيلة أساسية لرفع كفاءة المشاريع التنموية.

ويؤكد صدور المرسوم السلطاني السامي رقم ٢٠٠٧/٩٠ الصادر في ٩ سبتمبر ٢٠٠٧ بإنشاء ((وزارة البيئة والشؤون المناخية)) على حرص حكومة جلالته وتبعتها لمختلف القضايا التي تمس الإنسان والبيئة المحيطة به.

ويعد الاحتفال بيوم البيئة العماني يصادف الثامن من يناير من كل عام مناسبة وطنية تؤكد الاهتمام الذي تحظى به البيئة في السلطنة، وقد جاء الاحتفال بيوم البيئة العماني لأول مرة في يناير من عام ١٩٩٦ بناء على التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم.

جائزة السلطان

قابوس لحماية البيئة

تعد هذه الجائزة تنويجا لجهود السلطنة في المحافظة على البيئة، وقد عبرت عن تقدير حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم للمهتمين بشؤون البيئة على

المستوى العالمي.

وقد أنشئت هذه الجائزة بفضل المبادرة الكريمة التي أعلنها صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم عند زيارته لمقر اليونسكو في الأول من يونيو ١٩٨٩ ترسيخاً منه لمبادئ الاهتمام بالبيئة التي ترتبط بخير الإنسان وسعادته، وتقوم اليونسكو بمنح الجائزة مرة كل عامين لأفضل الجهود المبذولة للعناية بالبيئة على المستوى العالمي، ويقوم مكتب المجلس الدولي لتنسيق برنامج الإنسان والمحيط الحيوي (الماب) التابع لليونسكو باختيار الأفراد أو مجموعات الأفراد أو المعاهد أو المنظمات التي تمنح الجائزة، ويتم تقديم الجائزة في حفل يقام في اليونسكو (باريس).

ويشكل الذين فازوا بالجائزة واختارهم مكتب المجلس الدولي لتنسيق برنامج الإنسان والمحيط الحيوي (الماب) كل سنتين نطاقاً واسعاً من الخبراء والمعاهد الذين يتطوعون في البحوث الخاصة بالبيئة والموارد الطبيعية، والتربية والتدريب في مجال البيئة في كل أنحاء العالم، كما أنهم قدموا إسهامات بارزة من أجل محميات المحيط الحيوي لليونسكو ومواقع التراث الطبيعي العالمي، مثل مؤسسة تشارلز داروين لجزر جالاباجوس (الإكوادور) والحظيرة الوطنية لبحيرة مالاي (مالاوي) وغيرها.

وخلال عام ٢٠٠٧ تم منح الجائزة مناصفة بين البروفيسور جوليوس أوزلاني مدير معهد ايكولوجيا المناظر الطبيعية في الأكاديمية السلوفاكية للعلوم بسلوفاكيا ومعهد حماية التنوع البيولوجي في أديس أبابا بأثيوبيا، وقد جاء هذا الاختيار تقديراً للجهود التي يبذلها الفائزان في مجال الحفاظ على البيئة والتنوع الأحيائي.



النمر العربي النادر في جبل
سمحان بمحافظة ظفار.

الحياة الفطرية

بصورة مستدامة وفق الاسس العلمية الحديثة،
وشهد عام ٢٠٠٧ انضمام السلطنة إلى اتفاقية
الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات
المهددة بالانقراض وذلك وفقا للمرسوم
السلطاني رقم ٢٠٠٧/١١٧ الصادر في ١٩
نوفمبر ٢٠٠٧.

وتسعى وزارة البيئة والشؤون المناخية
بالتنسيق مع منظمة اليونسكو لضم محميتين
طبيعيتين بالسلطنة هما: محمية جبل سمحان
الطبيعية بمحافظة ظفار، ومحمية بر الحكمان
المقترحة في المنطقة الوسطى إلى محميات
الإنسان والمحيط الحيوي (الماب) التابعة
لمنظمة اليونسكو، كما تنفذ مشروعات حيوية
لتطوير المحميات الطبيعية وتهيتها سياحيا
حيث تم تنفيذ مشروعين متميزين لتطوير
محمية السلاحف برأس الحد ومحمية السليل
الطبيعية بالكامل والوالفي من خلال إنشاء عدد
من المرافق السياحية الهامة فيهما.

تقدم المحميات الطبيعية والبالغ عددها
١٥ محمية نماذج لما تضمه البيئة العمانية من
تنوع احيائي بري وبحري فريد يرتبط وجوده
بالخصائص الجغرافية والمناخية القادرة على
إعاشة مثل هذه الأنواع مثل محمية المها بجدة
الحراسيس بولاية هيماء ومحمية السلاحف
البحرية برأس الحد ومحمية جزر الديمانيات
ومحمية الأخوار بساحل محافظة ظفار.

وقد قامت وزارة البيئة والشؤون المناخية
بالتنسيق مع سائر الجهات المختصة بالدولة
وبالتعاون مع خبراء الهيئات الدولية المعنية
بوضع استراتيجية وطنية وخطة عمل التنوع
الاحيائي لضمان استخدام الموارد الاحيائية
بصورة مستدامة، وبصدور قانون ((المحميات
الطبيعية وصون الاحياء الفطرية)) وفقا
للمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٦ تم توفير
الإطار القانوني لصون وتنمية هذه الموارد



جهود حثيثة تبذلها
الحكومة من أجل الحد
من صيد الغزلان بإطلاق
مشروع ترقيم الغزلان
البرية.

القرم وتأهيل الأخوار وقد تم خلال الفترة من
(٢٠٠١ - ٢٠٠٧) استزراع ونقل ما يقارب ٣٨٣
ألف شتلة بمساحة تقدر بـ ٨ هكتارات في العديد
من الأخوار المختارة بمختلف المناطق الساحلية
للسلطنة، كما يتم أيضا تنفيذ حملات لاستزراع
عدد من النباتات البرية بالبيئة العمانية لتعويض
تدهورها في الآونة الأخيرة واستنزافها نتيجة
للرعي الجائر والاحتطاب وذلك بالتعاون
مع عدد من المؤسسات الحكومية والخاصة
والمجتمع المحلي إلى جانب الجهود المبذولة في
مجال التخلص من أشجار الغاف البحري الذي
أثبتت الدراسات والبحوث أن له تأثيرات سلبية
على البيئة.

أحد المراقبين يدون
بياناته عن حجم
السلحف المعبشة بعد
ترقيمتها بمحمية رأس الحد
في المنطقة الشرقية.

ويأتي مشروع ترقيم الغزلان البرية ضمن
جهود السلطنة للحد من صيد الغزلان، وتسهيل
نشاطها في بيئة جيدة، والحفاظ على هذا النوع
من الانقراض، في حين يعتبر مشروع مراقبة
السلحف البحرية عن بعد عبر الأقمار
الصناعية في رأس الحد وجزر الديمانيات
من أهم المشاريع التي تنفذها السلطنة بهدف
صون السلاحف وحفظ توازن البيئة البحرية،
ويهدف المشروع إلى دراسة وصون ٤ فصائل
من السلاحف هي: الريماني، والخضراء،
والشرفاف، والزيتونية التي تتخذ من شواطئ
جزيرة مصيرة أعشاشا لها في مختلف أوقات
العام، كما يهدف المشروع إلى اقتراح خطة
إدارية عامة تعتمد على التنمية المستدامة
التي يمكن من خلالها المحافظة على المنظومة
البحرية والساحلية الأصلية لجزيرة مصيرة.
وضمن جهود السلطنة في حفظ التوازن
البيئي يتم تنفيذ مشروع إعادة استزراع أشجار





البلديات الإقليمية

شهد قطاع البلديات خلال عام ٢٠٠٧ نشاطا مكثفا شمل تعزيز المشاريع التنموية والخدمية إلى جانب مواكبة ومراقبة حركة التطور العمراني وحماية الصحة العامة والعمل على تعزيز منظومة الصرف الصحي وإنشاء الأسواق وتجميل المدن وصيانة الحدائق والمنتزهات وتطويرها إضافة إلى إصدار إباحات البناء بمختلف أنواعها وتقديم الخدمات الأخرى مثل تسليم العلائم وإصدار شهادات إتمام المباني.

ففي مجال رصف الطرق الداخلية والإنارة قامت وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه خلال عام ٢٠٠٧ برصف ٥١٦ كيلومترا، وتركيب ٤٥١٩ عمودا جديدا للإنارة توزعت على عدد من الولايات في مختلف مناطق السلطنة.

وتواكبت هذه الأعمال مع اهتمام واضح تبذله حكومة السلطنة لإقامة مشاريع للصرف

الصحي ارتفع عددها مع نهاية عام ٢٠٠٧ إلى ٤٧ شبكة ومحطة للصرف الصحي بعد أن تم الانتهاء من تنفيذ ٢٩ مشروعا، كما يجري تنفيذ ٥ مشاريع أخرى، ويتم في الوقت الحالي إعداد الدراسات الفنية والاستشارية لاستكمال إقامة شبكات ومحطات للصرف الصحي تغطي مختلف ولايات السلطنة، ويبلغ عدد المشروعات التي تجرى دراستها حاليا ١٣ مشروعا.

الإسكان

أولت حكومة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم قطاع الإسكان اهتماما متزايدا من خلال وضع الأسس والقوانين المنظمة لهذا القطاع حيث يتم التركيز - في تنفيذ المشاريع الإسكانية - على ضرورة توفير البيئة العمرانية المناسبة والمسكن الصحي الملائم والخدمات الأساسية المرتبطة به.

نهضة عمرانية شملت جميع ولايات السلطنة من أجل رفاهية المواطن (ولاية البريمي).



جانب من الوحدات السكنية التي تم إنشاؤها في مختلف محافظات ومناطق السلطنة .. (ولاية الجازر بالمنطقة الوسطى).

وتقوم وزارة الإسكان بتخطيط وتوزيع الأراضي باستخداماتها المختلفة وفق الشروط والقوانين المنظمة لذلك واتباع معايير ومواصفات تخطيطية موحدة في سبيل تحقيق مزيد من المرونة والإسراع في إنجاز المعاملات الإسكانية.

وتشكل البيانات والمعلومات الرقمية أهمية متزايدة لاستخدامها في جميع المجالات من بينها التخطيط العمراني ورسم الخطط المستقبلية للتنمية العمرانية في السلطنة حيث تقوم الوزارة من خلال نظام قاعدة البيانات الجغرافية بتحويل الرسومات المساحية إلى رسوم رقمية.

وقد قامت وزارة الإسكان خلال الفترة من يناير وحتى نهاية سبتمبر ٢٠٠٧ بإعداد مجموعة من المخططات والجيوب التخطيطية وفرت ٣٩٠٦٨ قطعة أرض بمختلف الاستخدامات موزعة على مختلف محافظات

ومناطق السلطنة.

وقد حرصت الوزارة على تسهيل تقديم طلبات الحصول على الأراضي حيث قامت في عام ٢٠٠٦ بإبرام اتفاقية مع شركة بريد عمان لاستقبال طلبات الأراضي السكنية بمكاتب البريد في جميع محافظات ومناطق السلطنة وبلغ عدد طلبات الأراضي السكنية التي تم استلامها عبر مكاتب البريد حوالي ٥٠ ألف طلب.

وبلغ مجموع الأراضي الممنوحة منذ بداية عام ٢٠٠٧م وحتى نهاية سبتمبر من العام نفسه حوالي ٢٦٦٩٤ قطعة أرض في مختلف محافظات ومناطق السلطنة.

ويقوم نظام التسجيل العقاري في السلطنة وفق نظام التسجيل العيني للعقار وهو النظام المعمول به في أغلب دول العالم ومن شأن ذلك تسهيل تداول العقار بيسر وأمان تقديراً لما للملكية العقارية من أهمية بالغة من النواحي

عمان

الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للأفراد والدولة.

كما ان أبناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يستطيعون امتلاك الأراضي في السلطنة وفقاً للمرسوم السلطاني رقم ٢١/٢٠٠٤، كما تم السماح للأجانب بتملك العقارات في المجمعات السياحية المتكاملة وفقاً للمرسوم السلطاني رقم ١٢/٢٠٠٦ وذلك تشجيعاً للنشاط السياحي.

وبلغت قيمة العقود خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر ٢٠٠٧ أكثر من مليار ريال وبلغ عدد ممتلكي العقارات في السلطنة من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي وفقاً لقوانين تملك العقار بالسلطنة ما مجموعه ١٨٠٩ ممتلك خليجي فيما بلغ عدد القطع الجديدة المسجلة لأول مرة ٧١٣٩٨ قطعة أرض بمختلف الاستعمالات. وسجل النشاط العقاري ٦٠٦٨٩ تصرفاً عقاري كما تم إصدار ١٢٥٠٣١ سند ملكية.

برنامج الاسكان الاجتماعي

وفي الوقت الذي تحرص فيه حكومة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم على تقديم التسهيلات الممكنة لتملك الأراضي والحصول على القروض من بنك الإسكان العماني، فإنها تحرص أيضاً على توفير المسكن اللائح لذوي الدخل المحدود واسر الضمان الاجتماعي لتحسين المستوى المعيشي لتلك الأسر وذلك من خلال عدة وسائل منها برامج المساكن الاجتماعية، والمساعدات السكنية، والقروض السكنية.

ويهدف برنامج المساكن الاجتماعية إلى توفير المسكن الصحي اللائح الذي تتوفر به الخدمات الضرورية ويعمل على توثيق ارتباط السكان بقراهم المحلية لممارسة أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية كالحرف التقليدية

وأعمال الزراعة والصيد والرعي.

وتم خلال عام ٢٠٠٦ م اعتماد بناء ١٤٥٣ مسكناً اجتماعياً مع ملحقاتها في عدد من المحافظات والمناطق بتكلفة إجمالية قدرها ٤٠ مليون ريال بالإضافة إلى الأوامر السامية بإنشاء ١٠٠٠ وحدة سكنية لأسر الضمان الاجتماعي بتكلفة إجمالية قدرها ١٥ مليون ريال خلال السنوات (٢٠٠٧-٢٠١٠) وإنشاء ١٥٥ وحدة سكنية مع ملحقاتها بمنطقة الداخلية والشرقية بأكثر من ثلاثة ملايين ريال.

برنامج المساعدات السكنية

وضع هذا البرنامج لمساعدة الأسر من ذوي الدخل المحدود الذين لا يتجاوز دخلهم ١٢٩ ريالاً شهرياً والأسر المنضوية تحت مظلة الاجتماعية وتم رفع سقف المساعدة السكنية من ١٠ آلاف ريال إلى ١٥ ألف ريال لا ترد بداية من عام ٢٠٠٧ وذلك استجابة لارتفاع أسعار مواد البناء ووعورة الطبيعة الجغرافية لبعض المناطق، وقد بلغ عدد الأسر المستفيدة من برنامج المساعدات السكنية المعتمدة خلال الفترة من يناير وحتى منتصف نوفمبر ٢٠٠٧ حوالي ١٦٤ أسرة في مختلف محافظات ومناطق السلطنة.

برنامج القروض

السكنية الميسرة

بدأ العمل بالبرنامج عام ١٩٩١م ويعتبر بديلاً عن برنامج المساكن الاجتماعية وتم خلال عام ٢٠٠٧ رفع قيمة القرض من ١٥ ألف ريال إلى ٢٠ ألف ريال كحد أقصى وفقاً لعمر ودخل طالب القرض.

ويهدف البرنامج إلى منح قروض سكنية بدون فوائد للمواطنين من ذوي الدخل المحدود الذين لا يقل دخلهم عن ١٣٠ ريالاً شهرياً

مخطط إسكاني حديث
(منطقة الغريفة - محافظة
البريمي).

فمان

٧٦٦



ولا يتجاوز ٢٥٠ ريالاً عند تقديم الطلب ولا يزيد عن ٤٠٠ ريال عند حصول الموافقة، أما أصحاب الحرف فيتم تقدير الدخل بحساب متوسط دخلهم الشهري خلال السنة الواحدة على أن يكون في حدود المبلغ المشار إليه حينما يصل الدور إليهم.

ويتم منح القروض لغرض بناء أو شراء منزل جديد أو توسعة مسكن قائم ويسدد على أقساط شهرية لا تتجاوز ٢٥ في المائة من إجمالي دخل المقترض.

وامتداداً للمكرمات السامية المتوالية لجلالة السلطان المعظم تم خلال عام ٢٠٠٦ إعفاء ١٣٩ أسرة منتفعة من برنامج القروض الإسكانية الميسرة التي تشرف عليها وزارة الإسكان ممن تبقى عليهم مبلغ ٣٠٠٠ ريال فما دون بالإضافة إلى إعفاء ٢٧٢٠ أسرة بواقع ٥٠ بالمائة من المبالغ المتبقية عليهم والبالغ قدرها ١٣,٣٢٢ مليون ريال.

وخلال عام ٢٠٠٧ صدرت مكرمة سامية أخرى بإعفاء جميع مبالغ القرض السكني للمنتفعين من ذوي الدخل المحدود الذين لا تزيد رواتبهم على ٣٠٠ ريال مهمن تبقى عليهم مبلغ ثلاثة آلاف ريال فما دون بالإضافة إلى إعفاء المقترضين الذين تزيد المبالغ المتبقية عليهم على ثلاثة آلاف ريال بواقع ٥٠ بالمائة من المبلغ المتبقي.

وبلغ عدد الحالات المستفيدة من البرنامج خلال الفترة من يناير وحتى منتصف نوفمبر ٢٠٠٧ حوالي ٣٢١ حالة بمبلغ قدره حوالي ٤,٠٠٢ مليون ريال.

قطاع الكهرباء

شهد عام ٢٠٠٧ صدور المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٧/٩٢ بإنشاء هيئة عامة للكهرباء والمياه وتعيين رئيس لها، وقد نص المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر ٢٠٠٧ على إنشاء هيئة

عامة للكهرباء والمياه.

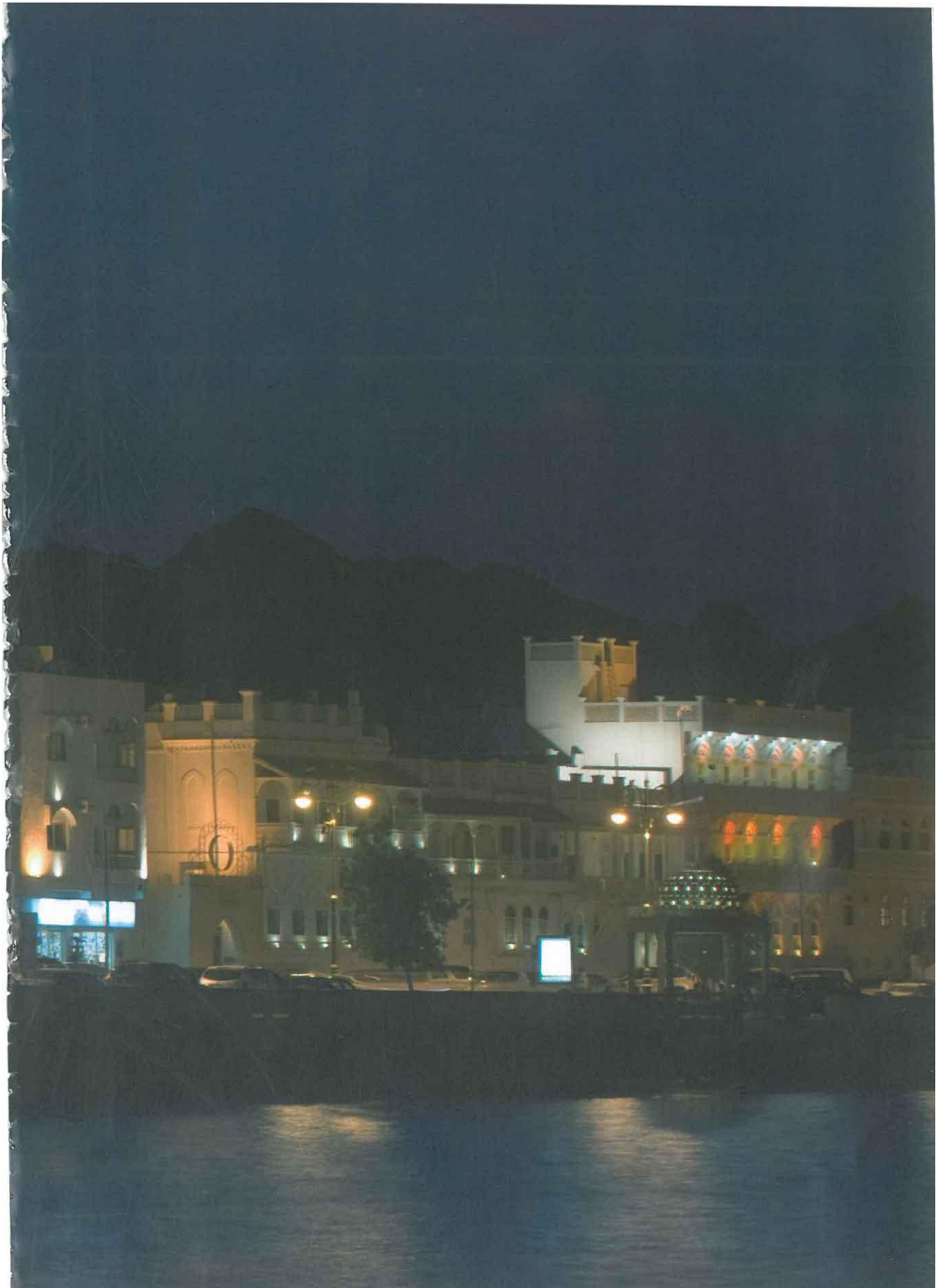
ويعد قطاع الكهرباء من القطاعات التي حققت نجاحاً ملموساً في خطة التخصيص التي انتهجتها الحكومة، ووفقاً للمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٧٨ تم إجراء تغييرات تنظيمية على القطاع الذي أصبحت تختص بتنظيمه هيئة تنظيم الكهرباء كما تم إنشاء مجموعة من الشركات المملوكة من قبل الحكومة لإدارة القطاع هي: شركة الكهرباء القابضة، وشركة الغيرة للطاقة والتحلية، وشركة الرسيل للطاقة، وشركة وادي الجزي للطاقة، وشركة مزون للكهرباء، وشركة مسقط لتوزيع الكهرباء، وشركة مجان للكهرباء، والشركة العمانية لنقل الكهرباء، والشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه، وشركة كهرباء المناطق الريفية، ويبلغ إجمالي الاستثمارات المطلوبة في قطاع الكهرباء من قبل الشركات المملوكة من الدولة حوالي ٣٣٠ مليون ريال للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠م.

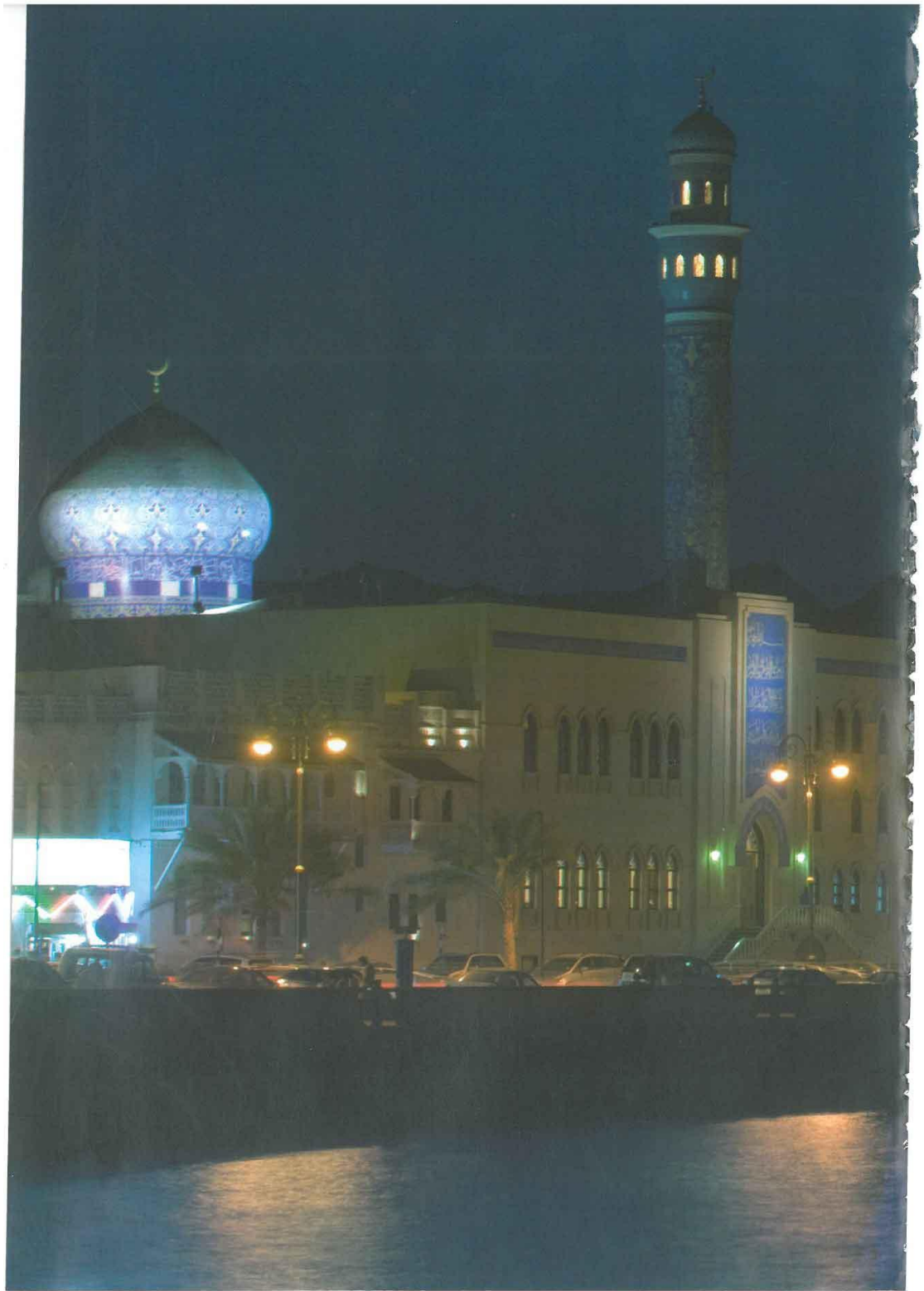
ومن المتوقع أن ينمو الطلب في الشبكة الرئيسية المرتبطة (التي تغطي محافظتي: مسقط والبريمي والمناطق: الباطنة والداخلية والشرقية والظاهرة) بمعدل ١٠ بالمائة سنوياً حتى عام ٢٠١٢، وبنسبة ١٣ بالمائة في شبكة كهرباء صلالة حتى عام ٢٠١٤، وللمقابلة الطلب المتزايد على الكهرباء سيتم تنفيذ عدد من المشاريع مثل مشروع محطة الكهرباء وتحلية المياه ببركاء (المرحلة الثانية) والتي من المتوقع استكمال تشغيلها تجارياً في منتصف عام ٢٠٠٩م، ومشروع محطة الكهرباء وتحلية المياه بصلالة في عام ٢٠١٠م بطاقة إنتاجية تتراوح ما بين ٣٧٠ و٤٣٠ ميجاوات، إضافة إلى مشاريع أخرى قيد الدراسة من بينها إنشاء محطة لتغذية الشبكة الرئيسية في عام ٢٠١٢م لإنتاج حوالي ٥٥ ميجاواط، ومحطة في ميناء الدقم في عام ٢٠١٤-٢٠١٥م لإنتاج ما يقارب ١٠٠٠ ميجاواط.

محطة تحلية المياه بولاية صحار.

(الصفحتان التاليتان)
مدينة مطرح كما تظهر في
المساء وهي تشع بالأنوار
المنعكسة على صفحة
البحر.







وقد بلغ إنتاج الكهرباء خلال عام ٢٠٠٧ ما يصل إلى ١٤٤٤٢ جيجاواط في الساعة بزيادة مقدارها ٦,٣ بالمائة عن مستواه في عام ٢٠٠٦ والبالغ ١٣٥٨٥ جيجاواط في الساعة، وبلغ إجمالي التوزيع في عام ٢٠٠٧ حوالي ١٣٨٥٥ جيجاواط في الساعة مقارنة بـ ١٣١٢٦ جيجاواط في الساعة في عام ٢٠٠٦.

قطاع المياه

تولي حكومة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم عملية توفير مياه صالحة للشرب أهمية كبيرة في ظل الأوضاع المائية الراهنة والتي تشير إلى تزايد الملوحة وشح الموارد المائية من خلال بذل مختلف الجهود في سبيل إيصال خدمة المياه لأكبر عدد ممكن من التجمعات السكانية وذلك بتنفيذ مشاريع شبكات المياه والاستغناء تدريجياً عن نقاط التعبئة بالناقلات متى ما كان ذلك ممكناً، وتتجه حكومة السلطنة إلى الاستغناء تدريجياً عن استخدام المياه الجوفية عن طريق إنتاج المياه بطرق التحلية وجعل المياه الجوفية مخزوناً استراتيجياً.

وتنفذ الهيئة العامة للكهرباء والمياه عدداً من المشاريع في قطاع المياه في مختلف مناطق السلطنة، وتزيد قيمة المشاريع التي انتهت الهيئة من تنفيذها في عام ٢٠٠٧ والتي يجري تنفيذها في عام ٢٠٠٨ على ٤٠٠ مليون ريال ويبلغ عددها حوالي ٥٣ مشروعاً بمختلف مناطق السلطنة.

وتتسجم هذه المشاريع مع خطط حكومة السلطنة لتوفير المياه الصالحة للشرب والاستخدام اليومي بمختلف المناطق.

وقد ارتفع حجم إنتاج المياه خلال عام ٢٠٠٧ إلى ٣٣١٧٤ مليون جالون مقابل ٣٣١٥٧ مليون جالون في عام ٢٠٠٦.

الموانئ العمانية .. شبكة

حديثة تواكب المتغيرات العالمية

تمكنت السلطنة خلال سنوات النهضة الحديثة من إنشاء شبكة من الموانئ الحديثة تواكب المتغيرات العالمية وتوزع على مختلف المناطق الساحلية، ففي حين يعتبر ميناء السلطان قابوس الميناء الرئيسي للاستيراد والتصدير فإن ميناء صلالة يعتبر ميناء محورياً يربط بين عدد من الموانئ العالمية، في الوقت الذي يعد فيه ميناء صحار ميناءً صناعياً يحضن العديد من الصناعات الثقيلة، فيما ميناء الدقم الذي بدأ العمل فيه في شهر إبريل ٢٠٠٧ ميناءً لإصلاح السفن من خلال الحوض الجاف الذي سيتم إنشاؤه به.

وقد ارتفعت في عام ٢٠٠٧ قيمة الواردات السلعية عبر المنافذ البحرية لتبلغ ٤,٠٣٩ مليار ريال مقابل ٢,٦٨١ مليار ريال في عام ٢٠٠٦ مستاثرة بذلك بـ ٦٥,٧ بالمائة من إجمالي الواردات السلعية خلال عام ٢٠٠٧ والبالغة قيمتها ١٤٤,٦ مليار ريال.

ميناء السلطان قابوس

يعد ميناء السلطان قابوس الميناء الرئيسي بالسلطنة للاستيراد والتصدير، فمن خلاله يتم استيراد وتصدير البضائع بكافة أنواعها، وشهد الميناء منذ افتتاحه في عام ١٩٧٤م العديد من مشاريع التطوير والتحديث ليواكب متطلبات التجارة المحلية، وفي عام ١٩٨٤م بدأ الميناء في مناقلة الحاويات التي تكتسب أهمية كبيرة في التجارة البحرية.

وقد بلغ عدد السفن التراسية بالميناء خلال عام ٢٠٠٧م (١٨٥٦) سفينة مقابل (١٧٠٢) سفينة في عام ٢٠٠٦، وبلغ إجمالي البضائع الصادرة والواردة بالميناء في العام المذكور ٧٣٩,٤ مليون طن مقابل ٣,١ مليون طن في عام ٢٠٠٦، ولمقابلة مستويات الحركة المتزايدة وقعت

تمديد جدار كاسر الأمواج، ومن المؤمل أن ينتهي العمل بهذه المشاريع في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩. ويبلغ طول الرصيفين الخامس والسادس ٩٦٩ مترا ويصل عمق المياه فيهما إلى ١٨ مترا مما يسهل رسو ومناولة كبرى سفن الحاويات. وقد استثمرت شركة صلالة لخدمات الموانئ خلال عام ٢٠٠٧ حوالي ٢٥ مليون ريال لشراء معدات الرصيف الخامس، كما ستستثمر ٢٥ مليون ريال أخرى لمعدات الرصيف السادس خلال عام ٢٠٠٩.

كما تم خلال عام ٢٠٠٨ اعتماد مصاريف رأسمالية بمبلغ ١١٢ مليون دولار أميركي لزيادة طاقة الميناء إلى ما يقارب ٦ ملايين حاوية نمطية سنويا وذلك اعتباراً من منتصف عام ٢٠٠٩. وشهدت محطة البضائع العامة خلال عام ٢٠٠٧ تضاعف حجم العمل في محطة البضائع العامة للسنة السابعة على التوالي، إذ تمكن الميناء من مناولة ٨,٢ مليون طن، وهذا الرقم يمثل زيادة بنسبة ٢١٪ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٦، وبلغت نسبة النمو السنوية المركبة ٢٠٪ خلال السنوات الأربع الماضية وتماشياً مع التزام شركة صلالة لخدمات الموانئ في مواكبة التطور الحاصل في محطة البضائع العامة فقد اشترت الشركة رافعتين تلوكوبيتين محمولتين، كما وقعت اتفاقية مع شركة ميثانول صلالة لمناولة ما يقارب من مليون طن من مادة الميثانول اعتباراً من عام ٢٠١٠، كما وافقت حكومة السلطنة على إنشاء منصة جديدة بطول ٥٠٠ متر لتحميل السوائل وإضافة جدار رصيف بطول ٥٠٠ متر لزيادة طاقة محطة البضائع العامة.

ميناء صحار

استطاع ميناء صحار الصناعي - الذي بدأ العمل فيه في عام ١٩٩٩ - استقطاب استثمارات ضخمة محلية وأجنبية في مجال الصناعات الثقيلة وصناعات البتروكيماويات كمصفاة

مؤسسة خدمات الموانئ التي تدير ميناء السلطان قابوس في عام ٢٠٠٧ اتفاقية مع إحدى شركات المقاولات الوطنية لاستصلاح ٣٠ ألف متر مربع من الأراضي في منطقة الشطيفي الجبلية داخل حدود الميناء بهدف إيجاد ساحات إضافية مؤقتة للتخزين بالقرب من الميناء، كما طلبت من الجهات المختصة تنفيذ بعض المشروعات التطويرية الأخرى لاستصلاح أراضي جديدة وسفلية ورصف بعض الساحات داخل وخارج منطقة الميناء خلال عام ٢٠٠٨ م.

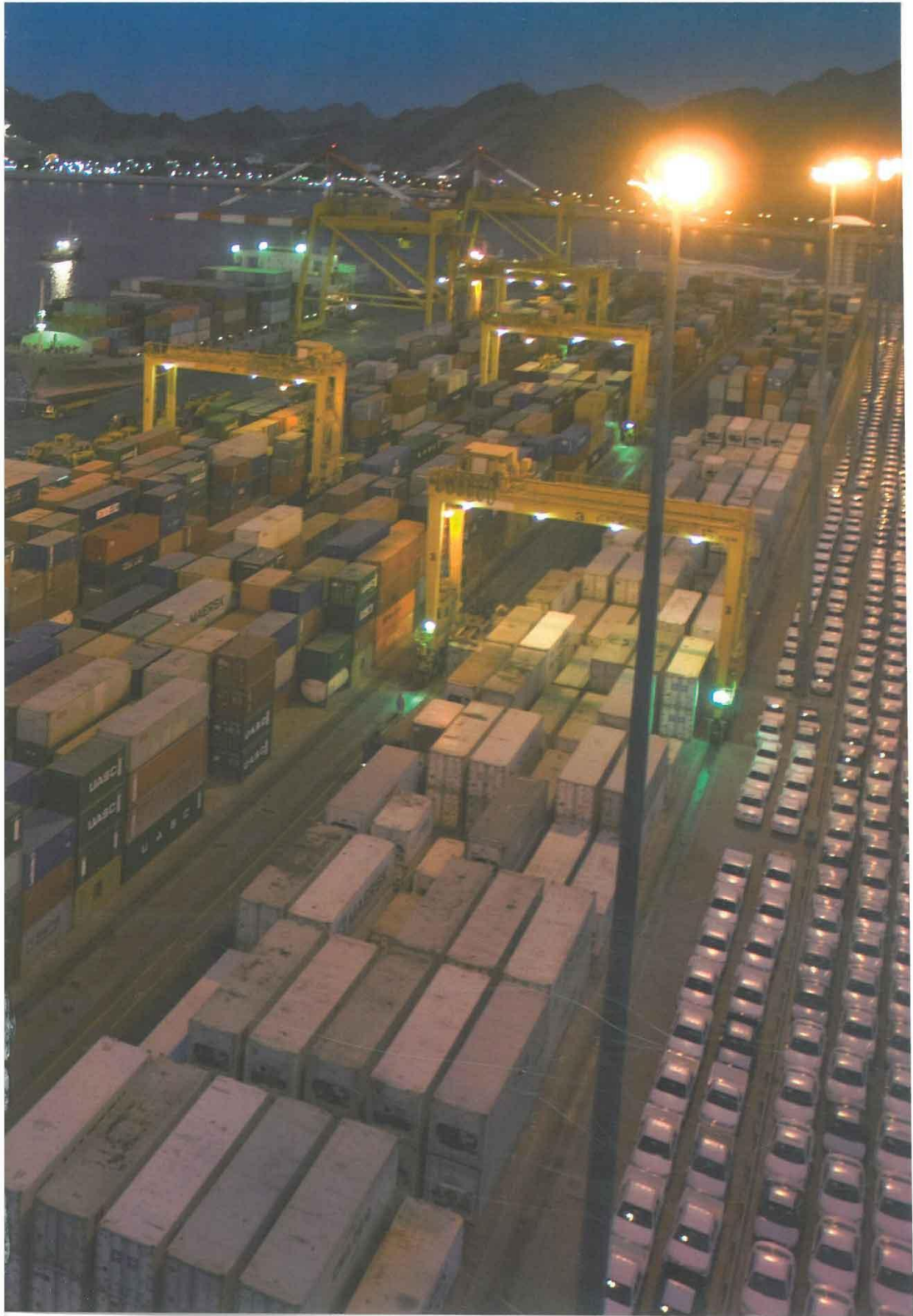
وبناء على توجيهات الجهات الحكومية المعنية طرحت المؤسسة عن طريق مجلس المناقصات مناقصة تهدف لتحديث دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع توسعة تسهيلات ميناء السلطان قابوس التي تم إجراؤها في عام ٢٠٠٣ م بواسطة استشاري عالمي متخصص وذلك على أساس أن تأخذ الدراسة الجديدة في اعتبارها التطورات المستجدة في اتجاهات سوق النقل البحري وحركة البضائع في المنطقة وإجراء دراسة مقارنة بين جدوى توسعة الميناء أو تشييد ميناء جديد في موقع آخر.

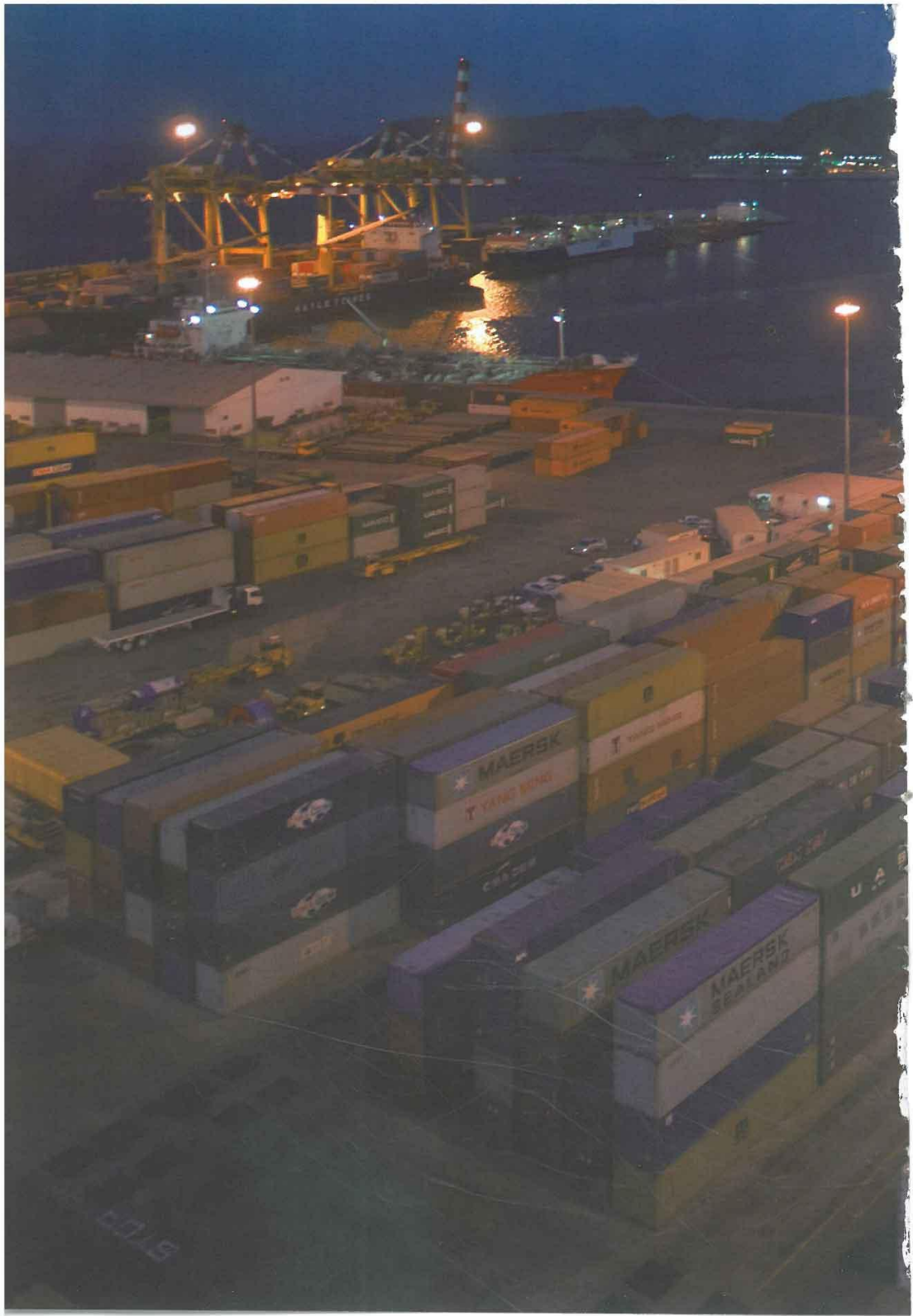
ميناء صلالة

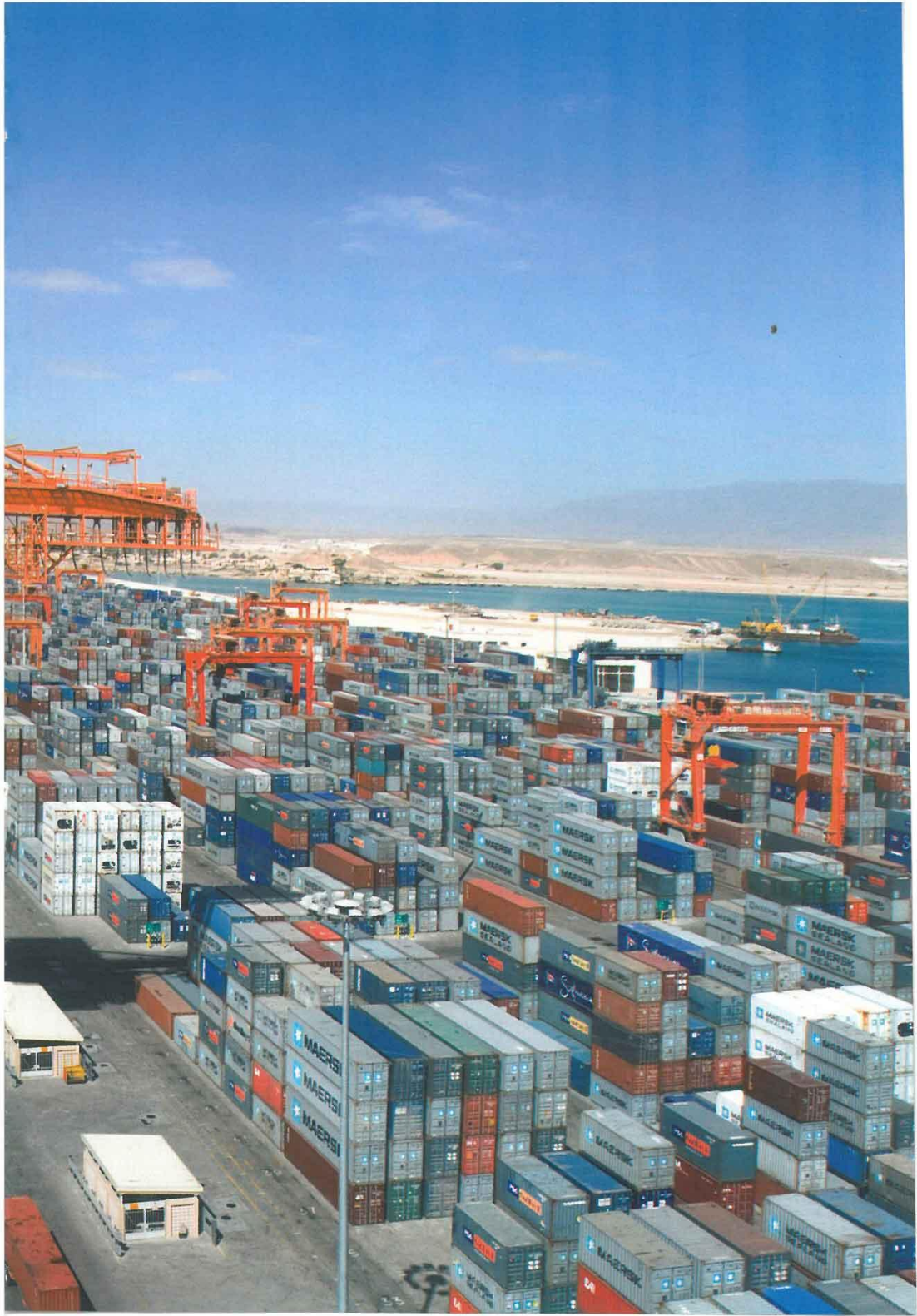
يتألف ميناء صلالة من قسمين رئيسيين، الأول محطة البضائع العامة والثاني محطة الحاويات، وتدير الميناء شركة صلالة لخدمات الموانئ وفقاً لاتفاقية امتياز لمدة ٣٠ عاماً بدأت أواخر عام ١٩٩٨، وقد شهدت محطة الحاويات خلال عام ٢٠٠٧ نشاطاً مكثفاً ليرتفع عدد البضائع المفرغة إلى ٦,٢ مليون حاوية نمطية مقابل ٤,٢ مليون حاوية نمطية في عام ٢٠٠٦، وقد أضاف الرصيف الخامس ٥١٩ متراً طولا إلى محطة الحاويات كما أدخلت إلى هذا الرصيف ست رافعات ومعدات مناولة أخرى مما أدى إلى بلوغ الطاقة السنوية للمحطة ٨,٣ مليون حاوية نمطية، كما تستمر مشاريع التوسع في الرصيف السادس ومشروع

(الصفحتان التاليتان)
ميناء السلطان قابوس
بمطرح يشهد حركة
تجارية نشطة .

عمان









صحار ومصانع البولي بروبيلين واليوربا والميثانول والعطريات والبولي إيثيلين والحديد والالمنيوم والمنشآت الحديدية الضخمة إضافة إلى استثمارات عالمية متخصصة في تأسيس محطة مناولة الحاويات ومحطة مناولة البضائع ومحطة مناولة وتخزين السوائل النفطية والكيميائية ومحطة الغازات الصناعية ومحطة الكهرباء العامة، وبلغ حجم الاستثمارات فيه حوالي ١٥ مليار دولار أمريكي.

وقد بدأت بعض المشاريع عملها بالفعل في عام ٢٠٠٦ حيث تم افتتاح مشروع محطة سحب وإعادة مياه البحر بتكلفة أكثر من ٢٢ مليون ريال، وتعد المحطة قاعدة هامة لجذب المشروعات الصناعية التي تقوم على استخدامات الغاز الطبيعي في عملياتها الصناعية، وتبلغ السعة الاستيعابية للمحطة ٢٢٤ الف متر مكعب في الساعة موزعة على أربعة أحواض للتوزيع، وتم تزويد المحطة بعشر غرف لتفكية المياه من الملوثات، وتتكون المحطة من ٤٨ غرفة للمضخات مخصصة لأكثر من ١٢ منشأة صناعية.

وخلال عام ٢٠٠٦ بدأت محطة الحاويات بميناء صحار الصناعي استقبال أولى سفن الحاويات التي تقصد الميناء، وتم تجهيز المحطة بطاقة تشغيلية تبلغ ٨٠٠ الف حاوية نمطية ويمكن تطويرها في المستقبل لاستيعاب ٦ ملايين حاوية نمطية عند الحاجة لذلك.

وشهد عام ٢٠٠٧ افتتاح بعض المشروعات المقامة بالميناء من بينها مصفاة صحار ومصنع عمان للبولي بروبيلين اللذان تبلغ تكلفتهم الاستثمارية أكثر من مليار و٦٠٠ مليون دولار أمريكي، كما تم في عام ٢٠٠٧ افتتاح محطة صحار للطاقة والتحلية وقد بلغت تكلفتها حوالي ٢٠٠ مليون ريال، ويخدم هذا المشروع بالإضافة إلى ولايات شمال الباطنة والمنطقة الصناعية بميناء صحار، كلا من محافظة مسقط، ومحافظة البريمي، وولايات جنوب الباطنة والظاهرة

والداخلية والشرقية، وذلك عبر شبكة الربط الكهربائي المائي المصاحبة للمشروع، ويتألف المشروع من توربينات غاز سعة ٥٨٥ ميغاواط ويتضمن محطة تحلية مياه توفر ٣٢ مليون جالون من المياه العذبة يوميا.

وفي الوقت الذي بدأت فيه بعض المشاريع عملها تم التوقيع على مشاريع أخرى مثل مجمع تصنيع السكر الذي تم التوقيع على اتفاقية إنشائه في نوفمبر ٢٠٠٧ ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج في الربع الأول من عام ٢٠١٠، وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع ٦٦٠ ألف طن من السكر الأبيض سنويا بما يعادل ٢٠٠٠ طن يوميا ستخصص ٢٠٪ منها للسوق المحلية، وتقدر تكلفة إنشاء المصنع - الذي يعد أحد أكبر مصانع تكرير السكر في المنطقة - بحوالي ٩٠ مليون ريال.

وفي أغسطس ٢٠٠٧ تم التوقيع على اتفاقية إعداد التصاميم الهندسية لإنتاج القار (الأسفلت) في مصفاة صحار في مشروع يعد الأول من نوعه بالسلطنة.

وفي ١٦ مايو ٢٠٠٨ وقعت السلطنة في روتردام بهولندا على اتفاقية مع شركة فالليه البرازيلية لإقامة مصنع للحديد في ميناء صحار الصناعي وقيام شركة فالليه التي تعتبر أكبر منتج للحديد الخام في العالم بنقل الحديد الخام من مناجمه في البرازيل إلى ميناء صحار حيث يتم تصنيعه جزئيا إلى كريات الحديد ومن ثم تصديرها إلى أسواق دول الخليج والشرق الأوسط وجنوب وشرق آسيا.

ويعتبر هذا المشروع من أضخم مشاريع تصنيع الحديد الخام في الشرق الأوسط والذي سينتج عنه عدد كبير من الصناعات التحويلية ومشاريع الخدمات المساندة. ويتطلب تنفيذ هذا المشروع إقامة رصيف خاص لاستقبال سفن الشحن العملاقة ذات الغاطس الذي يصل إلى ثلاثة وعشرين مترا، وسوف تقوم شركة ميناء صحار الصناعي ببناء هذا الرصيف وسيكون جاهزا للاستخدام عند بدء المرحلة التشغيلية للمصنع.

(الصفحتان السابقتان)
البضائع والحاويات في
ميناء صلالة.



استثمارات ضخمة في
مجال الصناعات الثقيلة
والبتروكيماويات في ميناء
صحار الصناعي.

ميناء الدقم

بدأ في شهر ابريل ٢٠٠٧ العمل في انشاء ميناء الدقم والحوض الجاف بعد ان وقعت حكومة السلطنة في عام ٢٠٠٦ على اتفاقية ادارة وتشغيل مشروع «الحوض الجاف» مع شركة دايو لبناء السفن والهندسة الملاحية الكورية، وبموجب الاتفاقية التي تصل مدتها الى عشر سنوات تقوم الشركة الكورية بتقديم الدعم الاداري والفني ونقل التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في مشروعات اصلاح وصيانة السفن الى مشروع الحوض الجاف بولاية الدقم، وستعمل الشركة خلال فترة إدارتها للمشروع على اعداد خطة عمل تشمل تسويق الخدمات التي يقدمها ميناء الحوض الجاف بولاية الدقم للشركات العالمية العاملة في مجالات الملاحة البحرية المختلفة بهدف استقطابها للاستفادة من الخدمات التي يقدمها الميناء للسفن الملاحية المتعددة الأغراض والاحجام، كما ستعمل الشركة على تدريب وتأهيل

الكوادر الوطنية العمانية للعمل في التخصصات المهنية المختلفة التي يتطلبها مشروع صيانة واصلاح السفن بميناء الحوض الجاف بولاية الدقم.

وقد تم عام ٢٠٠٧ التوقيع على اتفاقية قرض مع بنك اليابان للتعاون الدولي بمبلغ ٢٥٤ مليون ريال (٦٦٠ مليون دولار) لتمويل جزء من المشروع البالغ تكلفته ٤٢١ مليون ريال (مليار ٩٦ مليون دولار)، كما تم في نوفمبر ٢٠٠٧ التوقيع على مشروع إنشاء ميناء الدقم (الاعمال البحرية) بتكلفة تزيد على ١٨٦ مليون ريال إضافة إلى عدد من الاتفاقيات الأخرى، في حين تم في ابريل ٢٠٠٨ التوقيع على إنشاء الحوض الجاف بتكلفة ١٦٨ ، ١٧٠ مليون ريال.

ويعد ميناء الدقم أحد الموانئ الجديدة التي بدأت السلطنة تنفيذها، ويتميز بموقعه الاستراتيجي على بحر العرب، ويتضمن مخطط الميناء كاسرا للأمواج بطول (٧، ٢) كم وآخر



رسم تخطيطي لميناء الدقم والحوض الجاف.

استقبال السفن التجارية والسياحية بالإضافة إلى قوارب ويخوت الترفيه ومراكب الصيد السمكي. وشملت أعمال التوسعة - التي بلغت تكلفتها ١٣ مليون ريال - إنشاء كاسر للأمواج بطول ٥٧٥ متراً وكاسر آخر بطول ٤٤٥ متراً وإنشاء رصيف تجاري بطول ٣٠٠ متر وعمق ١٠ أمتار إضافة إلى تعميق حوض الميناء إلى ١٠ أمتار وقناة الدخول إلى ١٠,٥ متر وكذلك استصلاح الأراضي بمساحة ٧٠ هكتاراً وإنشاء رصيف لسفن الصيد بطول ١٠٠ متر وعمق ٥ أمتار وتعميق حوض ميناء الصيد إلى ٥ أمتار وتركيب ٧ أرصفة عائمة حديدية بمساحة ٢٢ متراً في ١٠ أمتار.

كما شمل المشروع إنشاء ٤ مستودعات ومبنى للمسافرين وآخر للإدارة ومبنى لشرطة خفر السواحل وآخر للهجرة والجمارك.

بطول (٢,٦) كم، وتعميق حوض الميناء إلى ١٦ متراً وقناة الدخول إلى ١٧ متراً، وأرصفت تجارية بطول ٧٠٠ متر، وأرصفت حكومية بطول ٣٦٨ متر، ويتضمن الميناء أيضاً حوضاً لإصلاح السفن يشمل على بناء حوضين وحوض آخر عائم لإصلاح وصيانة ناقلات النفط والغاز التي يتجاوز وزنها ١٠٠ ألف طن وقد وضعت السلطنة خططا طموحة لميناء الدقم ليكون أحد أهم موانئ العالم الكبيرة مع اكتمال مرافقه خصوصاً أنه سيتضمن خزانات للنفط ليكون بذلك قناة تصدير النفط الخليجي بموقعه المفتوح.

ميناء خصب

يقع ميناء خصب الذي افتتح في عام ١٩٨٣ في محافظة مسندم، ولموقعه الاستراتيجي المتميز ولزيادة الطلب عليه تمت توسعته لتلبية احتياجات المحافظة وقد تم الانتهاء من مشروع توسعة وتحديث الميناء في ٩ فبراير ٢٠٠٧ ليتمكن من



تنفيذ العديد من مشاريع الطرق التي تصل بين محافظات ومناطق وولايات السلطنة . (طريق بر الجصّة - يتي بمحافظة مسقط).

مراس أخرى

وتوجد أيضا مراس أخرى تخدم الحركة التجارية ببعض المناطق وتنقلات الاهالي مثل مرسى كمزار الذي يقع في منطقة كمزار بمحافظة مسندم وهو مخصص لخدمة أهالي المنطقة ووحدات خضر السواحل وقد تم افتتاحه في عام ٢٠٠٧ وبلغت تكلفته الإجمالية ٨,٢ مليون ريال وتضمن إنشاء كاسر أمواج بطول ١٠٥ أمتار وآخر بطول ٨٥ مترا ورصيف ثابت للصيادين بطول ٦٠ مترا وآخر لشرطة عمان السلطانية بطول ٤٠ مترا إضافة إلى تعميق المرسى إلى ٣ أمتار وإنشاء مبنى لشرطة عمان السلطانية.

ومن المراسي الأخرى أيضا مرسى شنة حيث سيتم إنشاء مرسى جديد لاستقبال ١٢ عبارة عاملة بين جزيرة مصيرة وشنة. كما يجري حاليا إعداد التصاميم المبدئية وإنشاء مرسى بحري جديد وشبكة طرق في جزر الحلايبات بمحافظة ظفار، وتم الانتهاء

من الدراسة الأولية للمشروع وأعمال المسوحات الطبوغرافية والهيدروغرافية وأعمال فحص التربة للمواقع المقترحة لتنفيذ المشروع .

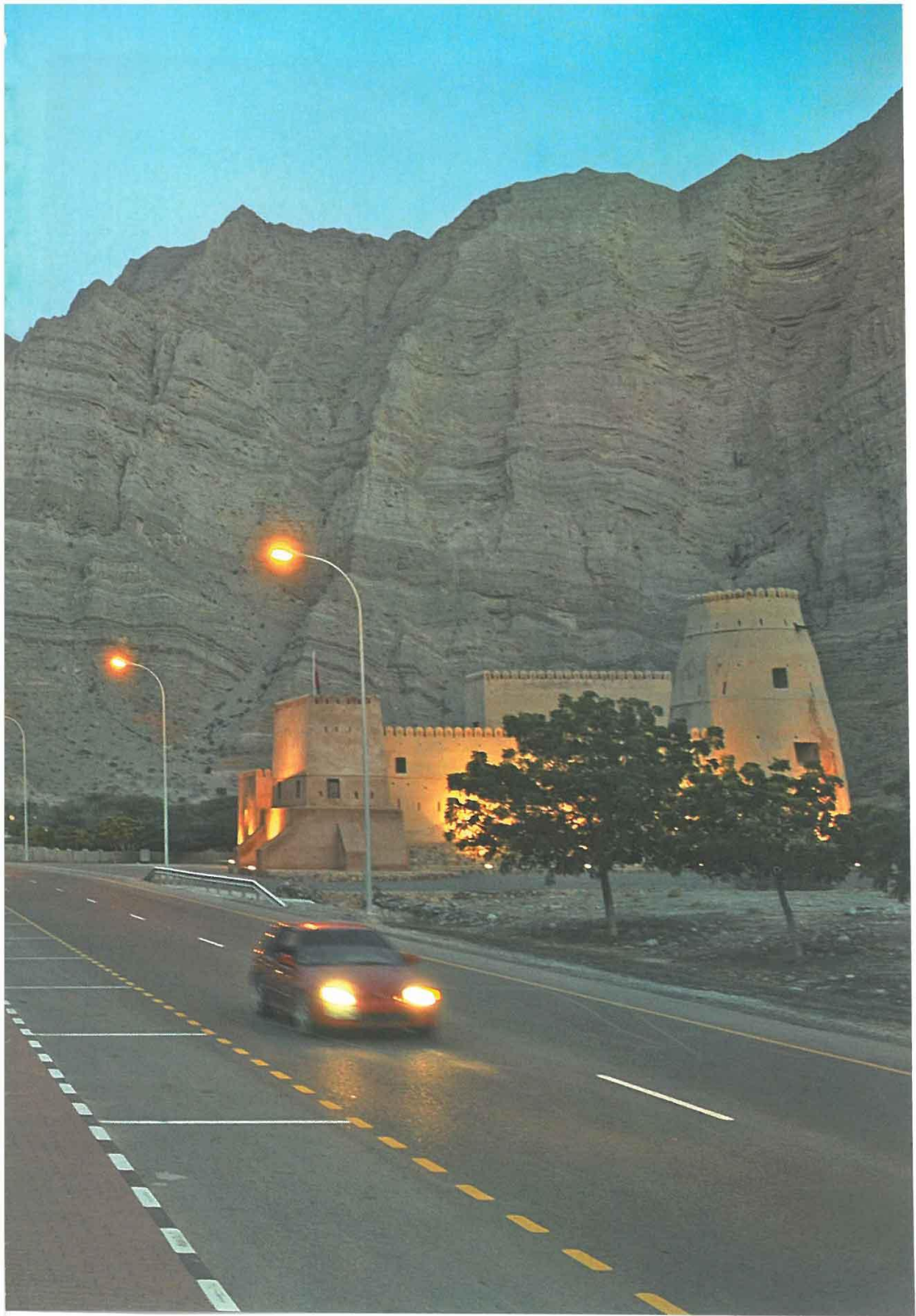
الطرق

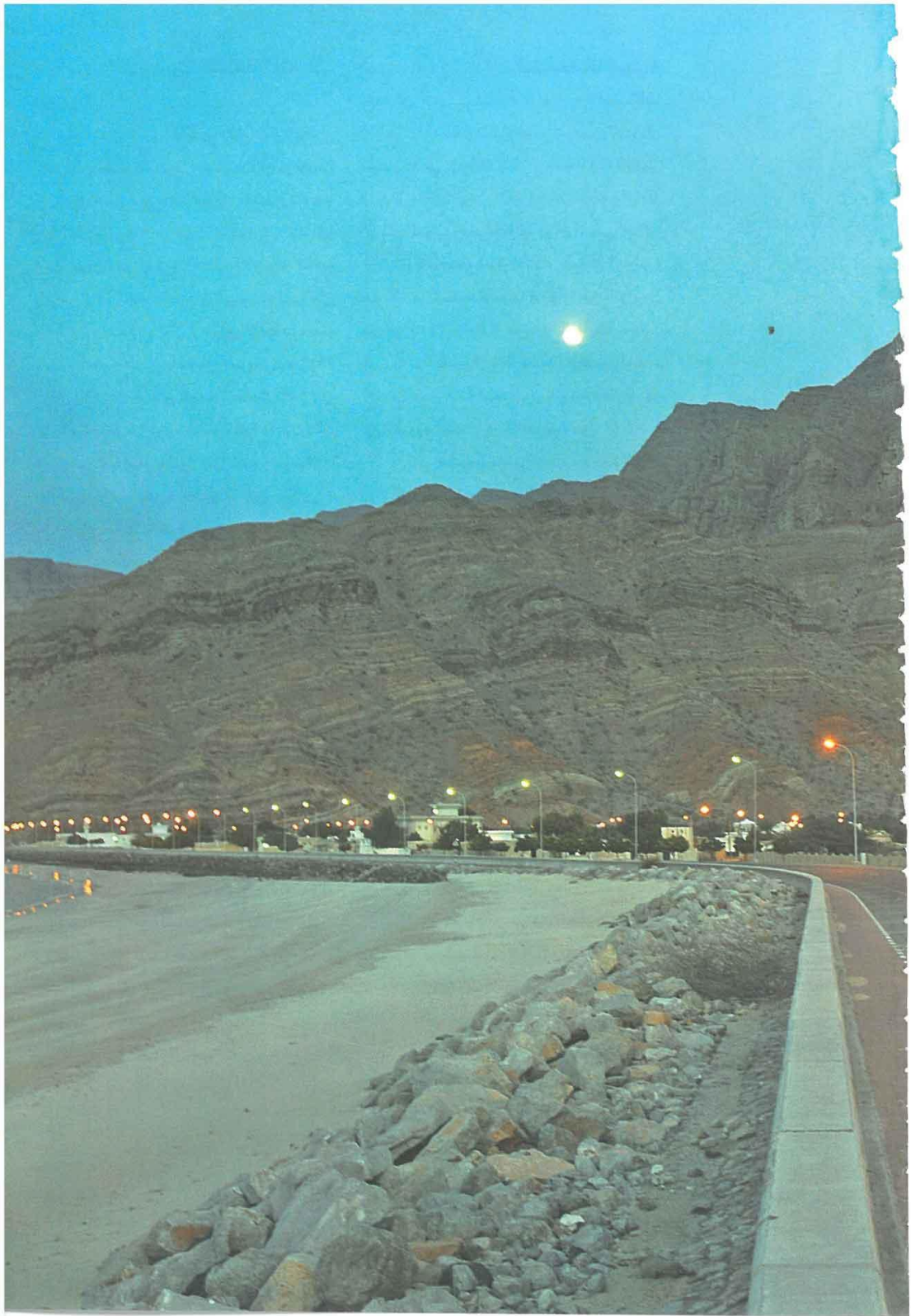
عملت حكومة السلطنة على مد شبكة طرق حديثة تربط مختلف مناطق وولايات السلطنة بعضها ببعض مما يعزز النشاط الاستثماري ويساهم في نمو الحركة السياحية وتسهيل تنقل المواطنين بين مختلف ولايات السلطنة وتعزيز التواصل الاجتماعي.

وقد ارتفع إجمالي أطوال الطرق التي نفذتها وزارة النقل والاتصالات لتبلغ مع نهاية عام ٢٠٠٦ حوالي ٢٠٦٥٠ كيلومترا تمثل الطرق المسفلتة منها ٩,٤٦٪ حيث تم رصف ٩٦٧٨ كم.

وشهد عام ٢٠٠٨ توقيع العشرات من اتفاقيات الطرق من بينها إنشاء طريق خصب - ليما - دبا البيعة الجزء الأول (خصب - الخالدية) بطول

(الصفحتان التاليتان)
عراقة التاريخ وإنجازات
من عطاءات النهضة
الحديثة (محافظة
مسندم).





حوالي ٦, ٢١ كيلومتر وتبلغ قيمة الاتفاقية ٢, ٧ مليون ريال.

ولعل من أبرز المشاريع في مجال الطرق التي شهدتها الفترة الأخيرة تأهيل طريق نزوى - ثمريت ووصلة طريق مقشن ثمريت ويبلغ طول المسافة حوالي ٢٠٠ كيلومتر، وكذلك ازدواجية طريق عبري - حفيت (المرحلة الثانية) بطول ١١٤ كم، وطريق قريات صور الذي يتفد على عدة مراحل، وطريق الأشخرة - شنه، وازدواجية طريق صحار - البريمي بطول ٧٩ كم، وتأهيل طريق الباطنة بطول ٢٥٣ كم، ورصف طريق مرمول - شليم - صوقرة - شربثات بمحافظة ظفار بطول ١٤١ كم، وازدواجية طريق صلالة - ثمريت بطول ٧٣ كم.

وفي محافظة مسقط يتم تنفيذ العديد من المشاريع في مجال الطرق من أبرزها إنشاء طريق مسقط السريع والطريق الوسطي الذان يعتبران من أهم مشاريع الطرق الاستراتيجية الكبيرة في السلطنة.

ومن الطرق الأخرى في محافظة مسقط الطريق الجبلي الذي يربط ولاية بوشر بولاية العامرات وطريق العامرات - قريات المزدوج الذي يبلغ طوله حوالي ٦٤ كيلومترا وسيتم ربطه بطريق قريات - صور الذي يتم تنفيذه حالياً . وإلى جانب جهود الحكومة في إنشاء شوارع جديدة فقد عملت على تطوير وتوسعة الطرق القائمة كي تتناسب مع تسارع وتيرة التطورات ومن ذلك ما شهده شارع السلطان قابوس من إقامة العديد من الجسور وخلال عام ٢٠٠٧ تم إنشاء جسر وتقاطعات المطار وإدخال التعديلات اللازمة على مدخل ومخرج مطار مسقط الدولي.

النقل الجوي

شهد قطاع النقل الجوي في السلطنة خلال عام ٢٠٠٨ نقلة مهمة بتغيير مسمى مطار

السيب الدولي إلى (مطار مسقط الدولي) بعد ان اتخذت وزارة النقل والاتصالات الإجراءات اللازمة لتغيير مسمى المطار وحصلت على الموافقات الرسمية لهذا التغيير من قبل المنظمات الدولية مثل منظمة اتحاد النقل الدولي ومنظمة الطيران المدني الدولي (الايكاو) ليصبح اسم (مطار مسقط الدولي) هو الاسم المستخدم دولياً اعتباراً من الأول من فبراير ٢٠٠٨، وابتداء من هذا التاريخ أصبحت شركات الطيران تستخدم المسمى الجديد الذي يعمق صلة القادمين إلى مسقط ويسهم في الترويج لهذه المدينة العريقة حول العالم.

ويعتبر مشروع تطوير مطار مسقط الدولي من أكبر المشاريع التي تشهدها السلطنة في قطاع المطارات ويأتي تنفيذه على أربع مراحل، وقد تم إنجاز الكثير من أعمال ردم وتسوية أرض المطار لتتبعها أعمال أخرى من عملية التطوير استجابة لمتطلبات المرحلة القادمة وخصوصاً السياحة، وقد تم في نوفمبر ٢٠٠٧ التوقيع على اتفاقية المرحلة الثانية من مشروع ردم وتسوية أرض مطار مسقط الدولي بتكلفة ١٥, ٥١٢ مليون ريال.

وقد بدأ العمل في الفترة الماضية في المرحلة الأولى من المشروع والتي ستمكن المطار في نهايتها من استقبال ١٢ مليون مسافر.

ويتضمن مشروع تطوير مطار مسقط الدولي تجديد وبناء معظم مرافق المطار وسوف يكون المدرج الجديد، والمواقف، والأعمال الخارجية جاهزة للعمل في نهاية عام ٢٠١٠م، ويجري حالياً تنفيذ بعض الأعمال الضرورية في المطار، مثل كبس أرض المطار، وتأهيلها لبناء المرافق الجديدة، ونقل الهوائيات الخاصة بأجهزة الملاحة الجوية إلى مواقعها الجديدة. وقد وضعت اللجنة الوزارية موعداً زمنياً في نهاية ٢٠١١ لإنجاز جميع أعمال المشروع، ويشتمل المطار الجديد على مبنى جديد للمسافرين



الطيران العماني في حلقته الجديدة.

والى جانب مطاري مسقط الدولي وصلالة تتضمن خطط الحكومة إنشاء ثلاثة مطارات داخلية، أحدها في ولاية صحار والثاني في رأس الحد والثالث في الدقم، وقد تم في شهر نوفمبر ٢٠٠٧ التوقيع على اتفاقية أعمال الخدمات الاستشارية للتصميم والإشراف على مشروع إنشاء مطار رأس الحد بالمنطقة الشرقية بتكلفة ٢,٦٨٦ مليون ريال، كما تم التوقيع على اتفاقية أعمال الخدمات الاستشارية للتصميم والإشراف على مشروع إنشاء مطار صحار بمنطقة الباطنة بتكلفة ٢,٣٠٢ مليون ريال، واتفاقية الخدمات الاستشارية للتصميم والإشراف على مشروع إنشاء مطار الدقم بالمنطقة الوسطى بتكلفة ١,٢٨٥ مليون ريال. وفي إطار الجهود التي يبذلها قطاع الطيران المدني نحو زيادة الحركة الجوية بين السلطنة والدول الأخرى فقد سعى نحو زيادة حقوق النقل الجوي التي تمكن الناقلات الجوية للسلطنة من

ومدرج ومبان للشحن والخدمات والصيانة ومراكز تسوق.

وسوف تبدأ المرحلة الثانية ذات الطاقة الاستيعابية المقدرة بـ ٢٤ مليون مسافر فور الانتهاء من المرحلة الأولى مباشرة، وتخطط الحكومة لزيادة السعة الاستيعابية للمطار لتبلغ ٤٨ مليون مسافر مع نهاية المرحلة الرابعة من تطوير المطار.

وخلال عام ٢٠٠٧ بلغ عدد المسافرين عبر مطار مسقط الدولي ٤,٢١٩ مليون مسافر، وبلغ عدد الطائرات المدنية القادمة والمغادرة ٤٩٨٠٦ طائرات.

كما تقوم الحكومة بتوسيع مطار صلالة، حيث من المقرر ان تصل طاقته الاستيعابية الى مليوني مسافر سنويا وسيحوي ٩ قاعات لرجال الأعمال، بالإضافة الى قاعات المسافرين الأخرى، وتبلغ تكلفة تطوير مطاري مسقط وصلالة أكثر من ٣ مليارات دولار أميركي.

قطاع الاتصالات

يعد قطاع الاتصالات أحد القطاعات التي تشهد نمواً متسارعاً بفضل ما يلقاه من عناية واهتمام من قبل حكومة السلطنة ليواكب ما تشهده البلاد من نمو وتطور، كما يواكب هذا القطاع التطورات العالمية المتلاحقة.



قطاع الاتصالات قربت المسافات البعيدة.

ويقدم خدمات الاتصالات في السلطنة ثلاث شركات هي: الشركة العمانية للاتصالات (عمانتل)، والشركة العمانية للاتصالات المتنقلة (عمان موبايل) والشركة العمانية القطرية للاتصالات (النورس). وتعد (عمانتل) التي تحولت إلى شركة مساهمة عامة في عام ٢٠٠٥ أحد أبرز الشركات

زيادة عدد رحلاتها إلى الدول الأخرى وكذلك تشجيع الناقلات الجوية التابعة للدول الأخرى من التشغيل إلى مطارات السلطنة، حيث ترتبط السلطنة باتفاقيات تهدف إلى تنظيم عملية تشغيل شركات الطيران بين السلطنة وتلك الدول.

ووقعت السلطنة مذكرات التفاهم مع عدد من الدول تتضمن تنظيم خدمات النقل الجوي وتعزيز سبل التعاون المشترك في مجالي الطيران المدني والارصاد الجوية.

وقد شهد عام ٢٠٠٧ انسحاب حكومة السلطنة من شركة طيران الخليج حيث أعلنت انسحابها رسمياً في مايو ٢٠٠٧ لتكرس الحكومة جهودها نحو تطوير شركة الطيران العماني من خلال تزويدها بأسطول طائرات عملاقة.

وخلال عام ٢٠٠٧ قام الطيران العماني بإضافة عدد من المحطات حيث ارتفع عدد محطاته مع نهاية عام ٢٠٠٧ إلى ٢٥ محطة من بينها لندن ومانكوك.

وفي إطار التوسعات التي يعمل عليها الطيران العماني الناقل الوطني للسلطنة وقع في أكتوبر ٢٠٠٧ مذكرة تفاهم مع شركة «الافكو» الكويتية لتوفير ٦ طائرات من نوع بوينج ٧٨٧ دريم لاينر، وبذلك يكون الطيران العماني أول شركة طيران في منطقة الخليج تبرم اتفاقية لتوفير طائرات من هذا النوع، والتي من المتوقع أن يتم استلامها خلال الأعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥، كما وقع في نوفمبر ٢٠٠٧ عقداً مؤكداً مع شركة إيرباص لشراء خمس طائرات جديدة من عائلة طائرات A330، وسوف يؤدي انضمام هذه الطائرات إلى تطوير الأسطول الحالي للطيران العماني، وأيضاً دعم عمليات التوسع تلبية لخطته المستقبلية الطموحة.

ويسعى الطيران العماني إلى دعم أسطول له ليصل إلى ١٩ طائرة تسع منها ذات حجم كبير بحلول عام ٢٠١١.

في قطاع الاتصالات في السلطنة ودول مجلس التعاون الخليجي، وهي معنية بتقديم خدمات الهاتف الثابت والانترنت إضافة إلى مساهمتها في تنمية قطاع الاتصالات ورفع معدلاته والنهوض به، كما اهتمت خلال السنوات الماضية بتطوير تقنياتها وخدماتها ومتابعة كل ما هو جديد في قطاع الاتصالات وخدمات الانترنت، وساهمت بشكل ملموس في المشروع الوطني لتحويل المجتمع العماني إلى مجتمع رقمي يعمل إلكترونياً في طلب وتخليص المعاملات.

وقد اتخذت حكومة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم في أكتوبر ٢٠٠٧ عدداً من الخطوات للارتقاء بمستوى أداء الشركة العمانية للاتصالات (عمانتل) فقد شكلت لجنة وزارية للنظر في العديد من الإجراءات التي يمكن أن تسهم في تحسين وتطوير أداء الشركة حيث وافقت اللجنة على تخفيض الإتاوة التي تدفعها الشركة إلى ٧ بالمائة بدلاً من ١٠ و ١٢ بالمائة على خدمتي الهاتف الثابت والمنقل ويشمل أيضاً الشركة المنافسة وهي النورس.

كما قررت الحكومة بيع ٢٥ بالمائة من حصتها في عمانتل لمستثمر استراتيجي له خبرة طويلة في هذا المجال بهدف تطوير الشركة وجعلها تواكب التطور الذي يحدث في الأسواق الخارجية.

كما وافقت على إعادة هيكلة مجلس الإدارة بحيث يضم المجلس الجديد ممثلين للحكومة لديهم الخبرة الواسعة في قطاع الاتصالات حتى يتمكنوا من المساهمة بفاعلية في إدارة الشركة وتطويرها مع الاحتفاظ بالأعضاء الممثلين للقطاع الخاص والمنتخبين من قبل الجمعية العمومية بعضويتهم. ومن بين الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الوزارية هي دمج مجلس إدارة شركة عمانتل وشركة عمان موبايل وتقوية الجهاز الإداري للشركة بفنيين

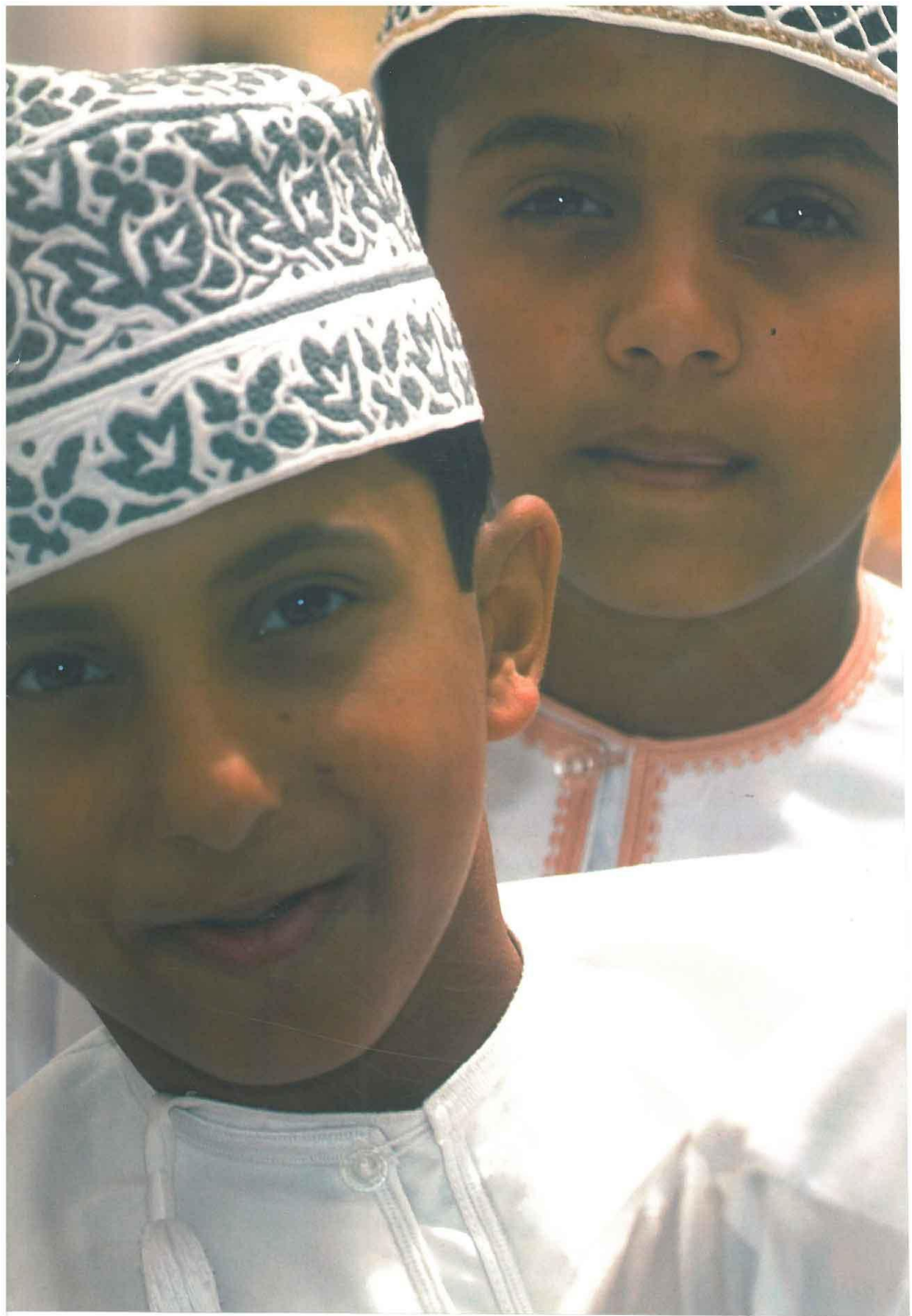
وماليين متخصصين والعمل على تقوية وضع الشركة ماليا وإدارياً.

وقد قامت عمانتل خلال عام ٢٠٠٨ بأول استثمار خارجي عندما قامت بشراء ٦٠ بالمائة من شركة وورلد كول الباكستانية مما سيرفع حجم إيرادات وأرباح الشركة ابتداء من عام ٢٠٠٩، وبلغت قيمة الصفقة ١٩٣ مليون دولار أمريكي.

أما الشركة العمانية للاتصالات المتنقلة (عمان موبايل) فهي شركة تابعة للشركة العمانية للاتصالات (عمانتل) وتتخصص في تقديم خدمات الهاتف المتنقل العالمي، وقد أطلقت الشركة التي تم تأسيسها في عام ٢٠٠٤ العديد من الخدمات التي تواكب طموحات مستخدمي الهاتف النقال. وتعد الشركة العمانية القطرية للاتصالات (النورس) المشغل الثاني للهاتف النقال في السلطنة وقد قامت منذ بدء نشاطها في الربع الأول من عام ٢٠٠٥ بإطلاق خدمات حديثة ساهمت في إحداث نقلة مهمة في قطاع الاتصالات بالسلطنة تتوازي مع الجهود التي تقوم بها عمانتل وعمان موبايل من أبرزها خدمة الجيل الثالث.

ويشرف على القطاع هيئة تنظيم الاتصالات التي أنشئت في عام ٢٠٠٢ بموجب المرسوم السلطاني رقم ٣٠/٢٠٠٢.

وقد بلغ عدد المشتركين في خدمة الهاتف الثابت مع نهاية مارس من عام ٢٠٠٨ أكثر من ٢٦٧ ألف مشترك، في حين بلغ عدد المشتركين في خدمة الانترنت أكثر من ١١٥٥٠٠ مشترك، وارتفع عدد المشتركين في الهاتف النقال مع نهاية مارس ٢٠٠٨ إلى ٢,٧٣٠ مليون مشترك مقارنة بـ ٢,٥٠٠ مليون مشترك في نهاية مارس من عام ٢٠٠٧.





سلطنة عمان



حدود السلطنة	الحدود الدولية
الحدود البلدية	الحدود البلدية
الحدود البلدية	الحدود البلدية
الحدود البلدية	الحدود البلدية
الحدود البلدية	الحدود البلدية

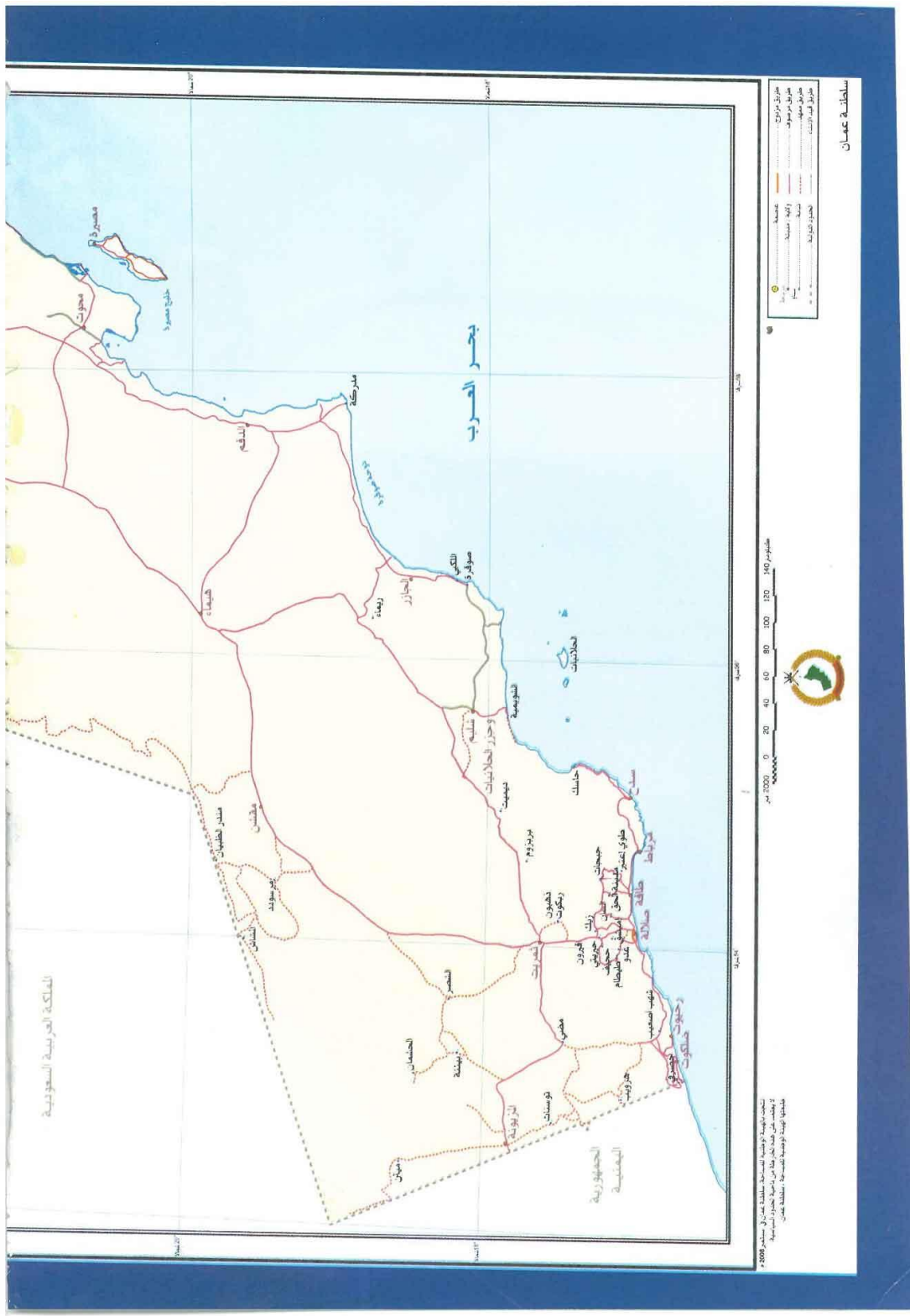
مقياس 1:40,000

1:40,000

1:40,000

1:40,000

تم إعداد الخريطة بواسطة الهيئة العامة للإحصاء والبيانات في سلطنة عمان
في ديسمبر 2020م



سلطنة عمان



معلومات اساسية

المساحة	٣٠٩,٥٠٠ كيلومتر مربع .
العاصمة	مسقط ، عدد سكانها ٧١٨,٩١٧ ألف نسمة
الديانة	الإسلام
اللغة الرسمية	اللغة العربية (مع انتشار واسع للإنجليزية في القطاعين الإقتصادي والتعليمي).
الوقت	متقدم بـ ٤ ساعات عن جرينتش.
العملة	الريال العماني = ٢,٦٠ دولار أمريكي (٣٨٧ بيضة من الريال = دولار أمريكي واحد).
الطقس	حار ورطب صيفا معتدل البرودة في الشتاء.

المؤشرات الاقتصادية

الوحدة	٢٠٠٧ م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار التجارية.	١٥,٥١٢,١ مليون ر.ع.
إجمالي الإيرادات الحكومية.	٥,٨٠٦,٢ مليون ر.ع.
إجمالي الإنفاق العام.	٥,٣٧١,٩ مليون ر.ع.
متوسط الإنتاج اليومي من النفط.	٧١٠ ألف برميل
متوسط سعر النفط خلال السنة (دولار/برميل) .	٦٥,١٥ دولار أمريكي
إجمالي الصادرات السلعية.	٩,٤٩٣,٩ مليون ر.ع.
منها الصادرات ذات المنشأ العماني غير النفطية.	١,٢٩٠,٧ مليون ر.ع.
إجمالي الواردات السلعية.	٦,١٤٤,٢ مليون ر.ع.

المؤشرات الاجتماعية

الوحدة	٢٠٠٧ م
جملة السكان	٢,٧٤٣,٤٩٩ العدد بالآلاف

عماني	العدد بالالف	١,٩٢٢,٦٩٧
وافد	العدد بالالف	٨٢٠,٨٠٢
معدل المواليد الخام	لكل ألف من السكان	٢٥
معدل وفيات الرضع	لكل ألف مولود حي	١٠,١
المستشفيات	عدد	٥٩
مراكز ووحدات صحية وعيادات	عدد	٩٩١
أسرة المستشفيات	عدد	٥,٣٦٧
أطباء	عدد	٤,٩٠٨
ممرضون وممرضات	عدد	١٠,٣٩٤
توقع الحياه عند الولادة	عدد	٧٢
المدارس	عدد	١,٠٥٥
الطلاب	العددية بالالف	٥٥٤,٢٨٩
طلاب لكل فصل	عدد	٢٨
طلاب لكل مدرس	عدد	١٣
موظفو الحكومة المدنيون	عدد(بالالف)	١٣٣
العُمانيون المسجلون في الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية	عدد(بالالف)	١٣٢
العمالة الوافدة في القطاع الخاص	عدد(بالالف)	٦٣٨
أطوال الطرق المعبدة	كم	٢٠,١٦١
عدد المشتركين في خدمة الإنترنت	عدد (بالالف)	١٠٢
عدد الفنادق ووسائل الإيواء	عدد	١٨٠
إنتاج الكهرباء	جيجاوات/ساعة	١٤,٤٤٣
توزيع الكهرباء	جيجاوات/ساعة	١٣,٨٥٦
إنتاج المياه	مليون جالون	٣٣,٢٣٦
توزيع المياه	مليون جالون	٣٢,٧٩٤

مواقع على الشبكة العالمية

عناوين المواقع الإلكترونية لأجهزة حكومية ومؤسسات على
شبكة المعلومات العالمية

www.diwan.gov.om	ديوان البلاط السلطاني
www.statecouncil.gov.om	مجلس الدولة
www.shura.om	مجلس الشورى
www.mofa.gov.om	وزارة الخارجية
www.mof.gov.om	وزارة المالية
www.moneoman.gov.om	وزارة الاقتصاد الوطني
www.maraoman.net	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
www.mocs.gov.om	وزارة الخدمة المدنية
www.moe.gov.om	وزارة التربية والتعليم
www.mohe.gov.om	وزارة التعليم العالي
www.moh.gov.om	وزارة الصحة
www.maf.gov.om	وزارة الزراعة
www.moj.gov.om	وزارة العدل
www.mosd.gov.om	وزارة التنمية الاجتماعية
www.mocioman.gov.om	وزارة التجارة والصناعة
www.mhc.gov.om	وزارة التراث والثقافة
www.moi.gov.om	وزارة الداخلية
www.mog.gov.om	وزارة النفط والغاز
www.mrmwr.gov.om	وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه
www.comm.gov.om	وزارة النقل والاتصالات
www.omanet.om	وزارة الإعلام
www.manpower.gov.om	وزارة القوى العاملة
www.omanetourism.gov.om	وزارة السياحة
www.sportsoman.com	وزارة الشؤون الرياضية
www.sai.gov.om	جهاز الرقابة المالية للدولة
www.rop.gov.om	شرطة عمان السلطانية
www.naval-technology.com	البحرية السلطانية العمانية
www.rafo.gov.om	سلاح الجو السلطاني العماني
www.mctmnet.gov.om	بلدية مسقط
www.dm.gov.om	بلدية ظفار
www.squ.edu.om	جامعة السلطان قابوس
www.cbo-oman.org	البنك المركزي العماني
www.chamberoman.com	غرفة تجارة وصناعة عمان

www.tenderboard.gov.om	مجلس المناقصات
www.msm.gov.om	سوق مسقط للأوراق المالية
www.ociped.com	المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات
www.sgrf.gov.om	صندوق الاحتياطي العام للدولة
www.omancma.org	الهيئة العامة لسوق المال
www.taminat.com	الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية
www.paci.gov.om	الهيئة العامة للصناعات الحرفية
www.oco.org.om	الهيئة العامة للأعمال الخيرية
www.ittf.gov.om	هيئة تقنية المعلومات
www.omannews.com	وكالة الأنباء العمانية
www.oman-tv.gov.om	إذاعة وتلفزيون سلطنة عمان
www.omandaily.com	جريدة عمان
www.alwatan.com	جريدة الوطن
www.shabiba.com	جريدة الشبيبة
www.azzamn.net	جريدة الزمان
www.omanobserver.com	جريدة أوبزيرفر
www.timesofoman.com	جريدة تايمز أوف عمان
www.omantribune.com	جريدة عمان تريبيون
www.nizwa.com	مجلة نزوى
www.octrm-folk.gov.om	مركز عمان للموسيقى التقليدية
www.omantel.net.om	الشركة العمانية للاتصالات
www.pdo.co.om	شركة تنمية نفط عمان
www.omanlng.com	الشركة العمانية للغاز المسال
www.pscoman.com	مؤسسة خدمات الموانئ
www.peie.com	المؤسسة العامة للمناطق الصناعية
www.ontcoman.com	شركة النقل الوطنية العمانية
www.salalahport.com	ميناء صلالة
www.met.gov.om	الطيران المدني والأرصاد الجوية
www.khreefsal.om	مهرجان خريف صلالة
www.korn.om	واجهة المعرفة مسقط
www.omnic.om	المركز العماني لمعلومات الشبكة
www.omancensus.net	تعداد السكان
www.youthfund.com	صندوق تنمية مشاريع الشباب
www.civilstatus.gov.om	الأحوال المدنية
www.barzat-alomania.org	جمعية المرأة العمانية بمسقط
www.aer-oman.org	هيئة تنظيم الكهرباء
www.omanartsociety.org	الجمعية العمانية للفنون التشكيلية

الإشراف والمراجعة

علي بن محمد زعبنوت

مبارك بن خميس العريمي - رجاء بنت محمد البلوشية

التصميم والإخراج

عباس بن غلام الرسول الزدجالي

الإعداد

الدكتور عبد الحميد المواقفي - محمد بن سيف الرحبي
محمد بن أحمد الشيزاوي - محمد بن سليمان الحضرمي

المتابعة والتنفيذ

صالح بن هلال الخليلي

مسلم بن مسعود كشوب

الصور من

(صور صاحب الجلالة السلطان المعظم بعدسة سالم
الهاشلي، محمد مصطفى، وكالة الأنباء العمانية)

فيصل بن عباس الزدجالي

محمد البرواني

محمد بن علي الوهبي

وزارة الاسكان

وزارة الإعلام

وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه

وزارة التربية والتعليم

وزارة التراث والثقافة

وزارة الدفاع

وزارة الشؤون الرياضية

وزارة القوى العاملة

وزارة النقل والاتصالات

وكالة الأنباء العمانية

يوسف بن جمعة

كتاب متحف أرض اللبان

أحمد البوسعيد

بلدية مسقط

جامعة السلطان قابوس

جريدة عمان

جيانو فرانكو

خميس المحاربي

خليل الزدجالي

خالد حكمت عبد الملك

ريتير هاكنبرج

سالم بن أحمد البوسعيد

شرطة عمان السلطانية

شركة تنمية نفط عمان

شركة عمان للغاز الطبيعي المسال

عبدالله بن ابراهيم الشحي

فهد بن عبدالله الزدجالي

© جميع الحقوق محفوظة للناسر ولا يجوز طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تصويره
أو نسخه بأي وسيلة كانت آلية أو إلكترونية أو خلافاً وذلك دون الحصول على إذن خطي مسبق.

رقم الإيداع

٢٤٧ / ٢٠٠٨ م



إصدار
وزارة الإعلام
مسقط
سلطنة عُمان

